

المجلة الاجتماعية القانونية

المجلد ٢٠

يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٣

الأعداد ١، ٢، ٣

المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية



الهيئة الاجتماعية العامة

تصدر عن :

المركز القومي للبحوث الاجتماعية
والجنائية

بريد الجزيرة - القاهرة

رئيس التحرير :

الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة

نائب رئيس التحرير :

الدكتورة نادية سالم

الدكتورة زينب رضوان

سكرتير التحرير :

الأستاذ منصور مغاوى حسن

لجنة النشر

١٠ د. صلاح قنصوه

١٠ د. أحمد المجدوب د. نادية سالم

الأستاذ منصور مغاوى

الاشتراك السنوى

٩٠ قرشا

تصدر ٣ مرات سنويا

يناير - مايو - سبتمبر

ثمن المجلد

٣٠ قرشا

ثمن هذا المجلد ٩٠ قرشا

المجلة الاجتماعية القومية

الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ يناير - مايو - سبتمبر
١٩٨٣

باللغة العربية :

صفحة

● ● بحوث ومقالات

- ١٨ * انسياب الأخبار الخارجية في الصحافة المصرية
- ٣ * الدكتور نادية حسن سالم
- ١٧ * مناهج علم الاجتماع ودراسة المستقبل « رؤية نقدية
- ٣٣ * الدكتور سامية مصطفى الخشاب
- ٣٣ * حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية
- ٣٣ * الدكتور وفاء أحمد عبد الله
- ٦١ * الآثار السياسية والاجتماعية والثقافية لوسائل الإتصال
- ٦١ * الحديثة « الفيديو كاميت »
- ٦١ * الدكتور فاروق أبو زيد
- ٨٣ * الاعلام المصرى والتكامل المصرى السودانى
- ٨٣ * الدكتور فاروق يوسف يوسف أحمد
- ٩٧ * الجوانب الاقتصادية للهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة المصرية
- ٩٧ * الدكتور محمد كمال سليمان
- ١٣١ * تصنيف العلوم عند ابن خلدون
- ١٣١ * الدكتور : زينب رضوان

● ● رسائل علمية :

- ١٧٥ * الطفل فى أجهزة الاعلام « دراسة نفسية استطلاعية »
- ١٧٥ * الأستاذة : مها الكردى
- ١٧٩ * القضايا السياسية الأفريقية كما تناولتها صحيفة الأهرام
- ١٧٩ * بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣
- ١٧٩ * الدكتور : نجوى أمين القوال

صفحة

- * دراسة تحليلية لميزانية الأسرة لعينة من العاملين في القطاع الصناعي في مصر .
 ١٨٧ الدكتور : نادية الشاذلي
- * نظام السياسة الخارجية لمصر بين قراري « طسيرد الخبراء » السنويين : عام ١٩٧٢ « وزيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧ .
 ١٩٩ الأستاذ : جمال علي زهران
- * الصحف اليومية في مصر وقضايا تنمية الريف
 « دراسة تحليلية لمضمون جريدة الأهرام في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٠ »
 ٢٠٩ الأستاذ : عبد الفتاح عبد النبي
- ● كتاب جديد :
- * المدينة « دراسة في علم الاجتماع الحضري »
 ٢١٧ عرض وتحليل الأستاذ : علي غنيد المنعم مزاد
- ● مقالات باللغة الانجليزية :
- * اختيار المرأة بين العمل والعودة الى المنزل « كسيد تغني اجتماعي »
 ٣ الدكتور : انطوانيت ثوماس
- * بعض جوانب النظام الاقتصادي الاسلامي من بداية الاسلام وحتى القرن الثامن عشر
 ١١ الأستاذة : أميرة مشهور

انسياب الأخبار الخارجية في الصحافة المصرية**

الدكتورة نادية حسن سالم**

إن مفاهيم مثل « حرية الاعلام » و « الانسياب الحر للمعلومات » والتدفق المتوازن للمعلومات وحرية الانتفاع بوسائل الاعلام جاءت ثمرة طبيعية للمبدأ الأساسى الخاص بحرية القول والرأى اذ ينص الاعلان العالمى لحقوق الانسان على أن « لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أى تدخل واستثناء الأبناء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون التقييد بالحدود الجغرافية(١) وتعد قضية تدفق الأنباء من الموضوعات الهامة التى تشغل العالم خصوصاً فى السنوات العشر الأخيرة وأصبح التدفق الحر للمعلومات مسألة رئيسية فى المناقشات الدولية عن الاعلام كما أن المناقشة باقامة نظام اعلامى جديد سواء فى مناقشات اليونسكو أو الأمم المتحدة أو غيرها من التجمعات الدولية أمراً لا يقل أهمية بالنسبة لمستقبل الدول النامية عن اقامة النظام الاقتصادى العالمى الجديد(٢) فالاختلال الجسيم فى توازن حجم الأنباء بين الشمال والجنوب أى بين حجم الأنباء التى تنتقل من البلاد المتقدمة الى البلاد النامية لم يعد مسألة يختلف حولها فقد تبين أن نحو ٨٠٪ من الأنباء المتداولة فى العالم تصدر عن الوكالات الدولية الكبرى ومن ذلك ما يتراوح بين ٢٥٪ و ٢٥٪ فقط من انباء الدول النامية التى يمثل سكانها ثلاثة أرباع المجتمع البشرية(٣) كما أن نموء توزيع مصادر الأنباء فى العالم نتيجة للامكانيات الاقتصادية والتقدم التكنولوجى للدول المتقدمة جعلها متحكمات فى انشاء

* أجريت تلك الدراسة فى إطار بحث تدفق الأخبار فى الصحافة المصرية بوحدة بحوث الرأى العام والاعلام بمضوية الأستاذ الدكتور خليل صابات والأستاذ سعد كبيب مستشارين للبحث والدكتورة نادية سالم مشرفة على البحث وعضوية الدكتورة ليلى عبد المجيد والأساتذة : حسن الكاذف ، سلى المامرى ، نجوى القوال ، جمال زهران ، أحلام السعدى فرهود ، فؤاد السعيد .

* * * أستاذ مساعد بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ورئيس وحدة بحوث الرأى العام والاعلام بالمركز .

المجلة الاجتماعية القومية الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٣ المجلد (٢٠)

الوكالات الدولية للانباء المؤثرة بالاضافة الى الاذاعات الدولية والصحف والمجلات المنتشرة على نطاق عالمي واستخدام الأقمار الصناعية الأمر الذي مكن من ارسال المعلومات في آن واحد الى مسافات بعيدة وأصبحت وسائل الاعلام سلاحا خطيرا في أيدي القوى الكبرى وهذا يؤدي الى احتكار تفكير الانسان في الدول النامية بحيث يصبح الفرد موجهاً دون ادراك منه بمفاهيم تحتوي على جانب واحد من الحقيقة وبتكرار هذا الجانب الواحد يتوصل الفرد الى اقتناع ان هذا هو كل الصدق بحيث انه يجد صعوبة في الاستجابة للجانب الآخر من الحقيقة اذا قدر له أن يتعرض لهذا الجانب الآخر بوسيلة أو بأخرى (٤) ولذلك فقد أشار وزراء اعلام الدول غير المنحازة على سبيل المثال الى أن التدفق الاعلامي الدولي الراهن يتم بدرجة خطيرة من عدم الكفاية والاختلال فوسائل نقل المعلومات تتركز بضعة دول أما الأغلبية من الدول فقد تضائل دورها الى مجرد دول متلقية للمعلومات التي تذاع من بضعة مراكز وفي وضع تكون فيه وسائل الاعلام تحت سيطرة واحتكار القلة وبذلك تأخذ حرية الاعلام معنى حرية تلك القلة في ترويح المعلومات بالکیفیه التي تختارها والانكار الفعلي لحق البقية في الاعلام والاطلاع بصورة موضوعية ودقيقة .

وقد أشار تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال الى أن هناك عوائق تحول دون التدفق الحر للمعلومات من بينها الرقابة المشددة التي نمارسها حكومات كثيرة على وسائل الاعلام وعلى اذاعة الانباء وهناك مجموعة كبيرة من القيود القانونية والاجراءات الادارية التي تتخذها للسيطرة على كل جوانب جمع الانباء ونشرها الى جانب القيود والضغوط الاقتصادية والاجتماعية والاحتكارات والتعاريف الضيقة لاهية الاخبار وما ينبغي نشره وأية قضايا ينبغي مناقشتها ونقص الخبرة والتدريب المهني وهذا كله يحد من حق المواطن في الحصول على المعلومات .

ويعرض تقرير مشكلات الاعلام في المجتمع الى أن صحة أو عدم صحة الاخبار تتوقف على عدة عوامل :

- ١ - المقدرة على بلوغ مصادر المعلومات .
- ٢ - احتمال وجود مصلحة معينة في تشويه الاخبار .
- ٣ - اتاحة عدة قنوات للاعلام .
- ٤ - عمليات فرز المعلومات وانتقائها مما يؤثر على مضمون الاخبار وعلى مواضع التأكيد فيها وعلى أسلوب عرضها .

٥ - الكفاءة المهنية لدى الصحفيين •

- ٦ - موقف الصحفيين من قواعد السلوك المهني والمعايير الخلقية •
٧ - صعوبة فهم وتفسير ظروف وأوضاع البلاد الأجنبية الأمر الذي يرتبط بالجيول العرقية •
٨ - الشروط العامة التي تتحكم في توضيح الوقائع بشكل صحيح وكامل •

وعلى المستوى العملي يمكن تصنيف ظواهر التشويه في الاعلام في عدد من الفئات منها على سبيل المثال :

(أ) إبراز الأحداث التي ليس لها أهمية حقيقية أو المزج بين النواذر وما هو بعيد الصلة عن الموضوع أو ما يعتبر مثير للاعجاب في البلاد المتقدمة مع الحوادث التي لها أهمية قومية حقيقية •

(ب) تركيب الأخبار عن طريق تجميع حوادث منعزلة وتقديمها ككل متكامل أو وصف جزء بسيط من الحقائق وتقديمه على أنه الحقيقة كلها •

(ج) عرض مضمون الأحداث عرضاً مشوها بما يوحى بنتائج تنلهم مع مصالغ معينة •

(د) تشويه الأحداث بتكييفها تكييفاً خاضعاً قبل نشرها وذلك بعرض وقائع معينة بطريقة تثير مخاوف أو ريبة مبالغ فيها أو لا أساس لها أو المبالغة في الأحداث بهدف التأثير على تصرفات الأفراد أو الجماعات أو الحكومات •

(هـ) التشويه عن طريق السكوت عن بعض الأوضاع بحجة أنها لم تعد تهم الجمهور الذي يكتب له مراسلي الوكالات الصحفية •

(و) التشويه الناجم عن الرقابة الحكومية على الأخبار والحد من حرية الاستفادة من مصادر الاعلام وانتهاك حرية الصحافة •

ومن هنا تظهر أهمية دراسة مشكلة انسياب الأنباء في وسائل الاعلام في مصر لمعرفة هل هذا الانسياب متوازن أو غير متوازن وعادل أو غير عادل

وهل يميل الى التركيز على أنباء الدول الكبرى أم لا ؟ وتتمثل عدم العدالة في الجوانب الآتية :

١ - اغفال نشر بعض الأخبار الخارجية رغم أهميتها وضرورة ان يعرفها القارئ كحق له والتزام الصمت أزاء بعض الحقائق والأحداث التي يفترض انها لا تهم الجمهور القارئ .

٢ - العرض الجزئى أى ذكر بعض جوانب الخبرة دون جوانب أخرى تشكل متعمدا أو عرض وجهة نظر واحدة دون بقية وجهات النظر .

٣ - العرض المشوه لبعض الأخبار والذي قد يتمثل فى تحريف الأنباء ووضع بعض الأخطاء والأكاذيب محل الحقائق أو استخدام الفاظ وتعبيرات تصف بعض الدول أو الأشخاص بأمور سطحية أو جمع بعض الحقائق الجزئية بشكل يعطى انطباعا بأنها الحقيقة كاملة أو عرض الحقائق بطريقة تنجم عنها إسائة التفسير ضمتيا أو المبالغة .

٤ - الاعتماد على مصادر غير موثوق بها أو مصادر متحيزة .

وانطلاقا من الاطار السابق يسعى هذا البحث الى دراسة الأخبار الخارجية فى الصحافة المصرية وذلك بهدف الإجابة على الأسئلة التالية :

١ - الى أى مدى تهتم الصحافة المصرية بالأخبار الخارجية ؟

٢ - ما حجم اهتمام الصحافة المصرية بأخبار العالم العربى والدول الافريقية بالذات الى حجم اهتمامها بتغطية بقية أجزاء العالم المتقدم .

٣ - ما نوعية المصادر التى تعتمد عليها الصحافة المصرية فى تغطيتها للأنباء الخارجية وما مدى امكانية الثقة بها وهل هى متحيزة ؟

٤ - هل الروابط الاقتصادية والسياسية مع دولة أجنبية معينة يؤثر بالتالى على حجم واتجاه الأنباء المتعلقة بتلك الدولة ؟

٥ - هل العلاقات الايديولوجية تؤثر فى حجم واتجاه الأنباء ؟

٦ - هل الأزمات الدولية تعكس نفسها على تغطية الصحف للأخبار الخارجية ؟

ومن أجل الأجابة على الصناوولات السابقة لمستخدمي الدوايسية أداة تحليل المضمون وذلك من خلال خمسة جداول يتضمن الجدول الأول فئات موضوع الاختبار الخارجية وتشمل الموضوعات التالية :

- سياسي
- اقتصادي
- اجتماعي
- تعليمي
- صنعتي
- ثقافي
- فني
- حوادث وجرائم وقضايا
- علمي
- رياضي
- ديني
- قضائي
- موضوعات انسانية
- القضية العربية الاسرائيلية

ويتضمن الثاني فئات مصدر الأخبار الخارجية وهي وكالة انباء عالمية شرقية أو غربية واقلمية ومحلية غير عربية وعربية وانباء الشرق الاوسط ووكالات أخرى أو مراسل أو صحف ومجلات عربية أو أجنبية أو اذاعات أجنبية أو عربية وغير محددة المصدر أو أكثر من مصدر .

ويتضمن الجدول الثالث فئات التغطية الجغرافية وتتضمن المناطق التالية :

المنطقة العربية ودول اسلامية غير عربية والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي والمسكر الغربي ويشمل أوروبا الغربية واليابان وكندا واستراليا والمكسيك والمسكر الشرقي ويشمل دول أوروبا الشرقية وكوبا ثم الصين واسرائيل ودول العالم الثالث ويشمل افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

ويتضمن الجدول الرابع طريقة العرض وذلك من خلال المساحة والمكان

الذى نشر فيه الخبر حل صفحة أولى أو داخلية والموقع أعلى يسار أو أعلى يمين أو أسفل يسار أو أسفل يمين أو قلب الصفحة أو ذيل الصفحة أو رئيسى والعناوين مانشيت أو ممتة أو عادى والصور والرسوم كاريكاتير أو غير كاريكاتير والبراويز والاطارات .

ويتضمن الجدول الخامس طريقة تقديم المضمون ويمثل ذلك الجوانب صعبة منهجية للتغلب على الانحياز الذى يمارسه الباحث لأن الفئات تختلط بأحكام قيمية ولتفادى ذلك تم وضع تعريفات إجرائية لكل فئة وتم اجراء ثلاثة تجارب للثبات وصولا الى نوع من الاتفاق بين الباحثين فى التحليل ويقصد بالإيجابى نشر مواضيع تعكس التضامن الاجتماعى والتعاون والاستقرار الاقتصادى والسياسى والاجتماعى وممارسة القيادة بصورة غير ديكتاتورية واحترام القانون والقبول بمبدأ التفاوض واحترام الاتفاقيات وقبول مراقبين من الأمم المتحدة إعادة العلاقات الدبلوماسية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ووجود نظام ديمقراطى واستقرار داخلى وتقديم اقتصادى واجتماعى وسلبى ومعايير قياس ذلك بنشر موضوعات تعكس عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعنف وأعمال الحرب والاعتداءات والاعتراف بالأعمال العسكرية ورفض التفاوض وقطع العلاقات الدبلوماسية والحرب الدعائية ورفض مراقبين من الأمم المتحدة واضطهاد الأقليات ومظاهرات واضطرابات داخلية وعدم استقرار داخلى .

أما المحاييد غير سلبى وغير إيجابى من حيث خلط الرأى بالخبر : خبر مختلط برأى وخبر غير مختلط برأى رأى بل وقائع مجردة .

ومن حيث التفسير أى قيام الصحيفة بتفسير بعض الأحداث دون أن تختلط هذه الأحداث بالرأى ويأخذ التفسير الأشكال التالية :

- ١ - التوضيح والتحليل .
- ٢ - ربط بعض الحقائق ببعضها .
- ٣ - تقديم الحلفيات اللازمة .
- ٤ - تقديم بعض التوقعات المبينة على التحليل وفى هذا الإطار ينقسم الخبر الى :

- (أ) خبر مفسر يحتوى على شكل من الأشكال السابقة أو أكثر
- (ب) خبر غير مفسر لا يحتوى على شكل من الأشكال السابقة للتفسير .

وأجريت ثلاثة تجارب إثبات وصدق الاستمارة وذلك من خلال حساب نسبة الاتفاق بين المحللين وكانت نسبة ثبات التجربة النهائية للاستمارة كالتالى :

فئات الموضوع	%٨٣٫٨
فئات مصدر الأخبار	%٩٢٫٦
فئات التغطية الجغرافية	%٨٩٫٢
طريقة العرض وطريقة تقديم المضمون	%٩٣
الموضوع	%٧٩
الرأى	%٨٩٫٩
التفسير	%٧٩٫١

عينة البحث :

عينة عشوائية منتظمة منذ بداية يناير ١٩٨١ حتى نهاية يونية ١٩٨١
للصحف الصباحية اليومية المصرية .

نتائج الدراسة

أولا : النتائج الخاصة بموضوع الأخبار الخارجية :

(أ) تبين من التحليل الكمي أن الصحف اليومية تركز في فترة الدراسة على المواضيع السياسية بنسبة ٥٢٪ والمواضيع العسكرية بنسبة ١٤٫١٪ والقضية العربية الإسرائيلية بنسبة ١٢٪ وكوارث وحوادث ٧٪ والمواضيع الاقتصادية ٦٪ بينما المواضيع الاجتماعية على سبيل المثال ١٫٣٪ والثقافية ٥٪ والرياضية ٣٪ والدينية ٣٪ .

(ب) أظهرت النتائج الخاصة بفئات الموضوع السياسية أن السياسة الخارجية تمثل ٤٧٪ من المواضيع السياسية والسياسة الداخلية ٤١٪ .

(ج) تبين من التحليل الإحصائي للمواضيع الاقتصادية أن المواضيع الاقتصادية الخارجية تمثل ٥٥٫٣٪ فى مقابل ٤٤٫٧٪ للمواضيع الاقتصادية الداخلية .

(د) اتضح من تحليل الفئات الخاصة بالموضوع العسكرى أن التسليح

يمثل أكبر نسبة من الفئات العسكرية، إذ يمثل ٣٦٢٪ يليها الجيوب بنسبة ٣٥٨٪

(د) ظهر من التحليل الإحصائي أن المواضيع الخاصة بإسرائيل تفوق المواضيع الأخرى المتعلقة بالقضية العربية الإسرائيلية إذ تشغل ٢٨٪ يليها موقف دول العالم من أزمة الشرق الأوسط وتبلغ ٢٣٪ ثم العلاقات بين إسرائيل والدول العربية من غير مصر تبلغ ٨٪ أما عن إسرائيل والفلسطينيين وتشمل أخبارا عن المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية فتبلغ ١٦٪ .

ثانيا : النتائج الخاصة بفئات مصدر الأخبار الخارجية :

(أ) أتضح من تحليل البيانات الكمية أن الصحافة المصرية تعتمد في نشر أخبارها على وكالات الأنباء بنسبة ٧٨٪ يليها غير محدد المصدر بمعنى الخبر من عدة مصادر كوكالات الأنباء والمراسل الخارجية أو صحف أجنبية بنسبة ١٥٪ ثم يليها المراسل الخارجي بنسبة ٤٢٪ .

(ب) تبين من النتائج الإحصائية أن الصحافة تعتمد في نشرها للأخبار على وكالات أنباء بنسبة ٨٦٪ يليها وكالات أنباء عالمية بنسبة ٣٤٪ بينما وكالة أنباء الشرق الأوسط تبلغ نسبتها ٥٢٪ ووكالات الأنباء عربية ٢٢٪ .

(ج) ظهر من التحليل الكمي للبيانات أن الصحف المصرية تعتمد على وكالات أنباء عربية بنسبة ٩٨٪ من مجموع الأنباء الخاصة بوكالات أنباء عالمية بينما الاعتماد على الصحف والمجلات الأجنبية يتساوى مع الاعتماد على الصحف والمجلات العربية وفيما يتعلق بالإذاعات فالصحافة المصرية أثناء فترة البحث تعتمد في نقلها للأخبار على الإذاعات العربية .

ثالثا : النتائج الخاصة بفئات التغطية الجغرافية :

(أ) تهتم الصحف المصرية أساسا بالأخبار الواردة عن المنطقة العربية بنسبة ٣٠٢٪ يليها الأخبار الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ١٥٢٪ ثم الأخبار الخاصة بالمعسكر العربي وتشمل أوروبا الغربية واليابان وكندا وأستراليا والكمين بنسبة ١٥٪ بينما الأخبار الخاصة بدول إسلامية غير عربية ٨٪ وأخبار عن إسرائيل ٨٪ ودول العالم الثالث ٨٪ بينما الاتحاد السوفيتي ٨٪ والمعسكر الشرقي ٤٦٪ .

(ب) يتضح من النتائج الاحصائية أن الصحافة المصرية في اهتمامها بدول العالم الثالث تركز على أفريقيا بنسبة ٦٢٪ يليها آسيا ١٩٫٤٪ ثم أمريكا اللاتينية ١٧٫٦٪ .

رابعا : النتائج الخاصة بطريقة العرض : (أ) المساحة :

وتم حساب الأطوال بالسنتيمتر على أن تجمع هذه الأطوال بعد ذلك فتكون مساحة الخبر على أساس أن اتساع العمود ثابت وتبين من حساب التحليل الكمي أن تركز الاخبار في الصحافة المصرية في المساحة من ٥ سم الى أقل من ١٠ سم بنسبة ٤٣٫٦٪ يليها من ١٠ سم الى أقل من ٢٥ سم بنسبة ٢٦٫٦٪ ثم من ٢٥ الى أقل من ٥٠ سم ١٢٫٦٪ ثم أقل من ٥ سم بنسبة ٩٫٨٪ ثم من ١٥٠ سم الى أقل من ٧٥ سم ٤٫١٪ ثم من ٧٥ سم الى أقل من ١٠٠ سم ومن ١٠٠ سم الى أقل من ١٥٠ سم ومن ١٥٠ سم الى أقل من ٢٠٠ سم نسبتها على التوالي ١٪ و ٤٫٣٪ و ٤٫٣٪ .

(ب) المكان الذي نشر فيه الخبر :

١ - الصفحة وتصنف الى صفحة أولى أو صفحة داخلية وهي الصفحة الرابعة في الأهرام والثانية في الأخبار والثالثة في الجمهورية . واتضح من تحليل البيانات ان الأخبار تتركز في الصفحة الداخلية بنسبة ٦٦٫٦٪ في مقابل ٣٣٫٤٪ للصفحة الأولى .

٢ - الموقع ويصنف تبعا لأعلى يسار وأعلى يمين وأسفل يسار وأسفل يمين وقلب الصفحة وذيل الصفحة وتبين من التحليل الاحصائي أن الأخبار تتركز في أعلى يمين بنسبة ٢٨٪ يليها أسفل يسار ٢٣٪ وأسفل يمين ٢٢٪ وأعلى يسار ١٥٪ وذلك بالنسبة للصفحة الأولى أما الموقع في الصفحة الداخلية فيتركز في أعلى يسار بنسبة ٣٣٪ ثم أعلى يمين ٣٢٪ وأسفل يسار ١٠٪ وأسفل يمين ١٠٪ ثم قلب الصفحة ١٠٫٥٪ وذيل الصفحة ٥٫٤٪ .

(ج) وسائل الايراد وتشمل العناوين والرسوم :

١ - العناوين وتنقسم الى :

مائشيت وهو العنوان الممتد على ٨ أعمدة يعرض الصفحة الأولى مهما كانت عدد سطورهِ .

والعنوان الممتد على أكثر من عمود وأقل من ٨ أعمدة مهما كانت عدد سطورهِ أى قد يكون ممتدا على عمودين أو سبع أعمدة مثلا .

والعنوان العادى أى العنوان العمودى مهما كانت عدد سطوره وتبين أن العناوين تركزت فى عنوان عادى بنسبة ٦٦٦٪ وممتد بنسبة ٣٠٧٪ وما نشيت ٢٧٪ •

٢ - الرسوم وتصنف الى رسوم كاريكاتيرية وهى رسم ساخر يقدم من خلاله مضمون معين خبرى ورسوم غير كاريكاتيرية وهى الرسوم التعبيرية كالحرائط والرسوم البيانية •

٣ - صور : واتضح من تحليل البيانات أن الاخبار التى بها صور فى الصحافة المصرية تمثل ٢٧٨٪ من مجموع الأخبار التى بها وسائل ابراز يليها الرسوم غير كاريكاتيرية بنسبة ٣٥٤٪ ثم رسوم كاريكاتيرية بنسبة ٦٨٪ •

خامسا : النتائج الخاصة بفئات المضمون وطريقة تقديمه :

١ - السلبية والايجابية :

تبين من التحليل الكمي للبيانات أن الصحافة المصرية فى تناولها للأخبار الخارجية تركز على الموضوعات السلبية بنسبة ٥٧٥٪ يليها المواضيع الايجابية بنسبة ٢٤٧٪ ثم المحايد بنسبة ١٧٨٪ •

٢ - الرأى :

يتضح من تحليل البيانات أن الاخبار الغير مختلطة بالرأى والمعتمدة على وقائع مجردة تمثل ٧٩٥٪ أما الاخبار المختلطة برأى ٢٠٥٪ •

٣ - التفسير :

تبين من البيانات الاحصائية للصحافة المصرية أثناء فترة الدراسة أن تناول الأخبار الخارجية يتم بدون تفسير للأحداث بنسبة ٦٩٩٪ فى مقابل ٣٠٪ للأخبار المفسرة •

مناقشة نتائج الدراسة :

أولا : اتضح من استعراض النتائج السابقة أن الروابط الاقتصادية والسياسية مع دولة اجنبية يؤثر بالتالى على حجم واتجاه الأنباء المتعلقة بتلك الدولة اذ أن النتائج السابقة اظهرت أن الاخبار الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية تفوق نسبة الاخبار الأخرى عن الاتحاد السوفيتى أو

المعسكر الشرقى وتلك النتائج تختلف عن دراسات سابقة فى فترات زمنية مختلفة فعلى سبيل المثال بحث للدكتور إبراهيم أبو لغد^(٥) عن الصحافة العربية ما بين ١٦ فبراير حتى ٢ مارس ١٩٦١ أوضح أن الدول التى لها علاقة قوية بالغرب تخصص مساحة أكبر للأنباء الخارجية عن الغرب مثل لبنان والأردن وليبيا على عكس مصر التى تخصص مساحة أكبر للأنباء الاتحاد السوفيتى وكذلك بحث آخر للدكتور نبيل دجاني وجون دنوى^(٦) عن تحليل مضمون وسائل الاتصال العربية عام ١٩٧١ حيث أكدوا أن الانحياز الأيديولوجى يؤثر على حجم الأنباء مثل تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على الصحافة فى المملكة العربية السعودية كما أن هناك تضخم فى الأنباء المؤيدة للاتحاد السوفيتى فى الجزائر وسوريا أما مصر فموازنة مع التركيز على الدول الاشتراكية .

ثانيا : تبين من تحليل النتائج أن الصحافة المصرية تهتم بأخبار العالم العربى بنسبة ٣٠.٢٪ وبأفريقيا بنسبة ٦.٢٪ من أخبار دول العالم الثالث ويؤكد ذلك أنه رغم وجود بعض التوجهات السياسية لمر فى فترة زمنية معينة إلا أن هناك توجهات أساسية وثابتة نابعة من الواقع الاقتصادى والاجتماعى وهو ارتباطها بالدول العربية والدول الأفريقية ولاحظ جورج جيبندر وجورج مارفينج^(٧) نتائج مماثلة عن توجه صحف الولايات المتحدة الأمريكية نحو أوروبا الغربية وصحف الاتحاد السوفيتى نحو أوروبا الشرقية كما أن دراسة أخرى لفير قون سباركس^(٨) عن تحليل مضمون الصحف فى كندا أظهرت أن ٤٩٪ من الأخبار الخارجية فى صحف كندا عن الولايات المتحدة الأمريكية .

ثالثا : اتضح من نتائج البحث أن الإزمات الدولية تفرض نفسها على مجال الاهتمام فى الصحف فائناء أزمة بولندا نشرت الصحف المصرية أخبار بولندا وكذلك أخبار الصحف فى أيرلندا الشمالية واطلاق سراح الرهائن الأمريكية فى إيران ومما يؤكد ذلك دراسة عن انسياب الأخبار الخارجية فى السويد عن الشرق الأوسط أوضحت أن أنباء الشرق الأوسط فى ١٩٦٤ تبثل ٢٪ من الأنباء الخارجية بينما فى مايو ١٩٦٧ ارتفعت النسبة إلى ٣٢٪^(٩) وأكد ذلك أيضا جون لينت^(١٠) .

رابعا : تبين من البحوث السابقة عن انسياب الأخبار أن الأنباء السياسية تشغل نسبة عالية من الأنباء التى تنشرها الصحف المحلية^(١١) وانفقت نتائج هذا البحث مع المقولة السابقة إذ أن الصحف المصرية تركز على الأخبار السياسية بنسبة ٥٢٪

خامسا : تبين من تحليل نتائج البحث أن الصحافة المصرية تعتمد في تغطيتها للأنباء الخارجية على وكالات الأنباء وخاصة وكالات الأنباء الغربية. وأكدت تلك النتيجة بحث للدكتورة جيهان رشتي (١٢) عن تدفق الأنباء الأجنبية في الاعلام العربى اذ توصلت الى أن هناك اعتماد على الأنباء الواردة من وكالات انباء غربية . كما أن هناك دراسة أخرى عن التلفزيون المصرى، والسينما المصرية (١٣) أوضحت أن حوالى ٨٤٪ من الاعلام التى عرضتها دور العرض السينمائية فى القاهرة خلال ١٩٧٩ واردة من الولايات المتحدة. الامريكية وأن حوالى ٥٧٪ من الافلام التلفزيونية واردة أيضا من الولايات المتحدة الامريكية .

سادسا : اقتضج من عرض النتائج الخاصة بالدراسة ان الصحف المصرية تعتمد على وكالات الأنباء الخارجية فى حصولها على معلوماتها بينما المراسلين الخارجيين لا يمثلون سوى نسبة ضئيلة للغاية وكذلك الأمر بالنسبة لوكالات الأنباء العربية أو وكالة أنباء الشرق الأوسط

سابعا : لوحظ من العرض السابق للنتائج أن هناك عدم كفاية فى التغطية الصحفية للأخبار الخارجية فى الصحافة المصرية اذ أن الصحف تركز على الموضوعات السلبية فى تناولها للأخبار الخارجية كما أن الأخبار تقدم بدون تفصيل

يلاحظ من العرض السابق أن انسياب المعلومات فى الصحافة المصرية يتم من خلال اتجاه واحد وذلك بالتركيز على الاخبار الخاصة بالدول المتقدمة وبالأذات الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الغربى مع الاعتماد على وكالات. أنباء غربية والتركيز على الجوانب السياسية ومن الواضح ان هذا اختلال فى انسياب المعلومات لا يترتب بطوروف المجتمع المصرى فقط وإنما هو انعكاس للبناء السياسى والاقتصادى السائد فى العالم الذى يميل الى الابقاء على اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة وتقوية هذا الاعتماد لما لا بد أن يظهر على الساحة الاعلامية العالمية نظاما جديدا يحل محل اختلال الموازين (١٤) اذ لا بد أن يكون تنقل الاخبار تنقلا حرا متوازنا ولا بد من قيام علاقات متساوية ومتكافئة فى مجال الاتصالات بين الدول المتقدمة والبلاد النامية الى جانب تحول البلاد النامية من مجرد بلدان مستهلكة للزواد الاعلامية الى بلدان قادرة على الانتاج الاعلامى ان الدعوة الى ذلك فى الواقع هى دعوة الى تصفية الاستعمار فى قطاع الاعلام ودعوة الى قيام علاقات تفاهم وتعاون متكافئة تقوم على الاحترام المتبادل للقيم .

المراجع :

- (١) شون ماكبرايد : أصوات متعددة وعالم واحد
(اليونسكو ، ١٩٨١) ، ص ٢٩٢ - ٣٠٢ .
- (٢) يحيى أبو بكر : تحرير الاعلام العربى
المستقبل العربى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٠)
ص ٢ - ٣ .
- (٣) المرجع السابق ص ٥٣
- (٤) د . محمد علي العويني : الاعلام الدولى
(القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٧٨) ص ٤٦
- (٥) Dr. Ibrahim Abu Lughod, "International News in the
Arabic press accomparative content analysis.
Public opinion quarterly 26 Fall, 1962, pp.
600-612.
- (٦) نبيل دجاني وجون دنوى : تحليل مضمون وسائل الاتصال
العربية .
Beirut Seminar on East-West communication.
- (٧) George Gerbner & George Marvang, The many words of
the world's press journal of communication,
winter, 1977, vol. 27, No. 1, pp. 52-62.
- (٨) Vernone M. Sparkes, The Flows of News between Canada
and the United States, journalism quarterly,
summer 1978, pp. 260-268.
- (٩) Karl Erik Rasengren, Beirut seminar on East & West
communication.
- (١٠) John A. Lent, Foreign News in American Media journal
of communication Op-cit. pp. 46-52.
- (١١) Richard Budd, U.S. News in the press down under, pub-
lic opinion quarterly 1964, vol. 18, pp. 39-56.

- Jim Hart, The flow of international News into Ohio journalism quarterly 38 fall, 1967, pp. 541-543.
- Jim Hart, Foreign News in U.S. and English Daily News papers A comparison. Journalism quarterly 43 fall, 1966, pp. 443-448.

The International News Media and the developing (١٢)
world, April 2-5, Cairo University, the Middle
East News Agency.

(١٣) حسن عبد المنعم • تدفق الافلام الأجنبية نى السينما والتلفزيون
(القاهرة : كلية الاعلام - رسالة ماجستير بجامعة القاهرة ، ١٩٧٩)
انظر أيضا :

Gehan Rachty & Khalil Rabat, Impartation of films for
cinema and television in Egypt, UNERCO com-
munication and society

(١٤) يحيى أبو بكر - مرجع سابق • ص ٥٣ •

مناهج علم الاجتماع ودراسة المستقبل

رؤية نقدية

الدكتورة : سامية مصطفى الحساب *

مقدمة :

لقد كان الحديث عن المستقبل والتفكير فيه ، وما ينتظر المرء في غده من أحداث وما يتعلق بذلك الغد من آمال وآلام وتوقعات من أهم الموضوعات التي شغلت بال الإنسان في كل زمان ومكان .

ومن هنا كان الإنسان شديد الشغف بالتعرف على مستقبله كفرد وكجنس واصطنع لذلك وسائل وأساليب كثيرة ترمي كلها في المحل الأول على التنبؤ وان تراوحت بين الاتجاه الى تصورات فلسفية الى تقصى الحقائق والوقائع ومحاولة استنباط الاتجاهات العامة المستقبلية منها ولكن الاهتمام بالتعرف على المستقبل اتخذ في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا من الهيئات العلمية والاكاديمية لمحاولة التعرف على ما سوف تكون عليه الأوضاع في المستقبل سواء من النواحي التكنولوجية البحتة أو من النواحي الانسانية والاجتماعية والثقافية وغيرها . ومن هنا أصبح التنبؤ والدراسات الخاصة بالمستقبل تشكل موضوعا من أهم الموضوعات التي تشغل اهتمام الدوائر العلمية في كل تخصصات العلوم الطبيعية والانسانية وأصبحت هذه المواضيع تشكل مادة علم جديد أطلق عليه المختصون علم المستقبل Futurology وهو أحدث العلوم التي ظهرت في العصر الحاضر .

وكان من الطبيعي أن تولي الدراسات المستقبلية اهتمامنا حتى لا نتخلف فيه الدراسات الاجتماعية . لأن علم الاجتماع يعتبر من أوائل العلوم الانسانية التي يجب أن يهتم بالصورة المستقبلية للظواهر الاجتماعية. وذلك يرجع لسببين :

* مدرس بقسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة القاهرة .

١ - يختص علم الاجتماع بدراسة الظواهر الاجتماعية من أجل فهم مشكلات المجتمع ومحاولة اصلاحها على أسس علمية . لذلك لا يجب أن يقتصر دور نظرياته على وصف الظواهر الاجتماعية وتفسيرها بل ينبغي أن تكون لنظريات هذا العلم القدرة على التنبؤ بالمستقبل .

٢ - قد اتسع نطاق علم الاجتماع في الوقت الحاضر ، وأصبح يختص بدراسات ومجالات على جانب كبير من الأهمية كالدراستات الخاصة بالسكان والدراستات الخاصة بالتخطيط . وهذه المجالات تعتبر التنبؤ أساسا هاما من أسس الدراسة بها . فنحن ندرك أهمية دور التنبؤ في العملية التخطيطية . فلم يعد المخططون يقتصرون في وضع خطط لما هو كائن اليوم . بل أصبح اهتمامهم يمتد للمستقبل . لأن الظواهر الاجتماعية تنصف بالتغير المستمر . ولذا يجب على المخطط أن يراعى في وضع الخطة ما لهذه الظواهر من سمة دينامية وأن يضع في اعتباره الصورة المستقبلية للظاهرة التي يخطط لها .

ولكن ما هو موقف علم الاجتماع من دراسة المستقبل ؟
ولكى نجيب على هذا السؤال سوف نركز الورقة على النقاط التالية :
أولا : مفهوم التنبؤ في الفكر الاجتماعي

ثانيا : موقف نقدي للطرق والمناهج التي اعتمد عليها المفكرين الاجتماعيين في تنبؤاتهم .

ثالثا : عرض لبعض طرق التنبؤ .
وسوف نعرض لكل نقطة من النقاط السابقة بالتفصيل .

مفهوم التنبؤ في الفكر الاجتماعي :

الواقع ان الاهتمام العلمي الحالي بالتنبؤ بالمستقبل له جذور عميقة ظهرت في التفكير الاجتماعي للفلاسفة والمنظرين . وقد صاغوا هذه بؤات في شكل نظريات أطلقوا عليها مصطلح التطور والتغير

ولو تتبعنا المسار التاريخي للتنبؤ الاجتماعي ، نجد انه مر بمراحل كثيرة هي :

١ - التنبؤ الغائي والاستشفافي : يظهر التنبؤ الغائي في تخطيطا

أمثل لمن فاضلة سوف تتعمق في المستقبل وان كانت آراؤهم أقرب الى التكهّنات والتصورات منها الى التنبؤ .

أما التنبؤ الاستشفافي فهو يقوم على أسس ذاتية ويصدر عن أفراد يتمتعون بشغافية تمكنهم من استشفاف ما سوف يحدث في المستقبل . فقد ظهر في تاريخ الفكر الانساني طائفة من كبار المفكرين الذين يرجع اليهم الفضل في التنبؤ بمسار الظواهر والنظم ، وكانت اتجاهاتهم تنطوي على قدر من الترشيح وتنبيه الأذهان الى وضع مخططات للاستصلاح الاجتماعي والدعوة الى أفكار اجتماعية انسانية سوف يدفع بها التنبؤ الى التطبيق . شبننا أم لم نشأ الا أن هؤلاء لم يصلوا في اجتهاداتهم الى كشف الأسس المنهجية لهذه التنبؤات .

ومن الأمثلة التي تشير الى القدرات الخاصة والاستنباط الذاتي في تفسير حركة الظواهر الاجتماعية . ما دعى اليه المفكر الايطالي « كيمبانا » في كتابه مدينة الشمس من أفكار كانت خيالية في عصره ، الا انها تحققت اليوم ، فقد وضع لبنات تنظيم اشتراكي ، وكانت دعوته هذه تنبؤات بالتطبيق الاشتراكي الذي نراه اليوم (١) .

كذلك تنبأ ميلشورجرم احد المفكرين في عام ١٧٩٠ . بما آلت اليه الأحداث التاريخية في عصرنا هذا ، من أن هناك قوتين سوف يكون لهما القدر المثل في مصائر العالم ، روسيا في الشرق ، والولايات المتحدة في الغرب . تنبأ بهذا ولم يمض على استقلال الولايات المتحدة عن امها بريطانيا الا قرابة عام (٢) .

٢ - التنبؤ وفلسفة التاريخ : لقد احتل التنبؤ مكانة كبيرة عن فلاسفة التاريخ لأن هؤلاء الفلاسفة كان شغلهم الشاغل هو رسم صورة لمستقبل المجتمعات الانسانية ، وما سوف يكون عليه المستقبل ، فمن الفلاسفة من تنبأ تنبؤات متفائلة أمثال كوندسرسية ، وأوجيست كونت ، وماركس ، ومنهم من كان متشائما أمثال شبنجلر ، وتوينبي ، وابن خلدون . فقد حاول فلاسفة التاريخ ان يصلوا الى قوانين تسير الكون وترسم الخط البياني لا سيكون عليه الغد .

٣ - ظهر التنبؤ الاجتماعي عند العلماء التطوريين أمثال داروين وهربرت سبنسر .

٤ - ظهر التنبؤ عند علماء الاجتماع المحدثين ، فقد أشار ماكس فيبر الى أن الغرض من علم الاجتماع هو التنبؤ بأنماط التفاعل الاجتماعي (٣) . ويرى باريتو أن الأفعال تكون منطقية إذا كانت النتائج التي يتنبأ بها الفاعل مطابقة للنتائج التي يمكن التنبؤ بها في ضوء معرفة أوسع ونظرة أعم وأشمل .

ويظهر مفهوم التنبؤ الاجتماعي عند يارسونز من خلال مفهومه عن الأدوار الاجتماعية يمكن أن يحقق كثير من الحاجات التي يفضلها يصل الأفراد الى الاشباع . وبذلك يمكن للأفراد الفاعلين التنبؤ بتوقعات سلوك كل منهما نحو الآخر . وإدراك ردود الأفعال المتبادلة والمتقابلة المحتملة لشتى مظاهر سلوكهم (٤) .

كذلك يعتبر بول لازرسفيلد P. Lazarsfeld من علماء الاجتماع المحدثين الذين أعطوا اهتماما للتنبؤ الاجتماعي . فقد تنبأ بالمسالك التي سوف يسلكها علم الاجتماع في المستقبل (٥) .

نستطيع أن نستخلص من السيرة التاريخية لدراسة التنبؤ الاجتماعي أنه مر بمراحل كثيرة . فقد بدأ بالتنبؤ الغائي الذي ظهر في الفكر القديم .

ثم ظهر في فكر فلاسفة التاريخ بشكل واضح . ثم ظهر مفهوم التنبؤ عند علماء نظريات التطور سواء البيولوجيين منهم أو الاجتماعيين . وفي العصر الحديث أعطى المحدثين أهمية لدراسة التنبؤ وكانوا أكثر تفهما له .

كذلك اختلف مستوى التنبؤ من عالم لآخر . فمن العلماء من تنبأ بشكل الكائنات الحية ، ومنهم من تنبأ بالنسبة لطبقة اجتماعية معينة وآخرون تنبأوا بشكل المجتمع ككل . بل هناك من تنبأ بما ستكون عليه الانسانية كلها .

مما سبق يتضح لنا أن مفهوم التنبؤ ليس مفهوما جديدا على الفكر الاجتماعي وهنا تطرح تساؤل :

هل التنبؤات التي زخر بها الفكر الاجتماعي تنبؤات علمية ؟

والاجابة عن هذا التساؤل تستلزم :

موقف نقدي للطرق والمناهج التي اعتمد عليها المفكرين الاجتماعيين للوصول الى تنبؤاتهم .
لكي نحقق ما نهذف اليه سوف نلقى نظرة تحليلية على كل مرحلة من المراحل التي مر بها التنبؤ .

١ - التنبؤ الغائي :

يقوم هذا النوع من التنبؤ على أساس فلسفي حيث لا يتسم بصورة علمية . ونحن نطلق عليه تنبؤات تجاوزا ، وانما في الحقيقة هو تكهنات وتطلعات مثالية .

٢ - التنبؤ عند أصحاب فلسفة التاريخ :

سبق أن ذكرنا أن هؤلاء المفكرين كان هدفهم الرئيسي هو استخلاص قوانين تحكم سير التاريخ ، وهذه القوانين تمكنهم من التنبؤ بسير المجتمعات الانسانية . ويبدو هذا على سبيل المثال عند شبنجلر Spengler في محاولته التنبؤ بشكل الحضارات الانسانية في المستقبل عن طريق دراسته لعديد من الحضارات التي مرت بها المجتمعات الانسانية والوصول الى قانون يحدد نمط التغير الذي ينظم الثقافات في تحولها من حال الى حال والذي يقرر فيه ان جميع الثقافات تمر خلال مسيرة حياتها بأدوار محددة المراحل تبدأ بالانشاء والتكوين ثم النصح والاكتمال ، وتنتهى بالشيخوخة والانحلال حتى الموت والاندثار .

ومن خلال هذا القانون يتنبأ شبنجلر بأن الثقافة في آخر مراحلها تفقد حيويتها وقدرتها على الخلق والابداع وتسير نحو مصيرها المحتوم وهو الموت والفناء وهي النهاية الطبيعية لكل ثقافة (٦) . وعلى نفس هذا المنهج سار معظم فلاسفة التاريخ أمثال توينبي وابن خلدون .

وإذا كانت القوانين التي تحكم سير المجتمعات هي هدف هؤلاء المفكرين فهذا يدعونا الى تساؤل : هل توجد قوانين تحكم التاريخ ؟

لا شك أن هناك صعوبات كثيرة تقف بين التاريخ وبين الوصول الى القانون . فقد ذكر بوبر « ان التاريخ الانساني في سيره يتأثر تأثرا قويا بنمو المعرفة الانسانية ولا يمكن لنا بالطرق العقلية أو العملية أن نتنبأ بكيفية نمو معارفنا العلمية . » اذن فلا يمكننا التنبؤ بمستقبل سير التاريخ الانساني. ضمن قانون حتمي » (٧) وهذا يرجع الى الأسباب الآتية :

(أ) صعوبة التعبير الكمي عن الكيفي ، فليس ثمة وحدة قياس كمي
نقيس الظواهر والعلاقات التاريخية .

(ب) صعوبة المزج في العمل التاريخي بين الدراسة الساكنة والحركية
في وقت واحد .

فهناك صعوبات في بحث الواقعة التاريخية بما لها من عناصر
الاستمرار وعوامل التغير في صيغة جدلية واحدة . ولا بد في القانون ان
يجمع بين جدلية الساكن والمتحرك . فقد يكون ذلك سهلا في العلوم
الطبيعية ولكن من الصعب تحقيقه في التاريخ (٨) .

(ج) صعوبة التمييز بين الروابط السببية في وقائع التاريخ .

مما سبق نرى أن هناك صعوبات كثيرة تقف أمام أصحاب فلسفة
التاريخ للوصول الى القوانين التي تحكم سير المجتمعات الانسانية . وهذا
يجعلنا نتساءل ما شأن القوانين التي وصل اليها أصحاب فلسفة التاريخ
فيما يتعلق بتطور المجتمعات الانسانية والتي أقاموا عليها تنبؤاتهم .

ان هذه القوانين (كقانون ابن خلدون ، وشبنجلر وتوينبي) قد علق
عليها دراى Dray بأن ما هي الا تعميمات تاريخية لا تفسر ملاحظة
ولا تسمح بالتنبؤ (٩) .

٣ - التنبؤ عند العلماء التطوريين :

لا شك أن مناقشاتنا للتطور الاجتماعي يجعلنا نتلمس جذور نظرية
للتنبؤ الاجتماعي وجعلنا نشعر بأن هناك صلات بين علم المستقبل الذي
ظهر حديثا وبين التراث القديم في علم الاجتماع الذي ظهر عند كل من
سبينسر ، وكونت وماركس . فظهور علم المستقبل احياء وانعاش في التطور
الاجتماعي . فالتطور الاجتماعي يتجه الى الماضي والحاضر وعلم المستقبل يتجه
الى المستقبل ورغم ذلك فان علم المستقبل يسعى الى تأصيل نظرياته
بربطها بالماضي كما تفعل كثير من نظريات التطور الاجتماعي بمحاولة التنبؤ
بالمستقبل (١٠) .

فالعلماء التطوريون لا يقتصرون في دراساتهم على الماضي ولا يكتفون
بالبحث عن المراحل التي مر بها الكائن البشري خلال تاريخه الطويل

وانما يمتدوا في دراساتهم الى الحاضر محاولين التعرف على مستقبل الاجيال القادمة والتنبؤ بنوع التغيرات التي سوف تطرأ على تكوينهم

وقد أقام العلماء التطوريون تنبؤاتهم على أساس نظرية التطور التي وضع دعائمها داروين والتي استعارها سبنسر ووظفها لتفسير التطور الاجتماعي . وهنا نطرح تساؤل :

هل تمثل النظرية التطورية قوة تنبؤية ؟

لقد رفض كثير من المفكرين اعتبار النظرية التطورية ان لها القدرة على التنبؤ أمثال سكريفن Scriven الذي يرى أن أهمية داروين في تاريخ العلم تتمثل في خلقه لنموذج تفسيري ليس لايجاد علم تبوئي . ويؤكد سكريفن ان النظرية التطورية هي نظرية تفسيرية صرفة لأنها تعطي تفسيرات مرضية عن الماضي . وليست نظرية تنبؤية .

وقد لاقى هذا الرأي التأييد والمساندة من كثير من البيولوجيين أمثال سيمبسون Simpson وماير M. Mayer اللذان يريا أن فكرة انفصال التفسير عن التنبؤ فكرة خاطئة ويذهبان الى أن نظرية التطور تبرهن على استقلال التفسير عن التنبؤ بل يؤكد ماير على أن نظرية الانتقاء الطبيعي تصف وتفسر ولكنها لا تستطيع التنبؤ (١١) .

ويذهب كل من سكريفن ومويدي الى أن نظرية التطور انما تمدنا بفروض تنبؤية Hypothetical prediction وليس تنبؤات حقيقية ، ولذلك فان تنبؤات هذه النظرية تتسم بسمتين :

- الخاصية الفرضية للتنبؤ : والتي تتخذ شكل (اذا - سيكون) ولذلك تكون التنبؤات غير حقيقية أو غير دقيقة .

- الخاصية الاحتمالية ، للعلاقات التي تربط بين المقدمات والنتائج (١٢) .

ولم يقف النقد الذي وجه الى النظرية التطورية كقوة تنبؤية عند حد العلماء البيولوجيين بل امتد الى العلماء الاجتماعيين . فيجد Lande لا يحاول دحض قانون التطور الذي وضعه هيرت سبنسر في كتابه المبادئ

الأولى ويذهب هذا القانون الى أن « التطور عبارة عن تكامل المادة المسحوب بتشتت الحركة » وهذا التكامل يؤدي الى انتقال المادة من حالة التجانس غير المحدد ، وغير المتسق الى حالة التجانس المحدد المتسق » .

ويرى لالاند أن هذا القانون ليس قانونا حقيقيا . فهو لا يؤكد بأي علاقة بين ظاهرتين أو أكثر كما انه لا يصبر عن حالة منتظمة توجد في عدد من الأفراد والظواهر المحددة . ويذهب لالاند الى أن الفروض العلمية التي يطلق عليها الأفكار الموجهة . هي التي توصلنا ولو جزئيا الى الأسباب التي تحدث التغير ، ومتى وقفنا على هذه الأسباب امكننا استخلاص القوانين التي تمكنا من التنبؤ بالمستقبل .

ولما كانت الفروض العلمية للنظرية التطورية غير صحيحة فكل ما ينبى عليها فهو غير سليم . لذلك فقوانينها لا يمكن الاعتماد عليها في التنبؤ بالمستقبل .

وبعد هذه الوقفات النقدية يتضح لنا أن صور التنبؤ التي زخر بها الفكر الاجتماعى لم تكن تنبؤات علمية . ولم تنجح فى أن تعطينا تنبؤات صادقة بشأن المجتمعات الانسانية . وهذا راجع الى قصور فى الأسس المنهجية التي اعتمد عليها العلماء والمفكرين .

عرض لبعض الطرق الخاصة بالتنبؤ :

١ - طريقة دلفى Delphi Method (١٣)

وهي عبارة عن منهج منظم ومصمم بطريقة علمية واعية لاستطلاع رأى مجموعات من الخبراء حول موضوع الدراسة . ومن ثم فإن هذه الطريقة تستخدم فى المجالات التي تعتمد بالدرجة الأولى على آراء الخبراء وخصوصا فى المحالات الجديدة حيث لا تتوافر البيانات التاريخية . وقد استخدمت هذه الطريقة للتنبؤ للتقدم العلمى والتكنولوجيا ، ومن مزايا هذه الطريقة

- وصول سريع للآراء المتوسطة لجمهور العلماء .
- مرونة عالية لاستبعاد الآراء الشاذة .
- تكلفة قليلة .
- قابلة للتطبيق فى حالات عديدة .

• قابلة للمقارنة بالأساليب الأخرى .
- يمكن استخدامها للتنبؤ للأجيال الزمنية المختلفة . وإن كانت تزداد
قيمتها إذا كنا بصدد تنبؤ للأجل الطويل .

ومن التجارب الناجحة التي اعتمدت على هذه الطريقة تجربة أجريت
عام ١٩٦٧ م في مركز للبحوث الاقتصادية باليابان . واستطلع فيها رأى
مائة من الخبراء واختبر من الأجانب ٥٣ احتمال لتطوير العلم والتكنولوجيا
نفترض انها ستتحقق في المستقبل القريب .

وتضمن هذه الطريقة عرض إستمارات استطلاع الرأى على ست
مجموعات من الخبراء وتطرح عليهم عددا من الأسئلة ثم هناك أربع مراحل
لاستطلاع الرأى يبدأ الخبراء فيها رأيهم في اتجاهات التطور في المجالات
المختلفة والنقط الزمنية التي يتوقع أن يحدث فيها ذلك التطور . وفي ضوء
الاختلافات في الرأى بين مجموعات الخبراء تعاد عملية الاستطلاع في عمليات
تصحيح متتالية ، الهدف منها الوصول لدرجة مقبولة من الاتفاق في الرأى .
ثم تقدم قائمة حول أهم الاكتشافات والتطبيقات المتوقعة الى مجموعة خبراء
أخرى تقوم بعملية التقييم ويطلب منهم تحديد الوقت الأكثر احتمالا لتحقيق
السنة التي عندها احتمال ٥٠٪ لتطبيق الاكتشاف .

وفي كل مرة يطلب ممن يقوم بالتقييم اختبار رأيه الخاص وإن أمكن
تطويره في اتجاه رأى الأغلبية . ولقد ثبت أن أسباب الاختلاف غالبا
ما ترجع الى إهمال بعض العوامل المؤثرة .
وفي المراحل التالية تعاد صياغة الأسئلة بشكل أدق لتفادي الاختلافات
التي قد يكون سببها تفاوت الفهم للأسئلة - وتطرح الأجوبة التي حصلت
عليها أغلبية نسبية مرة أخرى على الخبراء الذين كان لهم رأى مغاير ويطلب
منهم شرح وجهة نظرهم .

ومما يؤخذ على هذه الطريقة انها تعطينا خليطا من الاتجاهات العامة
للتطور .

طريقة : السيناريو (١٥) : Scenario Writing

ويرجع الفضل في التنبيه الى هذه الطريقة 'ي' Khan في مؤلفه
عام ٢٠٠٠ The year 2030 حيث يتخيل كاتب السيناريو بدأ من
الخطوات والظروف المعاصرة كيف تتطور الأحداث أو المتغيرات خطوة بخطوة

وتقيد كتابة السيناريو كثيرا للامام بمجمل التطور والتعرف على جميع نواحيه دون تبسيط أو تجريد . ومن خلال الخبرة تتولد عند كاتب السيناريو الحس بالنقاط الحاسمة التي عندها لا بد من اتخاذ قرار يحدد بديل النمو المطلوب والأكثر احتمالا

ومن مزايا هذه الطريقة

- ينبه لعدد أكبر من الاحتمالات التي يجب عيها إهمالها بالنسبة للمستقبل .

- يساعد على تصور طبيعة العلاقات المتبادلة بين البوارجى المادية كالتطور العلمى والتكنولوجى من ناحية ، وبين النواحي غير المادية كالنواحي النفسية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى .

- تعتبر طريقة السيناريو أسهل من الأساليب الكمية لبناء النماذج

الا أن النقص يعتبر مقدار التخيل فى هذا الأسلوب يشكك عيها .
يشوب هذه الطريقة .

طريقة النموذج : (١٥)

النموذج Model عبارة عن صياغة رياضية يمكن بواسطتها تمثيل شكل عمليات النمو عبر الزمن لمتغيرات اقتصادية واجتماعية

ويعتبر النموذج اتجاها عاما فى شكل دالة أساسية بسيطة ، وله مزاياه وأوجه قصه .

فمن مزاياه أن الدالة الاسية تتميز بمنطقها التحليل المقبول فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تكون الزيادة المطلقة فى الظاهرة المتغيرة ، دالة فى قيمة المتغيرة قبل حدوث هذه الزيادة (الدالة الاسية تفرض ثبات الزيادة النسبية) .

ويؤخذ على هذه الطريقة (وخاصة فى المجال الاقتصادى) ان هذه الدالة لا تستطيع أن تعكس لنا عمليات نمو بها مستويات تشبع أو نقط انقلاب وهى ملامح تظهر فى العديد من التحليلات الاقتصادية

وتتيح هذه الطريقة الوصول الى طرق مبسطة لعملية التنبؤ فعن طريقة بعض العمليات الحسابية البسيطة يمكن الوصول الى القيم النظرية المقابلة للقيم الحقيقية والوصول الى القيم المتنبأ لها عن طريق بعض الجداول الحسابية . ولذلك فهذه المناذج ينظر اليها على أنها طرق تحليلية عديدة أكثر منها احصائية .

طريقة الاستكمال الخارجى : (١٦) Extrapolation Method

هى أبسط طرق التنبؤ لتقدير ظاهرة معينة فى المستقبل وهى عملية استكمال للاتجاهات المستقبلية للمتغير وقيمه معتمدا على الاتجاهات والقيم الماضية له .

وهناك فرضان أساسيان يبنى عليهما موضوع الاستكمال الخارجى :

(أ) عدم وجود قفزات مفاجئة من فترة الى أخرى للعوامل المؤثرة على الظاهرة محل الدراسة ، أى أن تكون فترة التنبؤ فترة طبيعية خالية من الحروب والأزمات ... الخ .

(ب) وجود انتظام فى التقلبات ، وتماثل فى النمو والانكماش .

وتعتمد هذه الطريقة على فرض ان الظاهرة والعامل أو العوامل المؤثرة عليها تربطهم ببعض علاقة ، وهذه العلاقة يمكن وضعها فى احدى الصور الرياضية التالية :

$$y = a_0 x + a_1 - ١$$

$$y = a_0 x^2 + a_1 x + a_2 - ٢$$

... أو فى صورة دالة من الدرجة n :

حيث أن n ترمز الى المتغير الداخلى endogenous variable وتمثل قيمة الظاهرة محل الدراسة .

— x — المتغير الخارجى exogenous variable ، وترمز الى قيمة المؤثر الذى يؤثر على الظاهرة .

— a_i — معاملات يتطلب تحديد قيمتها (i = 0,1,2 n)
وعلى أساس افتراض قيم فى النقاط X₀, X₁, x_n K
يمكن تحديد (n+1)

من حل المعادلات يمكن الحصول على قيم S_1
 فنجد في المعادلة من الدرجة الأولى يلزم نقطتين X_0, X_1
 وللمعادلة الثانية يلزم ثلاث نقاط X_0, X_1, X_2
 وقيم الدالة عند هذه النقطة أى Y_0, Y_1, Y_2

وبذلك نحصل على ثلاث معادلات ، منها يمكن التنبؤ بالقيمة المناظرة .
 وجدير بالذكر أن من المهم أن تحدد منحني الاتجاه المناسب للظاهرة
 محل الدراسة .

وإذا كنا قد عرضنا لبعض طرق التنبؤ . إلا أن هناك العديد من
 الطرق الأخرى التى يعتمد عليها العلماء والدارسين المعاصرين فى دراساتهم
 التنبؤية و (كطريقة التنبؤ بالتشابه Forecasting by Analogy
 والطرق المعيارية Normative Methods ، والادوات البارامترية إلا أن
 كل من الطرق السابقة لها نقاط قوة وضعف . ولذلك يجب على الباحث فى
 محاولة التنبؤ بظاهرة معينة أن يعتمد على أكثر من طريقة ثم يقارن بين
 النتائج التى توصل إليها . فهذا يؤصله الى تنبؤات أكثر دقة .

وبقدر الأهمية العلمية للتنبؤ فى مجال الدراسات الاجتماعية إلا أن
 يكتنفه كثير من الصعاب التى تحول دون الوصول الى تقديرات دقيقة للظواهر
 المتنبأ بها . وتكمن هذه الصعوبات فى :

(أ) طبيعة البناء الاجتماعى : الأبنية الاجتماعية تمتاز بتعقدها
 الشديد نظرا لأن العلاقات الاجتماعية التى تقوم عليها تلك الأبنية تمتاز
 بتكوينها وتعدها وتشابكها ويكفى أن وصفه براون بأنه شبكة من العلاقات
 الاجتماعية والروابط المتبادلة بين أفراد المجتمع وأو الزمر الاجتماعية (١٧) .

وهذا التعقيد فى البناء والتشابك فى العلاقات يشكل عقبة فى وجه
 التنبؤ إذ يصعب فصل العلاقات بعضها عن بعض أو عزل بناء عن بقية
 الأبنية الأخرى .

(ب) طبيعة الظواهر الاجتماعية : قد يخيل للباحث عندما يدرس
 ظاهرة اجتماعية أنه يتناول واقعة علمية انسانية ولكن فى حقيقة الأمر هو
 أمام موقف كلى مهما تكون درجة بساطته . فما يحدث بالفعل فى مجرى

الحياة المعتادة هو مجموعة من المواقف الكلية التي تتألف بدورها من عناصر متعددة .

أما عن طبيعة الظواهر الاجتماعية فيمكن إجمالها في صفة التفسرد الذي يرجع الى الطريقة التي تتألف بها وحداتها . كذلك صفة الجودة novelty فالواقع الاجتماعي ليس كيانا مستقرا ، بل هو يتغير بما يحدثه البشر فيه . أيضا صفة التعقد التي تتسم بها الظواهر الاجتماعية الواضحة في تشابك الظواهر بعضها مع بعض ولذلك فان صعوبة فصل ظاهرة عما عداها من الظواهر يصعب من عملية التنبؤ .

(ج) طبيعة القوانين الاجتماعية : لا شك أن اصطباغ معظم تحليلات العلوم الاجتماعية بالطابع الكيفي الذي يتعذر اخضاعه كليتا للتكميم والقياس ، أن أصبحت التحليلات الكيفية عقبة في طريق صوغ القوانين في العلوم الاجتماعية . فالواقع انه في نطاق الحياة الاجتماعية يصعب تحويل أو تغيير الكيف الى كم كما هو الشأن بالنسبة للقوانين العملية التي تركز أساسا على عملية تجريده متواصل يبدأ وينتهي بوحدات قياسية . وذلك لأننا في المجال الاجتماعي لا نبحث عن مجردات ولكن نبحث عن موجودات مادية متحققة بالفعل وهذه الموجودات لها تأثير تراث زمني ومكاني وفعاليات . ارادية .

أما الوحدة القياسية التي قديعتمد عليها القانون الاجتماعي تختلف عن الوحدات المألوفة في العلوم الطبيعية . فالظاهرة الاجتماعية التي يفسرها القانون الاجتماعي ليست هيكلًا يتألف من وحدات أو خلايا شبيهة بالذرات المادية ولكنها تتألف من وحدات لكل وحدة كيائها الخاص (١٨) .

كما يتسم القانون الاجتماعي بالنسبية . فالقانون الذي ينطبق على ظاهرة معينة في مجتمع معين . لا ينطبق على نفس الظاهرة في مجتمع آخر ، وكذلك على نفس الظاهرة في مجتمع معين وفي فترات زمنية معينة .

(د) لا تقتصر صعوبة التنبؤ في مجال الدراسات الاجتماعية على الأسباب السابقة بل ترجع كذلك الى التعقد الخاص الذي ينشأ عن الترابط بين التنبؤات نفسها وبين الحوادث المتنبأ بها أي تأثير التنبؤ على الحادث المتنبأ به ، وهذا ما يسميه بك Buck بالتنبؤ الانعكاسي Reflexive prediction (١٩)

(هـ) الصفة المركبة للتنبؤ تشكل عقبة تعتور عملية التنبؤ ، بمعنى أنه لا يمكن إجراء أى تنبؤ لتغير اقتصادى أو اجتماعى الا ويؤخذ فى الاعتبار جميع التنبؤات للمتغيرات الأخرى . والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة فى الظاهرة محل الدراسة . فمثلا لا يمكن التنبؤ بتغير اجتماعى لمنطقة معينة الا ويجب القيام بتنبؤات بالنسبة لعامل الاسكان ، وعامل الهجرة ، وعامل التغير التكنولوجى . الخ . ولا شك أن القيام بكل هذه التنبؤات يجعل من عملية التنبؤ عملية معقدة .

قائمة المراجع

- ١ - Barnes, An Introduction to the history of sociology, The University of Chicago, press, 1970, P. 43.
- ٢ - لويس ارنيليا ، رحلة غير مشرقة فى تاريخ البشرين ، ترجمة الخشايب ، مجلة اليونسكو ، العدد ٢٤ ، ١٩٧٤ ، ص ٥٢ .
- ٣ - Encyclopida of social science, 1968, P. 418.
- ٤ - T. Parsons, The social system, R.K.P. London, 1957, p. 433.
- ٥ - P. Lazarsfedd, Main Trends in sociology, London, George Allen & Unwin 1970.
- ٦ - R. Lapierre, social change, Mactraw-Hill, N.Y., 1965, p. 27.
- ٧ - بوير ، عقم المذهب التاريخي ، ترجمة عبد الحميد أبو صبرة ، ١٩٥٩ ، ص ١١٢ .
- ٨ - شاكر مصطفى ، « التاريخ هل هو علم » مجلة عالم الفكر ، المجلد الخامس ، العدد الأول ، ١٩٧٤ ، ص ٢٠٧ .
- ٩ - Dray, Laws and Explanation in History, N.Y., 1952, p. 75.
- ١٠ - Robert Nisbet, Has Futurology a future, Encounter vol. 37, N. 5, 1971, p. 23.
- ١١ - Zalziislaw Kochanski, Conditions and limitations of prediction — Making in Biology, philos, sc, vol. 40, Mr. 1973, p. 29.
- ١٢ - M. Scriven, Explanation and Prediction in Evolutionary Theory, In : philos-sci, vol. 130, 1966, P. 477.

- P. Joseph, Technological Forecasting for Decision Making, N.Y. 1972, P. 96. - ١٣
- Kahn and Wiener, The year 2000, N.Y. 1970, p. 330. - ١٤
- ١٥ - أنظر أمثلة لاستخدام بناء النماذج في :
على نصار ، التخطيط الإقليمي مذكرة رقم ٥٤ معهد التخطيط ، مايو
١٩٧٦ .
- P. Joseph, op. cit., P. 202. - ١٦
- ١٧ - أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ج ١ ، الهيئة المصرية للتأليف
والنشر ، ١٩٧٠ ، ص ٢٠ .
- R. Keat and J. Urry, social theory as science R.K.P., - ١٨
London, 1975. P. 80.
- ١٩ - أنظر أمثلة للتنبؤ الانعكاسي في :
Roger Buch, Reflexive penediction, philos, sci, vol. 30,
1978, P. 359.

حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية

الدكتورة : وفاء أحمد عبد الله

مقدمة عامة

بدأت المشاركة الشعبية تأخذ طريقها في الوقت المعاصر الى التطبيق
المقنن في كثير من الدول ومنها مصر من منطلق أهمية اشراك المواطنين في
اتخاذ القرارات ورسم السياسات الخاصة بتنمية مجتمعاتهم .

ولا شك أن هذا التطبيق يشير الى أهمية الاهتمام بالمشاركة الشعبية
كقيمة اجتماعية في ذاتها ، وكأسلوب اجتماعي يحقق مزايا عديدة ٠٠٠٠
وهذا الاهتمام بدوره يثير التساؤلات حول أساس المشاركة الشعبية
وأهدافها وصورها والعوامل التي تؤثر فيها حجما وفاعلية ووسائل تحقيق
الاستفادة في ترشيح القرارات والسياسات ووسائل تقييمها وتنميتها .

وانطلاقا من هذه التساؤلات وغيرها ٠٠ والتي كثر ترددها في الوقت
المعاصر حول موضوع المشاركة الشعبية ٠٠ فإن الباحث يحاول من خلال
اهتماماته الشخصية ، ودراساته السابقة لموضوع المشاركة الشعبية (**)
الاجابة على معظم هذه التساؤلات - خاصة وان الدراسات التي أجريت حول
المشاركة الشعبية ما زالت بصفة عامة قليلة نسبيا .

-
- دراسة ميدانية لتجربة المشاركة الشعبية في حي اسكان محبي بالخلفاوى بشبرا
• دراسة غير منشورة)
- دراسة عن « استثمار الجهود الذاتية في مجتمع اسكان محبي بالخلفاوى بشبرا »
• مؤتمر المستوطنات البكرية - مركز البحوث الاجتماعية والجنائية - نوفمبر ١٩٨٢
- دراسة مكتوبة عن : « المشاركة الشعبية » ملفومات اولية وبهى النماذج التطبيقية
• دراسة تحت النشر)

ومن منطلق ذلك فإن الباحث يحاول من خلال هذه الورقة التاء الضوء على المشاركة الشعبية بشكل عام متناولا أياها :

١ - كفاهم وأهداف وعائد ، وكمؤثرات وتحديات تواجهها من حيث علاقتها بالتخطيط والتنمية .

٢ - كأسلوب للتطبيق مع الإشارة الى بعض التجارب الدولية والمحلية فى مجالاتها مع وضع تصور عام لعلاقتها بمجالات التخطيط ومستوياته لأحداث التنمية .

مفاهيم وأهداف وفوائد المشاركة الشعبية

١ - مفاهيم المشاركة :

يرى الباحث أن تعريفات المشاركة الشعبية قد تعددت رغم قلتها وعدم كفايتها ، وبذلك لم تنسم بالجمع والمنع (١) الا أن معظمها ارتبط بالتخطيط والتنمية بالتركيز على الانسان ، باعتباره أداة المشاركة ، والتي امتدت لتشمل الاشتراك فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية فعرفت بأنها العملية الاجتماعية التى يتم من خلالها قيام الانسان بدور فى الحياة « (٢) من حيث مساهمة الانسان وتعاونه مع الآخرين فى القيام بأنشطة معينة تهدف فى النهاية الى ابراز دوره فى المشاركة وحضوره فى اتخاذ القرارات التى تؤثر عليه وعلى المجتمع ككل ، وهى بالتالى تركز على المواطن باعتباره أفضل من يؤكد فاعلية الوسائل التى ترسم للوصول الى الأهداف (٣) .

وتؤكد وجهة نظر « روسو » فى نظرية للمشاركة ؟

على المشاركة الفردية من جانب كل مواطن فى اتخاذ القرارات السياسية وغيرها من القرارات ذات العلاقة بمصالحة . حيث وجد انه بمقتضى فاعلية المشاركة ، يتعاون المواطنون جميعا ويديرون شئونهم بمنطق فاعلية الوضع الذى يخلقونه هم أنفسهم ، حيث تكون السياسة العامة الوحيدة التى يقبلها الجميع هى تلك التى يشترك فيها الجميع بالتساوى فى مزاياها وتحمل اعباءها (٤) وتختلف التعريفات بالنسبة لهذه الاعباء - فتعرف بأنها « اسهام المواطنين تطوعا فى أعمال التنمية سواء ابلرأى أو بالعمل أو بالتحويل أو غير ذلك (٥) ، أو بأنها محصلة الأنشطة التى يبذلها المواطنون للتأثير فى اختيار

الموظفين ، أو التأثير في أعمالهم (٦) - أو بأنها أى محاولة للتأثير على صانعى
ومتخذى القرار فى منظمة قائمة (٧) .

ومن التعريفات ما كانت أكثر اتساعا لاستيعاب أى موقف يتم فيه أى
عمل من جانب المواطنين من الفرص المتاحة لهم للتأثير فى السياسات
والقرارات التى تمس مصالحهم (٨) .

ويميل البعض الآخر فى تعريفه الى التركيز على الشكل الجماعى
للمشاركة ، بتعريفها بأنها تعبير عن ارادة شعبية ايجابية ديمقراطية ، تقوم
على أساس تعبئة الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات الوثيقة الصلة
بحياتهم (٩) - أو بأنها مشاركة جماعية ، لا مجال فيها للتسلط الفردى ،
أو الرأى المفروض من أعلى - بل هى ديمقراطية حرة الارادة ، أصيلة التفكير
- بدأتها الجماهير تفكيراً وتخطيطاً وتنفيذاً ومتابعة ورقابة (١٠) . ومن
التعريفات ما اتخذت شكلاً عاماً غير محدد ، حيث عرفت بأنها العملية التى
من خلالها يؤثر طرفان أو أكثر فى بعضهما البعض عند وضع السياسات
أو القرارات (١١) .

وحيث أنه ومن أبرز سمات المشاركة الشعبية هى « الانسانية » فى
تقييمها وأهدافها ، وبواعثها ومنهج تنفيذها وفى الحكم عليها ، وعلاوة على
خضوعها لحكم العقل وقواعد العلم وامتدادها أيضاً الى الضمير الإنسانى ،
ورقيها الى الواجب الذاتى الذى يحرك الجهود تلقائياً لأدائه مع الشعور العام
بالرضاء عند أتمام هذا الأداء (١٢) . لذلك فإن الباحث يرى أن معظم
هذه التعريفات قد ركزت على الشكل أو الاطار التنفيذى للمشاركة الشعبية
فى مظهرها وأهملت التغيير الداخلى للأفراد وتطوره - وهو فى حد ذاته نوع
من التنمية الداخلية - لاحداث التنمية الخارجية بالاشتراك فى التنفيذ فى
مجالات التخطيط والتنمية ، ويعتبر الوعى بظروف وتطور وحداث التغيير
الداخلى كتنمية داخلية أساساً قوياً لاستنباط الأساليب المناسبة للتخطيط
لاستئثار جهود المشاركة الشعبية بشكل يحقق تكامل جهود التنمية وتؤكد
ذلك نتائج الاكتحام بالواقع (١٣) حيث تبين أن المشاركة الشعبية تبدأ لدى
الأفراد بهدف وجدانى من حيث تقديرهم لأهمية المشاركة ، ولكن الاقتناع

الكامل بالمشاركة لا يحدث الا من خلال وجود مميزات تسميها ضررا عاما للمجتمع بشكل يؤدي الى تحول الهدف الوجداني الى هدف معرفي يدفع الأفراد الى البحث والتعرف على الأساليب التي يمكن أن يشاركوا بها لحل مشكلاتهم *

وبذلك فان الباحث يرى أن المشاركة تتطلب أولا العلم بها ثم تقدير أهميتها ثم تحول ذلك الى عمل من خلال الاقتناع الكامل بحدوث التغيير الداخلي ... وبذلك فإو تعريف الباحث للمشاركة الشعبية بناء على ذلك يتمثل في « وجود الأهداف الوجدانية للمشاركة لدى الأفراد وتحولها الى أهداف معرفية لحل مشاكلهم البيئية سواء بالمشاركة في اتخاذ القرارات التنفيذ أو المتابعة والتقييم والتي يكتسبها الأفراد من خلالها أهداف مهارية (★) » *

وبذلك فان المشاركة الشعبية لكي تحقق ثمارها الحقيقية ينبغي التخطيط لها وتشجيعها بوسائل مختلفة ، فطاقات الجماهير أقوى من طاقات الدولة عندما تحشد وتنظم ، وبالتالي فإن قدرة رجل الإدارة المحلية الحقيقية هي تدعيم هذه الطاقات وإثارتها لخدمة البيئة المحلية وخدمة المجتمع لتساعده على تنفيذ مهمته ووضع خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية موضع التنفيذ

٢ - أهداف المشاركة :

تتمثل أهداف المشاركة في ادراك المواطنين ملامكاليات المتاحة للتنمية - فيقبلون القرارات التي ياركون في وضعها ولا يغالون في تحقيق رغباتهم ويقنعون بأشباع حاجاتهم طبقا لبرامج الأولويات التي يقررونها بأنفسهم .. علاوة على أن المشاركة من خلال العون الذاتي تعمل على تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المحلية في حالة عجز الدولة عن توفير الخدمات المحلية (١٣) *

كما أن المشاركة الشعبية تؤكد ادراك المواطنين لقيمة المال العام والحرص عليه الأمر الذي يؤدي الى ااطالة الأعضاء الافتراخية للمشروعات التنموية

وانكماش حجم الفاقد والعدم فى السلع والأدوات ، وبذلك يمكن توجيه الانفاق الى مشروعات أخرى تسرع فى تحقيق معدلات التنمية(١٤)

وتحقيق أهداف المشاركة الشعبية يؤدى بالضرورة الى استقرار النظام الإدارى والسياسى ومسيرة مشروعات التنمية مع حاجات المواطنين والامكانيات المتاحة فضلا عن تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة مع التنمية الاقتصادية فلا يحدث اختلال بين معدلاتها ، وبذلك تتوافر عوامل النجاح للتنمية الشاملة ٠٠٠ - ويترتب على ذلك انه فى الأمد الطويل تعتبر المشاركة الشعبية عملية اقتصادية ، وان ما قد يبدو من زيادة تكلفتها فى العملية الإدارية فى الأمد القصير يعتبر زيادة ظاهرية وليست زيادة حقيقية (١٦) .

ويؤكد هذا الرأى كل من دولتى النرويج وهولندا اللتين يحذران من الاعتماد كلية على المييار الاقتصادى فى اتخاذ القرارات دون الاعتماد على المشاركة الشعبية لأن ذلك يمثل فى النهاية عملية احباط شعبي - وقد نكتشف بعد فوات الأوان أن ما كنا نظنه عبء يكلفنا الكثير من الوقت والنفقة - كان هو السبيل الأمثل لتقليل عبء التكلفة الباهظة التى سيتحملها المجتمع اذا لم نعتد فى اتخاذ القرارات على المشاركة الشعبية (١٧) .

٣ - فوائد المشاركة :

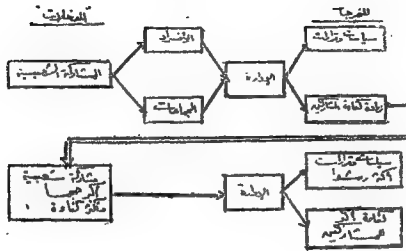
يعتبر اسهام المشاركة الشعبية فى احداث التنمية المحلية تطبيق عمل لمفهوم العمل الشعبى القائم على الرغبة والاختيار دون قهر أو اجبار ، والنسب يمكن من خلاله الاستفادة من الجهود والامكانيات الأهلية المادية والبشرية مما يؤدى الى تخفيف الاعباء على الحكومة ، بالإضافة الى تحقيق الأهداف الذاتية لعملية التنمية خاصة فى المجتمعات المحلية التى تعمل على توسيع نطاق خدماتها ، والاشتراك من خلال قياداتها المحلية فى مختلف نواحي العمل الاجتماعى وتوثيق الصلات بين الأهالى وبين هذه المشروعات منسية الشعور بالمسئولية الجماعية ، ومدرية الأهالى على الخدمات الذاتية ، وموثقة العلاقات الانسانية بين الأفراد والأسر والجماعات ، محطمة قيم السلبيية والانعزالية فى المجتمع ، ومحولة الطاقات الحاملة الى طاقات قادرة عاملة ملتزمة بما يؤدى الى حفظ التوازن فى حركة تطوير المجتمع بطريقة تلقائية ذاتية ٠٠٠

اضافة الى ذلك فان المشاركة الشعبية تدعم وتنمى الشخصية الديمقراطية ، وبالتالى تسهم فى نجاح النظام الديمقراطى ، فالمشاركة فى اتخاذ القرارات وفى تقرير السياسات تحقق رضا المواطنين عن الخدمات

والسلع التي يشتركون في تخطيطها ، وتقريرها ، فضلا عن تنمية احساساتهم بذاتيهم مما ينعكس اثره على علاقاتهم الاجتماعية في نطاق البيئة التي يعيشون فيها (١٨) ، ومن هنا جاءت أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية والتي بطبيعتها تتطلب تغيير بعض انماط السلوك القائمة في البيئة بما يتماشى مع أهداف التنمية ، ويحقق أقصى قدر من التعاون بين المواطنين والادارة في توفير المناخ الملائم لأحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ومن أبرز الفوائد التي تحققها المشاركة للأفراد ، هي الوظيفة التعليمية للمشاركة والتي اهتم بها « روسو » وركز عليها في نظرية ديمقراطية المشاركة لدورها في تنمية التصرفات المسئولة للفرد من حيث ادراك الفرد لتكامل وليس تعارض المصالح الخاصة والعامة ، علاوة على تنمية الصفات اللازمة لممارستها ونجاحها فضلا عن الأثر التراكمي لهذه الوظيفة - حيث انه كلما شارك الفرد كلما أصبح أكثر قدرة على المشاركة - بالإضافة الى الأثر الذي ينعكس في زيادة الشعور لدى المواطنين بالانتماء الى مجتمع يسهمون في تنميته وتطوره (١٩) ، ويتفق « ميل » مع « روسو » على القيمة التعليمية للمشاركة والتي تكتسب أساسا من المؤسسات السياسية المحلية (٢٠) ولم يكتف بتوسيع الوظيفة التعليمية للمشاركة لتشمل السياسة على المستوى المحل فقط بل مدحا الى مجال الادارة في الصناعة حتى يتمكن الفرد من اكتساب الخبرات في المشاركة في مجال ادارة الشؤون الجماعية ، وحتى يجد مجالات جديدة يشارك فيها في اتخاذ القرارات (٢١) .

وقد أمكن تصوير المجتمع الديمقراطي بأنه ذلك المجتمع الذي تمثل فيه المشاركة الشعبية أقصى قدر من المدخلات في ادارته والذي تكون فيه « مخرجات » العملية الادارية ليس فقط السياسات والقرارات ، بل وأيضا تنمية القدرات والكفايات الاجتماعية والسياسية للأفراد المشاركين - وبذلك تكون هناك تغذية مرتدة Feed back من المخرجات الى المدخلات(٢٢)



ويوضح ذلك الشكل التالي :

المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط

١ - المشاركة وعلاقتها بالتخطيط :

لقد بدأ التخطيط كممارسة يومية لحياة الانسان منذ بدء الخليقة ، وأصبح طريقة علمية منذ اوائل القرن العشرين ، ومنهاجا يقوم على الدراسة والتنبؤ والخبرة والمعرفة والفهم والمهارات ٠٠٠ ثم أصبح حقيقة واقعة خلال تطور المجتمعات الانسانية باختلاف أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (٢٣) كوسيلة لتحقيق غايات وأهداف وأغراض محددة مرسومة وفقا لأسلوب علمي وقيم سياسية يؤمن بها المجتمع ، فهو في جوهره جهود موجهة نحو ايجاد التكامل بين نظم العمل في المجتمع المحل مع النظم الأخرى للمجتمع القومي (٢٤) مرتكزا على مبدأ الالتزام والمشاركة من قبل الافراد في تحديد أهداف النظام المتكامل (٢٥) كوسيلة أيضا لتأكيد أهمية المسؤولية الاجتماعية ٠٠٠ التي تركز على المشاركة الشعبية كشكل من أشكال التعاون القائم على الحس الاجتماعي والشعور بالمسؤولية الجماعية بين أفراد المجتمع ومنظماته وقياداته ، حيث يسهم كل مواطن بما يستطيعه ويملكه ، تدفعه

رغبة حقيقية نابعة من كون الانسان كائنا اجتماعيا لا يتحقق وجوده الا من خلال تفاعله مع الآخرين فى اطار تراث قيمي يجعل من المشاركة وسيلة لتحقيق نتائج تمود بالنفع على المجتمع (٢٦) .

وبذلك فارتباط المشاركة الشعبية بالتخطيط يرجع الى قيام فلسفة التخطيط أساسا على الانسان - وسيلة المشاركة - ككائن مفكر عمل من خلال ايجابيته على تغيير الظروف المحيطة به لخدمة اغراضه واشباع حاجاته من خلال تصور ذاتى مسبق لل غاية التى يريد الوصول اليها ، والوسيلة التى يستعملها لتحقيق غايته ، التى ينشدها مؤكدا قول « أرسطو » : « ان الانسان كائن مخطط » (٢٧) - والتخطيط بمفهومه وفلسفته يستهدف التنمية بكل أهدافها الاقتصادية ، والاجتماعية وبكل أبعادها ، من حيث انها عملية متكاملة ، مستمرة ، مخططة ، جماعية سواء كان التخطيط جزئى أو شامل (٢٨) بمستوياته القومية ، والاقليمية والمحلية (٢٩) وأبعاده الطويلة ، والمتوسطة ، والقصيرة ، ومراحله بدءا من مرحلة تحديد الأهداف ، ثم اعداد اطرارات تخطيطه ، ثم وضع خطط تنفيذية ، ثم أعمال المتابعة والتقييم (٣٠) .

وبذلك ارتبطت كلمة المشاركة الشعبية ، فى الوقت المعاصر ، بالتنمية والتخطيط أكثر من ارتباطها بأى مجال آخر من مجالات الادارة من حيث ان التنمية تمس صميم حياة الاهالى وتؤثر على مصالحهم الحالية والمستقبلية . . فضلا عن أن نجاحها يتطلب تضامرا الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية حتى يتوافر المناخ اللازم لتحقيق أهدافها (٣١) . فالأهالى هم أدرى الناس بمشكلاتهم الملحة ، ولذا تعد مشاركة كل من القطاعين - الحكومى والاهلى فى تخطيط وتنفيذ برامج التنمية أمرا ضروريا ، حتى تأتى الحطة معبرة عن الاحتياجات الحقيقية للمواطن على المستوى المحلى كما تستطيع الحكومة توفير الاعتمادات والامكانيات التى تكفل نجاح الحطة (٣٢) .

٢ - المشاركة وعلاقتها بالتنمية :

تعد المشاركة الشعبية إحدى المقومات الأساسية التى تقسوم عليها

عمليات تنمية المجتمعات المحلية والتي أصبحت الأسلوب الوحيد المتاح أمام دول العالم الثالث لاجتياز هوة التخلف واللاحاق بركب الدول .

فالتنمية تعتبر غاية الانسان وهو وسيلتها وهو الذى يشترك فى احداث التنمية الاقتصادية للمجتمع ، فى حين تركز التنمية الاجتماعية على الانسان فتعمل على تنمية قدراته المختلفة الى أقصى حد ممكن ، وتحقيق أقصى استثمار للطاقات ، والامكانيات البشرية الموجودة فى المجتمع ، لدفع عجلة التنمية الاقتصادية ، من خلال تزويده بخبرات ومهارات جديدة ، تعمل على تغيير اتجاهاته وقيمة وعاداته فضلا عن تحسين ظروفه الصحية والتعليمية والبيئية فهى توفر المناخ الذى تتم فيه التنمية الاقتصادية من حيث أن العنصر البشرى هو أداة التنمية الاقتصادية والمنفعة بها(٣٣) .

وتعد المشاركة الشعبية أسلوبا حديثا للعمل الاقتصادى والاجتماعى لاحداث التنمية فى المجتمعات المحلية - حيث نص على ذلك التعريف الذى وضعته هيئة الأمم فى عام ١٩٥٦ - حيث عرفتها بأنها : « تلك العمليات التى يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالى والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج فى حياة الأمة والاسهام فى تقدمها بأقصى ما يمكن » - ويبرز هذا التعريف الدور الأساسى لمشاركة الأهالى فى احداث التنمية(٣٤) كما تعرف تنمية المجتمع المحلى بأنها عملية تعليمية وأنها تهدف الى حل المشاكل الاجتماعية وعلاج التخلف فضلا عن ادماج المجتمع المحلى اندماجا اقتصاديا وسياسيا فى المجتمع القومى - من خلال أحداث التغيير فى طريقة التفكير والعمل أو تنظيمه - ان كان موجودا بهدف رفع المستوى الاقتصادى للمجتمع وأيضاً تطوير وتغيير اتجاهات وقيم المجتمع ومعتقداته التى قد تقف عبة فى سبيل التنمية ، واكسابه للمعلومات والمعارف والاتجاهات الجديدة التى قد تساعده على تحقيق التقدم وزيادة قدرات الأفراد ورغباتهم فى خدمة أنفسهم بأنفسهم - وهو ما يطلق عليه بالهدف التربوى (٣٥) وهذا التعريف يوضح أيضاً دور مشاركة الأهالى ..

وتعرف تنمية المجتمع المحلى أيضاً بأنها عملية تنظيمية حيث تعمل على اعادة توجيه المؤسسات والهيئات القائمة بالفعل وخلق أنماط جديدة من

النشاط والمؤسسات لاجداث التغيير والتجديد واعادة التنسيق وتوحيد جهود افراد والهيئات الحكومية لتحسين ظروف المجتمع ليكون جزءا متكاملًا من المجتمع القومي » وهذا التعريف أيضا يوضح المشاركة « - (٣٦) .

وبناء على ذلك يتبين أن تنمية المجتمع المحلي تهتم بالتنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية دون الفصل بينهما أو تمييز احدهما عن الأخرى .

وتستند عملية تنمية المجتمع المحلي أساسا على المشاركة الايجابية ، من جانب أفراد هذا المجتمع مع الحكومة ممثلة من الهيئات المختلفة ، سواء أكانت هذه المشاركة في التفكير ، أو الاعداد أو التنفيذ ، وذلك استنادا الى شعور الأفراد بالحاجة الماسة الى ضرورة تغيير مجتمعهم لتحقيق معيشة أفضل ، وهذا الشعور وتلك المشاركة كفيلا بأن يبرزوا بالفعل المشكلات ، التي يعانون منها وكيفية التغلب عليها وتحديد الحاجات الملحة التي تحقق تنمية مجتمعهم المحلي من ناحية وتتنق مع خطة التنمية القومية من ناحية أخرى ، وتقويم الهيئات بتقديم العون والمساعدة والإرشاد في مختلف النواحي المتعلقة بالمشروع ، سواء في التخطيط أو التنفيذ ، فضلا عن مجهوداتهم في محاولة تغيير اتجاهاتهم ، وتقاليدهم وقيمهم التي تعوق التنمية والذي لا تقل عن أهمية التغيير المادي للتنمية .

وعلى ذلك فإن تنمية المجتمع المحلي ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية على مستوى المجتمع القومي ، وهي تعتبر جزءا من سياسة المجتمع القومي ، التي تتمثل في خطة قومية شاملة - وبالتالي فتتضمن المجتمع القومي لا تتم الا عن طريق تنمية وحداته ، فالعمليتان متكاملتان والعلاقة بينهما علاقة الجزاء بالكل (٣٧) .

وقد لعبت المشاركة الشعبية دورا كبيرا أيضا في ميادين العمل الاجتماعي وعلى الأخص في ميداني الرعاية والتنمية الاجتماعية بل وفي التبشير بها ، والدعوة اليها ، وينسب اليها الفضل في كثير من الأحيان في ايجاد الكثير من البرامج قبل أن تتبناها الحكومات وترعاها (٣٨) وبذلك فتعتبر المشاركة الشعبية ركيزة العمل في الجمعيات ، والمؤسسات الاجتماعية ، والنقابات ، والأندية ، والجمعيات التعاونية ، وغير ذلك من منظمات ، فهي القوة الدافعة والزقيب الذي لا يفقل عن تنفيذ هذا العمل ومتابعته وتقويمه (٣٩) .

وتعتبر المبادرات التلقائية الذاتية ساحلى صور المشاركة الشعبية التى توجد فى المجتمعات المحلية رغم قلتها ٠٠ وهى تنشأ تلقائيا لحل مشكلة تؤرق المجتمع وتصيبه بالازعاج والضرر ، وتتم دون انتظار مناقشة هذه المشاكل فى اطار المنظمات امسياسية أو غير السياسية وذلك من خلال خطة ذاتية محلية بدءا من تحديد الأهداف حتى التنفيذ والمتابعة والتقويم (٤٠) .

المؤثرات والتحديات التى تواجه المشاركة الشعبية

بالرغم من العائد الذى تحققه المشاركة الشعبية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، الا أنه توجد بعض المؤثرات والتحديات التى تواجه بها المشاركة الشعبية - وتؤثر عليها فاعلية وحجما - فى التنمية المحلية ، يتعلق بعضها بحدائة عهد المشاركة ، وعدم وضوح مفاهيمها بشكل عام ، ويتعلق البعض الآخر بالمشاركين أنفسهم ، من حيث سلبية بعض الأفراد - تجاه مشاركات خاصة وذلك فى الدول المتقدمة مضافا اليها عوامل ايدىولوجية فى الدول النامية (٤١) فالمشاركة ترتبط بقدره المشاركين على انكار الذات ، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والقدرة على وزن الأمور ، والمفاضلة بين وجهات النظر المختلفة ، والبدايل الممكنة لاختيار أفضلها ، لتحقيق الصالح العام - وهى صفات لا تتوافر الا لقللة من البشر (٤٢) .

وقد وضحت بعض الدراسات أنه توجد علاقة طردية بين حجم المشاركة والمستوى الاقتصادى والاجتماعى ، والقافى ، وفترة الاقامة ، والمستوى التعليمى للأفراد ٠٠ ويتفاوت حجم المشاركة بالنسبة للحالة الاجتماعية ، فالنات أقل مشاركة من الذكور ، والمتزوجون أكثر مشاركة من غير المتزوجين ، ويعتبر السن بين ٤٤ - ٥٥ أكثر الأعمار للمشاركة ، كما تزداد اشراكه بعضوية الأفراد فى المنظمات والهيئات (٤٣) .

وهذاك من التحديات ما يتعلق بالادارة الحكومية - منها ضعف الايمان بالمشاركة نفسها وغموض النصوص القانونية المتعلقة بها ، واستمرار

* فيكون التصرف الصادر من الادارة على مستوى القرية أدنى درجة من التصرف الصادر من الادارة على مستوى الاقليم ٠٠٠ وهكذا .

رواسب بعض النظم التي يرتبط بعض منها بعوامل بيئية خاصة بارتباط شكل الإدارة بشكل السلطة ومراكز القوى ، - والبعض الآخر يتعلق بالتدرج الهرمي للتنظيم البيروقراطي ، والذي يقابله تدرج القيمة القانونية لتصرفات العاملين على المستويات المختلفة (٤٤) ، كما يؤدي قصور دور العلاقات العامة والاتصالات المباشرة بين الإدارة والمواطنين الى انكماش حجم المشاركة الفعالة (٤٤) .

وبذلك فالتنظيم البيروقراطي السليم لإدارة التنمية ، وفهمها لدور المشاركة ، وسلوكها تجاه المواطنين ، وتحفيزها وتشجيعها على استشارة المشاركة عن طريق تطوير العلاقات العامة بالمواطنين ، وتدعيم الاتصالات المباشرة بهم بشكل رسمي عن طريق مكاتب متخصصة - ، أو غير رسمي - عن طريق اللقاءات الغير تقليدية - من الأمور التي تحقق التفاعل الاجتماعي بين الإدارة والمشاركين .

كما أن اكتساب الإدارة لثقة المشاركين يحقق الكثير من خلال البت في الشكاوى المقتضية منهم ، وإطلاعهم على الامكانيات المتاحة للمشاركة - إضافة الى ذلك فأن هناك أهمية على تأكيد احساس المواطنين بنتائج جهودهم في المشاركة بمختلف صورها ، ونشر النوادي والمراكز الاجتماعية ، والثقافية التي تسهل اتصال المواطنين ، وتنظيم جهودهم في ممارسة المشاركة ، وتبادل المعلومات .. علاوة على تشجيع هيئات ومؤسسات العمل الاجتماعي بتعميق مفهوم العمل البناء في شكل فريق لضمان سلامة التطبيق (٤٥) .

المشاركة الشعبية بين بعض الدساتير العالمية والدستور المصري

لقد وجدت المشاركة الشعبية في التطبيق ، طريقها الى النصوص الدستورية في الكثير من دول العالم متأثرة في ذلك بالفكر الاقتصادي والاداري ، المدعم بشرعية المشاركة الشعبية والمستمد أساسا من وثيقة إعلان حقوق الانسان الفرنسية عام ١٨٧٩ والإعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ والذي تبين من تحليلها أنها اقرار « المشاركة الشعبية » صراحة

وعلى الرغم من تأثير الدساتير بالجوانب الفكرية فالنصوص الواردة في إعلان حقوق الانسان لم تتبع أسلوبا موحدا في تقرير حق المشاركة الشعبية ، فبعض الدساتير قررت مبدأ المشاركة الموسعة من جانب المواطنين

بمقتضى نصصحيح صريحة وبمضمها نص على صورة أو أكثر من صور المشاركة .

وتعتبر دساتير الجمهوريات الديمقراطية الشعبية فى مقدمة الدساتير التى قررت بنصوص صريحة حق المواطنين فى المشاركة فى كافة جوانب النشاط البشرى مثل يوجوسلافيا والمجر وألمانيا وبولندا وسويسرا والصين الشعبية (٤٦) .

ويقود الدستور الهولندى فى القسم ٨٧ حق مشاركة المواطنين فى الإدارة عن طريق التعاون بينها فى اللجان ، وينص الدستور الاندونييسى عام ١٩٥٦ على حق المواطنين فى المشاركة فى الحكم بطريقة مباشرة أو عن طريق النواب (٤٧) .

وقد أخذت الدول الآتية بالنص على صورة أو أكثر من صور المشاركة وتضمنت دساتيرها حق الشكوى لما له من أسلوب ذى أهمية فى الرقابة ومنها دستور م.ج.م.ع المادة (٦٣) لسنة ١٩٥٦ ، والدستور الصينى سنة ١٩٥٤ المادة (٩٧) - والدستور الصومالى سنة ١٩٦٠ المادة (١٠) والدستور اليوجوسلافى سنة ١٩٦٣ المادة (٦٨) - والدستور اليابانى سنة ١٩٦٣ المادة (١٦) .

وعلى الرغم من تخلق الكثير من الدساتير من النصوص التى تحقق المشاركة الشعبية فى التنمية ، إلا أن التشريعات فى هذا الخصوص تتضمن تأكيد قيام التنمية على المشاركة . مثل قانون التخطيط الحضرى والريفى فى إنجلترا ، وقانون التخطيط العمرانى فى هولندا . . وسواء حددت صورة المشاركة بمقتضى نصوص دستورية أو تشريعات فإن حقائق الحياة الإدارية غالبا ما تسبق النصوص القانونية وتتوسع فى استئثار المشاركة من جانب المواطنين ، وأحيانا تفرض المشاركة الشعبية وجودها استنادا الى السياسة العامة للدولة حتى فى حالة عدم وجود النصوص القانونية التى تنظم عملية المشاركة .

وفى حالة عدم وجود النصوص القانونية التى تنظم المشاركة ، فإن طبيعة التنمية ذاتها تفرض وجود المشاركة الشعبية كواقع مؤثر فيها - وبعد ادراك قيمة المشاركة الشعبية وأهميتها تجد طريقها الى النصوص القانونية أو اللائحية وغيرها من الوثائق التى تضفى عليها صفة الشرعية وتنظم

أساليب ممارستها ٠٠ فالمشاركة الشعبية بالجهود الذاتية في ج.م.ع فرضت وجودها في إطار نظام الادارة المحلية قبل أن تجد طريقها الى نصوص قانون نظام الحكم المحلي رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ (٤٨) ٠

ولا يكفي أن تكون المشاركة مبدأ دستوريا ، بل يتعين في المشاركة المنظمة أن تنظم أيضا دستوريا وقانونيا ممارسة هذه المشاركة بحيث لا يكون أمام السلطات المحلية الا اتباع هذه النظم وتنفيذها - أما المشاركة غير المنظمة أو الحرة فهي التي تقررها اللساتير دون أن تنظمها - وتترك نصوص الدستور لكل وحدة محلية حرية تنظيم هذه المشاركة وفقا لظروفها ودرجة تطورها (٤٩) ٠

والمشاركة الشعبية في ج.م.ع مشاركة منظمة ، تقوم على أساس فلسفة الديمقراطية والتي تعمل بدورها على منح الحرية السياسية والاجتماعية معا للمواطنين ، والتي تؤمن في نفس الوقت بأهمية وضرورة اشتراك المواطنين في رسم صورة الحياة التي يعيشونها ، وأيضا في تعديل وتغيير المواقف التي يواجهونها ، بقصد تحقيق التقدم والرفاهية والرقى للمجتمع المصري ٠

وقد أتاحت قوانين الدستور المصري الخاصة بالمشاركة الفرصة التي من خلالها يدرك الشعب الامكانيات المتاحة للتنمية ، والمشاركة في وضع السياسات والقرارات ، ثم استثارة الجهود الأهلية في تكملة الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية على المستوى المحلي (٥٠) ٠

والمشاركة الشعبية في ج.م.ع بدأت بدون نصصوص دستورية في نظام الادارة المحلية بداية من دستور ١٩٥٦ ، دستور ١٩٦٤ ثم دستور ١٩٧١ ، والذي بمقتضاء تم تم تقسيم الجمهورية الى محافظات ومدن وقري - تتمتع بالشخصية الاعتبارية - ، وتشكيل المجالس الشعبية على مستوى الوحدات الادارية المحلية ، بالانتخاب الحر المباشر ، ثم جاء قانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وقانون ٥٧ لسنة ١٩٧٥ ٠ الا أن تجربة التطبيق أسفرت عن عدة ثغرات ٠ وعن قصور في تطبيق نصوص دستور ١٩٧١ الامر الذي أدى الى اصدار قانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ - ولائحته التنفيذية ليحقق ما لم يحققه القانونان الاخيران ٠ وكان من أهم اتجاهاته التطويرية استحداث مستوى المركز باعتبار وجود صلات فعلية قائمة ومباشرة بين المدينة وما يحيط بها

من قري واستحداث مستوى الأحياء واعطائها الشخصية المعنوية ، وتمثيل المتفنين في الإدارة والمشروعات والخدمات العامة في المحافظات ، في مجال إلتعليم ، والثقافة ، والصحة ، والشئون الاجتماعية ، والنقل والمواصلات والاسكان ، والمياه ، والكهرباء ، ثم تدعيم الموارد المالية لمجالس الحكم المحلي .

وفي إطار هذه المبادئ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٧٨ بتفويض المحافظين في بعض سلطات رئيس الجمهورية . ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي متضمنا تخويل وحدات الحكم المحلي بإنشاء وإدارة جميع المرافق الداخلة في نطاقها وتولى المحافظين السلطة التنفيذية الأصلية وليست المفوضة كل في نطاق اختصاصه (٥١) .

نحو تصور جديد لعلاقة المشاركة بالتخطيط للتنمية

ارتبطت المشاركة الشعبية بالتخطيط والتنمية . الأمر الذي أكدته قوانين الحكم المحلي في ج.م.ع ودعمته .

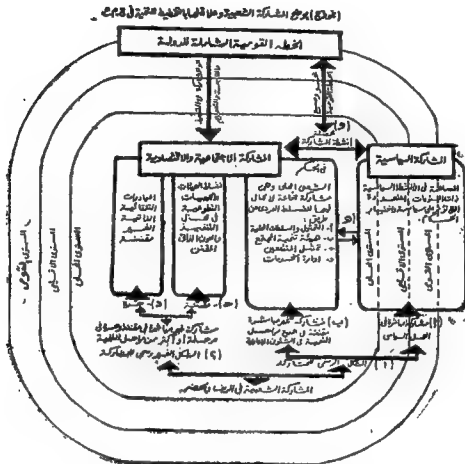
ويصور الباحث هذه الرابطة في شكل نموذج تخطيطي يوضح المشاركة الشعبية بمجالاتها وشكلها وتأثيرها ، ومراحلها ، ووصفها من حيث التقنين وعلاقة كل ذلك بمستويات التخطيط ودورها من حيث المشاركة في اتخاذ القرارات والتنفيذ والمتابعة والتقييم (أنظر النموذج المرفق) .

ويقسم الباحث المشاركة الشعبية (كما يصورها النموذج المرفق بعد المراجع) من حيث ارتباطها وتأثيرها على اتخاذ القرارات الى شكلين رئيسيين:

١ - شكل رسمي للمشاركة .

٢ - شكل غير رسمي للمشاركة .

حيث أن المشاركة الرسمية تعتبر مشاركة مباشرة مقننة تسير وفقا لنظم وقوانين ومواد دستور الدولة سواء في ذلك المشاركة في العمل السياسي (أ) أو مشاركة غير مباشرة في الشئون الإدارية في جميع مراحل التنمية المحلية (ب) بدءا و اتخاذ القرارات تحت المتابعة والتقييم .



أما المشاركة غير الرسمية (٢) فهي أيضا مشاركة غير مباشرة يشترك فيها الأفراد في مرحلة أو أكثر من مراحل التنمية في أعمال التنفيذ ، أو المتابعة ، أو تقييم الخطة ، وهي بالتالي تنضم الى مشاركة مقننة ، تعمل من خلال قوانين تنظم نشاطها مثل نشاط الجمعيات التطوعية (ج) ومشاركة حرة تلقائية ذاتية تهدف الى العمل الحر غير المقيد بدون نصوص دستورية ، أو خطة عامة مسبقة (د) ويوضح النموذج وجود علاقة متبادلة (هـ) بهذه المشاركة في الأنشطة السياسية ذات المستويات المتعددة في الحكم الشعبى المحلى ، **فأجهزة التمثيل السياسى بمستوياتها المتعددة من القاعدة الى القمة** - تستمد قوتها ووجودها من الالتحام بال جماهير لتقويم اتجاهاتهم بما يحقق ايدولوجية الدولة ، ومدى التزامها بالسعى الى الوفاء باحتياجات ومطالب الجماهير الاقتصادية والاجتماعية •

كما أن التمثيل السياسى - في السلطات المحلية - يفرض نفسه في مجال المشاركة الشعبية باعتباره الخلفية التي في اطارها تبرز صور المشاركة الأخرى سواء كانت صورا تقليدية أو صورا مبتكرة فضلا عن ارتباط الكثير من صور المشاركة الأخرى بنظام التمثيل السياسى باعتباره الوسيلة الأساسية لنقل احتياجات المواطنين الى السلطة المحلية ، وتوصيل البيانات والمعلومات من السلطة المحلية الى المواطنين •

كما يشير انموذج الى أن محصلة أنشطة المشاركة (و) - الناجمة عن التحام القائمين بأنشطة المشاركة السياسية والقائمين بالمشاركة الاقتصادية والاجتماعية سواء في مجال الشئون الادارية أو التنفيذية عسى جميع مستويات التخطيط ، محلى ، واقليمى ، وقومى - من الدعائم الأساسية التى يركز عليها وضع الخطة القومية الشاملة للدولة •

أساليب المشاركة وبعض نماذج تطبيقها

تعتمد أساليب المشاركة المحلية في الحكم المحلى على اشتراك الجماهير في الشئون الادارية والاقتصادية والاجتماعية في المجالس المحلية • والذى يأتى أعضاؤه عن طريق الانتخاب طبقا للقوانين والقواعد المقررة لذلك في نظام الحكم المحلى ، ويعتبر حق الاقتراح والاستفتاء من الأمور التى يمارس بها المواطنون نشاطهم في المجالس المحلية • ٤

كما يوجد بجانب المجلس المحلى نوعان من الهيئات المتخصصة - الأولى

هيئة تمثيلية محلية تمارس مهامها بتفويض من الادارة المركزية .. والاخرى ناشئة من مبادرة محلية تنبع من الحاجة الى ايجاد حل لمشكلة تهم الجمهور في وحدة ادارية محددة أو وحدتين أو أكثر .. كما تقوم المجالس المحلية ، على اختلاف مستوياتها ، بتنظيم نموات في أيام معينة من كل أسبوع يعرض فيها المواطنون مشكلاتهم لا سيما تلك التي تتعلق بعمل الأجهزة التنفيذية .

وتأخذ الأنظمة المحلية على خلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية للدولة بمبدأ السماح للمواطنين بحضور اجتماعات اللجان المحلية للمناقشة وإبداء الرأي دون أن يكون لهم صوت معدود - علاوة على تمثيل ذوى الكفاءات من المتفعين في ادارة المرافق والمشروعات العامة .

كما تلجأ سلطات الحكم المحلى فى كثير من دول العالم الى الاعلان عن مجهودات المجلس وقراراته وشرحها للجمهور باصدار تقارير دورية لكسب تأييد المواطنين للمجالس المحلية عند التنفيذ .

ويعتبر تنظيم المسابقات بين الوحدات المحلية ، فى نطاق كل محافظة ، من المسائل التى تجذب اهتمام المواطنين وتثير حماسهم فى الموضوعات الحيوية التى تتصل بالوحدات المحلية مثل مقاومة دودة القطن ، أو تسمين الخواشي ، أو تربية الدجاج ، أو تنظيم المرور .

وقد تستعين المجالس المحلية - كأجهزة سياسية - بأجهزة أو هيئات تنفيذية أو لجان استشارية تساعد فى بعض المهام الموكلة اليها - تضم فى عضويتها بعض الأفراد من ذوى الكفاءات من المجتمع المحلى .. علاوة على الارتباط ببعض الجمعيات - كأجهزة مساعدة - والتى تقع فى نطاق مهام الحكم المحلى من ذات النفع العام وذلك للاستفادة بمقدرتها التنظيمية ولقربها من الجمهور وحيازتها على ثقته .

ويرجع هذا الى غياب القوانين التى تحض المواطنين على المشاركة ، وبالتالى الى انخفاض حجم المشاركة من الجباهير فى أنشطة المجالس المحلية (٥٢) .

ويمثل نشاط الهيئات والجمعيات والمؤسسات الشكل الغير الرسمى للمشاركة (القننة) والنذى يعتبر صورة من صور العمل الاجتماعى الشعبى وهو عمل متعدد الميادين والنذى يمكن أن يساهم فيه كل فرد ، ويهدف الى

محطيم الحواجز السلبية والانعزالية فى المجتمع ، وتعبئة الطاقات البشرية. والمادية لسد الفراغات فى الخدمات وتوسيع نطاقها بشكل يؤدى الى توثيق العلاقات الانسانية بين الافراد والأسر ، والجماعات وتحويل الطاقات الحاملة او العاجزة الى طاقات قادرة ومنتجة بشكل يؤدى الى حفظ التوازن فى حركة تطور المجتمع بطريقة تلقائية وذاتية كل ذلك من خلال العمل فى عضوية اللجان المختلفة التى تخدم المجتمعات والبحث الاجتماعى للحالات والعمل الادارى اليومى وعمليات الاشراف المطلوبة فى المؤسسات مثل مؤسسات الطفولة ورعاية الشيوخ ومؤسسات الايواء او المعاونة فى تمويل الجمعيات ، ولتنفيذ المباشر للخدمات الاجتماعية ٠٠٠ وللمرأة المصرية دور تاريخى بارز فى كثير من هذه المجالات (٥٣) .

وقد حدد القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ميادين العمل الرئيسية للجمعيات تمثل جمعيات رعاية الطفولة والامومة منها نسبة تبلغ ٧٧٪ من اجمالى الجمعيات ، وجمعيات رعاية الاسرة ٨٨٪ ، والمساعدات الاجتماعية ٤٦٫٢٪ ، والخدمات الثقافية والعلمية الدينية ٣٢٫٣٪ ورعاية الشيخوخة ٠٫٦٪ ورعاية الفئات الخاصة والمعوقين ٢٫١٪ ، وتنمية المجتمعات المحلية ٣١٫٩٪ ، كما يمثل ميدان رعاية المسجونين ٠٫٣٪ ، وميدان النشاط الادبى ٢٪ وميدان تنظيم الاسرة ١٫٣٪ ، وميدان الصداقة بين الشعوب ٠٫٤٪ ، وميدان التنظيم والادارة ٠٫١٪ من اجمالى الرعاية الاجتماعية (٥٤) .

ويتبع بعض الجمعيات ١٩٢٥ مؤسسة فى مجالات الرعاية الاجتماعية المختلفة فى محافظات الجمهورية ويستفيد منها ٢٢٨٤١٩ (٥٥) .

ومن الميادين الاخرى الهامة التى تعمل فيها الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية ميدان تنمية المجتمعات المحلية والمساعدات الاجتماعية والخدمات الصحية والتدريب المهنى فى الجمعيات ورعاية ذوى العاهات ، والخدمات البيئية (٥٦) .

وقد ضمن تطبيق القانون منح الجمعيات والمؤسسات اعانات مالية لضمان مرونة العمل بها والانتفاع بمجهود المتطوعين ومساندة الانفاق الحكومى باموال المتبرعين ٠٠٠ وتحقق ديمقراطية الخدمات وتوفير الجهد الحكومى لما هو اهم من العمليات ذات الصبغة القومية الكبرى .

وتعتبر المبادرات الذاتية والتلقائية تعبيراً عن الشكل غير الرسمى

للمشاركة الحرة الغير مقيدة بأية قوانين .. وهذه المبادرات قليلة .. وهي تتم خارج اطار أى تنظيمات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية .

وبرغم قلة هذه المبادرات الا أن التقارير الأوروبية تشير الى تزايدها فى السنين الأخيرة وهى تتم بمبادرات فورية من الأهالى لحل مشاكلهم الخاصة بـ «مجتعهم» ، والقضاء عليها مثل مشاكل الإسكان ، والتلوث ، والضوضاء .. وفى مثل هذه الحالات فإن المبادرة أو العمل التلقائى الجماهيرى يشمل كل مراحل عملية اتخاذ القرارات ابتداء من تحديد الأهداف وانتهاء بالتنفيذ . وإن كان هناك اختلاف فى بعض الأحيان فى التسلسل فى مراحل هذه التنمية المحلية (٥٧) .

وتعتبر تجربة الجهود الذاتية لحل مشاكل البيئة باسكان محيى بالخفاوى - بشبرا بالقاهرة - إحدى التجارب الرائدة لهذه الجهود فى التنمية الحضرية فى مصر .

والمبادرات الذاتية معروفة فى ريف مصر .. فقد واجه سكان القرى الفيضانات وتعاونوا فى إقامة السدود والجسور واشباع حاجاتهم من الخدمات كبناء المساجد وإنشاء الكبارى .

وقد أدى تقنين العون الذاتى فى الريف الى قيام العديد من المشروعات .

وقد بلغت جملة الانفاق الكلى فى هذه المشروعات (فى ١٩ محافظة سنة ١٩٦٩ - ١٩٧٠) ٦٣٩٤٢٣١ جنيها مصريا منها اسهام حكومى بلغت جملته ١٢٢٤٠٩٩٩ جنيها أى بمعدل ١٩٢٪ من اجمالى تكلفة المشروعات . وقد بلغ معدل ما تحمته الخزانة منها ١١٦٪ والباقي وقدره ٧٦٪ تحملت منه صناديق الخدمة ٧٤٪ ، والصناديق المشتركة ٢٪ - وبالتالى تكون جملة اسهام الأهالى فى هذه المشروعات ١٥٩٦٣٢٢ جنيها أى بنسبة ٨٠٪ منها ٧٥٪ تبرعات نقدية ، ٤٪ تبرعات عينية ، ١٪ تبرعات بالجهود (عمالة) . وقد تنوعت هذه الجهود بين تنفيذ فصول مدرسية ودور حضانة ووحدات صحية وتطهير المصارف والترع والقنوات وإدخال الكهرباء ورودم البرك وإقامة الكبارى وتعبيد الطرق وإنشاء المساجد وغيرها (٥٨) .

وكنماذج للممارسات الشعبية فى مشروعات التنمية فى بعض الدول : مشروع « تحسين البيئة المحلية لمشروع دلهى بالهند » .. ومشروع « تعبئة

الشباب » ، ومشروع « محاربة الفقر » ، ومشروع « حركة حقوق الرعاية الاجتماعية » في الولايات المتحدة الأمريكية (٥٩) .

أما بالنسبة للتنمية الريفية ٠٠ فتوجد بعض أمثلة لتجارب بعض القرى ٠٠٠ مثل « لجان الرعاية المنظمة » في بورمسا ٠٠٠ ومشروع « البرنامج التجريبي للجهود الذاتية » في كوريا الجنوبية - « وبرنامج الرعاية عن طريق برامج التخديم » في اليونان ٠٠٠ ومشروع « أم جسر » في السودان ٠٠ ومشروع « تنمية ثال » ، في إقليم البنجاب في باكستان (٦٠) .

وقد اعتمدت التنمية الريفية المحلية في مصر على نظام المراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة والوحدات الاجتماعية القروية والتي تضمن جميعها اشتراك الجهود الحكومية من الأهلية في جمعيات لتنمية المجتمعات المحلية التي تنشأ في مكان الوحدات الاجتماعية - وتعتبر جمعية تنمية المجتمع المحلي هي قاعدة الانطلاق للنهوض بالمجتمع ، وادماجه في المجتمع العام ، وتقريب الفوارق الثقافية والعمرانية بين الريف والحضر ٠٠ وتؤدي هذه الجمعيات خدمات تتمثل أهمها في إنشاء مشروعات إنتاجية ، وتكوين الأسر المنتجة ، وإنشاء مشاغل الفتيات ، ومراكز التدريب للصناعات البيئية ، ودور حضانة لتكوين النشأ على العادات والتقاليد التي تتماشى مع أهداف إعادة بناء القرية ٠٠ فضلا عن التوعية الأسرية وتنظيم الأسرة والنوادي النسائية والتي بلغ عددها ٢١٥ ناديا على مستوى الجمهورية ، وكذلك مشروع الرائدات الريفيات والذي يهدف الى الاستعانة بالرائدة الريفية في خلق قيادات نسائية واعية (٦١) .

وتمنح جمعيات التنمية اعانة سنوية تصل الى ٩٠٠ جنيه للجمعية الواحدة من وزارة الشؤون الاجتماعية ، ويبلغ عدد هذه الجمعيات حوالي ٢٠٠٠ جمعية منها عدد ١٧١ - وحدات جمعيات قروية ، ١٠٢ جمعيات مراكز اجتماعية ، ٢١ جمعيات مكملة لوحدات صحية ، ٣٢٧ أقسام اجتماعية بالوحدات المجمعة ، ١٥٥ جمعيات اصلاح ريفي ، ٢٠٠ لجان شعبية و ٥٦٨ صناديق للخدمة الاجتماعية ، ٦٠ جمعيات بالوحدات السكنية ، ٣٧٣ جمعيات أخرى (٦٢) .

ومن أهم المشروعات التي اعتمدت على مشاركة الأهالي في التنمية الريفية « مشروع الصناعات البيئية والمنزلية » والذي يعمل الآن من خلال ١٧٣٧ جمعية من بينها ٩١١ جمعية تقوم بأشغال نسوية بجانب ٣٠٦٨٨

امراً يجرى تدريبهن بجانب ٩٢٩٤ تم تدريبهن فعلاً وقد بلغ قيمة ما تم تصريفه (طبقاً لما أتيج من إحصائيات) من إنتاج ١١١٤٣٧ جنيهاً خلال عام ١٩٧٣ - (٦٣) .

والى جانب هذه المشروعات فى التنمية الريفية ٠٠ توجد مشروعات تعمل فى المجتمعات المستحدثة منها مشروع إعادة توطين النوبيين - عام ١٩٦٣ - والذى انشئ به عدد ٣٥ مركزاً لتنمية المجتمع لضمان أنشطة الجهد الذاتى والتعاونى لتنمية المهجر الجديد (٦٤) .

كما أن تعاون « التماونيات » ، وتشجيعهما للمنظمات الاجتماعية الشعبية فى الريف المصرى له دور فعال فى المشاركة فى تنمية الثقافة والتأمين ، والعلاج ، والتأهيل ، والترفيه ، والأعمال العمرانية ، ورعاية الطفولة ، والأسرة وتعبئة المواطنين للدخام ، ومحاربة العادات الرذولة (٦٥) .

وبشكل عام ٠٠ تؤكد اللحامات السريعة السابق ذكرها عن بعض أشكال التطبيق للمشاركة الشعبية بشكلها الرسمى والغير رسمى بصفحة خاصة على المستوى المحلى فى ج.م.ع. على أهمية دورها وفاعليتها فى تخطيط مسيرة التنمية مدعمة الهدف الأساسى لهذه الورقة .

وبعد ٠٠٠ فى ضوء الأهداف والتساؤلات التى أثارها الباحث فى بداية هذه الورقة يتبين أن معظم الآراء العلمية عن المشاركة الشعبية وقد وضحت وأكدت علاقتها بالتخطيط والتنمية من خلال ما أثير من تفسيرات حول مفاهيم المشاركة والتى دار معظمها حول مشاركة الأفراد سواء فى تحديد الأهداف أو اتخاذ القرارات أو فى متابعة وتقييم الخطة ٠٠ بالإضافة الى ما وضحته أهداف المشاركة من حيث استهدافها أحداث التغيير لدى المواطنين الذى يؤدى الى ضمان سلامة التخطيط والتنفيذ من خلال تقريرهم للأولويات والبدائل اللازمة للخطة علاوة على مساندتهم بأياها فى التنفيذ بالجهد المادى أو البشرى وبالتالى الحرص على ما نفذ من مشروعات تسد حاجتهم البيئية الملحة .

وأكد ذلك دور المشاركة الفعال فى التنمية المحلية ومساهمتها أيضاً فى تغيير بعض أنماط السلوك علاوة على بناء الشخصية الديمقراطية ونجاح النظام الديمقراطى .

وفي مجال التطبيق وضحت النصوص الخاصة بحق المواطنين في المشاركة « في الدستور المصري ودساتير بعض دول العالم دخول المشاركة الشعبية هذا المجال ، وفي الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، في المستويات التخطيطية المختلفة مؤكدة ارتباط المشاركة الشعبية بالتنمية والتخطيط لهذه التنمية الامر الذي أبرزه الباحث في شكل نموذج تخطيطي .
أمكن من خلاله تصوير هذه العلاقة موضحا موقف المشاركة الشعبية من ذلك مجالاتها وشكلها وتأثيرها وأساليب تطبيقها مع سياق بعض تجاربها في الريف ، والحضر في مصر ، وبعض دول العالم »

وبهذا الجهد المتواضع يرجو الباحث أن يكون قد وفق في إبراز العلاقة والدور الفعال للمشاركة الشعبية في مجالات التخطيط والتنمية الأمر الذي يجعل الباحث يدعو الجهات العلمية والبحثية الى تبني الدراسات والبحوث ، التي تتعلق بحقل المشاركة الشعبية الواسع لافتقاره بجميع مجالاته الى الكثير منها بشكل عام ، وبشكل خاص - للدراسات والبحوث الميدانية التي تتعلق بالواقع المصري لاستئثار وتحفيز الانسان المصري كوسيلة أساسية لهذه المشاركة من منطلق « ان التخطيط العلمي السليم لاستئثار جهود المشاركة - يعتبر المفتاح الاساسي لقيام مشاركة جادة منظمة نحو تنمية مرشدة هادفة » .

SOURCES & REFERENCES المصادر والمراجع

- ١ - د. طريف بطرس « المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية » المؤتمر العربى الرابع للإدارة المحلية - ادارة التنمية الريفية - المملكة المغربية (طنجة ١٩٧٨) المجلد الأول للدراسات والبحوث النظرية ص ١ .
- ٢ - د. عبد الله هديه « المشاركة الشعبية فى الشئون المحلية ، دراسة مقارنة بين مصر والولايات المتحدة الامريكية » - مؤتمر وحدات الحكم المحلى - ابريل ١٩٧٨ اتحاد جمعيات التنمية الادارية - ٢ ش الشواوى / القاهرة - ص ٢٥ - ٤١ .
- ٣ - د. شمس ميرغنى - مشاركة المواطنين فى تنفيذ خطة التنمية - مجلة مصر المعاصرة عدد ٧ - أكتوبر ١٩٧٧ - ص ١٩٧٦ .
- ٤ - د. طريف بطرس « مرجع سبق ذكره » ص ٩ .
- ٥ - د. عبد المنعم شوقي « مشاركة المواطنين فى التنمية الريفية » - المؤتمر العربى الرابع للإدارة المحلية - ادارة التنمية الريفية - المملكة المغربية (طنجة ١٩٧٨) ص ١ .
- ٦ - Sidney Verba and Norman H. The Participation in America ; Political Democracy and Social Equality, Harper and Row, New York, 1972, P. 2.
- ٧ - د. عبد الله هديه « مرجع سبق ذكره » ص ٣ .
- ٨ - د. طريف بطرس - مرجع سابق - ص ٣ .
- ٩ - يحيى درويش « ماهية المشاركة ، أساليبها وانماطها ومستوياتها » - (الحلقة الدراسية الثالثة للمشاركة الشعبية فى التنمية الريفية) - جامعة الدول العربية يونيو ١٩٧٥ - ص ٤٣ .
- ١٠ - صلاح الدين الأمين - مجلة الحكم الشعبى المحلى ١٩٧٥ - ص ١٤ .

- J.R.P. French, J. Israel & D. Aas, "An Experiment in Participation in a Norwegian Factory", Human Relations, Vol. 13, No. 1, p. 3. - ١١
- ١٢ - يحيى درويش - مرجع سابق - ص ٤٧ .
- ١٣ - اجلال ابراهيم مبروك « المشاركة الشعبية في الحكم المحلي » - ادارة الحكم المحلي - اتحاد جمعيات التنمية الادارية - ٢ ش الشواري / القاهرة - ابريل سنة ١٩٨١ - ص ٣ .
- ١٤ - نجوى احمد عبد الله « التكلفة والعائد للمشاركة الشعبية » - تقرير غير منشور وزارة التخطيط - ص ١ .
- ١٥ - اجلال ابراهيم مبروك - مرجع سبق ذكره - ص ٤ .
- ١٦ - نجوى احمد عبد الله - مرجع سبق ذكره - ص ٣ .
- ١٧ - الاتحاد الدولي للسلطات المحلية - المشاركة - ترجمة الاستاذين : صبحي محرم وعمر وصفي - المنظمة العربية للعلوم الادارية - العدد ١٦٧ سنة ١٩٧٤ ص ٦٦ .
- ١٨ - أنور محمد الزلاقي - « برامج جمعيات الرعاية والتنمية الاجتماعية في خدمة الشباب » المؤتمر العام السنوى الثانى عشر - مايو ١٩٨٢ - الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة .
- J.J. Rousseau, The Social Contract, M. Cronston (Trans), Penguin Books, 1968, p. 96. - ١٩
- J.S. Mill, Essays on Politics and Culture, G. Himmelgorb (ed) New York, 1963, p. 229. - ٢٠
- J.S. Mill, Collected Works, J.M. Robson (ed.) Univ. of Toronto Press, 1965, 205. - ٢١
- ٢٢ - د. طريف بطرس - مرجع سبق ذكره - ص ١٣ .
- ٢٣ - د. عبد العزيز مختار ، دكتور الفاروق بسجيوني - « التخطيط الاجتماعى » - الفصل الخامس - فلسفة التخطيط - ١٩٨٢ - ص ١٠٨ .
- ٢٤ - عبد الجبار كريم : التخطيط الاجتماعى والتنظيم (بغداد / مطبعة المعارف جامعة بغداد ١٩٧٠) ص ٢٣٦ .

- ٢٥ - د. محرم الحداد « الاطار المتكامل لنظم المعلومات الادارية » معهد التخطيط القومى - مذكرة داخلية رقم ١٢٦٣ مارس ١٩٨٠ - ص ٣ .
- ٢٦ - الحلقة الدراسية الثالثة « المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية » - توصيات الحلقة جامعة الدول العربية - المنظمة الافريقية الاسيوية للانماض الريفى - وزارة الشئون الاجتماعية - الاسكندرية ١٩٧٥ - ص ١٣ .
- ٢٧ - د. عبد الباسط محمد حسن « التنمية الاجتماعية - ص ١٧٩ - ١٨٠ .
- ٢٨ - محمود أحمد الشافعى « التخطيط للتنمية الاقتصادية » - الحلقة الدولية الثالثة عشر لعلم الجريمة ١٩٦٣ - ص ١٦٩ - ١٧٢ .
- ٢٩ - د. كريم كريم - مذكرات فى التخطيط الاقتصادى - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سنة ١٩٧٧ - ص ٣ .
- ٣٠ - الفريد كان « النظرية والممارسة فى التخطيط الاجتماعى » ١٩٦٩ - ص ٦٢ .
- ٣١ - د. ظريف بطرس - مرجع سابق - ص ٢ .
- ٣٢ - توصيات الحلقة الدراسية الثالثة للمشاركة الشعبية عن التنمية الريفية - مرجع سابق - ص ١٦ .
- ٣٣ - د. السيد حامد « التوايح الاجتماعية والثقافية للبيئة واثرها فى التنمية » الانسان والبيئة مرجع فى العلوم البيئية للتعليم العالى والجامعى - جامعة الدول العربية المنظمة العربية للتنمية والثقافة والعلوم - الباس السادس ١٩٧٨ - ص ١٦٦ .
- ٣٤ - « التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة » - مؤتمر علم الاجتماع والتنمية - المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - القاهرة ١٩٧٣ .
- ٣٥ - د. السيد حامد « مرجع سابق » ص ١٦٧ .
- ٣٦ - د. السيد حامد - مرجع سبق ذكره - ص ١٦٨ .

- ٣٧ - أحمد أبو زيد : التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة و مؤتمر
الاجتماع والتنمية « المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية -
مايو ١٩٧٣ »
- ٣٨ - يحيى درويش - مرجع سبق ذكره - ص ٤١ .
- ٣٩ - توصيات الحلقة الدراسية الثالثة « المشاركة الشعبية للتنمية
الريفية » - مرجع سبق ذكره ص ١٤ .
- ٤٠ - د عبد الله هديه - مرجع سبق ذكره - ص ١٥ .
- ٤١ - د عبد الله هديه - مرجع سبق ذكره - ص ١ .
- ٤٢ - د طريف بطرس - مرجع سبق ذكره - ص ٨٦ .
- ٤٣ - د طريف بطرس - مرجع سبق ذكره - ص ٨٨ - ٩٦ .
- ٤٤ - اجلال ابراهيم مبروك - مرجع سبق ذكره - ص ١٣ .
- ٤٥ - اجلال ابراهيم مبروك - مرجع سبق ذكره - ص ١٩ .
- ٤٦ - د طريف بطرس - مرجع سبق ذكره - ص ٣٤ .
- ٤٧ - د طريف بطرس - مرجع سبق ذكره - ص ٣٧ .
- ٤٨ - د طريف بطرس - مرجع سابق - ص ٣٨ - ٣٩ .
- ٤٩ - د عبد الله هديه - مرجع سبق ذكره - ص ٧ .
- ٥٠ - اجلال ابراهيم مبروك - مرجع سبق ذكره - ص ٥ .
- ٥١ - اجلال ابراهيم مبروك - مرجع سبق ذكره - ص ٦ - ٨ .
- ٥٢ - د عبد الله هديه - مرجع سبق ذكره - ص ٣٦ .
- ٥٣ - وزارة الشؤون الاجتماعية فى ٢٥ عاما « سجل أعمال جمعية الاتحاد
النسائى المصرى » سنة ١٩٦٤ - ص ٤٠٤ : ٤٠٥ .
- ٥٤ - يحيى درويش - مؤتمر علاج مشاكل الأسرة .
- ٥٥ - محمد كامل البطريق ، محمد نجيب توفيق « مجالات الرعاية
الاجتماعية وتنظيماتها مكتبة القاهرة الحديثة ١٩٧٠ ، ٢٥ .
- ٥٦ - يحيى درويش « برامج العمل الاجتماعى فى المجتمع الاشتراكي »
- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٦٨ - ص
١٠٥ ، ١٠٦ .
- ٥٧ - د عبد الله هديه - مرجع سبق ذكره - ص ١٥ .

- ٥٨ - صبحي محرم وأحمد الدفراوي - « نحو تحديد مفهوم الجهود الذاتية في مصر » لبحث غير منشور ص ١ : ٢ (المؤتمر العربي الرابع للإدارة المحلية - إدارة التنمية الريفية - المملكة المغربية طنجة ١٩٧٨) - المنظمة العربية للمعلوم الإدارية .
- ٥٩ - د. عبد الحليم رضا عبد العال « استثارة سكان المجتمع للمشاركة في تنمية المناطق الحضرية المتخلفة (بولاق الدكرور) رسالة دكتوراه - كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان - ص ٥٤ .
- ٦٠ - عبد الحالق مراد « التنظيمات الشعبية ودورها في التنمية الريفية » - الحلقة الدراسية الثالثة للمشاركة الشعبية والتنمية الريفية - جامعة الدول العربية - الاسكندرية يونيو ١٩٧٥ - ص ٥٨ : ٦٠ .
- ٦١ - عبد الحالق مراد - مرجع سبق ذكره - ص ٦١ .
- ٦٢ - فاطمة بهي الدين « دور المرأة في المشاركة الشعبية في التنمية الريفية » - الحلقة الدراسية الثالثة للمشاركة الشعبية في التنمية الريفية - جامعة الدول العربية - الاسكندرية ١٩٧٥ - ص ٩٧ .
- ٦٣ - فاطمة بهي الدين « دور الجمعيات الأهلية في توفير الأمن الغذائي وترشيد الاستهلاك » الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة - المؤتمر الحادي عشر - إبريل ١٩٨١ القاهرة - ص ٩ : ١٢ .
- ٦٤ - عبد الحالق مراد - مرجع سبق ذكره - ص ٦٢ .
- ٦٥ - عبد الحالق مراد - مرجع سبق ذكره - ص ٦٣ ، ٦٤ .
- Bloom, Benjamin, S. (Ed.): Taxonomy of Educational objectives ; Book 1 : Cognitive Domain (London Longman, 1956).

**الآثار السياسية والاجتماعية والثقافية
لوسائل الاتصال الحديثة
« الفيديو كاسيت »**

دكتور : فاروق أبو زيد(*)

مقدمة

إذا كان ربع القرن الذى مضى يمكن أن نطلق عليه عصر التلفزيون • •
تماما كما كان ربع القرن الذى سبقه هو عصر الراديو • فهل يمكن أن
نقول ان السنوات القادمة وحتى نهاية هذا القرن سوف تكون عصر الفيديو
كاسيت • • •

وعلى ضسوء هذا الافتراض فان هذا البحث يستهدف دراسة الآثار
الاجتماعية والسياسية والثقافية للفيديو كاسيت ، وكذلك دراسة تأثير
الفيديو كاسيت على بعض وسائل الاتصال الأخرى • وسيضم البحث ثلاثة
مباحث رئيسية يتناول المبحث الأول : نشأة الفيديو كاسيت وتطوره ،
بينما يتناول المبحث الثانى تأثير الفيديو كاسيت على وسائل الاتصال
الأخرى • أما المبحث الثالث والأخير فهو يتناول الآثار الاجتماعية والسياسية
والثقافية للفيديو كاسيت • •

* مدرس بكلية الاعلام جامعة القاهرة

المبحث الأول

« نشأة الفيديو كاسيت وتطوره »

الفيديو كاسيت اختراع جديد نسبيا اذ لم يمض على اكتشافه سوى سنوات قليلة . . وهو يعنى تسجيل الأحداث والبرامج التمثيلية والافلام ، والأغاني . والاستعراضات والمسرحيات بالصوت والصورة فى وقت واحد معا ، وعلى شريط ممغنط . بدلا من الشريط السينمائى الذى كان اعداده يتطلب عدة عمليات معقدة بالنسبة للمشاهد العادى مثل امتحاض والطبع وغير ذلك من العمليات الفنية التى كانت تحتاج الى قسدر من الخبرة الفنية أو التخصص الفنى الدقيق^(١) .

بالرغم من أن أجهزة الفيديو كانت معروفة فى الأوساط التليفزيونية منذ مطلع الستينات الا أن نماذج منزلية لم يتم تطويرها وتوفرها فى الأسواق بأعداد قليلة الا فى عام ١٩٧٠ . وكان تسجيل الصورة على شريط مغناطيسى ، أى شريط فيديو ، قد أسهم الى حد بعيد فى تطوير فن الإخراج التليفزيونى وخفض كلفة الانتاج والاسراع فى إيصال الخبر المصور الى المشاهد ، ولعل ابرز تكتيك تم تطويره فى هذا الحقل ، هو ما يسمى « الاعادة المباشرة » التى تستخدم بكثرة أثناء نقل المباريات الرياضية مباشرة من الملعب ، فعندما يتم تسجيل هدف فى مباراة لكرة القدم مثلا ، يستطيع المخرج اعادة بث عملية تسجيل الهدف رأسا بالسرعة الاعتيادية أو البطيئة ، عن طريق ارجاع شريط فيديو اضافى تسجل عليه المباراة ، قليلا الى الوراء . كما أن عمليات المزج والتداخل فى الصورة على شاشة التليفزيون أو تجزئة الشاشة الى مربعات أو مثلثات وما الى ذلك واظهار صورة مختلفة فى كل جزء أصبحت ممكنة التنفيذ بفضل نظام الفيديو . الا أن أجهزة الفيديو فى محطات التليفزيون كانت ضخمة الحجم مرتفعة الثمن . كما أن عرض الشريط المغناطيسى المستعمل فيها وهو شريط يلف مر

(1) FANG. L.E. : TELEVISION NEWS. "Hastings House, publishers" New York, 1972. P.P. 304-308.

بكرة الى أخرى • كان خمسة سنتيمترات • وقد استعمل التلفزيون فى بداية الأمر أشرطة فونوكروم ، أى أبيض وأسود ، ثم تحول الى استعمال الفيديو الذى يسجل شارات بالألوان (١) •

وكانت صناعة الالكترونيات تطور خلال ذلك اطرزة فيديو منزلية ، اما لاعادة لعب اشرطة الفيديو من بكرة الى أخرى - على شاشة جهاز التلفزيون المنزلى ، أو أنظمة أكثر تطوراً قادرة على تسجيل ما يشه التلفزيون ذاته • وكانت هذه الأجهزة التى لم تلق الا اقبالا محدودا من المعاهد التعليمية والصناعية ، تعمل بنظام المونوكروم ، ولكن كل الشركات المنتجة كانت فى الوقت ذاته تعمل جاهدة على تطوير نظام يسجل بالألوان، لانها كانت تعلم ، مع انتشار أجهزة التلفزيون الملون فى شتى انحاء العالم ، ان الألوان هى الشرك الذى يجتذب الزبون المتردد ، كما تجتذب الألوان الزهر النحل الى ما فيها من رحيق ، ففي تلك الحقبة ، أى سنة ١٩٧٠ ، ظل الاقبال على تلك الاطرزة البدائية من أجهزة الفيديو ، مترددا وجلا ، فقد استقبل البعض هذه الفكرة الجديدة باهتمام الفضولى ، وتجاهلها الكثيرون ، ولم تولها الأغلبية الاهتمام الذى تستحقه (٢) •

وفى سنة ١٩٧١ طرحت الصناعة فى الأسواق أجهزة فيديو تستعمل الكاسيت بدل الشريط الذى يلف من بكرة الى أخرى - على نمط الكاسيت الصوتى الشائع وهى خطوة كبيرة الى الامام لأنها قللت من تعقيدات استعمال الجهاز من ناحية وجعلت بالامكان التوسع فى توفير الاشرطة المسجلة مسبقا والتى تحتوى على افلام سينمائية وما الى ذلك ، ورغم ذلك ، فان الاقبال على أجهزة اشرطة الفيديو ، ظل محدودا لعدة أسباب ، لعل أهمها ارتفاع ثمن الجهاز نفسه و ثمن الاشرطة التى يحتاجها اكانت اشرطة فارغة أو مسجلة مسبقا كما أن مدة التسجيل على الكاسيت وقتئذ كان لا - يتجاوز الساعة الواحدة الأمر الذى جعله غير صالح لتسجيل أفلام السينما الطويلة وتسهيلات التسجيل التلقائى ، أى ضبط الجهاز ليبدأ بالتسجيل تلقائيا فى وقت معين ، كانت محدودة للغاية • وكانت كلفة تسجيل ساعة على كاسيت فيديو سنة ١٩٧٢ ، بالنسبة لأول جهازى تسجيل كاسيتات فيديو طرحا فى الأسواق ، وهما « فيلبس فى سى ار ».

(1) Ibid. P.P. 308-316.

(٢) مجلة المجلة - لندن - ١٣ مايو سنة ١٩٨١ •

نو و سوني يوماتيك « هي حوالى عشرين جنيها استرلينيا^(١) .

وكانت الشركات المنتجة تدرك فى تلك الأيام التى ترتفع فيها أسعار المواد الخام وكلفة الأيدى العاملة ، ان أى تطور تكنولوجى تحققه ويسفر عن خفض ثمن منتجاتها ، سيحقق لها تقوفا - ولو مؤقتا - على منافستها . وقد انعكس هذا التطور التكنولوجى بعد خمس سنوات من ركود هذه السوق فى تصميم أجهزة تسجيل الفيديو وفى نفقات تشغيلها التى تتعلق بطريقة أو بأخرى بكمية الشريط المستعمل . ففى عام ١٩٧٧ خفضت شركة « فيليبس » نفقة تسجيل ساعة ، الى تسعة جنيهات فى جهازها المعروف باسم « ال » بي « أى اللعب الطويل الذى ينور ببطء دون أن يؤثر على نوعية الصورة . ولكن شركة « جيه فى سى » أى شركة فكتور اليابانية جردت عليها بخفض كلفة تسجيل الساعة الى ثلاثة جنيهات ونصف فقط .

كما أن الأجهزة ذاتها أصبحت أصغر وأجمل وأخف وزنا من سابقتها عن طريق استعمال المزيد من الأجزاء ذات الدوائر الالكترونية المتكاملة ، والتحول فى بعض الحالات من استعمال اطر وهياكل معدنية الى استعمال مواد بلاستيكية^(٢) .

وقد تمكنت « فيليبس » من خفض كلفة الساعة من اشرطتها بتضمين مسجلاتها تكتيكيا يسمى « السميت المنحدر » وأصبح بإمكانها تمديد مدة الشريط الى ثلاث ساعات . وطرحت مؤخرا فى جهازها المتطور الجديد الذى يسمى « فى ٢٠٠ فى سى سى » بمقاييس دولية جديدة - أى انه أصبح حجما ويستعمل كاسيت أكبر - يستوعب شريطه ٢ × ٤ ساعة ، أى أربع ساعات على كل ناحية من الشريط . وقد أمكن تحقيق ذلك بتطوير الشريط نفسه اذ يستعاض عن الطلاء المغناطيسى الذى يستعمل عادة ، والمكون من أكسيد الكروم المخلوط بأوكسيد الحديد المخفف بالكوبولت ، بطلاء آخر من مسحوق الحديد النقى . ويساعد هذا الاكتشاف فى خفض سرعة التمريط وسيمكه بطريقة مثيرة دون أن يؤثر - ذلك على مستوى الصورة . وبذلك انخفضت كلفة تسجيل ساعة على هذا النمط من كاسيتات الفيديو الى ٢٥ جنيها استرلينيا^(٣) .

(1) THE TIMES, June 23 1980.

(2) Ibid.

(3) Daily Mail, June 1980.

منذ عام ١٩٧٧ لم يعد الفيديو قصرا على الشركات والمؤسسات
والأثرياء من الناس ، بل أصبح في متناول كثيرين من محدودي الدخل
أيضا ، فقد كانت صورة الرجل الأميركي الذي يشتري جهاز تسجيل
فيديو ، تلتخص في أنه مهنى في الثلاثينات من عمره وذو دخل سنوي
لا يقل عن ٣٠ ألف دولار . أما الآن فقد تغيرت هذه الصورة . بعد انخفاض
أسعار الأجهزة وكلفة تشغيلها ، حتى أن قيمة المبيعات السنوية وصلت في
الولايات المتحدة إلى ثمانية مليارات (بليون) دولار ويتوقع لها أن ترتفع
إلى ١٥ مليار دولار بحلول عام ١٩٩٠ ، وتتراوح أسعار أجهزة تسجيل
الفيديو ، في الحال التي تعرض أجهزة منخفضة الثمن في الولايات المتحدة
بين ٦٥٠ و ١٥٠٠ دولار ورغم ذلك ، فإن عدد الأجهزة الموجودة حاليا في
الولايات المتحدة لا تتعدى مليوني جهاز بكثير ، أي مجرد ٢ في المئة من عدد
مالكي أجهزة التلفزيون في البلاد . ولكن ارنولد فالينسيا رئيس فرع
المبيعات في مؤسسة « ا. س. آيه » الأميركية العملاقة للصناعات
الإلكترونية يتوقع أن تصل المبيعات هذا العام وحده في الولايات المتحدة
إلى ١٥ مليون جهاز . وبالرغم من ذلك فإن هناك عقبات تعترض تسويق
هذه الأجهزة في الولايات المتحدة . لعل أهمها أن تعدد الاطرزة المتوفرة في
الأسواق والارتفاع وتباين أسعارها وبسرعة تطورها التي تعني أن الجهاز
قد يفقد قديم الطراز ويتوقف انتاجه قبل مضي وقت طويل ، تربك المشتري
وتدفعه في كثير من الأحيان إلى استئجار جهاز تسجيل فيديو ، عرض أن
يشتريه . ومن العقبات الأخرى التي تعترض تسويق أجهزة تسجيل
الفيديو أن أشرطة الكاسيت التي تنتجها هذه الصناعة لطراز ما لا تناسب
- على عكس ما هو الحال بالنسبة للكاسيتات الصوتية - أي طراز
آخر (١) .

وتتوفر حاليا في الأسواق العالمية أربعة اطرزة رئيسية من مسجلات
الفيديو وهي سوني يوماتيك الذي يبلغ عرض شريطها ثلاثة أرباع البوصة
والتي تستعمل عادة من قبل المحترفين في التعليم والصناعة المودة مودة
التسجيل ووضعها التي ترقى إلى مستوى البث التلفزيوني المباشر ، غير
أن ثمنها يبلغ ضعف ثمن أي من الاطرزة الثلاثة الأخرى التي يبلغ عرض
شريطها نصف بوصة فقط وهي أجهزة « في آتش » اس » التي تنتجها
شركة فكتور اليابانية و « في ٣٠٠٠ » التي تنتجها « فيليبس »

بيتاماكس ، احدى تنتجه سوني . وتمثل هذه الاطرزة الثلاثة من حيث السعر والمستوى التقنى وسهولة الاستعمال خير ما توصلت اليه الصناعة فى مجال اجهزة تسجيل الفيديو .

ولكن يجدر بنا الانتباه الى أن العديد من الأسماء المعروفة فى دنيا مسجلات الفيديو ، ما هى سوى واجهات للانظمة الثلاثة الأساسية . من ذلك ان تصميم « فى . اتش . اس » الذى تنتجه شركة فكتور اليابانية . يصنع بموجب ترخيص ، من قبل عدة شركات مثل باناسونيك ، فيرغسون ، بيرد ، اكاي ، وتليفونكس وغيرها . كما أن طراز سسوي « بيتاماكس » يسوق أيضا تحت اسماء سانيو ، طوشيبا ، واىواي . أما تصميم فيليبس « فى ٢٠٠٠ » فبباع أيضا تحت اسم « غرونديج » . وقد حدث مؤخرا ان طرحت غرونديج فيليبس نفسها طرازها فى الأسواق ، بسبب مشاكل تقنية واجهتها . وبالرغم من أن هذا الترتيب يزيد المشتري ارتباكاً ، وهو يقارنه مثلاً بين جهازين لا يختلفان الا من حيث الواجهة ، الا انه فى الأقل يزيد من اشرطة الكاسيت المتوفرة فى الأسواق لكل طراز . فالأجهزة المنتمية الى أصل واحد تستعمل اشرطة كاسيت من نفس الحجم (١) .

ولكن كما كادت الكاسيتات الصوتية تقضى على صناعة الاسطوانات الصوتية يخشى أن تقضى اسطوانات الفيديو على كاسيتات الفيديو ، بالرغم من أن أنظمة اسطوانات الفيديو لا يمكنها تسجيل شيء . ولكن بعض اطرزتها قادر على تسجيل الصورة على شاشة التلفزيون ، وهى كما تقدم ميزة ضرورية لتوسيع نطاق التعمال بالفيديو الى ما وراء حدود الترفيه . وقد انفتحت الشركات الثلاث الرئيسية الاميركية العلاقة لأجهزة اسطوانات الفيديو وهى فيليبس ، وشركة فكتور اليابانية « آر . سى . ايه » الاميركية العملاقة للمنتجات الالكترونية عدة مئات من ملايين الدولارات لتطوير أنظمتها المنافسة ، وجرى جدل واسع حول أى الأنظمة الثلاثة أفضل . ولكن كما هو الحال بالنسبة الى مسجلات كاسيتات الفيديو ، يحتمل أنه يقرر رواج طراز دون غيره مقدار توفر البرامج المسجلة على اسطوانات ونوعيتها ، وليس مستواها التكنولوجي (٢) .

وبالنظر الى انخفاض اسعار اسطوانات الفيديو نسبيا بالقياس على
أسمعار أشرطة الفيديو ، فإن المنافسة ستكون حامية بين الكاسيت والاسطوانة
بحيث ستسعى صناعة مسجلات أشرطة الفيديو دائما الى خفض أسعار
أشربتها وتطوير أجهزتها الى الأفضل . ويعتقد الخبراء أن الكاسيت ستظل
تقادة على الثبات والمنافسة ، رغم ما يتوفر فى اسطوانات الفيديو من ميزات
فريدة ، لأن المرء يستطيع أن يسجل عليها ما يحلو له من برامج تبثها
محطات التلفزيون المختلفة خاصة وإن فكرة « التلفزيونات الخارجية » - على
نمط الاذاعات الخارجية غدت من ناحية تكنولوجية قابلة للتطبيق عن طريق
الأقمار الصناعية ، التى سيكون فى إمكانها البث الى أجهزة التلفزيون المنزلى
مباشرة عن طريق هو اثبات قرصية خاصة تثبت عاليا فوق المنازل ، دون
الحاجة الى محطات بث أو تقوية تلفزيونية .

أما أنظمة اسطوانات الفيديو الثلاثة ، فإن أكثرها تطورا من ناحية
تكنولوجية ، هو جهاز فيليبس المسمى « فى . ال . ار » ان الصورة التى
ينتجها على شاشة التلفزيون ترقى الى مستوى البث المباشر . كما انه
يمتاز بصفات فريدة من ذلك تسهيلات « الاطار المتجمد » وتكنولوجيا لا تبلى
الاسطوانة من تكرار استعمالها بسبب استعمال أشعة ليزرية بدل الأبرة
المناسية أو المعدنية إضافة الى توفر قنالين للصوت فيه - أى ستيريو .

أما النظام الأمريكى « آر . سي . إيه » الذى يسمى « سبيلكت فيجن »
فهو أبسط كثيرا ، ولكنه لا تتوفر فيه تسهيلات « الاطار المتجمد » أو
« الأبرة الليزرية » أو قنالين للصوت ، كما ان اسطوانته ينبغى الاحتفاظ
بها فى اطار حمايتها .

أما النظام الثالث ، وهو يابانى تنتجه شركة فكتور اليابانية ، والذى
يسمى « فى . اتش . دى » فيقع من حيث المستوى بين النظامين السابقين
فهو يحتوى على قناتين للصوت ، الا انه يستعمل ابرة ماسية ولا تتوفر فيه
تسهيلات « الاطار المتجمد » . ولكن يمكن إضافة جهاز الكترونى صغير الى
هذا النظام فيصبح قادرا على تجميد الصور . الا أن ارتفاع ثمن الجهاز
وتعقيدات تركيبه أثارت حوله كثيرا من الجدال (١) .

إن التباين فى مواصفات هذه الأنظمة الثلاثة ، سيربك المشتري أيضا

كما ارتبك أمام اطرزة مسجلات الشرطة الفيديو • ولكن يعتقد ان النظام الاميركي « سليكيت فيجن » سيكون أكثرهما وواجبا بالنظر الى انخفاض ثمنه النسبي ، بينما يقتصر استعمال طراز فيليبس على الباحثين والمختصين والأثرياء الأمر الذي سيترك الجهاز الياباني في الوسط •

وفي هذه المرحلة ستكون امطوانات الفيديو هي المفضلة لمن يرغب في مشاهدة الافلام ابالنظر الى سهولة مداولتها • ولكنها ستتصبح مستقبلا مكتبة المنزل ، او دائرة المعارف المحلية ، أو الجامعة التي يخرج منها الطالب •

ان المنافسة بين الاسطوانات والشريط ليست سهلة بالضرورة ، اذ ستفتح الباب على مصراعيه على افاق تكنولوجيا ارحب ، ستميز لرفاه الانسان وسعادته •

المبحث الثانى .

« تأثير الفيديو كاسيت على وسائل الاتصال الأخرى »

ان هذه الأداة التى طورت فى الأصل لحياء البث التلفزيونى وتخفيف العبء عنه ، أصبحت الآن تشكل تهديدا خطيرا وتحديا مباشرا لمحطات التلفزيون ولصناعة السينما على حد سواء . فأرباب التلفزيون - ونحن نخص هنا بالذكر المحطات التجارية العالمية - يدركون أن انتشار أنظمة مثل تيلبتكس وبريستال والعباب الفيديو والكومبيوتر المنزل ، وهى أمور سنتطرق إليها فى مكان لاحق من هذا التحقيق ، جعلها تحتل نصيبا متعاظما من وقت التلفزيونات المنزلية ، ويأخذ المسئولون فى التلفزيون البريطانى هذا التهديد بجدية تامة ويجرون بين الحين والحين دراسات واستفتاءات حول وقع الفيديو وأثره على مشاهدى البث التلفزيونى ، وقد انتقل القلق الى أرباب السينما وهم يرون نسبة كبيرة من جمهور دور السينما تنصرف الى مشاهدة الافلام المسجلة على كاسيتات فيديو فى المنزل أو فى أماكن عامة . فقد افتتح فى نهاية العام الماضى مثلا أول مسرح للفيديو فى بريطانيا داخل حانة فى مدينة اكثون حيث يشاهد رواد الحانة افلاما سينمائية مسجلة على كاسيتات فيديو .

ولكن كآلة صناعة التلفزيون والسينما تؤمن بالمثل الانكليزى القائل « اذا لم تستطع قهره اتخذ منه حليفا » ولذا سمحت كبريات شركات الانتاج السينمائى والتلفزيونى بتسجيل أحدث افلامها على أشرطة فيديو ، بعد أن كانت معظم الافلام المتوفرة سابقا فى الأسواق على أشرطة فيديو اذا استثنينا عملية الفرصة ، أى تسجيل الافلام من البث التلفزيونى وبيعها بطريقة غير شرعية - هى افلام عتيقة سقطت عنها « حقوق النشر » منع تقادم الزمن . أما الآن فائنا نجد فى الأسواق كاسيتات فيديو تحتوى على أفلام حققت نجاحات هائلة فى الأسواق العالمية (١)

وفى الولايات المتحدة ، حيث ما زالت العروض السينمائية فى القاعات تمثل ٦٠٪ من دخل صناعة السينما ، تلجأ بعض الشركات الى توزيع الفيلم على كاسيتات فيديو ، بعد شهور او حتى أسابيع فقط من تاريخ العرض الافتتاحى له فى قاعات السينما . ويظل الفيلم الجديد يباع للأفراد لاستعمالهم المنزلى مدة ستة أشهر أو سنة ، قبل أن يعرض على أنظمة التلفزيون النقدى ، ومن ثم على شبكات البث التلفزيونى (٢) .

ومما له دلائل هامة أن ازدهار مبيعات أجهزة الفيديو المنزلية مرتبط ، بازدهار وسائل اعلامية ترفيهية بديلة فى الولايات المتحدة ، تتنافس على وقت المشاهد ودولاراته . وأكثر هذه الوسائل شيوعا التلفزيون السلكى . والتلفزيون النقدى وهى خدمات كانت متوفرة فى الولايات المتحدة منذ ثلاثة عقود . أما التلفزيونات السلكية فتستقبل البرامج عن طريق خسط هاتفى وتصل قنواتها الى حوالى ٢٥ قناة . وبلغ عدد المشتركين فى هذا النظام فى الولايات المتحدة بموجب احصائية صدرت فى مطلع العام الفائت ١٧ مليوناً . كما يتفق حوالى ٨ ملايين آخرين ما يتراوح بين ٨ - ١٠ دولارات شهريا لاستقبال التلفزيون النقدى . وهو نظام لا تصل فيه الصورة الى شاشة تلفزيون منزلك اذا لم تسقط قطعة عملة معينة بين حين وحين فى فتحة خاصة ملحقة بجهاز التلفزيون ، كما تفعل لسدى استعمال هاتف عمومى . وتمتاز الافلام التى يبنها التلفزيون النقدى ، والتى يصل عددها الى خمسة عشر فيلما شهريا . بأنها خلو من الاعلانات - وهذا اختلاف منعش - بالقياس على ما تبثه محطات التلفزيون التجارية - وبأنها غير مختصرة أو مشذبة من المشاهد الجنسية التى تقطع عادة عندما تبث على شبكات التلفزيون المفتوحة .

ان تأثير التلفزيون النقدى كبير على مبيعات كاسيتات الفيديو التى سجلت عليها مسبقا افلام سينمائية . فقد كان فيلم « حى ليلة السبت » مثلا يباع على كاسيتات فيديو ، كما يباع الكمك الساخن ، حسب ما يقول الاميركيون ، ولكن مبيعاته انخفضت فجأة أثر عرضه على قناة التلفزيون النقدى ، مما يدل أن كثرة من الناس سجلت الفيلم على شريط فيديو أثناء عرضه ، عوض شرائه من السوق بمبلغ يتراوح بين ٥٥ - ٦٥ دولار ومع

ذلك فإن عدد أشرطة الفيديو المسجلة مسبقاً التي تباع في السوق الأميركية وحدها بين ١٥ - ١٧ مليون شريط ، منها ما يتراوح بين ٣ - ٥ شريط مسجل مسبقاً .

وبالنظر الى ارتفاع أثمان كاسيتات الفيديو المسجلة مسبقاً ، تلجأ شركات الانتاج السينمائي الى تأجير الأشرطة بمبلغ ستة دولارات لمدة أسبوع كامل . وتلجأ شركة وولت ديزني الى نظام مختلط حيث تعرض أفلامها على كاسيتات فيديو للبيع أو للتأجير^(١) .

أما في أوروبا ، وفي بريطانيا خاصة ، حيث بدأ الإقبال على أجهزة تسجيل الفيديو متأخراً عن الولايات المتحدة بعض الشيء . فإن الإقبال على الفيديو منقطع النظير حالياً بحيث لا يستطيع المنتجون تلبية جميع احتياجات السوق بالرغم من أن ٧٠٪ من جميع مبيعات أجهزة تسجيل الفيديو تتم في الأشهر الثلاثة السابقة للمواسم الدينية - أي عيد الميلاد ورأس السنة الميلادية - وأن ٣٠٪ من جميع المبيعات تتم في الأسابيع الثلاثة التي تسبق عيد الميلاد . ولهذا الاتجاه الذي يثبت نظرية « النشاط الموسمي في الطلب » أسباب عديدة تتعلق بالعادات والتقاليد والاسراف في تبادل الهدايا في فترة عيد الميلاد .

ورغم هذه البداية المتأخرة فإنه يوجد في بريطانيا حالياً قائمة بأسماء أفلام مسجلة على كاسيتات فيديو تزيد عن ١٥٠٠ اسم « بالمقارنة » قائمة بأسماء ألف فيلم في الولايات المتحدة وتزداد القائمة البريطانية بحوال ٧٥ عنواناً كل شهر . ستون في المائة من هذه القوائم أفلاماً سينمائية معروفة ، فاز أربعون منها بجوائز تقديرية وتتراوح بين الأفلام العتيقة الكلاسيكية أمثلاً « كازيبيلانكا » و « ريبكا » والأفلام التي تقدم العمر بعض الشيء ، أمثال « حكاية الحي الغربي » و « كليوباترا » وأفلام حديثة حققت نجاحاً كبيراً مثل « اني هول » و « الجسر الأبعد » .

ويلاحظ ، بالنظر الى أن مقاصد كاسيتات الأنظمة الثلاثة الرئيسية في الأسواق العالمية متباينة ، بأن ما يقرر نجاح نظام دون غيره ، يعتمد الى حد بعيد على عدد تسجيلات الفيديو المتوقع في الأسواق لكل نظام بالرغم

من أن الكثير من الزبائن يأخذون في الاعتبار قضايا أخرى ، مثل تسهيلات التسجيل التلقائي أثناء تغيب صاحب الجهاز عن منزله ، فبالرغم من أن جميع الأنظار مزودة بتسهيلات للتسجيل التلقائي من نوع أو آخر إلا أن أفضلها قابل « للبرمجة » قبل ستة عشر يوما ، بحيث يبدأ التسجيل ويتوقف تلقائيا اثنتا عشرة مرة خلال هذه الفترة ، وتتوفر فيه طاقة استيعاب أكبر . فنظام فيليبس « في ٢٠٠٠ » مثلا لا يتوفر في الأسواق كثير من الأشرطة المسجلة بمقاسه لأنه مازال حديثا نسبيا ، ولكن الكثيرين يختارونه لأن كاسيت الفيديو الخاص يستوعب ثمانى ساعات كما تقدم مما يجعله مثاليا ، من حيث الكلفة لتسجيل البرامج عن شاشة التلفزيون المنزلى (١) .

ان مجال الفيديو المنزلى ما زال حتى الآن منحصرا بالترفيه العائلى عن طريق الافلام السينمائية خاصة .

وتوفر شركات انتاج السينما يوما بعد آخر المزيد من المفريات للمستهلك فقد انشأت شركة وارنر مثلا فرعا خاصة بتسجيل افلامها على كاسيتات فيديو تباع فى شبكة محلات الاسطوانات التابعة لها ، وهى من كبريات شركات الاسطوانات فى العالم . أما شركة يوناييتد راقست ، فقد دخلت السوق من بابها الخلفى ، حيث وقعت عقدا مع شركة « انترفجن فيديو » البريطانية ، وهى أكبر شركة فى المملكة المتحدة لتوزيع كاسيتات الفيديو المسجلة مسبقا ، يخولها توزيع عشرين من افلامها لمدة ثلاث سنوات ، مقابل ٢٥ مليون جنيه استرلينى .

ولكن هذا المجال ما هو الا بداية الطريق استعمالات راحب ، قد يصعب حاليا على غير المختصين تخيل مداها ، غير أن ذلك لن يتم الا عندما ينتشر الفيديو المنزلى انتشار أجهزة التلفزيون ، وهو أمر يحتاج الى ست أو سبع سنوات أخرى على الأقل ، ولكن بواكير هذه الاستعمالات بدأت تنقضية متعددة الغايات . ففي امكان المرء أن يشتري افلاما تعلمه اصلاح كل ما يحتاج الى اصلاح فى منزله من نجارة وسمكرة ودهان ولحام ، وهو باب يعرف بـ « افعلها بنفسك » وافلاما تعلمه ان كان يستطيع لقمة الغيش

الطبية ، فنون الطبخ ، وأفلاما تعلمه فنون الرياضة أما فى باب الثقافة العامة فأنتك تجد أفلاما مثل « امطيور » الذى أنتجته الجمعية الملكية البريطانية لحماية الطيور ، وفاز بعدة جوائز تقديرية ، ومثل برنامج تسجيلي عن حياة الفنان السوريالى « رينيه ماغريت » وبرنامج أخرى متنوعة •

ان الصراع بين البث التلفزيوني والفيديو ، أخذ خلال العام الماضى يأخذ شكلا جديا • فقد أصبح عدد أجهزة تسجيل الفيديو التى تصدرها اليابان مثلا ، يزيد عما تصدره من أجهزة تلفزيونية كما أن العالم الصناعى غدا من ناحيته مشبعا بأجهزة التلفزيون ، الأمر الذى اضطر بعض كبريات الشركات مثل فيليبس الى اغلاق بعض فروعها التى تنتج هذه الأجهزة • وتخصص شبكات التلفزيون الرئيسية حاليا المزيد من الجهد والأموال ، لكسب معركتها مع الفيديو فأصبح للشاشة الصغيرة استعمالات لم يكن يحلم بها أحد قبل عقد من الزمن من ذلك مثلا خدمات نظامى « فيوداتا » أى المعلومات المرئية و « تيلاتيكس » ويصل كلا النظامين جهاز التلفزيون المنزلى بكمبيوتر مركزى • ويتم الاتصال فى النظام الآخر (تيلاتيكس) فيتم بواسطة اشارات لاسلكية • وهذا يجعل النظام الأول أكثر خصوصية ، لأنه يسمح للمشارك فيه بأن يحصل على ما يتغيه من معلومات من الكمبيوتر المركزى • وان يرسل ما يشاء من رسائل الى غيره من المشتركين أو أن يحجزه تذكرة سفر بالطائرة ، وذلك عن طريق لوحة مفاتيح تشبه الى حد ما لوحة مفاتيح الآلة الكاتبة • وقبل مضى وقت طويل سيصبح فى امكان المشترك فى هذا النظام أن يدفع ثمن تذكرة السفر • بأن يخسوله الكمبيوتر خصم ثمنها من حسابه المصرفى وإضافته الى حساب شركة الطيران

أما نظام « تيلاتيكس » فمجاله أضيق لأن المشترك لا يستطيع التحكم بما يبت على الشاشة من معلومات ، مثل موجز الأنباء أو حالة الطقس أو أسعار البورصة التى تباعا فى دورات متتالية • وهذا يعنى أن على المشترك أن ينتظر حتى تظهر المعلومات التى يبتغيها على الشاشة • ولكن تجرى حاليا أبحاث لتطوير هذا النظام بحيث يستطيع المشترك عن طريقه مراجعة حسابات شركته مثلا • وهذه المساعي لتطوير النظام تدل انه مازال فى بداية الطريق • وانه لم يستغل حتى الآن الا جزئيا • ويرجع التباطؤ فى تطوير النظامين الى أن عدد المشتركين فيهما فى بريطانيا مثلا • ما يزال قليلا ولكن عندما يتعاطم عدد المشتركين سيوفر الحافز لتقديم خدمات

أخرى عن طريق النظامين • الذى يمكن أن يؤدي الى تغيير النظام المصرفي ، وطريقة الحياة الاجتماعية • تغييرا جذريا • فسيكون فى الامكان اجراء أى تحويلات مالية من حساب الى آخر عن طريق كومبيوتر مصرفى مركزى دون حاجة المصرف الى فتح فرع له فى كل شارع كما أن عملية التسوق التقليدى • يمكن أن تتعرض لثورة من التغيير • اذ سيكون نى امكان المرء مستقبلا أن يوصى عن طريق ، أحد هذين النظامين على احتياجاته المنزلية من مخزن مركزى يتوفر فيه جهاز كومبيوتر فتوصل الطلبة الى عتبة داره • كما أن النظامين سيمكنان الطلبة من متابعة دروسهم من منازلهم عن طريق شاشة التلفزيون • وسيكون بإمكانهم تلقي التعليمات والمحاضرات والاجابة على الأسئلة أيضا وهذه الميزة قد تؤدي كذلك الى تغيير النمط الاجتماعى المتعارف عليه •

ولكن الغاية الرئيسية من شاشة التلفزيون ستظل على الأمد القريب هى الترفيه فى عصر يزداد وقت الفراغ عند الناس بازدياد الكينة والاعتماد على الانسان الآلى • وتستخلص من هذا المنطلق أن الحاجة لن تمس الى المزيه من أجهزة تسجيل الفيديو فحسب وانما الى تطويرها • وتطوير اللوازم التابعة لها ، مثل كاميرات تصوير الفيديو ، التى ما زال الطلب قليل عليها لارتفاع ثمنها ، فلم يبع فى السوق الاميركية وهى أكثر أسواق العالم استيعابا للمعدات الالكترونية • سوى ربع مليون كاميرا فيديو شحن الكثير منها فورا الى أسواق أميركا الجنوبية والشرق الأوسط • وقد قطعت أبحاث التطوير اليابانية فى هذا الصدد شوطا لا بأس به • ويتركز التطوير فى حقل الفيديو على ناحيتين الأولى انتاج أجهزة (ميني) قزمة والأخرى انتاج معدات رقمية وقد عرضت شركتا سوني وهيتاشى فى الصيف الماضى أولى ثمار هذه التكنولوجيا المصغرة • عندما كشفت كل منهما النقاب عن جهاز تسجيل فيديو متكامل على آلة تصوير تلفزيونية ولا يزيد وزن جهاز سوني • الذى ما زال جهازا تجريبيا ، عن كيلو غرامين ، بما فى ذلك البطاريات • ويحتوى على شريط فيديو عرضه ٨ مليمترات يستوعب عشرين دقيقة • أما جهاز هيتاشى فانه يستعمل كاسيت أكبر حجما • مماثلة لحجم كاسيت الصوت التقليدية ، ويبلغ عرض الشريط فيها ٥.٦٥ مليمترا وتستوعب ساعتين ويستعمل التصميمات مجسات صلبة بدل الانابيب المفرغة من الهواء • والكبيرة الحجم التى تستعمل حاليا فى معظم كاميرات التلفزيون الحديثة وتمتاز المجسات الصلبة بأنها أكثر حساسية ، كما تدعى

الشركتان • وأقل تعرضا للعطل الذى يلحق بانابيب كاميرات التلفزيون التقليدية - اذا تعرضت لوهج ساطع عن طريق العدسة •

أما شركتا موتسوشيتى وفكتور اليابانية ، فتطور كل منهما جهازا أكثر دقة يتكون من مسجلة فيديو مزودة بكاميرة تلفزيونية ويقال ان الجهاز من الدقة بحيث تتسع له راحة الكف •

وان لم يكن اختيار سونى لشريط فيديو عرضه ثمانية مليمترات نخزة مقصودة لشركة كوداك الرائدة فى انتاج الافلام التقليدية ، ومنها فيلم سينمائى عرضه ٨ مليمترات ، فان الكثيرين اعتبروا هذا الاختيار عملية تحد من الفيديو للافلاح التقليدية فى عالم التصوير • وقد المح بعض المسؤولون فى كوداك انهم قد يتحولون من الافلام « الكيمائية » الى افلام « الكترونية » أى الى تطوير أنظمة فيديو خاصة بها أو فى الأقل الى تصوير تكنولوجية جديدة فى التصوير التقليدى •

تستعمل عادة شاشات التلفزيون التقليدية لعرض الافلام والبرامج المسجلة على أشرطة فيديو • ولكن ذلك يخلق فى كثير من الحالات بعض المشاكل • خاصة اذا كان عدد المشاهدين فى حدود الخمسين ، كما قد يحدث فى معهد أو شركة أوقاعة مؤتمر • فقد كان مثل هذا الوضع يتطلب أكثر من جهاز تلفزيون أو مصدر كهربائى • وتوفير تمديدات سلكية معقدة وإيجاد حيز أوسع واذا تم التغلب على جميع التناقض فى اللون بين ما يظهر على الشاشات المختلفة • فلا غرو أن تتعرض صناعة الامكثرونيات ومنذ الأيام الأولى لاختراع التلفزيون ، الى ضغوط لانتاج عارضة فيديو كبيرة مستقلة عن التلفزيون المنزلى (كان الهدف من الفكرة فى البداية عرض ما يبثه التلفزيون على شاشة عمومية قبل ابتكار الفيديو) • الا انه لم يتم حتى السنوات الأخيرة تطوير نظام مرض بكلفة معقولة فالأنظمة المتوفرة حاليا فى الأسواق تعاني من عدم وضوح الصورة أو تميز الألوان ، خاصة اذا تم العرض فى مكان مضاء ، بالرغم من أن أحداث الأنظمة المتوفرة خلال السنتين الأخيرتين تمثل تقدما ملموسا عن سابقتها ، وتفتقر هسة الأجهزة جميعا الى مصدر ضوء كاف يحدد معالم الصورة المروضة بدقة أكبر وبعمق الألوان • للوصول بها الى مستوى البث التلفزيون الملون (١) •

ويعتقد العلماء بأن أشعة الليزر ستساعد على حل هذه المشكلة • ولكن

ارتفاع اثمان أجهزة الليزر اللازمة لعكس صورة وضاعة ، كاف لايقاف التفكير باستغلال الفكرة تجاريا من انه تم تطوير نماذج ليزرية ناجحة وانتجت منها أنبساط لمجرد البحث العلمى ، أو عندما تقتضى الضرورة عرض صور واضحة ، دون أن تشكل العادة عائقا كما أن فكرة عرض البث التلفزيونى المباشر على شاشة ضخمة ستظل محدودة الأبعاد بالنظر الى ارتفاع كلفتها ، ولكن استعمال تكنيك الصمام الضوئى ، مكن شركة « ايدوفور » السويسرية منذ سنوات ، من انتاج عارضة تلفزيونية تكفى ملء شاشة سينمائية ضخمة بصور وضاعة ، تبلغ طاقتها الضوئية سبعة آلاف « لومن » - وهى وحدة لقياس تدفق الضوء ، من مصدر ضوئى - أى ما يوازى طاقة عارضة سينمائية متوسطة الحجم غير أن ثمن هذه العارضة التلفزيونية السويسرية يبلغ ٧٠٠ ألف فرنك سويسرى (١٧٠ ألف استرلينى تقريبا) (١) أما اذا اقتنعت باستئجارها فان ذلك سيكلفك ألف جنيه يوميا . وتستعمل عارضة « ايدوفور » حاليا لعرض الأحداث الرياضية الهامة على شاشة سينمائية مثل مباريات الملاكمة على بطولة الوزن الثقيل التى كان يشترك فيها محمد على كلاى ، بعد التقاط شاراتها التلفزيونية عن طريق الأقمار الصناعية ، أو عرض فقرات هامة من الألعاب الاولمبية مثلا . وتجهذ كثير من الشركات الالكترونية حاليا فى تطوير عارضات فيديو باهرة الضوء معقولة الكلفة فإذا نجحت فى انتاج عارضة لا يزيد ثمنها عن ثمن عارضة سينمائية لأفلام ١٦ مليمترا وتوفر نفس القدر من الفيض الضوئى ، فانها ستربح السوق قطعاً ، ولكن اذا دققنا النظر فى المستقبل معتمدين على ما بين يدينا من بيانات علمية وجدنا أن الحاجة الى شاشات عرض ضخمة لن تسد بتطوير عارضات فيديو باهرة الضوء معقولة الكلفة . فإذا نجحت فى انتاج عارضة لا يزيد ثمنها عن ثمن عارضة سينمائية لأفلام ١٦ ميلمترا . وتوفر نفس القدر من الفيض الضوئى ، فانها ستربح السوق قطعاً . ولكن اذا دققنا النظر فى المستقبل . معتمدين على ما بين يدينا من بيانات علمية . وجدنا أن الحاجة الى شاشات عرض ضخمة لن تسد بتطوير عارضات فيديو ، وإنما عن طريق تطوير شاشات تليفزيونية ضخمة ومنطحة بطريقة أو بأخرى . وقد عرضت بعض الشركات نماذج تجريبية من أجهزة تليفزيونية بوضوح تام . أو تصغير الصورة التلفزيون بأكملها بوضوح أقل . وهذه الشركات مستعدة لتطوير هذا التكنيك أن وجدت دعماً مادياً من مصدر ما (١) .

ويعبر الفيديو في نظر الكثيرين البديل التكنولوجي الحديث للكتاب . ولكن ابلرغسم من أن بعض دور النشر العالمية ، مثل « تايم / لايف » و « ماكغروهيل » و « آي . بي . سي » كانت أول من لاحظ أهمية الفيديو في حقن النشر ، وأعدت خططا لاستغلال هذه الأداة المثيرة ، إلا أن الاهتمام حاليا بها لم يلق العناية الكافية بالرغم من أن بعض الناشرين مقتنعون بإبعاد الفيديو مستقبلا^(٢) كما أن الصحف لا تعبر الفيديو الاهتمام الذي يستحقه بالرغم من أن « ديلي ميرور » اللندنية أعلنت منذ أشهر عن شريط فيديو يعالج ما لا تستطیع محطات التلفزيون معالجته ومثل هذه البرامج هي علمية ولا علاقة لها بالأفلام الفاحشة التي يمنع القانون تداولها في معظم أنحاء العالم . عنتى غفت تهرب وتباع خلسمة في الحفشاء كما تباع المخدرات ، وأصبحت تجارة دولية مخرمة^(١) .

وقد يرجع تقاعس دور النشر حتى الآن في استغلال أداة الفيديو ، الى لأنها لم تتطور بعد بالشكل الكافي لتلبية احتياجاتها . من ذلك ان الناشرين يحتاجون في كثير من الأحيان الى عرض صور ثابتة على شاشة التلفزيون وليس متحركة . ومن هذا المنطلق تسمى بعض شركات انتاج أجهزة تسجيل الفيديو الى تطوير ما يسمى بنظام « الاطار المتجمد » بحيث يمكن تجميد صورة واحدة من بين ٥٠ ألف صورة في الفيلم على شاشة التلفزيون وعندما يتم ذلك قد يشتري المرء كتابه أو صحيفته على شكل كاسيت فيديو وبذلك تتحول أبعاد الفيديو تحولا جذريا . ويكتشف العالم انه أداة مختلفة تماما لا تختلف صلتها بالكتاب عن صلتها بالكتاب عن صلتها بالتلفزيون ويكتشف الناشرون أن ، خبرتهم التقليدية ستمتيع لهم مجالا للقيام بدور جديد في هذا الحقل .

المبحث الثالث

التأثير السيسى والاجتماعى والثقافى للفيديو كاسيت

رغم عدم توفر الاحصائيات الدقيقة فان المراقب المدقق يستطيع ان يضع يده على الملاحظة التالية : ان اجهزة الفيديو كاسيت تفتقر بين الطبقات الموسرة فى دول العالم الثالث ، أكثر مما تنتشر بين هذه الطبقات فى دول العالم المتقدم التى تنتج اجهزة الفيديو كاسيت نفسها . وينتمى الى هذه الظاهرة الانتشار السريع لأجهزة الفيديو كاسيت بين نسبة كبيرة من سكان منطقة الخليج العربى النفطية وذلك بسبب ارتفاع الدخول فى هذه المنطقة .

وهذه الظاهرة ترجع بالطبع الى انخفاض مستوى البرامج التى تقدم فى تليفزيونات هذه الدول بالإضافة الى انعدام المنافسة بين قنوات التليفزيون - أن وجدت - وذلك لأن أكثرها محطات رسمية تتبع الدولة مباشرة .

لذلك فان التقاليد والعادات والقيم الاجتماعية والدينية فى كثير من هذه الدول تحول دون اذاعة الوان من البرامج والفنون التى تنتشر فى محطات التليفزيون الغربية والتى تعتمد عليها هذه المحطات فى جذب انتباه المشاهدين فى حين لا توجد رقابة حكومية أو قيود اجتماعية على اشرة الفيديو . وان وجدت فمن السهل التحايل عليها .

ان الفيديو شأنه شأن أى اختراع جديد ستكون له آثار بارزة فى حياتنا المعاصرة وهى آثار تتراوح بين الايجابية وبين السلبية .

وأول الآثار المتوقعة لانتشار الفيديو هى اضعاف دور الدولة وقدرتها فى التأثير على الفرد من ناحية ومنع الحرية للفرد ولتحريره من سيطرة وتحكم اجهزة الاعلام الرسمية من ناحية ثانية . ثم حماية الفرد لنفسه من تأثير الدعاية السياسية والايديولوجية من ناحية ثالثة .

اما الأمر الهام الثانى فهو انتعاش الفكر والفن والأدب غير الرسمى بعد أن كاد يندثر عقب سيطرة وسائل الاعلام الكبرى وأهمها الاذاعة

والتلفزيون على الفكر والفن والأدب وسيطرة الدولة على الفكر والفن والأدب
نتيجة لسيطرتها على وسائل الاعلام .

وبانتشار الفيديو لم يعد فى امكان أجهزة الاعلام الحكومية أن تحتكر
إنتاج الفكر والفن والأدب . فالفيديو حرره من الأفراد بالساحة الثقافية
فى المجتمع .

ولكن هناك جانب آخر للموضوع فاذا كان هذا الوضع الجديد يسمح
بظهور فن التمرد فانه يسمح أيضا بالفن التجارى الهابط .

ان انصراف الناس عن متابعة وسائل الاعلام الكبرى كالاذاعة
والتلفزيون من شأنه ان يقيم الحواجز بين الحكومات والشعوب وان يقلل من
المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية فى البلاد . . ذلك أن كل من الاذاعة
والتلفزيون والصحف والكتاب يلعبون دورا كبيرا - مهما اختلفت النظم
الاجتماعية والسياسية - فى التقريب بين الحكومات والشعوب وهم يحققون
هذا الهدف بما يقدمونه من بيانات ومعلومات عن اتجاهات وخطط الحكومة
الى الشعب وما يقترحونه لتنفيذ هذه الخطط وهم أيضا يقومون باظهار رد
الفعل الشعبى تجاه سياسات الحكومة وخططها وهو الأمر الذى يكشف
للحكومة عن حقيقة اتجاهات الراى العام مما يساعد فى اتخاذ القرار السياسى
الصحيح والملائم للرغبات الشعبية وهو الأمر الذى يدعم المشاركة الشعبية
فى اتخاذ القرار السياسى أو المشاركة الشعبية فى السلطة والحكم (١) .

كذلك فان تقليل دور الاذاعة والتلفزيون والكتاب والصحيفة فى
المجتمع المعاصر من شأنه اضعاف الروابط النفسية والاجتماعية بين فئات
الشعب المختلفة (٢) ومن شأن ذلك زيادة انزاع الفرد وقطع الروابط بينه
وبين مجتمعه من ناحية وبينه وبين العالم الخارجى من ناحية ثانية . . وهو
أمر سوف يؤدى بالفرد الى الانزاع والسلبية تجاه قضايا المجتمع الذى
يعيش فيه والعصر الذى ينتمى اليه .

-
- (1) Skornia. Harry : Television and Society, "Mcgraw Hill Book Company" New York, London, 1964. P.P. 143-180.
 - (2) Rubin. Bernard : "Political Television". "Wadsworth Publishing Company, INC. Belmont, California, 1967. P.P. 1-16.

ومن المعروف أن وسائل الاعلام الحديثة وخاصة الاذاعة والتلفزيون والصحف تمكنت في الربع قرن الأخير من أن تحول الكرة الأرضية الى ما يشبه (القرية العالمية) بفعل ما خلقته من روابط وثيقة بين البشر ساعدت بذلك على خلق الوثام بين الفرد والمجتمع من خلال دعم الوفاق بينه وبين الفئات والجماعات البشرية التي ينتمى اليها على وجه الخصوص .. وبعد أن قضت الاذاعة والتلفزيون والصحافة على وحدة الفرد وانزاله .. فهل بعيفة الفيديو الى هذه الوحدة من جديد ؟

أما أخطر اثر من اثار تراجع الدور الذي تلعبه الاذاعية ويلعبه تلفزيون وكذلك الصحف مع انتشار الفيديو .. فهو اضعاف الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الاعلام في التنمية الوطنية وخاصة في البلاد النامية .. فالمعروف انها تلعب اليوم دورا كبيرا في تعبئة الجهود الشعبية للمساهمة في تنمية موارد المجتمع .

فان الدول النامية ما تزال تعاني من العديد من المشاكل مثل الفقر والبطالة وأزمات الاسكان والمواصلات وضعف الانتاج وانتشار الأمية وزيادة السكان ووسائل الاعلام في مقدمتها الاذاعة والتلفزيون والصحف تلعب اليوم دورا كبيرا في مقاومة التخلف بهذه البلدان عن طريق الدعوة الى تنظيم الأسرة ومحو الأمية والدعوة لزيادة الانتاج والتصنيع وميكنة الزراعة ووقف الزحف من الريف الى المدن والحد من الاستهلاك وزيادة الوعي الادخاري وتشجيع الحلول الذاتية لمشاكل المجتمع وغير ذلك من القضايا والمشاكل التي تعاني منها غالبية الشعوب النامية .

فاذا ما ضعف دور الاذاعة والتلفزيون والصحف في المجتمع الحديث - ضعف بالتالي الدور الذي يقومون به في عملية التنمية .. فعماذا يمكن أن نجني من عشرات البرامج الاذاعية والتلفزيونية الموجهة لخدمة التنمية اذا كان الناس لا يسمعونها أو لا يشاهدونها ؟ ؟ ؟

وأخيرا فان من شأن انتشار الفيديو وفقدان الاذاعة والتلفزيون مكانتهم تجميد الحراك الاجتماعي في المجتمع (١) وذلك بعزل الفئة القادرة

(1) Beleon. William, A. : *The impact of television*. "Crosby Lochwood and Son Ltd", London, 1968, P.Y. 210-218.

ماديا وغالبا ما تكون هي الفئة الأكثر تعليما وثقافة وخاصة فى المجتمعات النامية وحرمان الأمة من مشاركة هذه الفئة فى قضايا المجتمع ومنعها من التفاعل مع بقية الفئات والطبقات فى المجتمع .. خاصة وهى تلعب تاريخيا دورا قياديا فى دفع سير عملية التطور وخاصة فى المجتمعات النامية *

ان من شأن عزل هذه الفئات القادرة ماليا وثقافيا خلق حاجز بين المثقفين والمجتمع الذى ينتمون اليه وليجاد أرسقراطية مالية أو اجتماعية أو ثقافية فى المجتمعات طبقات المجتمع وتعمل على تذويب الفوارق بينها عن طريق خلق ثقافة وطنية واحدة *

الإعلام المصرى والتكامل المصرى السودانى

الدكتور : فاروق يوسف أحمد*

مقدمة :

التكامل بصفة عامة هو عملية تجميع الوحدات الاجتماعية أو السياسية المختلفة فى كل أو نسق واحد مترابط ومنسجم وخلق احساس مشترك بالتضامن والانتماء والمصلحة المشتركة بما يحقق أقصى مصلحة للوحدات الفرعية الداخلية فى عملية التكامل (١) . ومن هنا تكمن أهمية وسائل الاعلام الجماهيرية فى تحقيق هدف التكامل المصرى السودانى (٢) . وهذا ما يجعل من الضرورى دراسة الجوانب المختلفة لكل من الاعلامين المصرى والسودانى فيما يتعلق بتحقيق هدف التكامل .

وسوف نحاول فى هذه الدراسة استجلاء مدى مناسبة تغطية الاعلام المصرى لأخبار السودان الشقيق ولوضوع التكامل خاصة من حيث الكم والنوعية .

١ - موضوع الدراسة :

فى سنة ١٩٧٤ تم توقيع منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان . ونتيجة للتجربة والدراسات ، تم توقيع ميثاق

* كلمة الاقتصاد والعلوم السياسية .

(١) د. فاروق يوسف يوسف أحمد ، مصر والعالم العربى ، مكتبة عين شمس ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٢ ، ص ٦٥ .

(٢) من أجل التعرف على دور الاتصال والاعلام فى عملية التكامل والتنمية انظر :
أكرم عبد القادر بدر الدين ، أزمة التكامل فى النول حديثة الاستقلال ، رسالة ماجستير

مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٨٨ - ٩١ .

* Lucian W. Pye, Aspects of Political Development, Boston: Little, Brown and Company, 1966, PP. 63-66.

* Karl W. Deutsch, Communication Theory of Political Integration, in Philip E. Jacob and James V. Toscano (ed.). The Integration of political communities, New York : J.B. Lippincott Company, 1964, PP. 46-74.

المجلة الاجتماعية القومية الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ - يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٣ المجلد (٣٠٠)

التكامل المصرى السودانى الذى يعتبر مرحلة أكثر تطورا وتقدما للمنهج .
ومن المرجح لخير الشعبين المصرى والسودانى أن تعمل الدولتان على تحقيق
الوحدة بينهما بالتدرج فى عضوية السنوات العشر القادمة . وهذا ما
يجعل من الضرورى أن يكون كل من الشعبين لآخر رؤية واضحة وسليمة .
ويقوم بذلك أجهزة الاعلام ووسائل الاعلام الجماهيرية فى البلدين . . وهذا
ما يجعل من الضرورى الاهتمام بالصورة التى يعطيها الاعلام المصرى
للسودان الشقيق وأيضا الصورة التى يعطيها الاعلام السودانى لمصر
الشقيقة .

وقد أثير هذا الموضوع خلال اجتماع اللجنة الوزارية العليا المشتركة
للتكامل بين مصر والسودان وبصفة خاصة فى الاجتماع السادس لها المعقد
فى النصف الثانى من عام ١٩٧٨ حيث ذكر أن تغطية الاعلام للموضوع لم
يكن مناسبة من الناحية الكمية أو الكيفية لا مع أهمية الموضوع ولا مع
طبيعة العلاقات الخاصة بين البلدين بما يخدم قضية التكامل . ومن هنا تبرز
ضرورة قياس حجم أو درجة اهتمام الاعلام المصرى بقضايا المجتمع السودانى
بصفة عامة وموضوع التكامل المصرى السودانى بصفة خاصة كتغطية
للموضوع من الجانب المصرى .

٢ - فروض الدراسة :

الفروض التى تحاول هذه الدراسة اختيارها ترتبط أساسا بما أثير
فى اجتماعات اللجنة الوزارية العليا المشتركة للتكامل وذلك فيما يتعلق
بالجانب المصرى ويمكن تلخيصها فى الآتى :

أولا : أن هناك قصور من جانب الاعلام المصرى فى القيام بدوره فى
عملية توضيح صورة السودان الشقيق للشعب المصرى بما يساعد على تحقيق
التكامل بين مصر والسودان بشكل سليم . وأن هذا القصور كمى وكيفى
فى نفس الوقت وأن حجم الاهتمام بما يدور فى السودان أقل بكثير من ما
تتمليه العلاقة الخاصة بين البلدين وهدف التكامل المرجو فى تحقيقه إذا
ما قورن ذلك بما يعطيه الاعلام المصرى لموضوعات أخرى .

ثانياً : أن اهتمام الاعلام المصرى بالموضوع منصب على الجوانب
الرسمية وليس الجوانب الشعبية وبالتالي فإنه (أ) مرتبط بالاجتماعات
الرسمية وموسمى وليس متصل ومستقر فى حجمه كما أنه (ب) يسوده

الأسلوب الاخبارى والتحقيقات المؤيدة والموافقة أكثر من الأسلوب التحليلى والنقدى (ج) يركز على الجانب السياسى وليس الاجتماعى أو الاقتصادى .

٣ - وضع البحث :

يقوم هذا البحث على أساس منهج المسح الاجتماعى لبعض الوسائل الرئيسية للإعلام المصرى مع استخدام أسلوب تحليل المضمون كوسيلة لجمع البيانات اللازمة باعتبار أن ذلك المنهج وتلك الوسيلة هما أنسب الطرق لمثل هذا النوع من البحوث الخاصة بدراسة تغطية وسائل الاتصال الجماهيرية للموضوعات المختلفة . ولاستخدام تحليل المضمون كوسيلة لجمع البيانات فإن ذلك يتطلب أولا تحديد عينة وسائل الإعلام الجماهيرية أو الوسيلة التى سوف يتم تحليل مضمونها وثانيا تحديد عينة المصادر داخل الوسائل أو الوسيلة المختارة وثالثا تحديد العينة الزمنية أو الفترة الزمنية التى تحلل المصادر الصادرة خلالها . ورابعا تحديد وحدات التحليل وفئاته (١) .

أولا بالنسبة لتحديد عينة وسائل الإعلام التى يتم تحليل مضمونها فقد اختيرت الصحف لهذا الغرض وذلك لعدة أسباب أولها أنها أحد وسائل الإعلام الجماهيرية الواسعة الانتشار والتى تصل إلى الفئة التى نالت قبضا ولو يسيرا من التعليم وبالتالي فإنها أكثر قدرة على فهم محتواها وأعلى فى درجة فاعليتها وتأثيرها . وثانيا لأنها تقوم على الكلمة المكتوبة . . وبالتالي يمكن الحصول على محتواها بسهولة وبتكلفة معقولة لرخص ثمنها وحفظها فى مصادر مختلفة .

ثانيا بالنسبة لعينة المصادر فقد اختيرت صحف الأهرام والأخبار والجمهورية كعينة مصادر من الصحف المصرية وذلك لعدة أسباب : أولها أنها صحف يومية منتظمة الإصدار . وثانيها أنها أوسع انتشارا فى مصر .

(١) للتعرف على هذه الوسيلة الحديثة الهامة وهى وسيلة تحليل المضمون انظر المراجع الآتية : د. فاروق يوسف يوسف أحمد ، متاهج البحر العلمى ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ١٩٧٦ ، الفصل الاسم بعنوان تحليل المضمون ، ص ص ١٤٩ - ١٧٩ .

B. Berelson, Content Analysis in communication research, New York : Free press, 1952.

O.R. Holsti, Content Analysis for social sciences, Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1969.

وثالثها أنها صحف قومية وليست حزبية ، وفي نفس الوقت فإنها لها صلة مباشرة بالنظام السياسى عن طريق مجلس الشورى والمجلس الأعلى للصحافة ووزارة الإعلام وتعيين رؤساء التحرير وبالتالي فإنه من المنتظر أنه تعمل على تحقيق الأهداف التى تبنها النظام السياسى القائم فى مصر والتهد منها تحقيق التكامل بين مصر والسودان .

وثالثا بالنسبة للعينة الزمنية فإنه بسبب محدودية هذه الدراسة وحتى تكون فى حدود التكاليف المعقولة فقد حددت فترة الدراسة بستة أشهر . ولكون أن الموضوع قد أثر لأول مرة فى اجتماع اللجنة الوزارية العليا للتكامل فى اجتماعها فى النصف الثانى من عام ١٩٧٨ لذلك اختيرت الأشهر الست الأخيرة من عام ١٩٧٨ ، التى عقدت فيها اجتماعات اللجنة الوزارية العليا للتكامل التى أثر فيها الموضوع لأول مرة ، لتكون هى فترة الدراسة أو عينتها الزمنية .

ورابعا بالنسبة لوحداث تحليل المضمون وفئاته فقد استخدمت وحدة المفردة كوحدة رئيسية للتحليل . أما عن فئات التحليل فقد أخذ فى الاعتبار عدة أنواع من الفئات أولها فئات موضوع الاتصال بتقسيم الموضوعات سياسية وأخرى اقتصادية وثالثة اجتماعية ورابعة متنوعة ، وتقسيمها من ناحية ثانية الى موضوعات خاصة بالتكامل وأخرى عامة . وثانيها فئات نوع المادة الإعلامية وقد قسمت الى الخبر والمحدث والتعليق والمقال والافتتاحية والاعلان والقصة الخيرية . وثالثها فئات الموقع وقد قسمت الى موضوعات نشرت فى الصفحة الأولى وموضوعات نشرت بالداخل . ورابعا فئات الاخراج وقد تم التمييز بين المفردات التى تحتوى صور شخصية وتلك التى تحتوى صور موضوعية وثالثة لا تحتوى أى صور على الاطلاق .

٤ - اختبار الفروض :

تم تسجيل وتصنيف وعدد وحدات التحليل بالمفردات المتعلقة بالموضوع التى وردت بالصحف الثلاث (الأهرام والأخبار والجمهورية) خلال الفترة موضوع الدراسة (أول يوليو سنة ١٩٧٨ حتى آخر ديسمبر من نفس العام) . وقد استخدمت تلك المادة المجمعة والمصنفة فى عملية اختبار فروض هذه الدراسة التى سبق ذكرها بالبند الثانى ومن جدولة تلك المادة تم الوصول الى الآتى :

أولا حجم الاهتمام ودرجته مقاسا بعدد وحدات المادة الإعلامية :

نشرت الصحف المصرية الثلاث الأهرام والأخبار والجمهورية عددا قدره ٥٨٢ مادة اعلامية مختلفة عن السودان والتكامل المصرى السودانى خلال فترة الدراسة أى بمتوسط قدره ١٩٤ مادة اعلامية لكل صحيفة من الصحف الثلاث خلال فترة الدراسة ومقدارها ١٨٤ يوما أى بمعدل مادة اعلامية واحدة لكل يوم فى كل صحيفة من الصحف الثلاث . وهذا يمثل درجة اهتمام منخفضة نسبيا ولا تتناسب مع هدف التكامل والعلاقات الخاصة التى يجب أن توجد بين مصر والسودان وخصوصا أن هناك دول أخرى لا تربطنا بها علاقة متينة تصل الى درجة الدخول فى علاقة تكامل وبالرغم من ذلك تحظى باهتمام أكثر من ذلك فى الصحف المصرية .

بمحاولة المقارنة بين الصحف الثلاث فيما يتعلق بحجم الاهتمام العام ودرجته بالنظر الى عدد وحدات المادة الاعلامية بالنسبة لكل صحيفة على حدة وجد الآتى .

جدول (١) درجة الاهتمام طبقا للصحيفة

النسبة المئوية	عدد الوحدات	وحدات المادة الاعلامية الصحيفة
٣٥٥ %	٢٠٧	الأهرام
٣٣٥ %	١٩٥	الأخبار
٣١ %	١٨٠	الجمهورية
١٠٠ %	٥٨٢	المجموع

ومن جدول (١) يتضح انه لا يوجد فرق كبير فى درجة الاهتمام للصحف الثلاث بالنسبة للمسائل الخاصة بالسودان ولو أن جريدة الأهرام تأتى فى المقدمة ولها نسبة ٣٥٥% من المادة يليها جريدة الأخبار ولها ٣٣٥% من المادة ، فجريدة الجمهورية التى تأتى فى المؤخرة ولها ٣١% من المادة . وهذا قد لا يعكس فرق حقيقى وذو قيمة فى حجم ودرجة الاهتمام وأنه قد يرجع الى الفرق بين الصحف الثلاث من حيث امكانيات وحجم كل منها .

ثانيا درجة الاهتمام حسب موقع المادة الاعلامية وتدعيمها بالصور من
عدمه : بالنظر الى درجة الاهتمام حسب موقع نشر المادة الاعلامية ، ما اذا
كان بالصفحة الأولى أو بالصفحات الداخلية وجد الآتى :

جـدول (٢)

درجة الاهتمام حسب موقع المادة الاعلامية

موقع المادة الاعلامية	عدد الوحدات	النسبة المئوية
بالصفحة الأولى	١٢٣	٪ ٢١
بالصفحات الداخلية	٤٥٩	٪ ٧٩
المجموع	٥٨٢	٪ ١٠٠

يوضح جدول (٢) أن الغالبية العظمى (٧٩ ٪) لوححدات المادة
الاعلامية بالصحف المصرية الثلاث عن السودان والتكامل المصرى السودانى
خلال فترة الدراسة كانت بالصفحات الداخلية وأن ٢١ ٪ أى حوالى خمسا
فقط كان بالصفحة الأولى وهذا أيضا يدل على ضعف الاهتمام بأخبار
السودان الشقيق ولا يتفق مع العلاقة الخاصة بين مصر والسودان ولا مع
هدف تحقيق التكامل بين البلدين .

أما بالنسبة لدرجة الأهمية حسب مؤشر تدعيم المادة الاعلامية بالصور
المختلفة فقد وجد الآتى :

جدول (٣)
درجة الاهتمام حسب التدعيم بالصور

النسبة المئوية	عدد الوحدات	وحدات المادة الاعلامية الصور
١٢ %	٦٩	مدعمة بصورة شخصية
٤ %	١٣	مدعمة بصور موضوعية
٨٦ %	٥٠٠	غير مدعمة بالصور
١٠٠ %	٥٨٢	المجموع

من جدول (٣) يتضح أن معظم وحدات المادة الاعلامية عن السودان وعن التكامل المصرى السودانى ٨٦% منها لم يكن مدعما بالصور سواء الشخصية أو الموضوعية وأن ١٤% فقط من تلك الوحدات كان مدعما بالصور سواء الشخصية أو الموضوعية وهذا أيضا يدل على انخفاض درجة الاهتمام ولا يتناسب مع هدف وعلاقة التكامل بين البلدين . ويزيد الأمر سوءا أن ٢% فقط من الوحدات كان مدعما بصور موضوعية وهي الأكثر أهمية بالنسبة لهدف التكامل وأن ١٢% منها كانت صور شخصية وبالطبع كانت صور لشخصيات رسمية سودانية أو مصرية مما يوضح طبيعة اهتمام الصحف المصرية بالجوانب السياسية الرسمية أكثر من الموضوعية والشعبية .

ثالثا نوع الاهتمام حسب موضوع المادة الاعلامية : بالنظر الى تنوع المادة الاعلامية لمعرفة اتجاه التركيز فى تلك المادة أو بمعنى آخر نوع الموضوعات التى تغطى الأهمية الأولى وجد الآتى :

جدول (٤)
نوع الاهتمام حسب نوع الموضوعات

النسبة المئوية	عدد الوحدات	وحدات المادة الإعلامية نوع الموضوع
٥١ %	٢٩٧	سياسي
١١ %	٦٣	اقتصادي
١١ %	٦٣	اجتماعي
٢٧ %	١٥٩	أخرى
١٠٠ %	٥٨٢	المجموع

ومن جدول (٤) يظهر أن اهتمام الصحف الثلاث فيما يتعلق بالمادة الإعلامية عن السودان والتكامل المصري السوداني كان مركزا على الموضوعات السياسية والتي شملت موضوعاتها ٥١% من مجموع مفردات المادة الإعلامية بينما كان الاهتمام بالجوانب الاجتماعية نسبيا منخفضا الى درجة كبيرة بالرغم من أهمية هذه الجوانب في تحقيق التكامل على أسس واضحة وراسخة .

أما فيما يتعلق بحجم المادة الإعلامية الخاصة بالتكامل المصري السوداني فقد كان كالآتي :

جدول (٥)
اهتمام الصحف المصرية بموضوع التكامل

النسبة المئوية	عدد الوحدات	وحدات المادة الاعلامية موضوعات المادة الاعلامية
٪ ٢٢ر٥	١٣٠	خاصة بالتكامل
٪ ٧٧ر٥	٤٥٢	عامة
٪ ١٠٠	٥٨٢	المجموع

ومن جدول (٥) يتضح أن الموضوعات الخاصة بالتكامل المصري السوداني تمثل وحدات مادتها ٢٢ر٥٪ من مجموع المادة الاعلامية عن السودان . وهذه النسبة وإن كانت تبدو معقولة فإنه بالرغم من ذلك لا تزال المشكلة قائمة لسببين الأول هو انخفاض حجم الاهتمام العام أو بمعنى آخر حجم المادة الاعلامية عن السودان التي نسبت اليها الوحدات الخاصة بالتكامل المصري السوداني . والثاني هو التركيز على الجوانب السياسية والرسمية إهمال الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغير الرسمية .

رابعا الاهتمام حسب نوعية المادة الاعلامية والاتجاه بالنظر الى المادة المصنفة وجدولتها حسب نوع المادة الاعلامية مقسمة الى الخبر والحديث والتعليق والتحقيق والمقال والافتتاحية والاعلان والقصة الخبرية وجد الآتي :

جدول (٦)
الاهتمام حسب نوع المادة الاعلامية

النسبة المئوية	عدد الوحدات	وحدات المادة الاعلامية نوع المادة الاعلامية
٪ ٧٣.٥	٤٢٨	خبر
٪ ٨.٦	٥٠	حديث
٪ ٦.٥	٣٨	تعليق
٪ ٢.١	١٢	تحقيق
٪ ٢.١	١٢	مقال
٪ ١/٤	٣	افتتاحية
٪ ١	٦	اعلان
٪ ٥.٧	٣٣	قصة خبرية
٪ ١٠٠	٥٨٢	المجموع

ويظهر من جدول (٦) أن معظم المادة الاعلامية عن السودان خلال فترة الدراسة كانت من النوع الخبري اذ وصلت نسبة الاخبار ٧٣.٥٪ بينما بلغت نسبة التعليقات والتحقيقات والمقالات مجتمعة أقل من ١٠٪ . وهذا يدل على أن الأسلوب الأوصفي غير التحليلي هو الغالب على تناول الصحافة المصرية للمسائل السودانية . وهذا لا يساعد على اعطاء العمق في الصورة المكونة للسودان في العقلية المصرية . ويلاحظ أن معظم التحقيقات كانت تخص موضوع التكامل وهي شيء مرغوب فيه الا أنه يجب أن تزيد نسبتة بالنسبة لكل الموضوعات عن السودان

أما اذا نظرنا الى اتجاه المادة الاعلامية من حيث التأييد أو المعارضة فقد وجد الآتي :

جسئول (٧)
اآءاء الصءافاء المءرئة بالنسبة للقضاءا السوءانئة

النسبة المئوية	عدد الوءاءاء	وءاءاء مائة الاعلام الاآءاء
٨٥ ٪	٤٩٥	مؤءء
١٥ ٪	٨٧	وصفى
صفر ٪	صفر	معارض
١٠٠ ٪	٥٨٢	المآءوء

وظهف من ذلك أن الصءف الآلاف كان فءلف علفها الآفاء المءلف فماف
فءعلق بالقضاءا السوءانئة ءفء بءفء نسبة المءراءاء المؤءء ٨٥٪ بفنما لم
فكن هفناك معارضة نهائفا. وأن النسبة الباقفة وهف ١٥٪ كانت لمءراءاء
وصفية أى لفس لها صفة الآفاء أو المعارضة . وبالفبع فرفء ذلك الى سواء
الأسلوب الرسففى فى الآءامل مع المسائل السوءانئة . ومسع أن هءا له
مءاسفه ءصوصاف فى بءاءة الآءامل الا أنه أفضا له مضاره اء ءءمل الشفعب
المصرى لا فرى الا الآناف المشرق للسوءان فافا ما صءم بأى ءوانب ءفر
مشرقة فكون الأثر قاسفا . كما وفبب أن فعلم من معالففنا للمسائل
السورفة أثناء ءءربة الوءءة بفن مصر وسورفا فى الفءرة من ١٩٥٨ - ١٩٦١
وأن فءاول اظهاف الءقفة كاملة بمرها وءلوها فعاول الفءلف على المسائل .

ءامسا فوزفء الاءءمام ءسب بعء الزمن : اذا فظرفنا الى فوزفء الاءءمام
بالمسائل السوءانئة فى الصءف المءرئة ءسب (أشهر العرافة المءلفة
لمرفة ملى ءبائه أو ففره فافنا فءءه الأفف :

جسول (٨)
توزيع الاهتمام حسب بعد الزمن

النسبة المئوية	عدد الوحدات	وحدات المادة الإعلامية الشهر
١٤ %	٨١	يوليو
١٣.٥ %	٧٨	أغسطس
١٥ %	٨٨	سبتمبر
٢٣.٥ %	١٣٧	أكتوبر
١٧.٥ %	١٠٣	نوفمبر
١٦.٥ %	٩٥	ديسمبر
١٠٠ %	٥٨٢	المجموع

ومن جسول (٨) يتضح لنا أن الاهتمام بالمسائل السودانية في الصحف المصرية كان منخفضا خلال أشهر يوليو (١٤ %) وأغسطس (١٣.٥ %) وسبتمبر (١٥ %) ، ثم تزايد خلال أشهر أكتوبر (٢٣.٥ %) ونوفمبر (١٧.٥ %) ، وديسمبر (١٦.٥ %) وهذه الأشهر الثلاث الأخيرة ، وخصوصا شهر أكتوبر هي التي كان يعقد فيها لجان التكامل اجتماعاتها . وهذا يؤكد أن الاهتمام بشئون السودان في الصحف المصرية كان شبه موسمي وأنه مرتبط بالعمل الرسمي وليس مستمر ومرتبطة بالحياة السودانية .

ويؤكد هذه الموسمية الرجوع الى المادة الصحفية نفسها اذ نجده أن الإعلام عن السودان كان مرتبطا إما بانعقاد لجان التكامل أو بأحداث هامة معينة أخرى . فمعظم المادة الإعلامية قد نشرت في أعقاب مناسبات مثل انعقاد مؤتمر القمة الأفريقي وكارثة سيول السودان وحادث جنوح الباخرة السودانية التي كانت تقل الجنود السودانيين العائدين من قوات الردع العربية بלבنان وانعقاد دورة اليونسكو العربية بالخرطوم وكذلك في أثناء انعقاد اجتماع اللجان الفنية المشتركة المصرية السودانية .

الخاتمة :

يتضح من اختبار الفروض من عينة الصحف المصرية خلال فترة الدراسة أن جميع الفروض تقريبا صحيحة وأهم النتائج التي تم التوصل إليها الآتي :

أولا : أن درجة اهتمام الصحافة المصرية بالشئون السودانية لا يتناسب مع العلاقة الخاصة بين مصر والسودان ولا مع هدف التكامل الذي تعمل الدولتين على تحقيقه .

ثانيا : تركز الصحافة المصرية في معالجتها للمسائل السودانية ولموضوع التكامل المصري السوداني على الجانب السياسي الرسمي وتغفل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وغير الرسمية .

ثالثا : يغلب على الصحافة المصرية تناولها للشئون السودانية ولموضوع التكامل المصري السوداني الطابع الخبري الوصفي المؤيد بينما تخلو من التحليل النقدي الصريح .

رابعا : تتسم الصحافة المصرية في تناولها للمسائل السودانية أنه تناول شبه موسمي وتتبع الأحداث كما لو كانت السودان أية دولة عادية في العالم وبالتالي فإنها لا تأخذ في الاعتبار العلاقة الخاصة بين مصر والسودان ولم يستعيب فكرة التكامل التي تتطلب استمرارية التغطية للشئون السودانية .

الجوانب الاقتصادية للهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة المصرية

دكتور : محمد كمال سليمان *

تمهيد :

توجه السياسة الاقتصادية المصرية اهتماما قد لا يكون بالغا للمدخرات المصريين العاملين بالخارج ، وذلك باعتبار كبر حجمها بالمقارنة بموارد النقد الأجنبي المحدودة المتاحة من المصادر الانتاجية والخدمية الأخرى (مبيعات مصر من البترول / إيرادات قناة السويس / سياحة) (١) ، ولكونها تمثل تكلفة اقتصادية قومية للمجتمع ، بمعنى خسارة المجتمع لانتاجيتهم ، وما استثمر في تعليمهم وتدريبهم ، بالإضافة الى تأثير تلك المدخرات على القوة الشرائية في الداخل ، وزيادة الطلب على سلع الاستهلاك .

ولعل الحقيقة ، أنه رغم أن هذه الموارد تمثل أحد موردين اقتصاديين رئيسيين وإن ذلك كان يتطلب تغييرا جوهريا في الهياكل الاقتصادية ، وخاصة التجارة الخارجية والتمويل الاستثماري لمشروعات انتاج السلع التصديرية والبديلة للواردات ، حتى يمكن إعادة التوازن لميزان المدفوعات ، وتحقيق قدر ملائم من السياسات المعلنة عن الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وغيرها عن طريق الاعتماد المستقبلي على الصادرات السلعية والسياحة ، إلا أن كل ذلك يرتبط بالتطورات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط من ناحية ، وبالعلاقة بين الدول المنتجة للنفط والصناعة الكبرى من ناحية أخرى .

ولعل اختلاف الرأي لا يجلى الآن كثيرا فيما يتعلق بما كان يجب أن يتبع نحو تجميع تلك المدخرات من خلال القنوات المصرفية الشرعية (٢) ،

* أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد بكلية الزراعة - جامعة المنيا .

(١) إيرادات قناة السويس تستخدم أغلبها في مشروعات التطوير أما إيرادات السياحة فتعتمد بشكل جدا ومن ثم فتبقى قيمتها البترول .

(٢) - ١ - في عام ١٩٦٥ ، ألزم المصري الذي يعمل في الخارج بتحويل ٢٥٪ من دخله اذا سافر بغيره أو ١٠٪ لاصحاب الأسرة ، ٥٠٪ لاصحاب المهن الحرة .

المجلة الاجتماعية القومية - الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ - يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٣ المجلد (٢٠)

بدلاً من تسريبها لأيدى الوسطاء من خلال ما يسمى بالسوق الحسرة (أو السوداء) ، ولكن يجب أن نقر الآن سياسة تحاول أن تحسّق المتغيرات القائمة بالنسبة لسوق العمل وتوقعاتها في الدول المحيطة بالبروتولية وغير البرتولية من ناحية ، ونقر سياسة اقتصادية لاعادة تلك المخدرات لمجراها، الاستثمارى الصحيح لكي تساهم في خطط التنمية القومية ، مع وضع تصور حقيقى لاستخدام قوة العمل تلك في سوق العمل المصرية في حالة تغيير الأحوال من ناحية أخرى .

ثالثاً :

ويعتبر عام ١٩٧٦ تحولاً عظيماً في الجانب القانونى والاستخدامى لتلك المخدرات اذ سمح للأفراد بحيازة النقد الأجنبى دون السؤال عن مصدره ، مما أثر على اتجاه المخدرات الى العملات الأجنبية لارتفاع معدلات أسعار الفائدة لها من ناحية وللاستقرارها مع ضعف القوة الشرائية للعملة المصرية من ناحية أخرى .

كما أن اقرار نظام الاستيراد بدون تحويل عملة لتمويل الواردات الاستهلاكية والوسيلة والانتاجية ، أدى أيضاً الى زيادة الطلب على النقد الأجنبى ، الأمر الذى أدى الى ابتعاد أسعار الصرف الى أسعار السوق الحرة أو السوداء . وقد اتخذت اجراءات لمعالجة ذلك الحلل بإصدار القرارات (٦٠٠ ، ٧٨٢) في عام ١٩٧٦ ، والتي تلزم المستوردين عن طريق السوق الحرة باستبدال عملات حرة عن طريق بنوك القطاع العام التجارية ، بما يعادل على الأقل كافة الرسوم والضرائب الجمركية التى تستحق لمصلحة الجمارك ، والذى استبدل بالقرار رقم ١٥ لعام ١٩٨٠ ، بإيداع نسبة معينة من قيمة وارداته للمجموعات السلعية (أ ، ب ، ج) بالعملات الحرة لمدة شهر على الأقل لدى البنك المركزى وبدون فائدة .

ولقد أدت الاجراءات السابقة الى نتائج عكسية ، فارتفع بصورة متزايدة سعر الصرف الحر ، مما أدى الى العودة لنظام لجان ترشيح الاستيراد بدون تحويل عملة ، الا أن سعر الصرف الحر بلغ ١١٥ قرشاً بالمقارنة

ب - في عام ١٩٦٨ ، منحت ثلاثة قنوداً ٣٥٪ على أسعار الصرف الرسمية لما يتم تحويله من عملات اجنبية من المملكتين بالمحارج ، دفعت الى ٥٠٪ في مايو ١٩٧٢ (لا توجد ارقام تؤكد ذلك) .

ج - انشئت السوق الموازية للنقد الأجنبى عام ١٩٧٢ أسعار تشجعها تتضمن حالة الصرف ، ٥٥٪ في حالة البيع ، وفى عام ١٩٧٦ عدلت الى ٧٤٪ ، ٧٩٪ على التوالى

بـ ٨٢٢ قرشاً للدولار الأمريكى بسعر صرف البنوك ، أى بفارق قدره ٣٩٩٪ فى أبريل ١٩٨٣ ، فى حين كان ذلك الفارق ٢٨٥٪ فى إبريل ١٩٨٢ .

ولعل ما سبق يؤكد بشدة الحاجة الى اقرار سياسات مرشدة فعالة تنطوى على حلول جذرية ، وهو ما لم يتحقق حتى الآن .

هدف الدراسة :

تهدف الدراسة الى ايضاح الجوانب الاقتصادية للهجرة الخارجية المؤقتة سلباً وإيجاباً من خلال :

١ - تقديرات حجم مدخرات وتحويلات العاملين المصريين بالخارج وأثرها على الاقتصاد القومى المصرى .

٢ - الآثار الاقتصادية للتحويلات (النقدية والعينية) وتطور الاستثمارات الخارجية لها ، وأثرها على الاقتصاد القومى .

٣ - التكلفة الاقتصادية للهجرة الخارجية المؤقتة .

تقديرات الحجم الأذى للعاملين بالخارج :

أجريت محاولات لتقدير حجم مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، ولا يعدو الأمر إلا أن يكون تقديراً حتى الآن . وفى الواقع فإن السوق الحرة ، أى السوداء تلعب دوراً هاماً فى هذا الجانب ، حيث أن كثيراً من الآراء تجمع على عظم حجمها بالمقارنة بالتحويلات الواردة خلال البنوك المعتمدة^(١) (مجمع النقد الأجنبى للبنوك التجارية) وبصفة عامة فإن مصادر تمويل السوق الحرة :

١ - تحويلات مدخرات المصريين العاملين بالخارج ، مطروحة منها المبالغ المتنازل عنها للبنوك المعتمدة ، وبديهي أن يخضع الميل للتمويل بتوأم طول فترة العمل بالخارج ، وطبيعة العمل وعدد المعالين الذين فى صحبته أثناء

(١) تدخل هذه التحويلات فى نطاق مجمع النقد الأجنبى للبنوك التجارية .

العمل بالخارج(٢) ، وعامة فإن الاتجاه السائد هو التحويل للأجرة بالعملة الحرة ، والتي غالبا ما تستبدل من خلال السوق الحرة .

٢ - حيلة الصادرات ، حيث يعتمد بعض المصنّعين للمسلع غير التقليدية باستخدام النقد الأجنبي المسموح به لهم من جانب الدولة لتشجيع صادراتهم استخدامها شيئا ، وذلك لبيعها في السوق الحرة بأسعار صرف أعلى .

وعامة فإن ذلك المورد ، بالإضافة الى مبيعات السائحين العرب والأجانب لا تمثلان جانبا مهما في السوق الحرة .

ومن ثم يتضح أن المصدر الرئيسي للسوق الحرة هو تحويلات المصريين من الخارج وهو الأمر الناشئ عن الفروق السعرية بين سعر الصرف المعلن وسعر الصرف في السوق الحرة والناشئ عن :

١ - سياسة الاستيراد بدون تحويل عملة غير المرشدة .

٢ - ودائع الأفراد بالعملة الأجنبية لدى البنوك المتزايدة والتحويلات تمثل انهيار العملة المصرية أيضا .

٣ - تمويل تصدير رؤوس الأموال التي توجه للاستثمار في الخارج ، وكذا تمويل استيراد الذهب والمعادن الثمينة الأخرى .

٤ - تمويل تحويلات الأرباح الموزعة للمشروعات الأجنبية والمشاركة التي ليس لها مورد نقد أجنبي مخصص بتحويله للخارج ، وكذا مشتريات السائحين المصريين في سنوات الانفتاح الاقتصادي الأخيرة .

٥ - تمويل تجارة المخدرات والعقاقير الطبية المخدرة ، والمقدرة بنحو

(٢) عادة لا يصلح الأجرة ، إلا أعداد محدودة تمثيل في الاعانات والتماقدات الحكومية لبعض الوظائف ، كما يتأثر ذلك بمرحلة التعليم التي يوجد بها الإبناء ، بمعنى أن دراسة التركيب السرى للممارين وللأمر يمكن أن تكون مفيدة في هذا المجال .

١٤٠٠ مليون جنيه عام ١٩٧٩ (١) ، بالأسعار المحلية وبنحو ٥٠٠ مليون دولار بأسعار الدول المنتجة ، والذي يؤكد ارتباط تجارة العملات الحرة بصناعة المخدرات فى هيئة تنظيمات •

- وعامة فإن محاولة تقدير حجم مدخرات العاملين بالخارج يتطلب
- أولا : تقدير حجم وهيكل العمالة المصرية الخارجية
 - ثانيا : تقدير الدخول المتولدة عن عملهم
 - ثالثا : الاتجاهات الادخارية للعاملين المصريين بالخارج
- اولا : تقدير حجم وهيكل العمالة المصرية الخارجية :

١ - تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وهى تقديرات سنوية اعتبارا من عام ١٩٧٦ حتى ١٩٨٢ فبلغت نصف مليون شخص ، وهى تقديرات مجهلة حسبت على أساس أنها ٣٠٪ من اجمالى المصريين بالخارج ، طبقا لنسبة قوة العمل فى تعداد عام ١٩٧٦ • جدول رقم (١) •

٢ - تقدير منظمة العمل الدولية ، أو جامعة دهرام بانجلترا ، حيث قدرت العمالة المصرية بالخارج فى الفترة (٧٥ - ١٩٧٧) بنحو ٣٦٩ - ٤٣٠ ألف عامل •

وهو أن كان تقدير للعمالة المصرية فى عشرة دول عربية ، الا أنه اعتبر حجم العمالة موحدا فى كل من العراق واليمن والجزائر وسوريا وتونس فى حدود (٢٥٠٠ - ٣٠٠٠) عامل • وكان ذلك منذ نحو ثماني سنوات •

٣ - تقدير وزارة الخارجية المصرية :

حيث قامت القنصليات التابعة لها باحصاء تقريبي للجاليات المصرية فى الدول العربية • وقد بلغ التقدير نحو ٢٩٦٢ مليون مواطن • جدول (٢) •

(١) محمد كمال سليمان (دكتور) ، النفاير الاقتصادى والاجتماعى لصناعة المخدرات فى محافظة المنيا ، المؤتمر الاحصائى الدول الثانى - ندوة للمخدرات ، وايضا تقرير شعبة السياسات المالية والاقتصادية فى شأن اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج - المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية • نوفمبر ١٩٨٢ •

٤ - تقدير ادارة الاقتصاد الدولى والشنون الاجتماعية والدراسات السكانية بالأمم المتحدة عام ١٩٨٢ ، حول الهجرة الدولية : السياسات والبرامج ، حيث أشار الى أنه طبقا لتقديرات وزارة التخطيط المصرية ، فإن أعداد المهاجرين سوف تبلغ نحو مليون عام ١٩٨٦ * كما أشار الى عدم وجود سياسة حكومية لتنظيم الهجرة *

جدول رقم (١)

تقدير قوة العمل المصرية فى الخارج فى منتصف العام (١)

السنة	تقدير عدد المصريين الموجودين بالخارج	تقدير القوة العاملة
١٩٧٦	١٤٢٥٠٠٠	٤٢٧٥٠٠
١٩٧٧	١٤٤٧٠٠٠	٤٣٤١٠٠
١٩٧٨	١٤٨٣٠٠٠	٤٤٩٠٠٠
١٩٧٩	١٥٢٩٠٠٠	٤٥٨٧٠٠
١٩٨٠	١٥٧٨٠٠٠	٤٧٣٤٠٠٠
١٩٨١	١٦٣١٠٠٠	٤٨٦٣٠٠
١٩٨٢	١٦٦٧٠٠٠	٥٠٠١٠٠

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء *

(١) تمثل المصريين من جميع قطاعات المجتمع * وتم التقدير على أساس تطبيق نسبة التمثيل الى اجمالي السكان فى تعداد ١٩٧٦ ، (٣٠ ٪) *

جدول رقم (٢)
تقدير وزارة الخارجية للاجماليات للجاليات المصرية بالدول العربية عام ١٩٨٢

مستسل	الدولة	العدد	النسبة
١	العراق	١٢٥٠٠٠٠	٤٢٫٢
٢	السمودية	٨٠٠٠٠٠	٢٧٫٠
٣	ليبيا	٣٠٠٠٠٠	١٠٫٠
٤	الكويت	٢٠٠٠٠٠	٦٫٨
٥	الامارات	١٥٠٠٠٠	٥٫١
٦	الأردن	١٢٥٠٠٠	٤٫٢
٧	الجزائر	٣٥٠٠٠	١٫٢
٨	قطر	٢٥٠٠٠	٠٫٨
٩	السودان	٢٠٠٠٠	٠٫٧
١٠	سوريا	١٥٠٠٠	٠٫٥
١١	اليمن الشمالي	١٢٠٠٠	٠٫٤
١٢	سلطنة عمان	١١٥٠٠	٠٫٤
١٣	المغرب	١١٥٠٠	٠٫٤
١٤	البحرين	٦٠٠٠	٠٫٢
١٥	الصومال	٥٠٠	—
١٦	لبنان	٥٠٠	—
١٧	موريتانيا	١٢٠	—
١٨	تونس	١٠٠	—
الاجمالي		٢٩٦٢٢٢٠	١٠٠٫٠

مما سبق يتضح أن التقديرات تخضع إما لبيانات جزئية (دراسة منظمة العمل الدولية) ، أو أن معدلات النشاط منخفضة كما في دراسة الجهاز المركزي للتعيش العامة والاحصاء ولو حسبت معدلات النشاط على اعتبار ٧١٪ لكان معنى ذلك أن قوة العمل سوف تبلغ طبقاً لتقديرات الجهاز المركزي للتعيش العامة والاحصاء ١٨٤ مليون ، ٢١٠٣ مليون طبقاً لتقدير وزارة الخارجية ، وبصفة عامة وإن كان التقدير الأخير يبدو مرتفعاً إلا أنه حقيقة لا تذهب عمالة الهجرة المؤقتة للسفارات المصرية الا في حالات محددة مثل الترحيل لارتكاب جريمة أو الوفاة ، وخاصة في دول مثل العراق والاردن حيث تتركز غالبية العمالة الزراعية بصفة خاصة وإن التقديرات القليلة تتعدى حقيقة ذلك بكثير .

٥٠ هـ هيكل العمالة المصرية الخارجية :

تشير البيانات المتاحة الى أن هيكل العمالة المصرية بالخارج تكاد تتجاهل القوى العاملة من قطاع الزراعة ، وخاصة في التركيب المنشور عن الجهاز المركزي للتعيش العامة والاحصاء . جدول رقم (٣) ، وهو يعتمد على التركيب القائم في تعداد ١٩٧٦ ، والتعاقدات التي تمت عام ١٩٨١ . ومن الواضح أن العمالة الزراعية تمثل قدراً ضئيلاً بلغت نسبته ٣٠٩٪ وهو ما يخالف الواقع .

ثانياً : تقدير الدخل المتولدة عن عمل المصريين بالخارج .

يتراوح متوسط الأجر في الدول العربية عامة طبقاً لمعايير العرض والطلب وخاصة في القطاع الخاص ، أما القطاع الحكومي فيخضع لجداول المرتبات ويتبع هيكلًا متساوياً كما أن هنا دولا تدفع أجورا مرتفعة مثل السعودية والكويت ، وأخرى تدفع أجورا معتدلة مثل العراق ، ولو نظرنا للجدول رقم (٤) لوجدنا أن متوسط الأجر يبلغ ١٦٠٠ جنيهاً في عام ١٩٧٤ ، يرتفع الى ٥٢٤٤ جنيهاً في عام ١٩٧٨ ، أي بمعدل زيادة قدره ٢٥٪ سنوياً في المتوسط ، ثم يرتفع متوسط الأجر الى ٦٦٥٥ جنيهاً في عام ١٩٨٢ بمعدل زيادة قدره ٦٪ سنوياً في المتوسط ، كل ذلك على أساس اعتبار عام ١٩٧٤ لصرف الدولار الأمريكي أي سيعون قرش للدولار

جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي للمهن فى تعداد ١٩٧٦ وتعاقدات ١٩٨١
للعائلة المصرية الخارجية

الفرق *	التوزيع النسبى		النسب	المهن وأبواب المهن
	تعداد	تعاقدات	تعداد	
	١٩٧٦	١٩٨١	١٩٨١	
				اصحاب المهن الفنية والعملية :
	٠.١٧	٠.٤٠	٠.٢٣	الاخصائيون فى علوم الطبيعة
	١.٣٨	٣.٦٥	٢.٢٧	المهندسون ومن اليهم
٠.١-	٠.٠٣	٠.٠٢	٠.٠٣	الطيارون وضباط ومهندسو السفن
	٠.٤٣	٢.٤٠	١.٩٧	الاخصائيون فى علوم الحياة
	٠.٨٧	٧.٥٨	٦.٧١	الأطباء ومن اليهم
	٠.٠١	٠.٢٩	٠.٢٨	الاخصائيون فى الاحياء
	٠.٠٢	٠.٠٤	٠.٠٢	الاخصائيون فى الاقتصاد
	٠.٧٤	٧.٠٩	٦.٣٥	المحاسبون
	٠.٠٣	١.٨٣	١.٥٣	رجال القانون
	٢.٧٥	٢١.٧٩	١٩.٠٤	المدرسون
	٠.٢٦	٠.٢٩	٠.٠٣	رجال الدين
	٠.٠٤	٠.٣٥	٠.٣١	المؤلفون ومن اليهم
	٠.١٤	٠.٢٢	٠.٠٨	المثالون والرسامون
	٠.٠٧	٠.١٣	٠.٠٦	مؤلفو الموسيقى
	٠.٠٣	٠.٢٦	٠.٢٣	الرياضيون والمحترفون
	٠.٢٤	١.٦٥	١.٤١	اصحاب المهن الفنية والعملية الأخرى
				الجملة
	٧.٤٨	٤٨.٠٠	٤٠.٥٢	

(تابع) جدول رقم (٣)

القسام وابواب المهن	التوزيع النسبي			الفرق *
	تعداد	تعاقدات	زيادة	نقص
	١٩٧٦	١٩٨١		
المديرون الاداريون ومديرو الاعمال :				
رجال التشريع والمديرون الاداريون والحكومة	٠٦٢٢	—	٠٠٣	٠٦٢٢
مديرو الاعمال	٠٥٠	٠٨٠		
الجملة	١٠١٢	٠٠٨		٣٢
القائمون بالاعمال الكتابية ومن اليهم :				
المشرفون على الاعمال الكتابية	٠٤٢	—		٠٤٢
الموظفون التنفيذيون في الحكومة	٠٩١	٦٤٥	٥٥٤	
كتبة الاختزال والآلات الكتابية	٠٣٦	٣١١	٢٨٥	
ماسكو الدفاتر والصرافون	١٠٦	٣٢٥	٢١٩	
العاملون على ماكينات مسك الدفاتر	٠٠١	—		٠٠١
المشرفون على النقل والمواصلات	٠١٦	٠٠٤		٠١٢
المحصلون في وسائل النقل	٠١٥	٠٠٥		٠١٠
كتبة وموزعو البريد	٠١١	٠٠٢	٠٠٩	
عمال تشغيل التليفون والتلغراف	٠٢٤	٠٥٧	٠٣٣	
القائمون بالاعمال الكتابية	٣٩٧	٣٦٨		٠٢٩
الجملة	٧٢٩	١٧٤		١٠١١

(تابع) جدول رقم (٣)

الفرق	التوزيع النسبي			اقسام وابواب المهن
	تعداد	تعاقبات	زيادة	نقص
	١٩٧٦	١٩٨١		
القائمون بأعمال البيع :				
٠.٠٢-	٠.٠٢	—	—	المديرون في تجارة الجملة والتجزئة
٣.٥٠-	٣.٥٠	—	—	أصحاب الأعمال الذين يعملون فيها
				في تجارة الجملة والتجزئة
٠.٠٣-	٠.١٠	٠.٩٦	٠.٨٦	المشرفون على البيع ومندوبو المشتريات
	٠.٠٣	—	—	البائعون الفنيون والجوالون والتجار
				ووكلاء المصانع
٠.٠٥-	٠.٠٥	—	—	وسطاء بيع عقود التأمين والمقاربات
				والأوراق المالية
٢.٠٢-	٢.٨٢	٠.٠٨	—	الباعة ومساعدوهم ومن اليهم
٠.٠١-	٠.٠١	—	—	القائمون بأعمال البيع الآخرون
٤.٨٣-	٦.٥٣	١.٧٧	—	الجملة

العاملون بالخدمات :

٠.٠١-	٠.٠١	—	—	المديرون في منشآت الخدمات
٠.٤٥-	٠.٤٥	—	—	أصحاب المطاعم والفنادق ومنشآت
				الخدمات الترفيهية
٠.٤٥-	٠.٠٤	٠.٤٩	٠.٤٥	المشرفون على رعاية ونظافة المنشآت
				السكنية

(تابع) جدول رقم (٣)

القسام وأبواب المهن	التوزيع النسبي			الفرق
	تعداد	تعاقدات	زيادة	نقص
	١٩٧٦	١٩٨١		
الطهاة والجرسونات والسقاة	٠٧٠	١٣٣	٠٦٣	
القائمون بالخدمات الشخصية للعائلات	٠٤١	٠٠١		٠٤٠-
العاملون في رعاية ونظافة المباني ومن اليهم	٣٥٠	١٨٢		١٦٨-
العاملون في غسيل الأرض والتنظيف	٠٢٥	٠١٣		٠١٢-
الحلاقون ومصففو الشعر	٠٤٧	٠٠٧		٠٣-
العاملون في خدمات الأمن والوقاية	٢١٥	٠٥٦		١٥٩-
العاملون في الخدمات الآخرون	٠٤٩	٠٠٥		٠٤٤-
الجملة	٨٤٧	٤٥		٣٩٧-
المعطلون بالزراعة وتربية الحيوان				
وصيد البر والبحر :				
المديرون والمحترفون في المزارع	٠٢٢	١٩٢	٢٧٠	
الغلاسون والمزارعون	١٨٧٤	—		١٨٧٤-
عمال الزراعة وتربية الحيوان	٢٢٢٢	١٦٧		٢٠٥٥-
العاملون في صيد البحر والبر ومن اليهم	٠٧٧	—		٠٧٧-
الجملة	٤١٩٥	٣٥٩		٣٨٣٦-

(تابع) جدول رقم (٣)

التوزيع النسبي		القسام وأبواب المهن	
تعداد	تعاقدات	زيادة	نقص
١٩٧٦	١٩٨١		
عمال الانتاج ومن اليهم وعمال تشغيل وسائل النقل :			
٢٠٦٦	٢٠٢٧	١٠٦١	
٢٠١١	٢٠٠٩		٢٠٠٢-
٢٠٣٥	٢٠١١		٢٠٤٤-
٢٠٠٤	—		٢٠٤٥-
٢٠٢٧	١٠١٢	٠٨٥	
٢٠٤٠	٢٠٦٩		١٠٧١-
٢٠٠٧	٢٠٠٩	٠٠٢	
١٠٢٨	١٠١٣		١٠١٥-
٢٠٠٨	—		٢٠٠٨-
١٠٤٤	٢٠٣١		١٠١٣-
٢٠٥٧	٢٠٠١		٢٠٥٦-
١٠١٣	٢٠١٢		٢٠١٠-
٢٠٠٥	—		٢٠٠٥-
١٠٠٧	١٠٦٨	٠٦١	
.. ماكينات المبادن			
١٠٧٣	٢٠٢٦	٠٥٣	
عمال تركيب وتجميع وصيانة الآلات الدقيقة			
٨٠٦	٢٠٦٨	١٠٨٢	
عمال تركيب واصلاح المعدات الكهربائية			

(تابع) جدول رقم (٣)

القسم وابواب المهن	التوزيع النسبي			الفرق*
	تعداد	تعاقدات	زيادة	
	١٩٧٦	١٩٨١		نقص
عمال تشغيل محطات الاذاعة ومعدات الصوت	٠٠١	٠٠١	—	—
سمكريو الأدوات الصحية	٠٨٢	١١٤	٠٣٢	—
عمال تشغيل الجواهر	٠٠٣	—	—	٠٠٣-
عمال صناعة الزجاج والحزف والصيني	٠١٧	٠٠١	—	٠١٦-
عمال صناعة المطاط ومنتجات اللدائن	٠٠٩	٠٠٣	—	٠٠٦-
عمال صنع منتجات الورق والكرتون	٠٠٥	—	—	٠٠٥-
عمال الطباعة ومن اليهم النقاشون	٠٢٥	٠٦٤	٠٣٩	—
عمال الانتاج ومن اليهم الذين لم ترد مهنهم	٠٤١	٠٤٩	٠٠٨	٠٣٣-
البنائون والتجارون وغيرهم من عمال الانشاءات	٢٤١	٥٠٤	٢٦٣	—
عمال تشغيل الماكينات الثابتة ومعدات	٠٠٦	٠٠٧	٠٠١	—
عمال تشغيل معدات نقل وتحريك المواد	٠٢٨	٠٤٨	٠٢٠	—
عمال تشغيل وسائل النقل	٢٧٩	١٩٦	—	٠٨٣-
القلعة والعاملون الذين لم ترد مهنهم	١٣٧	١٧٨	٠٤١	—
الجملة	٢١٣٦	٢٣٩٧	٢٦١	—
غير مبين	٥٨٠	—	—	٥٨-
اجمال عام				

* الفرق = تعاقدات ١٩٨١ - تعداد ١٩٧٦
المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

(1950-1951)

جيد لذيذ ١٠ : القديس بولس بن تيمون وجميعه على السلامات الصعبة يا الله على القديس (٧٤ - ١٩٨١) ٢٢

[illegible]

١٩٨٥ - ٧٤) خلال الفترة (١٩٨٥ - ٧٤)

[illegible]

المصدر: من دراسة شعبة السياسات العامة والاقتصادية في شأن مدونات الميراث الناجمة عن التطبيع - المجلس القومي للإنتاج والمصرف، الإحصائية - ديسمبر ١٩٨٥

ولو عدلت أسعار الصرف طبقا لمعيار الزيادة فى سعر الصرف فى السوق الموازية اعتبارا من عام ١٩٨١ (أى نحو ٨٢ قرشا للدولار الأمريكى) ، ليبلغ متوسط الأجر عام ١٩٨٢ نحو ٧٧٨٦ جنيها ، وتشير التوقعات فى سوق العمالة أن الطلب سوف يتزايد على التخصصات الفنية والعمالة الماهرة ، فمن ثم يتوقع زيادة متوسط الأجر ليلبلغ ٨١٤٥ جنيها عام ١٩٨٥ (بأسعار صرف عام ١٩٧٤) ، ٩٥٣٠ جنيها بأسعار ١٩٨١ - جدول رقم (٥) .

• مما سبق يمكن تقدير الدخل المتولدة عن عمل المصريين بالخارج فتبلغ نحو ٩٤٤٧ مليون جنيها عام ١٩٨١ بمعدل نمو قدره ٣٣٪ خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) ويتوقع أن ترتفع الى ١٦٢٤١ جنيها عام ١٩٨٥ بمعدل نمو قدره ١٥٪ سنويا فى المتوسط ، على أساس أسعار صرف عام ١٩٧٤ ، وتقديرات حجم العمالة المرجحة بين تقديرى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والبنك الدولى وتقديرات وزارة التخطيط المصرية • ودراسة المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية ، والتقدير الخاص بالدراسة •

ثالثا : الاتجاهات الإداخارية للعاملين المصريين بالخارج :

لا توجد دراسات فى هذا المجال ، ولعل الأجهزة المعنية بالاقتصاد القومى تتيح لنا مؤشرات فى هذا المجال • وقد اعتمدت دراسة المجالس القومية المتخصصة على الأخذ بمعدل ميل ادخارى متوسط للعمال الباكستانيين والبنجلاديشيين العاملين فى الشرق الأوسط والمقدر بنحو ٥٦٪ ، وهو معدل يعتبر معقولا اذا ما علمنا أن أغلب العمالة المصرية تنحصر على أجور مرتفعة عن الفئتين السابقتين • وأن أهدافهم تلتخص عامة فى مزيد من التحولات لأرض الوطن ، ومن ثم يمكن تقدير حجم الادخار وحجم الانفاق خارج البلاد والبالغ ٣٧٨٠ مليون جنيها عام ١٩٨١ بمعدل زيادة قدره ٣٣٪ فى المتوسط خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨١ • أما تقدير حجم المدخرات فقد ارتفع من ٥٩٦ مليون جنيها عام ١٩٧٤ الى ٥٢٩٠ مليون جنيها عام ١٩٨١ بمعدل سنوى قدره ٣٢٪ خلال الفترة من ١٩٧٤ - ١٩٨١ والمتوقع بلوغه طبقا للتقديرات نحو ٩٠٩٥ مليون جنيها عام ١٩٨٥ • ولعل التساؤل الهام هنا ، ما هى السياسات والخطط والاجراءات التى لابد من اتباعها لتوجيه هذه الموارد الى قنواتها الحقيقية لكى تساهم بفاعلية أكثر فى خطط التنمية الاقتصادية ؟ •

وفى الواقع كما أشرنا فانه لا يوجد حتى الآن ما يمكن أن يطلق عليه إجراء مناسباً فى هذا المجال وليس سياسة • فكثرة القوانين والقرارات المتضاربة غالباً ما أدت الى حدوث نكسات كبيرة فى التحويلات واتجهت أغلب هذه المدخرات الى السوق الحرة (السوداء) ، جدول رقم (٤) •

وتشير بيانات الجدول رقم (٦) ، الى أن تقدير تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتي تشمل المبالغ المتنازل عنها لمجمع البنوك والزيادة الصافية فى الودائع والاستيراد بدون تحويل عملة وقيمة السلع بصحبة الركاب انها بلغت ٢٧٢٥ مليون جنيه عام ٧٤ ، ونحو ٣١٤٦ مليون جنيه عام ١٩٨٠ بمعدل زيادة قدره ٤٤٪ سنوياً فى المتوسط خلال الفترة ٧٤ - ١٩٨٠ ، ثم تراجعت الى ٢٨٢٢٧ مليون جنيه عام ١٩٨١ • والأمر هنا يحتاج الى تفسير ، فالواضح ان سياسة الانفتاح الاقتصادى والسماح للبنوك بقبول مدخرات بالعملة الأجنبية من الأفراد دون السؤال عن مصدرها وسياسة الاستيراد دون تحويل عملة قد ساعدوا على بلوغ هذه التحويلات نحو ٩٨٪ من اجمالى المدخرات المقدرة عام ١٩٨٠ • الا أن هذه التحويلات لا يذهب منها الى مجمع البنوك الا ما يمثل نحو ٤٣٫٨٪ (٧٥ - ١٩٧٦) و ٣٧٪ (٧٧ - ١٩٧٨) و ٣٦٫٥٪ (٧٩ - ١٩٨٠) ، ثم انخفضت الى ٢١٫٩٪ (١٩٨١) • أما اجمالى المبالغ المتنازل عنها فقد بلغت ٥٣٫٢٪ (٧٥ - ١٩٧٦) و ٤٦٫٨٪ (٧٧ - ٧٨) و ٣٤٫٩٪ (٧٩ - ١٩٨٠) ثم انخفضت الى ٢٩٫١٪ عام ١٩٨١ ، جدول رقم (٧) • أما التحويلات غير المتنازل عنها فقد بلغت نسبتها المتوسطة ١٧٫١٪ خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٧٧ ، ثم انخفضت الى ١٥٫٨٪ (٧٨ - ١٩٧٩) ثم ارتفعت الى ٢٣٫٤٪ (٨٠ - ١٩٨١) ، ويمزى ذلك الاتجاه التزايدى للودائع الى انخفاض سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى ، ومن ثم يفضل المدخرين أن تظل ودائعهم بالعملة الأجنبية وأيضاً توقع ارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية فى السوق الحرة مع توقع انخفاض قيمة الجنيه المصرى • والأهم من ذلك أنه لا تتوافر فرص الاستثمار لجذب هذه الودائع ولم تستطع المجموعات الاقتصادية المتعاقبة أن تقدم شيئاً بل ظلت الودائع فى البنوك والتي غالباً ما تكون مشتركة ، ليعلم الله وحده كيف تستثمر ودائع المصريين •

أما الاستيراد بدون تحويل عملة فهو متزايد ، وقد بلغت قيمته المتوسطة نحو ١٩٫٥٤٪ من اجمالى قيمة الواردات ٧٩ - ١٩٨٠ ، جدول رقم (٨) وذلك بالمقارنة لعامى (٧٥ - ١٩٧٦) حيث بلغت ٤٫٢٪ ، وكالعادة

تخبطت القرارات فصدر القرارين الشهيرين رقم ٦٠٠ و ٧٨٢ لعام ١٩٧٩ ، والذي انتهى بمطالبة الأفراد بتأدية مستحقات الدولة بما يعادل الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المستوردة بالعملة الحرة ، وبدبهني أن يؤدي ذلك الى فقدان الثقة بالعملة المحلية وزيادة الطلب على العملات الحرة وخاصة الدولار الأمريكي في السوق الحرة (السوداء) ، كما أدى الى رفع المستوى العام للأسعار . ولقد ألغيت تلك القرارات بالقرار ١٥ لعام ١٩٨٠ ، والذي قضى بتنفيذ الاستيراد بدون تحويل عملة عن طريق البنوك المحلية والزام فاتح الاعتماد بالسداد مقدما وبالعملة الأجنبية وبنسب معينة ، كما نص القرار على حظر الاستيراد بدون تحويل عملة على القطاع العام والاكتفاء بنظام التراخيص المفتوحة عن طريق البنوك والصادر في ابريل ١٩٧٧ ، والذي كان ينيح للقطاع العام والحاص النقد الأجنبي بسعر السوق الموازية لشراء السلع الأساسية في حدود ١٥٪ من اجمالي الواردات * . وبدلا من أن يؤدي ذلك الى خفض حجم الاسيراد وترشيده وزيادة موارد النقد الأجنبي وتخفيف اعباء الدولة وأحكام رقابتها المالية ، فقد أدى الى :

١ - زيادة الطلب على النقد الأجنبي في السوق الحرة (السوداء) لفقدان الموردين للتسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل والايذاع بالنسب المقررة لمدة شهر بالبنك المركزي لوارداتهم .

٢ - ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع المستوردة والمحلية .

٣ - نتيجة لارتفاع سعر الفائدة العالمي عام ١٩٨٠ ، أدى الى طلب شديد على النقد الأجنبي للاستيراد والأدخار من خلال تنازل الأفراد لمجمع النقد الأجنبي لدى البنوك المعتمدة . وبهذا فاقت خسارة الدولة ماكسبته في مجمع البنك المركزي وأضيف اليه ارتفاع العملات الأجنبية المستمر في السوق الحرة وتدنّت القوة الشرائية للجنيه المصري .

كما يجب الإشارة الى أن بعض الآراء انتهت الى أن هذه القرارات أدت الى ترشيد الاستيراد بدون تحويل عملة ، بمعنى انخفاض نسبة واردات السلع الاستهلاكية وزيادة واردات السلع الوسيطة والاستثمارية ، جدول رقم (٩) ، ولكن في الحقيقة أن الاتجاه العام لم يتغير كثيرا خلال الفترة (٧٥ - ١٩٨١) ، وان عام ١٩٨١ - بمتغيراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليس مؤشرا لتغير الاتجاه أو يحمل معنى الترشيح الحقيقي .

* ٢٥٪ للسلع الفاخرة ، ٤٠٪ لمجموعات الوقود والمواد الحسام والسلع الوسيطة والاستثمارية ، ١٠٠٪ للسلع الكمالية من قيمة السلع المستوردة .

وفى الواقع فقد صدر القرار رقم ٢٩ لعام (١٩٨٢) الذى ألغى القرار الوزارى رقم ٢٤٣ لعام (١٩٨١) مع تعديلات طفيفة ولكنه أدى الى النهاية المتوقعة لهذه القرارات ، وهو زيادة الضغط على السوق الحرة (السوداء) ، ولاتجاه الى الادخار بالعملات الأجنبية ، ورحم الله الجنيه المصرى .

جدول رقم (٨)

اجمالى الواردات والواردات بدون تحويل عملة
خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨١)

(بالمليون جنيه)

السنة	اجمالى الواردات	الواردات بدون تحويل عملة	النسبة المئوية
١٩٧٥	٣٠٢٥٢	٩٢٢٧	٣١
١٩٧٦	٢٩٤٤٩	١٦٧٥	٥٧
١٩٧٧	٣١٥٩٢	٢٦٥٢	٨٤
١٩٧٨	٣٦٩٧٨	٥٨٧٢	١٥٩
١٩٧٩	٤٦٧٢٦	٨٨٣٢	١٨٩
١٩٨٠	٥٣٠٤٤	١٠٧٠٠	٢٠٢
١٩٨١	٦٢٠٩١	٩٦٦٥	١٥٦

المصدر : وزارة الاقتصاد .

جدول رقم (٩) تطور الواردات السلعية بدون تحويل عملة خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨١)

(القيمة بالسلكون جنيته)

البضائع	١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠		١٩٨١	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
سلع استهلاكية	٤٥٠,٦	٤٩,٢	١١١,٤	٦٦,٥	١٥٢,٣	٥٧,٨	٣٤٦,٢	٥٨,٦	٤٥٧,٥	٥٦,٧	٥٢٦,٧	٤٩,٣	٤١٤,٢	٤٢,٩
سلع وسيطة	٢٣,٣	٢,٥	٢٥,٢	١٥,٢	٥٩,١	٢٢,٦	١٥٨,٥	٢٧,٥	٣١٧,٦	٣٥,٦	٤٦٠,٦	٣٨,٣	٤١٦,٨	٤٢,٤
سلع استثمارية	٢٣,٨	٢,٥	٢٠,٦	١٨,٣	٥٢,٠	١٩,٦	٨٧,٥	١٤,٦	١٠٩,٢	١٢,٤	١٣٣,٢	١٢,٤	١٣٢,٥	١٣,٧
الإجمالي	٩٢,٧	١٠٠	١٦٧,٢	١٠٠	٢٦٥,٢	١٠٠	٥٨٧,٢	١٠٠	٨٨٣,٣	١٠٠	١٠٢٠	١٠٠	١٢٦,٥	١٠٠

المصدر : وزارة الاقتصاد (بيانات غير منشورة)

الاستثمارات الخارجية لتحويلات العملة المصرية

ذكرنا أن العاملين المصريين بالخارج أما أن يحولوا جزءا من مدخراتهم للبنوك المعتمدة أو تحويل الاستيراد أو بدون تحويل عملة أو تمويل الودائع بالعملة الأجنبية ، أما بقية المدخرات فتتخلص فيما يرد بقيمتهم من سلع عند العودة ، وقد قدرت بنحو ١٥%* من اجمالي المدخرات ، وتجدر هنا الإشارة الى أن النمط السائد أنه في العام الأول عادة ما تكون هذه النسبة مرتفعة وقد تبلغ نحو ٣٥% ثم يتناقص بعد ذلك في وسط مدة التعاقد أو عقد العمل ثم ترتفع في عام العودة النهائية عادة ، جدول رقم (٤) .

يتبقى الجزء الأخير من المدخرات وهو الاستثمارات الخارجية ، ولقد انصرفت الآراء الى :

١ - ان العامل المصري يحتجزها بالخارج مباشرة ويستثمرها بنفسه ، وهذا تميم لا ينطبق الا على فئة محدودة يمكنها اتخاذ مثل هذا القرار ولها صلة بذلك .

٢ - خروج بعض المصريين لشراء هذه المدخرات من أماكن تجمعات العاملين بالخارج عن طريق المقاصد بالسوق الحرة (السوداء) واستثمارها في الخارج وهو الأرجح وخاصة في موجات خروج رؤوس الأموال عقبه أكتوبر ١٩٨١ .

٣ - أو ترد لمصر لتضاف لموارد السوق الحرة لتستخدم في تصدير رؤوس الأموال للشركات المشتركة أو المصريين الراغبين في خروج أموالهم بالعملة الحرة من خلال استغلال سياسة الانفتاح الاقتصادي والاجراءات البنكية الميسرة لمثل هذه الحالات .

وفي الواقع ، فان تخطيط السياسات الاقتصادية والنقدية في السنوات الأخيرة والاصرار على تسيير قضية الانفتاح الاقتصادي وعدم توافر خطط وبرامج استثمارية واضحة من جانب الأجهزة المعنية ، والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي الداخلي لا بد أن يؤدي في النهاية الى تسرب هذه الأموال ولغير صالح الاقتصاد المصري .

وقد قدرت جملتها بنحو ١٠٣٧٩ مليون دولار خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) وبمتابعة تطورها خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) نجدها أنها بلغت ٣٢٣٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ، ارتفعت الى ١٤٩٩٩ مليون جنيه عام ١٩٧٧ بمعدل زيادة سنوى يبلغ ٤٥٪ فى المتوسط ، ثم ارتفعت بشدة الى ٢٤٦٧٣ مليون جنيه عام ١٩٨١ جدول رقم (٤) وهذا ما يؤكد حقيقة عدم سيطرة النظام الاقتصادى وضرورة الترشيد الحقيقى غير المسيس لمتل هذه القضايا الاقتصادية ، خاصة وان عام ١٩٨١ يمثل ٢٣٨٪ من اجمالى قيمة الاستثمارات الخارجية خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) .

الآثار الاقتصادية للهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة المصرية

تختلف الآراء حول الآثار الاقتصادية الناجمة عن الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية سلبا وإيجابا وان الآثار الايجابية ، تنطوى على مدخرات هؤلاء العاملين ومدى امكانية معظم مساهمتها فى التنمية الاقتصادية . خاصة وأن الخطة الخمسية (٨٢ - ١٩٨٧) تحتاج الى ستة بلايين من الدولارات ، فضلا عن حاجة مصر للاستيراد ، والجنيه المصرى لا ينتظر أن يعوم الا بمعجزة اقتصادية ، ومن ثم فتسقط قيمته فى المعاملات الخارجية فالمعروف أن مصر تحصل على العملات الحرة من مصادر أربعة :

١ - مدخرات المصريين العاملين بالخارج

٢ - مبيعات مصر من البترول

٣ - إيرادات قناة السويس

٤ - السياحة

ويمثل المصدران الأول والثانى أهمية كبرى ، لأن قناة السويس ينفق معظم دخلها على مشروعات التطوير وسيظل ذلك على الأقل لمدة عشر سنوات مقبلة ، والسياحة حتى الآن لا تدر الا موارد محدودة ، الأمر الذى يتبين منه أهمية المحافظة وتنميته والاستخدام الأمثل لمدخرات المصريين العاملين بالخارج ناهيك عن أثر عملهم بالخارج فى التخفيف من مشكلة البطالة ، وتحسين معدل الادخار وتخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات ، فضلا عن أثرهم فى تخفيف الضغوط السياسية وتوطيد العلاقات الاجتماعية والشعبية فى الدول التى يعملون بها .

جدول رقم (٧) الأهمية النسبية لتحويلات المصنعين المحليين بالمخارج إلى داخل مصر خلال الفترة (٧٥ - ١٩٨١)

البيان					
١٩٨١	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٧٧	١٩٧٦
٢١,١	٢٦,٥	٢٦,٥	٣٨,٥	٣٥,٦	٣٨,٨
٢,٥	٢,٤	٣,٤	٦	٢,٨	٦
٥,٢	٤,٩	٦,١	٦,٣	٩,٨	١٠,٦
٢٩,١	٣٣,٨	٣٦,٥	٤٥,٤	٤٨,٢	٤٩,٦
					٥٧,١
المجموع					
ثانياً : التحويلات المبرمجة مقابل حيا :					
٢٠,٢	١٧,٤	١٢,٧	٦,٢	٨,٨	٨,٢
٢,٧	٣,١	٢,٥	٦,٢	٥,١	٤,١
١,٩	١,٦	١,١	١,٥	٤,٦	٥,٣
					٧,٦
٢٤,٨	٢٢,١	١٦,٣	١٣,٩	١٨,٥	١٧,٦
					١٥,٢
٥٢,١	٥٥,٩	٥٧,٣	٥٩,٣	٦١,٧	٦٧,١
					٧٧,٨
اجمالي التحويلات النقدية					
٤٦,١	٤٤,١	٤٧,٧	٤٠,٧	٣٣,٣	٣٧,٨
					٢٧,٣
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
ثالثاً : الاسترجاع بدون تحويل عملة					
إجمالي التحويلات النقدية والمالية					

إيداعات الأفراد لدى البنوك التجارية
إيداعات الأفراد لدى بنوك الاستثمار والأعمال
إيداعات الأفراد لدى البنوك المبرمجة المبرمجة

المجموع

اجمالي التحويلات النقدية

ثالثاً : الاسترجاع بدون تحويل عملة

إجمالي التحويلات النقدية والمالية

ومهما كان الأمر ، فإن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية (الآثار السالبة) يمكن أن تعدد فى :

- (أ) حرمان الاقتصاد القومى من انتاجية العمالة المدربة والماهرة .
- (ب) تكاليف التعليم والتدريب حتى الوصول الى المستوى الماهر .
- (ج) نقص العمالة وأثره على زيادة التكلفة الانتاجية ، اذ أن الملاحظ أن الصفوف الثانية والثالثة من العمالة الفنية متوسط انتاجية عملها متناقص وكفاءة تقنييه أقل .

(د) ان المدخرات عند تسربها للقنوات غير الشرعية قد خلقت أسواقا للمضاربة على المقارات السكنية والأراضى الزراعية ، فضلا عن زيادة القوة الشرائية وهو يمكن أن تكون حقيقة فى جانب الآثار الايجابية .

(هـ) تناقص الرقعة المزروعة ، نتيجة التوسع السكنى فى القطاع الريفى حيث يتم غالبية المدخرات .

(ز) زيادة الاستهلاك العائلى العام وتغير انماطه مما يحمل الدولة اعباء جديدة تنتهى بزيادة حجم الدعم من ناحية وزيادة الاستيراد بدون تحويل عملة للسلع الاستهلاكية والوسيلة من ناحية أخرى .

(ح) النمو الواضح فى السيولة النقدية للعملات الأجنبية ، مما يساعد على عدم احكام السلطات النقدية لادارة المعروض النقدى فى حدود ملائمة لاحتواء الضغوط التضخمية ولو تنازل عنها لأفراد لا يمكن تمويل المدفوعات الخارجية من ناحية والاستفادة من الودائع بالعملة المحلية فى تمويل الائتمان المحلى من ناحية أخرى .

وأخيرا فإن أكثر هذه السلبيات خطرا ارتباطها بالظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة وخطورة احتمالات تعرض العمالة المهاجرة للتصفية الفجائية أو التدريجية لأنه كما ذكرنا لا توجد أية خطط لهذه الاحتمالات حتى الآن فى مصر .

وبقياس تلك الآثار كيا ، وجد أن اجمالى التكلفة القومية تتزايد من ٢٤٩ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ، حتى يبلغ ٢١٣٧ مليون جنيه عام ١٩٨١ ، يقابلها زيادة فى حجم المدخرات الحقيقية للعاملين بالخارج حيث بلغت ١٠٣٥ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ، ارتفعت الى ٥٢٩٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨١ . وأن نسبة التكاليف للمدخرات ، بلغت ٤٠ ٪ عام ١٩٨١ ، فى حين بلغت

جدول رقم ٢٠٠ : المصروفات والمصروفات الاقتصادية للمجموعة أنتدريجة نتيجة المصروفات خلال الفترة (١٩٨١ - ٧٥)

(بالدين جنية)

المبيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١
الائتاج المبالغ (١)	١١٣	٢٤٩	٣٩٣	٤٩١	٦٣٨	٩١٠	١٠٠٦ م
تكاليف التعليم والتدريب (٢)	٣٦	٤٥	٧٩	٩٢	١٢١	١٧٩	٢٠٠,١
زيادة الاستهلاك المأكل (٣)	-	-	-	-	٢٣٧	٦٢٨	٨٧٠,٦
تناقص الارضا الزراعية (٤)	٢٠	٢٤	٧٩	٣٤	٤١٥	٥٠	٥٩
اجمالى التكاليف	٢٤١	٣١٨	٥٠١	٦٢٥	١٠٤٥	١٧٦٧	٢١٣٧
حجم المدخرات المحفظة (٥)	١٠٣٥	١٥١٣	١٧٠٢	٢٥٥٦	٣٩٧٦	٤٨١١	٥٢١٠
حجم التجهيزات النقدية والسببية	٤١٥,٦	٧٣٧,٦	١٢٠٢,٦	١٣٢٥,٧	١٤٤٧ م	٣١٤٦	٧٨٢٢,٧
المادة السائلة	٧٨٦	١١٩٥	١٢٠١	٢١٣١	٢١٣١	٢٠٤٤	٢٤٤١
نسبة التجهيزات للتجهيزات	٢٤	٢٤	١٩	١٨	٢٦	٣٧	٤٠
نسبة التكاليف للتجهيزات	٥٠	٤٣	٤٢	٣٢	٤٣	٣٦	٧٦
نسبة التكاليف الى اجمالي التنازل الى اقسام	٧٣	٦٢	٦٧	٤٣	٣٦	٧٧	١ م

* المصدر : (١) الايتاج المبالغ مساوى للقيمة المضافة المساهمة للورد في القيمة الاجالية الخاصة بعد خصم عوائد قناة السويس بالبنوك.

(٢) تكاليف التعليم والتدريب بحسب تكلفة التعليم المحسوبة x عشرة سنويا تم توزيع على ٤٠ سنة وهي مدة خدمة العامل بحسب قاعدة ٢١٠٠

(٣) اعتبر الاستهلاك الاكل يساوى م ٢٦ من التنازل المحال بحسب السوق كوسيط للفترة (٢١ / ١٩٧٠ - ١٩٧٥)

(٤) يفرس تناقص سنوى قدره ٢٠ ألف لى منها وان نسبة الخصومة ١ : ٣ للاراضى القديمة وان التكاليف تزيد بمعدل ٣٠ سنويا وان مجرة المساءة المصروفه بمعدل على التكلفة السابقة.

(٥) جدول رقم ٤ /

نسبة التكاليف للتحويلات ٠.٧٦ ، بينما تساوت تلك التكلفة مع المبالغ المتنازل عنها لجميع البنوك والاستيراد بدون تحويل عملة وهو مؤشر خطير يعنى عدم وجود عائد صافى حقيقى ، يقلل من اثاره جاذب الاستثمارات الخارجية للوفرات •

والجدول رقم (١٠) يوضح ذلك • كما أن زيادة الاستهلاك العائلى يمثل ٤٠.٢٪ من اجمالى التكاليف وهو مؤشر هام لا بد وأن يقابله ترشيد للدعم السلعى وزيادة الأسعار الفائدة المحلية ، والأهم من ذلك البرامج الاستثمارية •

وقدم هاردل^(١) نموذجا نظريا لحساب التكلفة والعوائد لهجرة العمالة المصرية للدول العربية البترولية ، حيث اعتبرت العوائد انها تمثل زيادة فى الدخل القومى وزيادة الناتج المحل الاجمالى ، باعتبار أن العمالة المصرية تحصل على دخول مرتفعة والفارق بين دخولها فى مصر تمثل عائدا بعد خصم الضرائب المستحقة عليه من الدول العربية المضيفة للعمالة المصرية ومصر • والتي لم تكن لتتم لو اعقت هجرة المصريين المؤقتة اليهم وبديهي أن صعوبة قياس هذا العائد تجعله يبدو مستحيلا ، من الناحية الكمية - أما التكلفة الاجتماعية للهجرة المؤقتة للعمالة وآثارها فقد افترض هاردل انها تحدث فى السنة الأولى للهجرة بمعنى أن اجمالى التكاليف المباشرة ، تكون فى العام الأول ثم بتدرج متساوى فى الأعوام الأخرى مثل عودة المهاجر الى مصر - وأن العائد من تطور التنمية الاقتصادية يتضمن اجمالى التحويلات الى مصر بعد خصم الضرائب فى الدول المضيفة •

وقد انتهى هاردل الى أن هجرة فئات معينة من القوى العاملة المصرية تمثل استثمارا على الربحية من الجانب الاجتماعى ، أما عن الجانب الاقتصادى ، فقد اعتبره استثمارا مربحا اذا بلغت التحويلات الشخصية ٢٥٪ من الدخل المتحصل عليها العاملين فى الخارج - ويتفق هاردل معنا فى الرأى على ضرورة اجراء مسح احصائية للمهاجرين العائدين ليتمكن التعرف بدقة على معدل العائد للهجرة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية كما أنه يتيح توجيه برامج التعليم والتدريب للعمالة المصرية طبقا لاحتياجات أسواق العمالة وتوقعاتها •

(1) Handley, H.L.: 'The migration of Egyptian human capital to the Arab oil producing states: A cost-benefit analysis. IMR, volume, 11, No.-3, P.P.-285-299.

الموجز والخاتمة

توجه السياسة الاقتصادية المصرية اهتماما قد لا يكون بالغا للمدخرات المصريين العاملين بالخارج - ولعل اختلاف الرأي لا يجدى الآن كثيرا فيما كان يجب أن يتبع نحو تجميع تلك المدخرات من خلال القنوات العرفية الشرعية بدلا من تسريبها لما يسمى بالسوق السوداء (الحرّة) ، واتاحة فرص استثمارية من خلال خطط استثمارية لجذب هذه الأموال - وبديهي أن تلك الهجرة إنما تمثل تكلفة اقتصادية قومية بمعنى خسارة المجتمع لانتاجيتهم ، وما استثمر في تعليمهم وتدريبهم ، وتأثير مدخراتهم على زيادة الاستهلاك وتناقص الأراضي الزراعية في مشروعات البناء ، وبخلاف الضغوط التضخمية الناجمة عن احتفاظهم بودائعهم بالعملة الأجنبية والتمويل الاستثماري منهم للمشروعات الخارجية .

ولقياس تلك الآثار - تناولنا - محاولة تقدير الحجم الادخاري للعاملين بالخارج من خلال :

(أ) تقدير حجم وهيكل العمالة المصرية الحسازجية حيث تضاربت التقديرات فبينما قدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء نحو نصف مليون عام ١٩٨٢ . باعتبار أن نسبة العمىل تمثل ٣٠٪ من اجمالى السكان . ولو حسبت على أساس ٧١٪ . لكانت قوة العمل ١٦٧ مليون .

أما تقدير منظمة العمل الدولية أو جامعة ديبرهام بانجلترا فقد قدرت العمالة المصرية فى الفترة (٧٥ - ١٩٧٧) بنحو ٣٦٩ - ٤٣٠ ألف عامل فى حين قدرت وزارة الخارجية المصرية اجمالى المصريين فى الدول العربية بنحو ٢٩٦٢ مليون مواطن أما هيكل العمالة المصرية فمن الواضح أن العمالة الزراعية تمثل قدرا ضئيلا وهو ما يذلل البراقح .

(ب) تقدير الدخول المتولدة عن عمل المصريين ، يتأرجح متوسط الأجر فى الدول العربية طبقا لمواقع العمل (خاص أو حكومى) وهناك دول تدفع أجورا مرتفعة . مثل السعودية والكويت وأخرى معتدلة مثل العراق . وقد بلغ متوسط الأجر السنوى ٦٦٥٥ جنيهها عام ١٩٨٢ بأسعار ١٩٧٤ . ٧٠٠ . الأمريكى أى سبغوزن قرشا ٠٠ وينوقع أن يبلغ متوسط الأجر البشجى و ٨١٢٥ حشيهأ ع'م ١٩٨٥ .

أى أن اجمالي الدخول المتولدة عام ١٩٨١ بلغت ٩٤٤٧ مليون جنيه
بمعدل نمو قدره ٣٣٪ خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) .

(ج) الاتجاهات الادخارية للعاملين المصريين بالخارج - يقدر حجم
المداخيل عام ١٩٧٤ بنحو ٥٩٦ مليون جنيه ارتفعت الى ٥٢٩٠ مليون جنيه
عام ١٩٨١ بمعدل زيادة سنوى قدره ٢٢٪ خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١)
والمتوقع بلوغه طبقا للتقديرات المتاحة ٩٠٩٥ مليون جنيه عام ١٩٨٥ - وقد
بلغت قيمة تحويلات المصريين بالخارج (المبالغ المتنازل عنها لمجمع البنوك
والزيادة الصافية في الودائع والاستيراد بدون تحويل عملة وقيمة السلع
٣١٤٦١ مليون جنيه عام ١٩٨٠ بالمقارنة بنحو ٢٧٢٥ مليون جنيه عام
١٩٧٤ .

ولعل النقطتين الهامتين هما : التحويلات غير المتنازل عنها والتي بلغت
نسبتها ٢٣٫٤٪ (٨٠ - ١٩٨١) من اجمالي التحويلات وأثرها التضخمى
ومساهمتها في تمويل السوق الحرة (السوداء) والاستيراد بدون تحويل
عملة والذي بلغت قيمته نحو ١٠٠٠ مليون جنيه (٨٠ - ١٩٨١) ويمثل
١٩٫٥٤٪ من اجمالي الواردات .

ولقد صدرت قرارات عدة متضاربة بشأن تنظيم وترشيد الاستيراد
بدون تحويل عملة ، كانت لها آثار سلبية كثيرة ، أهمها زيادة الطلب على
السوداء ، (السوداء) وارتفاع المستوى العام للأسعار وتدنى القوة
الشرائية للجنيه المصرى .

وبدراسة الاستثمارات الخارجية لتحويلات العمالة المصرية ، وجد أن
الآراء انصرفت الى أن العامل إما أن يحتجزها بالخارج ويستثمرها مباشرة
وهى تمثل نسبة ضئيلة أو خروج بعض المصريين لشراء هبسة المدخرات
واستثمارها فى الخارج عن طريق المقاصة فى السوق الحرة (السوداء) ،
وخاصة فى موجات خروج رؤوس الأموال عقب (أكتوبر ٨١) . أو أنها
ترد لتضاف لموارد السوق الحرة فى الداخل لتستخدم فى تصدير رؤوس
المال للشركات أو الأفراد الراغبين فى خروج أموالهم للخارج ، وقد قدرت
جمليتها بنحو ٣٩٦٩ مليون دولار خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨١) .

وبدراسة الآثار الاقتصادية للهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة المصرية
وجد أن التكلفة الرقمية تزايدت من ٢٤٩ مليون جنيه عام ١٩٧٥ الى ٢١٣٧

مليون جنيه عام ١٩٨١ ، يقابلها زيادة فى حجم المدخرات للعاملين بالخارج بلغت ١٠٣٥ مليون جنيه عام ١٩٧٤ ارتفعت الى ٥٢٩٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ . وأن نسبة التكاليف للمدخرات بلغت ٠.٤٠ عام ١٩٨١ ، فى حينه بلغت نسبة التكاليف للتحويلات ٠.٧٦ ، بينما تساوت التكلفة مع المبالغ المتنازل عنها لمجمع البنوك والاستيراد بدون تحويل عملة ، وهو يعنى عدم وجود عائد صافى .

كما أن زيادة الاستهلاك العائلى تمثل ٤٠.٢٪ من اجمالى التكاليف ، الأمر الذى يستوجب ترشيده سياسة الدعم السلقى وزيادة أسعار العائد. المحلى لتشجيع الادخار والعمل على إيجاد خطط استثمارية تحقق فرصا استثمارية ذات عائد مجزى تجذب اليها أموال العاملين بالخارج .

ومهما كان الأمر ، فإن تلك السياسات تحتاج الى وقفة كبيرة جدا ، وأن الدراسات لا بد وأن تجرى على العائدين ليتمكن التعرف على معدل العائد للهجرة للجوانب الاقتصادية والاجتماعية - ولا بد أن تنظر السياسة القومية للهجرة بمفهوم أكثر عمقا يتجاوز حدود انشاء وزارة دولة ، وأن تكون خططه استخدام العمالة فى حالة العودة المفاجئة أو التدريجية ذات تصور واضح .

المراجع

أولا : المراجع العربية :

- استحق القطيب ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة فى مجتمعات الخليج ، الندوة العالمية الثالثة لدراسات الخليج العربى المصرى ١٩٧٩ :
- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الملامح الرئيسية لحركة الهجرة المؤقتة للمصريين من ج.م.ع - القاهرة ١٩٧٥ .
- المجلس القومى للإنتاج والشتون الاقتصاديه ، تقرير فى شأن اقتصاديات مديريات المصريين العاملين بالخارج . رئاسة الجمهورية ١٩٨٢ .
- سنية عبد الوهاب صالح ، ظاهرة الهجرة من مصر والدول العربيه بحث مقدم لمؤتمر سياسات الهجرة والعمل فى الخارج الجهاز المركزى للتنظيم والادارة ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- عبد الفتاح ناصف (دكتور) ، هجرة المصريين للخارج ، جهاز تنظيم الأسرة القاهرة ، ١٩٨١ .
- محمد ابراهيم السقا ، الهجرة الخارجية المؤقتة للعمالة وآثارها على ميزان المدفوعات وهيكى العمالة فى ج.م.ع . رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التجارة وادارة الأعمال . جامعة حلوان . القاهرة ١٩٨٣ .
- محمد كمال سليمان (دكتور) : التغيرات الاقتصادية والاجتماعى لصناعة المخدرات فى محافظة المنيا . المؤتمر الاحصائى الدولى الثامن .
- وزارة التخطيط ، الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - للانسان المصرى - المجلد الثانى .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

- 1) "Bricks J.S. & Sinclair C.A., International Migration and Development in the Arab Region : Rapid growth, changing Patterns and Broad implications". Institute of Arab Planning, Kuwait, 1978.
- 2) "Dessouk A.H., Development of Egypt's migration policy". Project an Egyptian Labor migration, Cairo University, MIT Technology. Adaptation Program, 1978.
- 3) Hadley H. Lawrence, The Migration of Egyptian Human capital to the Arab oil-producing States ; A sost-Benefit Analysis IMR, Vol. II. No. 3.
- 4) "Egypt, world bank report, 1980".
- 5) "International Migrant Workers' Remittances Issues and Prospects, World Bank Staff, Working Paper No. 481, 1981".
- 6) "International Migration Policies and Programmes". A world Survey. Department of International Economic and Social Affairs Population Studies. No. 80, United Nations, N.Y., 1982.
- 7) Mohie El-Dine A. 'External Migration of Egyptian Labors", ILO, Geneva, 1980.
- 8) Nazli Choucri, The New Migration in the Middle East : Problem for whom ? International Migration Review, Vol. II, 1977.
- 9) Nazli Choucri, Migration in the Middle East, The Egyptian case (Cambridge, Mass: MIT, Technology Adaptation Program, 1982).

تصنيف العلوم عند عبد الرحمن بن خلدون

دواصة من اعداد

دكتوراه زينب رضوان

تعريف بابن خلدون :

ولد ابن خلدون في مدينة تونس في النصف الأول من القرن الرابع عشر الميلادي عام ١٤٣٢ ميلادية - ٧٥٤ وتوفي ودفن بمدينة القاهرة بعام ٨٠٨ هـ

وهو أبو زيد ولي الدين محمد - الرحمن بن محمد المشهور بابن خلدون - تلاميذه عبد الرحمن وكثيره أبو زيد - ولقبه ولي الدين وشهرته ابن خلدون ، ولقد اشتهر بابن خلدون نسبة الى جده التاسع ، وتخلع عليه لقب ولي الدين بعد ما تولى منصب القضاء في مصر . ويظهر أنه اكتسب أبو زيد عن اسم ابنه الأكبر حسب العادة العربية في الكنية وكثيرا ما يضاف الى اسمه صفة المالكي نسبة الى مذهب الفقهي وصفه الحضرمي نسبة الى أصله الحضرمي . فهو ينحدر من أسرة ترجع الى أصل يمانى حضرمي . وقد نزع بعض أفرادها الى الحجاز في العصور السابقة على الاسلام واشتهر منهم في صدر الاسلام وائل بن حجر الذي صحب الرسول عليه السلام وروى عنه نحو سبعين حديثا وبعثه الرسول وبعث معه معاوية بن أبي سفيان الى أهل اليمن يعلمهم القرآن والاسلام . وقد دخل الاندلس مع الغزاة الفاتحين من العرب خالد بن عثمان الذي اشتهر فيما بعد باسم خلدون وقد نشأ بنو خلدون بمدينة قرمونة بالاندلس وهي التي استقر بها جذهم خالد بن عثمان ثم نزحوا بعد ذلك الى اشبيلية . وقد وصف المؤرخ الشهير ابن حبان أسرة ابن خلدون في مرحلة مقامها بالاندلس فقال بيت بني خلدون الآن في اشبيلية نهاية في النجابة ولم تزل اهلهم بين رئاسة سلطانية ورئاسة علمية .

* خيرة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بالقاهرة :

المجلة الاجتماعية العدد ٩ ، ٤ ، ٢ يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٢ . المجلد (٢٠)

وبعد الحروب الداخلية التي مزقت مسلمي أيبيريا هاجرت أسرة عالمة الى بلاد مراكش أولا ثم الى بلاد تونس ، وقد درس ابن خلدون ههنا كاملة في جامعة تونس .

وفي عام ٧٥٢ هـ استدعاه أبو محمد بن تافراكن الميسقي على الدولة بتونس لكتابة العلامة عن سلطانه ابن اسحق فكتب العلامة للسلطان وهي وضع « الحمد لله والشكر لله » بالقلم الغليظ ما بين اليسيلة وما بعدها من مخاطبة أو رسوم .

وكان هذا أول عهد ابن خلدون بالأعمال العامة وكانت هذه أول وظيفة تولاه من وظائف الدولة . والتي كانت بداية حياة صاخبة مليئة بالحوادث والمغامرات والمؤامرات السياسية والذي لا يتسع هذا المقام ليرد مراحلها

وفي عام ٧٧٦ هـ كان ابن خلدون قد عقد العزم على أن يتترك شئون السياسة وينقطع للقراءة والتأليف . ووقع اختياره على منازل أصدقائه بنو عريف الذين أكرموا مثواه وأنزلوه مع أسرته بأحد قصورهم في قلعة ابن سلامة . وفي هذه القلعة قضى نحو أربعة أعوام تفرغ فيها للدراسة والتأليف . وأخذ يدون مؤلفه التاريخي الشهير وقدم لهذا المؤلف ببحث عام في شئون الاجتماع الانساني وقوانينه وهو البحث الذي اشتهر فيها بعد باسم مقدمة ابن خلدون . وانتهى ابن خلدون من كتابة مقدمته في منتصف ٧٧٩ هـ واستغرق كتابتها خمسة أشهر فقط .

ولم يصل الينا من آثار ابن خلدون الا مؤلفة الشهير كتاب العبر بمقدمته وملحقه في التعريف وتطلق المقدمة على المجلد الأول من سبع مجلداته يتألف منها « كتاب العبر وديوان المبتدأ أو الخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطان الأكبر » .

وتشتمل على مباحث ست أولها :

١- منهجه في فضل علم التاريخ أشار فيه الى ما يحتله التاريخ من مكانة عظيمة وما يتطلبه من البحث الدقيق المتعمق حتى تتحقق الغاية منه .

٢- الظواهر المتخلقة بأساليب التجمع الانساني تناول فيها اثر البيئة الجغرافية على هذه الظواهر . .

- ١٢٣ -

- الظواهر المتعلقة بالبند والحضر •
 - عرض لنظم الحكم والمراحل التي تمر بها الدولة •
 - عرض للظواهر الاقتصادية •
 - عرض للظواهر التربوية والعلوم وأصنافها والتعليم وطرقه •
- وهذا المبحث الأخير هو الذى تتعرض هذه المقالة لأحد جوانبه وهو
المتعلق بمنهج ابن خلدون فى تصنيف العلوم •

منهج ابن خلدون في تصنيف العلوم

يمهد ابن خلدون للفصل الذي عرض فيه لتصنيفه للعلوم بفكرة سريعة عن المعرفة الإنسانية. يقرر فيها إن الله سبحانه وتعالى فضل الإنسان على غيره من الكائنات بالفكر . فالحيوانات تشير بما هو خباياح عن ذاتها بالحواس المهمة لها من سنج وبصر وشم وذوق ولمس . وأما الإنسان فيختص بدرجة أعلى من ذلك وهي القدرة على ادراك الكليات بالتجريد من المحسوسات .

وهذا الفكر الذي ميز الله به الإنسان على سائر مخلوقاته هو الذي يمكنه من ادراك الترتيب بين الحوادث . فالإنسان ينظر للموجودات أمامه ويسعى الى معرفة علة أو سبب وجودها . يساعده في هذا ما هي عليه من انتظام وترتيب في الخلق وعلى قدر نجاح الإنسان في ادراك الأسباب والمسببات على قد سموه من الناحية الفكرية .

ويرى ان الحياة الإنسانية وما يكتنفها من تنظيم يتلاءم مع سلامة الحياة للإنسان من بعد عن كل ما يفسدها والعمل على ايجاد كل ما هو حسن وصالح لها . كل هذا لم يوجد اتفاقا وإنما عن طريق الفكر الذي استطاع أن يصل الى هذا بالتجربة فالإنسان في حالة تجربة مستمرة مع الواقع يستفيد منها في حياته . وفائدة الفكر ليست فقط في تهيئة حياة ملائمة للإنسان وإنما أيضا في وعيه وقبوله لما تجيء به الأنبياء لصالح المجتمع . لذلك فالإنسان في حالة فكر مستمر لا ينقطع ومن هذا الفكر ينشأ العلم والتعليم .

وبهذا التمهيد قدم ابن خلدون للباب الثاني الذي عرض فيه لتصنيف العلوم في مقدمته . حيث كان اهتمامه الأساسي موجها لدراسة التاريخ فجاء تصنيفه للعلوم متأثرا بهذا الاتجاه .

فعندهما عرض لتصنيف العلوم في مقدمته كان ينبغي من وراء هذا عرضا لأنواع العلوم الكائنة في عصره . هذا الى جانب انه كان يعتبر العلوم مرتبطة

فى تطورها بتطور الحضارات • وقد تناولها منذ نشأتها حتى المرحلة التى وصلت إليها فى عهده • مكتفيا بتعريفه للعلم عن طريق الإشارة الى مباحثه الأساسية ثم ذكر أهم المؤلفات فى كل علم وأشهر المؤلفين •

أما بالنسبة للعلوم العقلية فإننا لم نجده مجرد مؤرخ فقط يقرر أمرا واقعيا وإنما نجده يضع نفسه داخل ما يعرض له من أمور فهو يعلى من شأن علم أو كتاب أو مؤلف أو مذهب ويسفه من شأن آخر وينقد الآراء ويمحص الأقوال ويدلى برأيه ليس فى جميع الأحوال على أنه مجرد وجهة نظر فحسب وإنما على أنه يمثل وجه الصواب •

وعلى هذا تنقسم العلوم التى يحصلها البشر كما يقرر هذا الى قسمين :

أولا : علوم عقلية تصلنا عن طريق الكتاب والسنة مبلغة بالوحي ويرى انه لا يجب اتحام العقل فى هذا المجال فهو قاصر على ادراك أمورها لأنها خارج نطاق ادراكه والحكم النهائي فيها للشرع ولا يجب أن ننظر فى تصحيحها بالعقل حتى لو تعارض مع ما جاءت به الشريعة • فإذا هدانا الشارع الى مدرك فينبغى أن تقدمه على مداركنا ونثق به دونها ولا ننظر فى تصحيحه بمدارك العقل ولو عارضه • بل نعتد على ما أمرنا به اعتقادا وعلما ونسكت عما لم نفهم من ذلك ونفوضه الى الشارع ونعزل العقل عنه (١) •

ويرجع ذلك الى أن ادراكنا مخلوق والوجود أوسع من نطاقه فإذا اتانا الشرع بما يعسر على العقل فهمه فهذا راجع الى قصور فى ادراكه وهذا ما يؤكد به قوله فاتهم ادراكك ومدركاتك واتبع ما أمرك به الشارع فهو أحرص على سعادتك وأعلم بما ينفعك لأنه من طور فوق ادراكك (٢) •

ويذكر أن هذه العلوم مختصة بالأمة الإسلامية وأهلها وانها مباينة لجميع علوم الملل الأخرى لأنها ناسخة لها • وإن الشارع نهى عن النظر فى الكتب المنزلة من غير القرآن حيث قال صلى الله عليه وسلم : « لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم وقلوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم وإلهنا وإلهكم واحد » •

(١) المقدمة ١١١٣ •

(٢) المقدمة ١١١٤ •

ويرتب بعد هذا العلوم النقلية ترتيباً تسلسلياً بحيث يبدو أنها تلى بعضها البعض فيقول إن هذه العلوم النقلية مستمدة من الشرعيات وأولها القرآن . لأن أول ما يجب أن يعرفه المكلف هو أحكام الله المفروضة عليه وعلى بنى جنسه وهذا يستتبع النظر فى كتاب الله بفرض توضيح ألفاظه فيأتى عندئذ علم التفسير . يلى هذا البحث فى راية القرآن عن النبى وفى اختلاف روايات القراء فى قراءته و علم القراءات »

بعد هذا تأتى علوم السنة وهى المصدر الثانى للتشريع فاهتمام الناس بالبحث عن الرواة القائلين للسنة وعدالتهم أوجبت علم الحديث . بعد هذا دعت الحاجة الى استنباط الأحكام الشرعية من أصولها فأدى الى علم أصول الفقه ثم يذكر أن التكاليف منها ما هو يدنى ومنها ما هو قلبى وهو المختص بالإيمان وما يجب أن يعتقد مما لا يعتقد وهذه هى العقائد الإيمانية فى الذات والصفات وغيرها والحجاج عن هذه بالأدلة العقلية أوجد علم الكلام . ثم يذكر أن البحث فى القرآن والسنة يتطلب أن تتقدمه علوم اللسان لأنه متوقف عليها . ويرى أن العلوم اللسانية تنقسم الى علم اللغة والنحو والبيان .

وعلى هذا يكون التدرج الذى وضعه للعلوم النقلية على النحو التالى :

القرآن وما يستتبعه من علم القراءات والتفسير .

علم الحديث

علم أصول الفقه

علم الفقه

علم الكلام

علوم اللسان وما تشتمل عليه من علم اللغة والنحو والبيان والأدب :

وهو بهذا يضع علوم اللسان فى آخر القائمة وهو يرتب العلوم النقلية إلا أنه يرى أنها تنقسم جميع العلوم بحسب الحاجة إليها لأن البحث فى العلوم النقلية متوقف على المعرفة بعلوم اللسان وهذا ما يشير إليه بقوله :

« وأصل هذه العلوم النقلية كلها من الشرعيات من الكتاب والسنة التى هى مشروعة لنا من الله ورسوله وما يتعلق بذلك من العلوم التى

يتهيئها للاستفادة ثم يستتبع ذلك علوم اللسان^(١) وبعد أن قدم ترتيبا للعلوم النقلية على النحو السابق بيانه ذكر ان النظر فى القرآن والحديث لا بد أن تقدمه العلوم اللسانية لأنه متوقف عليها^(٢) .

ثانيا : علوم عقلية يصل اليها الانسان بحواسه وعقله ويفصلها بأنها
• هى العلوم الحكيمية الفلسفية وهى التى يمكن أن يقف عليها الانسان بطبيعة فكره ويهتدى بمداركه البشرية الى موضوعاتها ومساثلها... حتى يقف نظره وبخته على الصواب من الخطأ من حيث هو انسان ذو فكر^(٣) .

وهذه العلوم غير مختصة بجملة معينة وانما هى عامة فى النوع الانسانى ويقسمها الى اربعة علوم أساسية يضع فى أولها : علم المنطق • الذى اعتبره علما يعصم الذهن من الخطأ فى اقتناص المطالب المجهولة من الأمور المعلومه • ثم يأتى العلم الطبيعى • ويعرفه بأنه الذى يبحث فى المحسوسات من الأجسام العنصرية والمكونة عنها من المعدن والنبات والحيوان والأجسام الفلكية والحركات الطبيعية والنفس التى تنبعث عنها الحركات وغير ذلك • ثم يجعل من صناعة الطب فرعاً لهذا العلم • ثالثها العلم الالهى • وهو العلم المتعلق بالنظر فى الأمور التى وراء الطبيعة من الروحانيات •

رابعا : علم المقادير :

ويقسمه الى أربعة أفرع يسميها بالتحاليم •

أولها : علم الهندسة الذى يبحث فى المقادير بصفة مطلقة أما المنفصلة
من حيث كونها معدودة أو المتصلة وهى إما ذو بعد واحد وهو الخط أو بعدين وهو السطح أو ثلاثة أبعاد وهو الجسم التعليمى فهو يبحث هذه المقادير فى ذاتها ومن حيث نسبة بعضها الى بعض •

ثانيها : علم الارتماطيقى :

وهو معرفة ما يعرض للحكم المنفصل الذى هو العدد • ويتفرع من علم العدد علم الحساب والقراض والمعاملات •

(١) المقدمة ٩٩٢ -

(٢) المقدمة ٩٩٣ -

(٣) المقدمة ٩٨٠ -

ثالثها : علم الموسيقى

وهو معرفة نسب الأصوات والنغم بعضها من بعض ويعتبران ثمرة هذا العلم هي معرفة تلاحين الغناء وقد سبق وأن ذكر علم الموسيقى وهو يصدد الحديث عن صناعة الغناء •

رابعها : علم الهيئة :

وهو العلم الذي يبحث في أشكال الافلاك وأوضاعها وحركة الكواكب، السيارة ويتفرع عن هذا العلم الازياج ويعرفها بأنها قوانين لحسابات حركات الكواكب للوقوف على مواضعها •

ثم عرض بعد هذا لذكر علوم السحر والطلسمات وكانت هذه ضمن العلوم الشائعة في عصره •

وقد لا نستطيع أن نصل الى تحليل دقيق لترتيب ابن خلدون للعلوم العقلية على هذا النحو لأننا نجد أنه بعد أن رتب العلوم على هذه الصورة عاد بعد فقرة واحدة وهو يلخص أصناف العلوم العقلية يقدمها بترتيب آخر فجعل المنطق في أولها ثم التعاليم ثم الطبيعات ثم الالهيات •

وهذا عندما قال « فهذه أصول العلوم الفلسفية وهي سبعة المنطق هو المقدم منها وبعده التعاليم (فالارتماطيقى أولا ثم الهندسة ثم الموسيقى) ثم الطبيعيات ثم الالهيات » (١) •

وهذا الترتيب على خلاف الترتيب الأول مما يجعلنا نرجح انه لم يقصد الى ترتيب للعلوم العقلية على نحو معين وانما ما يعنيه هو أن يقدم للعلوم الموجودة في عصره بدون اعطاء أى اهتمام لأى منها سيكون الأول وأيهما سيكون الأخير •

كذلك نلاحظ من العرض السابق انه قد قدم العلوم الثقيلة على العلوم العقلية في تصنيفه للعلوم وقد يرجع الى أن هذه العلوم أكثر قربا لدراسته وثقافته العامة • وانه ربما أراد أن يعالج من خلالها مسائل معينة يبين وجهة نظر خاصة به كما حدث خلال عرضه في علم الكلام مثلا أو التصوف • أو

قد يرجع هذا إلى أن ظهور العلوم العقلية في العالم الإسلامي كان تأليا لظهور العلوم التقليدية عندما بدأت حركة الترجمة في العصر العباسي .

ونلاحظ أيضا أن تصنيف ابن خلدون للعلوم خلا من ذكر علم الأخلاق أو السياسة التي عرض لهما الفارابي في تصنيفه كذلك أغفل ذكر علم التاريخ الذي ضمنه الخوارزمي في مفاتيح العلوم . فالرغم من أن هدف ابن خلدون الأساسي من كتابة المقدمة كان منصبا على دراسة التاريخ ومع تأكيده الكبير على أهمية علم التاريخ فإنه لم يصنفه ضمن العلوم وأيضا لم يشير إلى علم الاجتماع في تصنيفه وقد يرجع اغفاله لعلم الاجتماع بصفة خاصة إلى أنه لم تكن هناك دراسة منظمة في هذا الميدان تسمح بإقامة علم له قواعده المحددة إذ محاولته في دراسة الظواهر الاجتماعية كانت الأولى في تاريخ العلم التي نظرت لعلم الاجتماع على أنه يمكن أن يدرس وتكون له قوانينه المنظمة مثل أي علم آخر من فروع المعرفة .

ويقترب ابن خلدون بتقسيمه هذا من التقسيم الذي عرضه الخوارزمي في مفاتيح العلوم أكثر من اقترابه من التقسيم الذي قدمه الفارابي في كتابه احصاء العلوم(*) إلا أننا نجد أن الخوارزمي صنف العلوم في مقالتين ضمن الأولى منها : الفقه ويقسمه إلى أحد عشر فصلا(**) علم الكلام . النحو . الكتابة . الشعر - العروض - الأخبار . والمقالة الثانية ضمنها : المنطق والفلسفة التي قسمها إلى قسمين عملي وآخر نظري ولعله في هذا متأثرا بأرسطو(*) وجعل من أقسام الجزء النظري ما يلي :

(*) قدم الفارابي تصنيفا للعلوم في كتابه « احصاء العلوم » بتجميع مفاهيم لما قدمه ابن خلدون فقد قسم الفارابي العلوم إلى ثمانية أقسام هي : علم اللسان - علم المنطق - علم التعاليم - العلم الطبيعي - العلم الإلهي - العلم المدني (ويضم علم الأخلاق السياسية) علم الفقه - علم الكلام . كما نجد أن ابن خلدون صنف علم الفقه والكلام ضمن العلوم التقليدية بينما هما عند الفارابي ضمن العلوم العملية لأن الهدف منها في رأيه ليس هو حصول رأى أو اعتقاد يقيني فحسب بل حصول صحة رأى لأجل عمل .

(**) الأول في أمور الفقه والثاني في الطهارة ثم الصلاة - الصوم - الزكاة - الحج وشروطه - البيع - التكاح - الديات - الترفيه - النوادر (الخوارزمي مفاتيح العلوم ص ٧) (***) لأن أرسطو قد قسم العلوم إلى نظرية وعملية ونافذة وتهدف العلوم النظرية عند ابن خلدون إلى المعرفة في ذاتها وقد جعل من أقسامها : الميتافيزيقا ، العلم الطبيعي ، العلم الرياضي والعلوم العملية تهدف إلى المعرفة كوسيلة للعمل وهي تشمل الأخلاق ، السياسة وههنا ما ذكره الفارابي في تصنيفه للعلوم ثم أثيرا علوما نافذة وهي التي تسمى إلى المعرفة بفرص استخدامها في جعل الأشياء جميلة ، ونافذة .

١ - العلم الطبيعي الذي يبحث عن الأشياء التي لها عنصر ومادة ويجعل من فروع هذا العلم الطب ، الآثار العلمية ، علم المعادن ، النبات ، الحيوان .

٢ - العلم الإلهي الذي يبحث عما هو خارج عن العنصر والمادة .

٣ - العلم التعليمي الذي يبحث في المقادير والأشكال والحركات ومن فروع هذا العلم الارتباطي - علم الهندسة - علم النجوم - علم الموسيقى .

٤ - علم الحيل .

ومما سبق نجد فيما يتعلق بالجزء الأول من التصنيف عند كلاهما أنهما عرضا معا لذكر علوم اللسان والكلام والفقه وأصول الفقه إلا أن الحوارزمي أضاف الأخبار وهذا ما أغفله ابن خلدون . بينما هو زاد على الحوارزمي في ذكر : علم القرآن والتفسير والحديث وعلم التصوف وتعبير الرؤيا .

إلا أننا نجد أن اتفاقهما فيما يتعلق بالجانب الثاني من التصنيف كان أوضح وقد يرجع هذا إلى أنهما الاثنان كانا يعرضان معا لمجموعة من العلوم المحددة المتعارف عليها والشائعة بينهما - وبصفة خاصة علم التعليم المعتمدين فيه على كتاب الأصول لأقليدس كما قرر كل منهما ذلك بل أننا نجد أن أوجست كونت في العصر الحديث عندما عرض للعلوم الرياضية وعلوم الطبيعة - وهو يقسم ترتيبه للعلوم ذكر شيئا مشابهاً فالعلوم الرياضية تنقسم عنده إلى جبر وحساب وهندسة وميكانيكا . وعلم الفلك بالنسبة له يعد تطبيقاً مباشراً للميكانيكا التي هي أحد فروع الرياضة . أما العلم الطبيعي فيعرفه بأنه الباحث في الظواهر الطبيعية والخواص العامة للأجسام (١) . وهذا يدل على أن هذه العلوم هي العلوم المشتهرة منذ القدم

وقد اعتمد كل من ابن خلدون والحوارزمي في هذا الصدد على مصدر واحد هو ما وضعه اليونان فأبن خلدون وهو يشير إلى هذه المجموعة من

(1) Comte, (A), Course on the Positive Philosophy-through Masterpieces of world philosophy p. 588.

العلوم يصنفها بأنها علوم عقلية عامة عند البشر وإن البدايات المنظمة للعلوم ترجع إلى اليونان . كذلك نجد أنه الخوارزمي يذكرها في تصنيفه تحت عبارة علوم العجم حتى أننا نجد أيضاً الفارابي وهو المختلف معها في أساس التقسيم الذي قدمه لتصنيف العلوم يعرض لنفس هذه العلوم (١) . ويذكر مباحثها كما أوردها كل من الخوارزمي وابن خلدون .

وإذا كان ابن خلدون والخوارزمي قد اتفقا في ذكر موضوعات معينة إلا أنهما اختلفا في معالجتهما للمادة التي يعرضان لها . فالخوارزمي اقتصر مهمته في تعريف العلم مع شرح تفصيل لمجال بحثه وبيان معاني المصطلحات المستخدمة فيه .

أما ابن خلدون فقد أضاف إلى هذا عرضاً لمراحل نشأة كل علم وتطوره مع الإشارة إلى أهم المؤلفات فيما يعرض له من علوم مع بيان أهميتها ومدى الاحتياج إليها في عصره وتناول كل ما يعرض له من آراء عن هذه العلوم بالنقد والتمحيض .

مثال هذا ما نجده عندما يعرض كل منهما لأصول الفقه ، فالخوارزمي جعل هذا العلم جزءاً من أحد عشرة جزءاً يضمها علم الفقه واقتصر كلامه فيه على ذكر أصول الأحكام المتفق عليها من الكتاب والسنة والاجماع أو المختلف فيها كالاستحسان والامتثال (الخوارزمي ص ٧) . ثم جعل العشرة

* ذكر الفارابي في تصنيفه علم التاليم والعلم الطبيعي والعلم الإلهي وقسم الأول إلى علم المعد الذي يبحث في الأعداد وما يلحقها عند زيادة بعضها على بعض وجميعها وعن بعض بعضها عن بعض وتفريقها عن تصنيفه عند بدءه أحاد ومن تقسيم ... الخ وإلى علم الهندسة ويبحث في الخطوط والسطوح والأجسام وإلى علم المناظر وغير من توابع علم الهندسة وإلى علم النجوم والبحث في دلالات الكواكب على ما سيبحث في المستقبل والبحث أيضاً في أشكال وحركات الأجسام السماوية والأرض . وعلم الموسيقى والبحث في الإنسان ثم علم الاتقال وعلم الحبل (الحبل الممدية كالجبر والمقابلة والحيل الهندسية التي تشمل على صناعة الآليات . والحيل في صناعة آلات تجويفية وآلات موسيقية .. الخ) أما بالنسبة للعلم الثاني وهو العلم الطبيعي الذي يبحث عن الأجسام وما يعرض لها من العوارض وفي الآثار العلمية والكون والفساد والمعادن والنبات أما العلم الإلهي فقد قسمه إلى ثلاثة أجزاء : جزء يخص عن الموجودات والأشياء التي تفرش لها على ما هي موجودات وجزء يفحص عن مبادئ البراهين على العلوم النظرية وجزء يفحص عن الموجودات التي ليست بأجسام ولا في أجسام (الفارابي تصنيفه العلوم ص ٧٥ = ٩١ - ٩٩)

أقسام الأخرى عن الطهارة والصوم والزكاة والحج وشروطه والبيع والتكاسر والديات والقرض والنوادر . أما ابن خلدون فقد أقرّد لكل من علم الفقه وعلم الأصول فصلاً خاصاً عرض فيه . . لأصول الفقه ولأصول الأحكام والمباحث المتعلقة بكل أصل مع ظروف نشأة هذا العلم وأهم المؤلفين فيه . وبيان للفرق بين كتابات الفقهاء والمتكلمين ثم عدد أشهر المؤلفات في هذا المجال مع بيان رأيه في كل نقطة يعرض لها .

أما بالنسبة لعلم الفقه فقد اختصر كل ما قاله الخوارزمي في عبارة واحدة عرف بها علم الفقه قائلاً هو معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحظر والندب - والكراهة والإباحة ثم أضاف الى ذلك ذكر لأهم الطرق الفقهية متتبعا مراحل نشأتها وتطورها في كل قطر وذكر أمام كل طريقة مع توضيح اختلاف الطرق باختلاف المذاهب نوبيان سبب هذا الاختلاف وعرض لأهم المقلدين وإبداء رأيه الخاص في كل مذهب وإمام ، أحيانا بالتقدير وإعلاء الشأن وأحيانا أخرى بالتسفيه .

كذلك في معالجة كل منهما لعلم الطب فقد اقتصر الخوارزمي على ذكر أسماء الأمراض والأدوية والأغذية والأدوية المفردة والأدوية المتشابهة في اسمائها والأدوية المركبة والأوزان التي يستخدمها الأطباء (١) .

أما ابن خلدون فقد عرف الطب بأنه صناعة تنظر في بدن الإنسان من حيث الصحة والمرض وتحاول أن تبعد عنه المرض بأدوية معينة ثم عرض للأسهامات الأولى في هذا الميدان مع ذكر اسهامات علماء الاسلام وأشهر مؤلفاتهم وبيان للأمور التي قد تتداخل مع هذا العلم ويظنه انها منه وهي في الحقيقة غير ذلك مثل طب البادية والطب المذكور في القرآن فهما ليسا من هذه الصناعة لأنهما غير قائمين على أصول وقواعد علمية صحيحة .

وأیضا بالنسبة للعلوم العديدة فقد بين الخوارزمي أقسام العلوم العديدة وعرف بمباحثها مع التمثيل بالموضوعات التي تعالجها . وقد فعل ابن خلدون شيئا مماثلا بالنسبة لهذه العلوم الا أنه أضاف على الخوارزمي عرضا لأهم المؤلفين مع ذكر لأشهر مؤلفاتهم .

وقد يرجع الاختلاف بينهما الى أن ابن خلدون كان متأثرا في معالجته للعلوم بنزعه الى التاريخ بجانب ما يمليه عليه عقله من تمحيص لكل أمر يعرض له .

وأخيرا فقد استوقفتني ان ابن خلدون في عرضه لأنواع العلوم كان يطلق على العلوم التجريبية التي لها ممارسة عملية في الواقع لفظ صناعة . فالفلاحة عنده صناعة لأنها تنظر في النبات من حيث تنميته ونشوه بالسقي والعلاج وتمهده بمثل ذلك .

والطب صناعة لأنه ينظر في بدن الانسان من حيث يمرض ويصح فيحاول صاحبها حفظ الصحة وبراء المرض والأدوية والأغذية (١) .

بل الحساب يعتبره أيضا صناعة عملية في حساب الأعداد بالضم والتفريق . . الخ أما الجانب النظري الذي يتمثل في البحث عن العلل والأسباب وعمليات الاستدلال للوصول الى القوانين المنظمة للدراسة فهي ما أطلق عليه لفظ علم . فالبحت في الأجسام وما يعرض لها من الحركة والسكون ويتولد عنها من حيوان وإنسان وليات ومعادن وما يتكون في الأرض من العيون والزلازل والبحث في مبداء الحركة للأجسام فهو ما يسميه بعلم الطبيعيات .

والنظر في المقادير المتصلة كالسطح والجسم والمنفصلة كالأعداد فيما يعرض لها من العوارض الذاتية هو علم الهندسة

والوقوف على الأسباب التي تنشأ عنها الأمراض ومعرفة خصائص الأدوية ومناسبة كل منها لنوع المرض هو ما يسمى بعلم الطب .

كذلك كان يستلهم أيضا لفظ فن وترجع انه كان يعني به ما نعتيه نحن اليوم من كلمة مبحث أو موضوع . فهو ذكر المساحة واعتبرها فن من فروع علم الهندسة والفرائض مع اعتباره لها انها صناعة لأنها تستخدم الحسابات فهي فن من فروع علم العدد .

هذه هي باختصار الملامح الأساسية لمعالجة ابن خلدون للعلوم ومقارنتها بجوانب ما عرض له الجوارزمي في هذا المضمار . وسنعرض الآن لتفصيلات تلك المعالجة .

اولا : العلوم الثقيلة

علوم القرآن من التفسير والقراءات : (١)

١ - علم القراءات :

معاجة ابن خلدون لهذا النوع من العلوم كانت بأن عرف لها وتبعية منذ نشأتها حتى عهده مع الإشارة الى طرق القراءات المعمول بها مع بيان أشهر الرجال والمؤلفات في هذا المجال .

وقد بدأ بأن عرف القرآن بأن كلام الله المنزل عسلي نبيه المكتوب بين يدي دفتي المصحف وإن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يرون القرآن عن الرسول بأداء مختلف من حيث الألفاظ وكيفية الحروف واشتهرت بينهم طرق معينة. واستقرت في سبع وأصبحت هي المعمول بها في القراءة وظلت هذه الأصول متداولة عن طريق التواتر حتى بدأ تدوين العلوم فكان هذا الفن من بين العلوم التي دونت وتناقله الناس في المشرق والأندلس من جيل لآخر حتى تولى « مجاهد » وهو من موالى العامرين ملك الأندلس وكان فهمنا للعناية بهذا الفن من علوم القرآن نتيجة اهتمام مولاه المنصور بن عامر بتعليمه. اياه . لهذا ازدهر أمره في هذا الوقت كما ظهر في عهده أيضا أبو عمرو الداني وكان من العلماء البارزين وألف في هذا الميدان كثيرا من الكتب وكان حجة في هذا العلم واعتبر كتابه التيسير مرجعا للناس ثم أتى بعده أبو القاسم ابن غيره من أهل شاطية فتلق ما دونه سلفه وخصه تلخيصا رأى فيه أن يكون للحفظ وغير ضارا لما جاء به الداني . فاهتم الناس بهذا الملخص وأقبلوا عليه لسهولة .

ثم تبين بعد هذا أن هناك حروفا كثيرة في القرآن مكتوبة بوضع غير مألوف في الكتابة مثل زيادة الباء في « بأييد » كما جاء في قوله تعالى (والسما بيناها بأييد وأنا لموسعون) وآية ٤٧ سورة الذاريات وترسم هزم

الآية في المصحف العثماني على هذه الصورة (والسماء بينها بأبيد وان؛
لرسعون) •

وايضا مثل زيادة الألف في لأذبحنه كما جاء في حكاية عن سليمان
(وتنفذ الطير فقال مالى لا أرى الهمد أم كان من الغائبين لأعذبنه عذابا
شديدا أو لأذبحنه أو ليأتين بسلطان مبين) •

ويرجع سبب اختلاف كتابة الحروف في المصحف على النحو المفير
لما هو معروف حسب قواعد اللغة الى أن العرب في أول أمرهم كانوا أهل
بداوة وتوحش مبتعدين عن الصنائع (يعتبر الخط من جملة الصنائع في رأى
ابن خلدون) فلم يكونوا على درجة عالية من الاتقان والاجادة وبلى لم يكونوا
على درجة متوسطة من الاجادة فجاءت كتابتهم غير محكمة ومخالفة لقواعد
الكتابة الصحيحة ومع هذا لما جاء التابعون من السلف كتبوا الحروف بنفس
الطريقة التى دونها بها الصحابة على ما هي عليه من بعد عن الصواب •

مما يترتب عليه ظهور فن الرسم وهو بحث متعلق بأوضاع حروف
القرآن في المصحف وذلك للحاجة الى حصر الكلمات التى جاءت مخالفة
لقواعد الخط وقوانينه وكان من المهتمين بهذا الفن أبى عمرو الدانى فى
المغرب •

(ب) علم التفسير :

وهو الجانب الثانى المتعلق بعلوم القرآن وبحكم نزعه فى التاريخ
يعرض لهذا العلم متتبعه منذ النشأة الأولى فالقرآن عند نزوله على العربيه
نزل بلغتهم وعلى أساليب بلاغتهم فكان مفهومها لهم • هذا بجانب أن الرسول
عليه الصلاة والسلام كان بينهم يوضح لهم الآيات ويميز الناسخ والمنسوخ
 ويعرفه لأصحابه فعرفوه وعرفوا سبب نزول الآيات وكذلك التابعين من
بعدهم • ثم تغير الأمر ويرجع هذا الى سببين الأول ظهور حركة تدوين العلم
 فلم يعد مجرد معارف متواترة وإنما أصبح مدونا كبقية العلوم ، وقد
استعانوا فى التدوين بالآثار الموجودة لدى الصحابة والتابعين وكتب فى
هذا مؤلفات كثيرة وأشهر من اهتم بهذا الطبرى ، والواقدي ، والثعالبي •

أما عن السبب الثانى فيرجعه الى الاتجاه نحو تدوين علوم اللغة وبيان
قواعدها بعد أن بدأت قواعد اللغة فى النسيان تلك القنواعد التى كان
يعرفها العرب بالسليقة وليست لهم حاجة لتعليمها •

وبناء على هذه العوامل ظهر الاحتياج الى تفسير للقرآن وانقسم التفسير الى صنفين : الأول قائم على الآثار المنقولة عن السلف فيما يتعلق بمعرفة الناسخ والمنسوخ من الآيات ، ومعرفة أسباب النزول ومقاصدها . وقد تصدى لهذا الأمر كثير من المفسرين ووضعوا في هذا الشأن كثير من المؤلفات الا أن كتابتهم في رأى ابن خلدون لم تكن جميعها جيدة فمنها ما هو قيم ومنها ما هو دون ذلك .

وهنا يظهر ابن خلدون الناقد المحصن لكل ما يتناوله ويستند في نقده لهذا الى الماهية بأحوال القوم في العهد الأول وهو يستفيد هنا من معارفه العامة في الوصول الى حقيقة ما يعرض اليه من أمور وبهذا يطبق أحد القواعد التي أكد عليها وهو يرسم القواعد المنهجية للمؤرخين .

ويستطرد فيقول ان العرب في أول عهدهم لم يكونوا أصحاب علم ولا كتاب بل هم أهل بداءة وأمية . وهذا الرأى بناء على استقراءاته لأحوال العجمان البشرى التي جعلته يربط بين العلم والتحضر . فالعلم ينشأ ويزدهر بنشأة الحضارة وازدهارها وينتهي أمره بانتهائها بمقدار بعد الدولة والجماعة أو قربها عن الحضارة بمقدار بعدها أو قربها من العلم ويستمر بعد هذا مستعينا بمعارفه العامة فيقول انهم اذا أرادوا معرفة شيء من المعرفة الانسانية لجأوا لأهل الكتاب قبلهم يستفيدون منهم .

وأهل الكتاب في هذا الوقت هم أهل التوراة من اليهود ومن تابعهم من النصارى وهم أيضا على حال البداءة مثلهم بمعارفهم لا تتجاوز معارف العامة من أمثال كعب الاحبار ووهب بن منبه وعبد الله بن سلام وغيرهم فالنتيجة الطبيعية لهذا في رأى ابن خلدون ان امتلات التفاسير بأخبار ساقطة عليهم خاصة . وأنه لم يكن هناك من يرجع للأحكام لتحرى الصحة بالاضافة الى تساهل المفسرين مما ترتب عليه ان امتلات كتب التفسير بمنقولات عن أهل التوراة الذين يسكنون البادية بدون اجراء أى تحقيق . فقلوه عنهم فآخذوا بكلامهم لبعده صيتهم وعظم اقدارهم في هذا الوقت فكانت أقوالهم مقبولة لذلك واستمر الأمر على هذا النحو الى أن ظهرت النزعة نحو التحقيق والتمحيص على يد أبو محمد بن عطية من المتأخرين بالمغرب الذي لقي هذه التفاسير الموجودة ومحضها ثم انتهى الى وضع كتاب يضم التفاسير الأقرب الى الصحة وتابعه في هذا الأسلوب القرطبي ووضع في هذا كتابا مشهورا بالشرق .

أما المصنف الثاني فهو مرتبط بالصنف الأول وهو خاص بالناحية اللغوية من حيث البلاغة. والأعراب ويذكر أن من أشهر المؤلفات في هذا كتاب الكشف للزمخشري من أهل خوارزم العراق ويعتبره من أحسن المؤلفات في هذا المجال . إلا أنه لا يرضى عنه رضا مطلقاً لأن صاحبه معتزلي . نأنطبع الكتاب بعقائده الكلامية بما فيها من اتجاهات خاطئة حسيب رأى ابن خلدون - لأن هذا المؤلف من وجهة نظر المحققين من أهل السنة يتضمن انحرفاً عن طريقهم وقد حذروا الناس من هذا الكتاب مع إقرارهم برسوخ قلمه. بالجانب الخاص باللغة من الناحية البلاغية .

ويرى ابن خلدون إذا كان الباحث متمكناً من المذهب السني قوى الجبة في الدفاع عنه فلا بأس عليه من أن يطلع على هذا الكتاب للاستفادة بما جاء فيه من فنون البلاغة .

وأما الكتاب الذي يفضل كتاب الزمخشري في رأى ابن خلدون فهو كتاب شرف الدين الطيبي من أهل توريز من عراق العجم والسبب في تفضيله أنه زيف مذهب الزمخشري المعتزلي في تفسير آية القرآن وفسر البلاغة في الآيات القرآنية على النحو الذي يراه أهل السنة فأصاب بذلك الهدف الذي أخطأه الزمخشري واستحق أن يكون في مرتبة أفضل من مؤلف الزمخشري .

علوم الحديث :

عرفه وقدم تقسيماً لمباحثه وأشهر الأئمة في كل مبحث مع بيان للظروف التي أوجدت نشأت هذا العلم والتطور الذي مر به حتى عصره . مع عرض نقدي لأهم المؤلفات كما قدم تجميعاً للأراء التي تناولت المكانة العلمية للأئمة من المحدثين .

يبدأ الحديث عن هذا العلم ببيان أنواع الحديث مقسمة تبعاً لمباحث كل نوع فأحد أنواعه هو ما يبحث في النسخ والنسوخ ويعتبر هذا النوع من أهم علوم الحديث وأصعبها مستشهداً بقول الزهري « أعيب الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من منسوخه ويذكر من أئمة هذا النوع الإمام الشافعي رضي الله عنه » .

أما النوع الثاني فينظر في الأسانيد وشروط السند الكامل ويبحث

فى عدالة الرواة ومراتب المحدثين ودرجات الاسناد من حيث اتصالها او انقطاعها والبحث مع متون الحديث من غريب أو مشكل أو تصحيح أو مفترق منها أو مختلفت ثم ذكر ان كل بلد من البلاد كان مختصا بأئمة مشهورون فى هذا الفن ومن هؤلاء الأئمة من كان بالحجاز والبصرة والكوفة ومن كان بالشام ومصر وكان لكل طريقة ما يشتهر به • فمثلا أهل الحجاز كان اهتمامهم مركزا على الاسناد وكانوا أكثر تشددا من غيرهم فى شروط النقل عن العدول ورفضهم لمجهول الحال • وسيد هذه الطريقة الحجازية هو الامام مالك عالم المدينة ثم أصحابه مثل الامام أبى عبد الله محمد بن ادريس الشافعى رضى الله عنه وابن وهب وابن بكير والقعننى ومحمد بن الحسن ومن بعدهم الامام أحمد بن حنبل •

وبعد ان قدم هذا التقسيم لمباحث علم الحديث والكتاب المعول عليهم فى كل قسم بدأ يعرض لظروف نشأته وتطوره فقرر ان علم الشريعة فى مبدأ الأمر كان نقلا حرفيا وهذا لأن السلف نشطوا حتى اكملوا علم الشريعة متحررين الأحاديث الصحيحة وكتب مالك فى هذا كتاب الموطأ على طريقة الحجازيين وأودعه أصول الأحكام من الصحيح المتفق عليه ورتبه على أبواب الفقه ثم اهتم الحفاظ بمعرفة طرق الأحاديث المختلفة (الحجازية العراقية وغيرها) • حتى جاء محمد بن اسماعيل البخارى فوسع نطاق الرواية وجمع طرق الحجازيين والعراقيين والشاميين معتمدا فيه على ما اجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه ثم جاء مسلم بن الحجاج العشرى فالف مسنده الصحيح على النحو الذى اتبعه البخارى ومع ذلك لم يستوعبا الصحيح كله • وقد استدرك للناس عليهما فى ذلك • ثم جاء أبو داود السجستاني وأبو عيسى الترمذى وأبو عبد الرحمن النسائى فى السنن بأوسع من الصحيح وقصدوا ما توفرت فيه شروط العمل ، أمامه الرتبة العالية فى الاسناد وهذا الصحيح ، ثم الذى دونه كالحسن وغيره • وهذه هى المسانيد المعتمدة ومعرفة هذه الشروط والاصطلاحات كلها هى علم الحديث •

ثم عرض لاشهر المؤلفين فى علوم الحديث فذكر أبو عبد الله الحاكم تواليفه فيها مشهورة ومن المتأخرين ذكر كتاب أبى عمرو بن الصلاح وتلاه يحيى الدين النووى •

ثم انتهى الى عرض لما وصل اليه علم الحديث فى عصره وهو انه أصبح مقتضرا على العناية بتصحيح الأمهات المكتوبة وضبطها بالرواية عن مصنفها

والنظر في إسانيدها إلى مؤلفيها بعد أن انتهى البحث في ترجيح الأحاديث
إذ أن الأوائل لم يتركوا شيئا في هذا للمتقدمين .

ثم تعرض بالنقد لصحيح البخاري واعتبره في أعلى مرتبة إلا أنه كان
يرى أنه مستغلقا صعبا على الناس لما يحتاجه من معرفة الطرق المتعددة
ورجالها من أهل الحجاز والشام والعراق بجانب ما يحتاجه من التفقه في
التراجم ثم مثل لهذه الأجزاء فذكر كتاب الفتنة في الباب الذي ترجم فيه
بقوله (باب تخرج البيت ذو السويقتين من الحيشة ثم قال في الباب قال
تمالي (وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا) ولم يزد على ذلك شيئا وخفى
على الناس وجه المناسبة بين هذه الترجمة وما في الباب ثم عرض للمبررات
التي قيلت في هذا فذكر أن البعض قال أنه رحمة الله كان يكتب التراجم
في المسودة ثم يكتب الأحاديث في كل ترجمة بحسب ما يشير له وتوفي
قبل أن يستوفي حشو التراجم قروى الكتاب كذلك .

وهناك من قال أنه أراد تفسير جعلنا بشرنا وفي هذه الحالة يستقيم
التفسير وهذا الرأي سمعه من شيخه أبي البركات البليغي عن البخاري
وكان من أجل تلاميذه .

ويرى أن من شرح الصحيح دون أن يستوفيه فلم يوف حق الشرح
كما فعل ابن بطلان وابن المهيمل وابن التين ونحوهم ويؤيد رأيه هذا بقول
بعض شيوخه الذين قالوا شرح كتاب البخاري دين على الأمة ، يعنون أن
أحدا من علماء الأمة لم يوف ما يجب له من الشرح بهذا الاعتبار .

ثم انتقل إلى الحديث عن صحيح مسلم وهو يعتبره أفضل من البخاري
لتلافيه أوجه القصور التي وردت في كتاب البخاري وخاصة فيما يتعلق
بالتراجم وقد استشهد في هذا بقول ابن الصلاح عن هذا الصحيح (أنما
يفضل على كتاب البخاري بما وقع فيه من تجريده عما مزج به البخاري
كتاباه)

بعد هذا جاء الإمام المارزي من فقهاء المالكية وشرح صحيح مسلم
وسماه « المعلم بفوائد مسلم » وكان يضم عيون من علم الحديث وقبور من
الفقه ثم أكمله بعده القاضي عياض وتممه وسماه أكمل المعلم وتلاها محيي
الدين النووي بشرح استوفى ما في الكتابين وزاد عليهما فحوا شرحا واقيا .

وقد تفاوت الأئمة من حيث الإقلال والاكثار من هذا الفن فأبو حنيفة بلغت روايته الى سبعة عشر حديثاً ومالك ثلثمائة حديث وابن حنبل في مسنده ألف حديث .

ويمترض ابن خلدون على القائلين بأن قلة الرواية في الحديث راجعة الى قلة البضاعة في هذا العلم . ويفيد في هذا القول بديل عقل يقول فيه إن هذا القول يتناول ، بعضاً من كبار الأئمة وكونهم من كبار الأئمة يعني أن الإمامة لم تعقد لهم إلا بعد أن أثبتوا رسوخاً في هذا المجال . هذا من ناحية أخرى حتى لو كان هناك من هو قليل البضاعة في الحديث فما عليه إلا أن يتلمس المعرفة من الكتاب والسنة ليأخذ الدين عن أصوله . أما السبب الحقيقي في قلة الرواية عند البعض في رأيه فانما يأتي من أجل الطاعين التي توجه للأحاديث وخاصة المرح فيضطر الى ترك الأخذ بالأحاديث التي تعرض فيها مثل هذه الأمور والسبب في قلة رواية أبي حنيفة يرجع الى تشدده في شروط الرواية واعتباره الحديث ضعيفاً اذا عارضه دليل عقل قطعي . لذلك كانت روايته قليلة الا انه ترك رواية الحديث معتمداً ، ثم يقدم الدليل المادي الواقعي على أنه من كبار المجتهدين في علم الحديث انه مذهبه معتمد ومعمول عليه من بين أئمة هذا العلم .

أما بالنسبة لغيره من المحدثين فقد توسعوا في الشروط لذلك كثر حديثهم مثل الطحاوي الذي روى فأكثر إلا انه لا يوازي الصحيحين بالشروط التي اعتمدها البخاري ومسلم مجمع عليها بين الأئمة . ثم يختتم قوله في هذا المجال بدفاع تلمح فيه نزعة ذاتية لم يستطع ابن خلدون أن يجرد نفسه منها تماماً فيقول (فلا تأخذك ريبة في ذلك فالقوم أحق الناس بالظن الجميل بهم والتماس الخارج الصحيحة لهم) (١) .

علم الفقه وما يتبعه من الفرائض (٢)

بدأ كعادته بتعريفه فذكر ان معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحظر والندب والكراهة والإباحة . وان هذه الأحكام مستقاة من الكتاب والسنة .

أما بالنسبة لمراحل نشأة هذا العلم وتطوره فيقرر ان الصحابة لم

يكن جميعهم من أهل الفتيا وإنما كان يؤخذ الدين فقط من حفظة القرآن والعازفين بناسخه ومنسوخه وكانوا يسمون القراء أى الذين يقرعون الكتاب لأن العرب كانوا أهل أمية فى هذا الوقت • ثم لما اتسعت الدولة الإسلامية وذهبت الأمية عن العرب اكتمل الفقه وأصبح علما واستبدلوا اسم الفقهاء والعلماء بالقراء •

بعد هذا انقسم الفقه الى طريقين طريقة أهل الرأى والقياس وهم أهل العراق وطريقة أهل الحديث وهم أهل الحجاز • وكان الحديث قليلا فى أهل العراق وقد سبق له أن فسر سبب هذا فى الفصل السابق من أن أهل الحجاز أكثر رواية للحديث من أهل العراق لأن المدينة دار الهجرة وماوى الصحابة ومن انتقل منهم الى العراق وكان شغلهم بالجهاد أكثر لذلك اهتموا بالقياس وبرزوا فيه وسموا أهل الرأى وكان امامهم فى هذا أبو حنيفة وامام أهل الحجاز مالك والشافعى من بعدهم •

ثم كان هناك طائفة أخرى من العلماء انكروا القياس وهم (الظاهرية وحسروا ، المادرك كلها فى النصوص والاجماع وامام هذا المذهب داود بن علي وأصحابه •

وكانت هذه المذاهب الثلاثة هى مذاهب الجمهور المشهورة بين الأمة الا أن الشيعة شنوا بمذهب خاص وفقه انفردوا به فتناولوا بعض الصحابة بالقدح • وقالوا بعصمه الأئمة ورفع الخلاف عن أقوالهم ويرى ابن خلدون أن هذه المذاهب كلها أصول وأهية • كذلك فعل الحواجز مثلهم فلم يهتم جمهور العلماء بمذاهبهم وأصبحت غير معروفة فى غير أوطانهم

أما مذهب أهل الظاهر فقد انتهى أمره ولم يبق الا فى الكتب المجردة الا أن هناك بعض الطلاب حاولوا أخذ الفقه من هذه الكتب لكن ابن خلدون ، لا يتوقع لهم سوى الحية ومخالفة جمهور العلماء • ويبدى دهشة من أن ابن حزم قد فعل نفس الشيء فى الأندلس على الرغم من علو مرتبته فى الحديث مما ترتب عليه استهجان الناس لمذهبه وأعراضهم وإغفال كتبه •

أما بالنسبة للعراق فيذكر أن امامهم فى هذا أبو حنيفة النعمان بن ثابت وهو يعلى من مقامه فى الفقه ويرى أنه لا يتناول اليه ودليله فى هذا أن أهل بلده وبصفة خاصة علمائها مالك والشافعى وشهدوا له بذلك •

أما شأن هذا العلم في الحجاز فيذكر ان أمامهم مالك بن أنس الأصبحي. أضاف زيادة جديدة الى أصول الأدلة الشرعية وهو عمل أهل المدينة حجته. في هذا ان ما اتفقوا عليه من أمر انما هم متابعون فيه لمن قبلهم حتى الجليل. الذي عاصر الرسول ثم عرض للنقاش الذي دار حول هذه المسألة فذكر ان جماعة ظنته من مسائل الاجماع فرضت له لأن الاجماع غير مختص بأهل المدن دون سواهم والذي دعاهم الى هذا الظن ان المسألة ذكرت في باب. الاجماع وهو يصحح هذا الاتجاه ويقرر ان مالك لم يكن يعنى هذا المعنى والسبب في انه جعله في باب الاجماع انه ألقى الأبواب به من حيث قرب موضوعه من الاجماع .

ثم جاء الشافعي بعد مالك الذي رحل الى العراق ولقى أصحاب الإمام أبي حنيفة ومزج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق واختص بمذهبه خالف فيه مالك في كثير من نقاط مذهبه .

ثم جاء من بعدهما أحمد بن حنبل ويقرر انه كان من عليه المحدثين. وقرأ أصحابه على أصحاب الإمام أبي حنيفة مع وفور بضاعتهم من الحديث. فاختصوا بمذهب آخر .

ووقف التقليد عند هؤلاء الأربعة لتصور العقول عن الاجتهاد وصار أهل الاسلام اليوم على تقليد هؤلاء الأئمة الأربعة .

وبالنسبة للإمام أحمد بن حنبل فمقلدوه وأكثرهم بالشام والعراق من بغداد ونواحيها وهم أكثر الناس حفظاً للسنة ورواية للحديث وكان لهم ببغداد صولة حتى كانوا يتواقفون مع الشيعة وعظمت الفتنة في بغداد من أجل ذلك حتى استيلاء التتار عليها .

وأما أبو حنيفة فقلده اليوم أهل العراق ومسلمو الهند والصين. وما وراء النهر وبلاد العجم ولما كان مذهبه أخص بالعراق ودار السلام وكان تلاميذه صحابة الخلفاء من بني العباس فكثرت تأليفهم ومناظرتهم مع الشافعيين وحسنت مباحثهم في الخلافات وجاءوا فيها بعلم مستطرف .

أما الشافعي فمقلدوه بمصر أكثر مما سواها وقد انتشر مذهبه بالعراق وخراسان وما وراء النهر ثم لما نزل الإمام الشافعي على بني عبد الحكم بمصر أخذ عنه جماعة ثم انقرض فقه أهل السنة بمصر بظهور دولة الرافضة.

ثم ارتحل اليها القاضي عبد الوهاب المالكي من بغداد في أواخر المائة الرابعة وتأنذ خلفاء العبيدين باكرامه وإظهار فضله فراجت سوق المالكية بمصر قليلا إلى أن ذهب دولة العبيدين من الرافضة على يد صلاح الدين يوسف بن أيوب ورجع اليهم فقه الشافعي وأصحابه من أهل العراق والشام فعاد إلى أحسن ما كان وراج سوقه واشتهر منهم محيي الدين النورى وعز الدين بن عبد السلام أيضا ثم ابن الرقعة بمصر وتقى الدين بن دقيق العبد *

أما مالك فانتشر مذهبه في أهل المغرب والاندلس وإن كان يوجد في غيرها إلا أن هذين القطرين اختصا به * ويرجع السبب في هذا إلى أن زحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز وهذا منتهى سفرهم والمدينة كانت يومئذ دار للعلم ومنها فرع إلى العراق ولم يكن العراق في طريقهم فاقصروا على أخذ العلم من علماء المدينة وشيخهم في هذا الوقت مالك وتلاميذه من بعده * والسبب الآخر في رأيه أن البداوة كانت غالبية على أهل المغرب والاندلس ولم يأخذوا حظهم من الحضارة كما هو الأمر بالنسبة لأهل العراق لذلك كانوا أكثر قربا إلى أهل الحجاز للبداءة التي تجمعهما *

فأهل المغرب مقلدون جميعهم مالك وافترق تلاميذه بمصر والعراق فكان منهم بالعراق القاضي اسماعيل وطبقته مثل خوين مندادوا بن اللبان والقاضي أبو بكر الابهري والقاضي أبو الحسين بن القصار والقاضي عبد الوهاب ومن بعدهم وكان بمصر ابن القاسم وأشهب وابن عبد الحكيم والحريث بن مسكين * وطبقتهم ورحل من الاندلس عبد الملك بن حبيب فأخذ عن ابن القاسم وطبقته وثبت مذهب مالك في الاندلس *

ولا يزال علماء المذاهب يتعاهدون هذه الأمهات بالشرح والايضاح والجمع *

علم الفرائض (١)

عرفه بأنه معرفة فروض الوراثة وتصحيح سهام الفريضة في كم تصح باعتبار فروضها الأصول أو مناسخها ثم عرض لمباحثه وأشهر المؤلفات فذكر كتاب ابن ثابت من متأخري الاندلس عند المالكية ومختصر القاضي ابن القاسم الحوفى ثم الجعري ومن متأخري أفريقية النمر الطرابلسي وأمثالهم وأما الشافعية

والخفيفة والمناهلة فيه تأليف كثيرة وأعمال عظيمة صعبة شاهدها لهم .
باتساع الباع في الفقه والحساب وخصوصا أبا المعالي رضى الله تعالى عنه .
وأمثاله من أهل المذاهب .

ثم يقيم هذا العلم ويصفه بأنه فن شريف لأنه حسب رأيه يجمع بين
المعقول والمنقول والوصول الى الحقوق في الوراثة بوجود صحيحة يقينية
عندما تجهل الخطوط وتشكل على القاسمين .

ويقول ان من المصنفين من يحتاج في هذا العلم الى الحساب وفرض
المسائل التي تحتاج الى استخراج المجهولات من فنون كالجبر والمقابلة
والنصرف في الجدور وهو يعتبر هذا نوعا من الغلو لا يفيد .

ثم يعرض لقول أهل هذا الفن في فضله باحتجاجهم بالحديث المنقول
عن أبي هريرة رضى الله عنه (ان الفرائض ثلث العلم وانها أول ما يتسمى)
وفى رواية نصف العلم ويمحص هذا الرأي مستندا الى معرفة العامة فيقول
ان المقصود بالفرائض هنا انما هو الفرائض التكليفية في العبادات والمعادن
والموارث وغيرها وبهذا المعنى يصح فيها التصفية والثلثية أما فروض الوراثة
فهى أقل لأن فروض الوراثة أقل من ذلك بالنسبة الى علم الشريعة ثم يشير
الى أن اطلاق لفظ الفرائض على هذا الفن انما هو مجرد اصطلاح أدخله الفقهاء
عند حدوث الفن والمصطلحات وإنه في صدر الاسلام لم يكن على هذا الا على
عمومه مشتقا من الفرض الذي هو لغة التقدير أو القطع لهذا ينيه الى انه
لا يفي أن يحمل اللفظ الا على ما كان يحمل في عصرهم فهو اليبق بمرادهم
منه .

علم الكلام (١)

يعد من أفضل الفصول التي تكلم فيها ابن خلدون وتفقوا بها على
السابقين عليه ممن تكلموا في هذا العلم كالفارابي والخوارزمي (٢) .
يرى ابن خلدون ان الدور الذي يقوم به هذا العلم هو الدفاع عن
العقائد الايمانية بالأدلة العقلية وأساس هذه العقائد هو التوحيد .

(١) المقدمة : ١٠٣٥ .

(٢) الفارابي كان يرى أن علم الكلام هو الصناعة التي يستعمل بها الانسان على نصره
الأفراد والامم التي تخرج بها . واشتم الله في اقتصر كلامه به هذا على مسان طرق الدفاع
المختصة التي يتعمق المكللون (احصاء السوم ١٠٧) . أما الخوارزمي فبما لفته لهذا العلم
كانت عبارة من ذكر أسماء أبواب الآراء والمذاهب عن المسلمين المجتلة الخواص الجبيرة المشبهة

ويوضح حقيقة التوحيد ببرهان عقلي حبيب ما يذكر وان كنا نرى انه في عرضه هذا أنه يقدم تصويرا للمذهب الاعتقادي وهو المذهب الاشعري فيقول :

ان الوجود الخارجى يوقفنا على فكرة السببية فنحن نشاهد تعاقبا في الحدوث بين الوقائع . وان هذه الحوادث يلى بعضها بعضا وتظل مستمرة في سلسلة الالاتقاء حتى تصل الى مسبب الاسباب وهو الله سبحانه وتعالى ويؤثر في هذه الفكرة بقوله (فالحوادث في عالم الكائنات سواء كانت من الذوات أو الأفعال البشرية فلا بد لها من أسباب متقدمة عليها بها تقع في مستقر العادة وعنها يتم كونها وكل واحد من هذه الأسباب حادث أيضا فلا يستد له من أسباب أخرى ولا تزال تلك الأسباب مرتقية حتى تنتهي الى مسبب الاسباب . وموجدتها . وخالقها . سبحانه لا اله الا هو)

ونلاحظ مما سبق أنه يتكرر التلازم الضروري بين الحوادث ويرى ما ندركه هو مجرد تعاقب في الحوادث بين الوقائع على نحو منظم اعتقادا لحوته وهذا لكي يثبت قدرة الله شاملة لكل شيء وإرادته خالقة لكل شيء .

ثم يقرر أن العلاقة السببية في ارتقائها الى المسبب الأول تتسع وتشعب ويوسع العقل البشرى عن إدراكها والإحاطة بها خاصة فيما يتعلق باسباب الأفعال البشرية (لأن من جملة أسبابها في الشاهد القصور والإرادات وهي أمور نفسانية ناشئة في الغالب عن تصورات سابقة وكل ما يقع في النفس من التصورات مجهول سببه اذ لا يطلع أحد على مبادئ الأمور النفسية انما هي أشياء يلقيها الله في الفكر والانسان عاجز عن معرفة مبادئها وغاياتها . فهو اذن يرى ان للعقل حدودا لا يتجاوزها ولا يستطيع أن يدرك الا الامور الظاهرة أما ما عدا هذا فخارج عن نطاق قدرته وهو بهذا يؤكد اتجاهه العلمي . فالعلم لا يدرس الا الأشياء القريبة والظاهرة ويترك الاسباب الخفية للدين والفلسفة . ثم يستشهد بالآية القرآنية (وما أوتيتم من العلم الا قليلا) .

المرتبة السابعة دون ذكر آرائهم ثم تحدث عن أصناف النصارى والالاط التي تراعى عليها في استخدامهم وأضاف اليهود وموافقاتهم . ثم ذكر أسماء أرباب الملل والنحل المختلفة وعرف بهم فذكر النصرية . - المصلحة - المنعاب . التناسخ - السمنية - الكلديون - النرامسة - الرقونية (مفاتيح العلوم ص ٢٢) .

وبناء على هذه المقدمات يبرر الحكمة الالهية من نهينا عن الخوض في هذه الامور لانها في نطاق عمل ادراكنا ومن يحاول الدخول فلن يجنى الا الحيبة لان ادراكنا مخلوق محدث وخلق الله اكبر والحصر مجهول والوجود اوسع نطاقا من ذلك .

وليس هذا في رايه بقادح في قدره العقل وانما له مجاله الذي لا يتعداه بعد هذا يأتي الى الجزء الاخير من برهانه العقلي لحقيقة التوحيد فيقول انه بعد ان تبين لنا ان الاسباب اذا تجاوزت في الارتقاء نطاق ادراكنا ووجودنا خرجت عن ان تكون مدركة فيفضل العقل فاذا التوحيد هو المعجز عن ادراك الاسباب وكيفيات تأثيرها وتفويض هذا الى خالقها .

ويرى ان التوحيد الحق ليس هو مجرد الايمان فهذا حكم تصديقي اما درجة الكمال فيه فهي تحقيق ملكة الايمان للنفس وتحقيق هذه الملكة يكون عن طريق التعليم والعمل المتكرر وفق هذا العلم حتى ترسخ الملكة وينتسج الايمان بالايمان والمطلوب في جميع التكاليف التي يقرها الشارع هو حصول ملكة راسخة في النفس يحصل معها التوحيد الذي يؤدي الى السعادة الحق وعلى هذا يكون الايمان هو اصل التكاليف ومصدرها واذا استقرت ملكة الايمان أصبحت بمثابة الفطرة .

ويذكر ان العقائد الايمانية المقررة هي الايمان بالله وملائكته ورسوله وكتبه واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره .

بعد هذا انتقل الى عرض للعوامل التي أدت الى نشأة علم الكلام فذكر ان الشارع عندما امرنا بالايمان بالخالق الذي اوجد كل ما في هذا الكون لم يوقفنا على حقيقة هذا المعبود لأن هذا امر تعجز قدراتنا عن ادراكه انما كلفنا اعتقاده وتنزيهه في ذاته عن مشابهة مخلوقاته الا انه حدث خلاف في تفاصيل العقائد الايمانية مثارها من الآي المتشابهة فادى هذا الى الحسم والتناظر والاستدلال فنشأ علم الكلام .

ثم عرض لتفصيل هذا الأمر فقَالَ انه ورد في القرآن وصف المعبود بالتنزيه المطلق كما وردت آيات قليلة توهم التشبيه مرة في الذات وأخرى في الصفات فاما السلف فقبلوا أدلة التنزيه ثم جاءت جماعة في عصرهم توغلوا في أي التشبيه فوقوا في التجسيم الصريح وهو يعتبرهم مبتدعة ويرفض آرائهم حتى في محاولتهم التوفيق بين أدلة التشبيه والتنزيل فيذكر

(يفرون من شناعة ذلك بقولهم جسم لا كالأجسام) وليس ذلك بواقع عنهم
لأنه قول متناقض وجمع نفى وإثبات •

ثم حدث بعد هذا أن ظهرت بدعة المعتزلة عندما كثرت العلوم واهتم
الناس بالتسوين والبحث وألف المتكلمون في التنزيه التي قضت بنفي
صفات المعاني من العلم والقدرة والإرادة والحياة بحجة أن هذا يلزم عنه تعدد
القديم وهو يرفض آرائهم هذه ويجادل فيها فيقول أن نفى صفات المصنئ
لا يلزم عن ذلك من تعدد القديم بزعمهم مردود بأن الصفات ليست عين
الذات ولا غيرها وقضوا بنفى السمع والبصر لكونهما من عوارض الأجسام ••
لعدم اشتراط البنية في هذا اللفظ وقضوا بأن القرآن مخلوق وذلك بدعة
صرح السلف بخلافها من ١٠٤٤ •

كل هذا دعا علماء السنة لدفع هذه البدع بالأدلة العقلية فقام الشيخ
أبو الحسن الأشعري أمام المتكلمين فتوسط بين المجسمة ونفى التشبيه وأثبت
الصفات المعنوية وقصر التنزيه على ما قصره عليه السلف • وكثر اتباعه
وذكر من تلاميذه ابن مجاهد ثم ذكر أن القاضي أبو بكر الباقلاني أخذ عنهم
واتبع طريقتهم وهذبها ووضع المقدمات العقلية واعتبر طريقة من أحسنه
الفنون النظرية والعلوم الدينية •

الا انه يقرر في نهاية عرضه انه هذا العلم أصبح غير ضروري لهذا العهد
لأن اعلامه قد انقرضوا والأئمة من أهل السنة قد تكلفوا بأمرهم وإن فائدته
لطالب العلم تنحصر في معرفته بالحجج النظرية للمعقائد الايمانية فقط •

علم التصوف : (١)

يري انه من العلوم الحادثة في الملة وقد بدأ مجتبعها تاريخ نشأة علم
التصوف من انه في أصله هو العكوف على العبادة والزهد في الدين وإن هذا
الأمر كان شائعا في الصحابة والسلف • فلما ازداد اقبال الناس على الحياة
الدنيا أصبح هؤلاء القوم المعتكفون على العبادة فئة خاصة واختصت باسم
الصوفية: ويقرر ان هذا اللفظ هو مجرد لقب ويستبعد اشتقاقه من الصفاء
أو الصفة لأنه بعيد من جهة القياس اللغوي

بعد هذا تحدث عن الحياة الخاصة بالصوفية وما يقترون بها من ذكر ومجاهدات والمقامات التي يترقون فيها حتى ينتهي إلى التوحيد وإن كل مقام يؤدي إلى المقام الذي يليه وإن المريد في حاجة إلى محاسبة نفسه والنظر في داخلها حتى يستطيع أن يحقق الوصول إلى النتيجة النهائية وهو مقام العرفان فأصل الطريقة قائم على محاسبة النفس وهؤلاء الناس يختصون بالفاظ ومصطلحات متعارفة بينهم ولهم آداب خاصة لهذا اختصاص هؤلاء بهذا النوع من العلم الذي لا يوجد لغيرهم من أهل الشريعة .

وصار علم الشريعة قسمان أحدهما يختص بالفقهاء وأهل الفتيا والآخر خاص بمن يقومون بهذه المجاهد ومحاسبة النفس عليها

ولما دونت العلوم الف المصوفة كباقي طرائقهم مثل كتاب الرعاية للمحاسبين وكتاب الرسالة للتفسيرى وكتاب عوارف المعارف للسهروردى وغيرهم

ويوافق ابن خلدون على أن المجاهدة والذكر يؤديان بالفرد إلى إدراك ما وراء العالم المحسوس وإن الصحابة قد وصلوا إلى هذه المرحلة لكنهم كانوا يتخرجون من الحديث بشأنها ثم أتى من بعدهم فئة أنصب اهتمامها على كشف الحجاب واختلفت طرق الرياضة والمجاهدة باختلاف أسلوب كل منهم في امادة النفس حتى تستطيع النفس أن تحقق الإدراك الكامل للعالم الروحاني الذي يهدفون إليه فإذا تحقق للنفس هذا فقد ملكت القدرة على إدراك الوجود .

ثم يضيف ان هناك من الناس من لا يستطيع أن يتحقق مما يقولونه لأنه لم يعرف طريقهم ولا أذواقهم ومواجهتهم وعلى ذلك فكثير من الناس بين مصدق لهم ومكذب وحقيقة الأمر انه لا يمكن إخضاع ما يقدمونه لمقياس الدليل العقلي لأن هذه المواجه والأذواق من قبيل الوجدانيات التي لا تخضع للبرهان والدليل .

بعد هذا عرض لأقوال المتأخرين في الوحدة والחסول وإن كثيرا من الفقهاء انتدبوا للرد على هؤلاء المتأخرين . وانهم امتنكروا ما جاء به . وكلامهم يدور حول أربع نقاط ذكرها ابن خلدون وأبدى رأيه فيها وهي ما يلي :

١ - الكلام في المجاهدات والمقامات والأذواق ومحاسبة النفس على الأعمال ويرى ابن خلدون انه بالنسبة لهذا الأمر فإن المجاهدات والمقامات

صحيحة وإن هذا أمر لا يستطيع أن يدفعه أحد • وإن الأذواق صحيحة وإنها توصل فعلا إلى السعادة الحقة •

٢ - وهذه النقطة تتعلق بكرامات الصوفية وأخبارهم بالغيب وهو يقره أيضا ويعترف بصحته ويؤكد قوله بأن الوجود شاهد على وقوع كثير من الكرامات كما حدث مع بعض الصحابة وآكاير السلف وإن انكار وقوعها نوع من المكابرة •

٣ - والنقطة الثالثة تتعلق بقولهم في الكشف وهو يعتبر أن كلامهم هذا من قبيل الوجدانيات التي لا يستطيع أن يتحقق منها إلا من يشاركتهم فيها ويجب ألا نتعرض لكلامهم في هذا لأن اللفاظ قاصرة عن التعبير عن المعنى الحقيقي لمرادهم •

٤ - وهذه النقطة الأخيرة خاصة بالشطحات وهو يقر هذا ويقول إن هذه أمور تصدر عنهم وهم في حالة من الغيبة عن الحس وإن صاحب الغيبة لا يمكن محاسبته •

أصول الفقه: (١)

تحدث عن حقيقة هذا العلم وعين موضوعاته وعدد التأليف المشهورة لعلمه فيه •

فذكر أن هذا العلم يبحث في استخراج الأحكام من الأدلة الشرعية ثم ذكر الأصول المتفق عليها وهي الكتاب والسنة والإجماع والقياس وقرر أنه هناك أصولا أخرى لكن يختلف عليها •

بعد هذا عرض لمباحث هذا العلم فقرر أن أول شيء هو النظر في كون هذه أدلة بعد ذلك يذكر أن المنقول من السنة يتطلب البحث في طرق نقل السنة وعدالة الرواة وأنه عند التعارض بين خبرين يتطلب الأمر معرفة الناسخ والمنسوخ ومن مباحث هذا العلم أيضا النظر في دلالة الألفاظ للوصول إلى المعاني الدقيقة خاصة وأنه قد ظهرت الحاجة إلى اللغة بعد أن اختلطت اللغة العربية بغيرها من اللغات وأصبحت هناك حاجة لتقيد اللغة ومعرفة قوانينها لأن الاستفادة من الأحكام الشرعية متوقفة على المعرفة الصحيحة بالمعاني وأدلتها اللغوية •

ثم هناك أيضا البحث في القياس وهو من أعظم قواعد هذا الفن لأن انتقال حكم من جزء الى آخر لابد أن يقوم على أساس البحث في الرابطة التي بين الاثنين والتي على أساسها ينقلون الحكم مما هو معروف الى ما هو مجهول بعد ذلك عرض لمكتابات فقهاء الحنفية وانها أمس بالفقه واليق بالفروع لكثرة الأمثلة فيها والشواهد وبناء المسائل على النكتة الفقهية كذلك ذكر كتابات المتكلمون التي تميزت بأنها أميل الى الاستدلال العقلي الا أن كتابات الفقهاء تفوقها مرتبة .

ثم ذكر ان من أحسن ما كتب فيه المتكلمون كتاب البرهان لامام الحرمين الميشتصفي للغزالي من الأشعرية وكتاب العهد لعبد الجبار وشرحه المعتمد لأبي الحسن البصري من المعتزلة وان هذه الكتب قواعد لهذا الفقه .

ثم لحص هذه الكتب الامام فخر الدين بن الخطيب في كتاب المحصول وسيف الدين الأمدى في كتاب الاحكام وان كتاب الخطيب تميز بالاستفادة من الأدلة والاحتجاج والأمدى اهتم بتحقيق المذاهب وتفريع المسائل .

ويذكر ان من أحسن كتابات الحنفية ما قدمه أبى زيد الدبوسى من المتقدمين وسيف الدين البزدوى من المتأخرين .

وهو يعلق بهذا العلم مسألتين أولهما الخلافات^(١) ثانيها الجدل. ويذكر بالنسبة للخلافات ما يلى :

ويقول انه قد حدث خلاف بين المجتهدين بشأن الفقه المأخوذ من الأدلة الشرعية حتى انتهى الأمر الى أئمة الفقه الأربعة واقتصر الناس على تقليدهم وقد قامت هذه المذاهب الأربعة على أصول الملة وجرت بينهم مناظرات على أصول وقواعد قوية فأحياناً هناك يكون خلاف بين الشافعى ومالك وأبو حنيفة يتفق مع أحدهما أو بين الشافعى وأبو حنيفة ومالك يتفق مع أحدهما .

ويرى ان هذا الصنف من العلم يسمى بالخلافات ويذكر ان المشتغل به فى حاجة الى معرفة قواعد استنباط الأحكام كما يحتاج المجتهد اليها^(٢) انه يحتاج اليها لمعرفة الاستنباط أما صاحب الخلاف فيحتاج اليها لحفظ المسائل ، المستنبطة من أن يهدمها المخالف ويقرر أن هذا العلم علم جليل .

ويقول ان تأليف الحنيفة والشافعية أكثر من تأليف المالكية ويرجع هذا

إلى ان الحنيفة أهل نظر وبحث ويعتمدون أكثر على القياس أما المالكية فهم لميسوا بأهل نظر باعتمادهم الأساسى على الأثر المنقول الى جانب أنه يقرر أن أكثر أهل هذا المذهب من المغرب وأهل المغرب يادىة غفل والعلوم مفقودة عندهم وسبق أن قرر ان العلم مرتبط بالحضارة .

المجلد : (١)

ويقول انه معرفة القواعد فى الاستدلال التى بها يصل الشخص الى اقرار رأى أو نقضه وان للمجلد طريقان طريقة البزدوى وهى خاصة بالأدلة الشرعية من النص والاجماع والاستدلال وطريقة العميرى وهى عامة كسل دليل يستدل به من أى علم عام ويعتبر المجلد أشبه ما يكون بالقياس . السوفسطائى وان العميرى هو أول من كتب فيه ونسبت الطريقة اليه . وقد وضع الكتاب المسمى بالارشاد وتبعه من بعده من المتأخرين كالنفيس وغيره ويذكر أن المجلد مهجور فى هذا العهد لنقص العلوم والتعليم فى الامصار الاسلامية الى جانب انه يعد من الأمور الكمالية وليس من الضروريات .

علم تعبير الرؤيا : (١)

وهو آخر علم ذكره فى ترتيبه للعلوم الشرعية وان هذا العلم من العلوم المستحدثة الذى واكب ظهوره تدوين العلوم وهو يعتبر الرؤية مرتبة من أعلى مراتب ادراك الغيب وانها عامة بين البشر الا أن الناس تتفاوت فى قدرتها على ذلك وان يوسف عليه السلام والرسول صلى الله عليه وسلم وأبى بكر الصديق رضى الله عنه من مفسرى الرؤيا كما هو ثابت عنهم بنص القرآن .

وتفسيره الذى يقدمه لهذا الرأى هو أن الرؤية أحد مدارك اليقين وان السبب فى هذا ان الروح الانسانية عندما تركز للجسم بعد جهد لتعاود نشاطها فيحدث ما يسمى بالنوم الذى يتوقف معه نشاط الحواس وان العقل الانسانى له من الحصاص ما يؤهله لادراك جميع ما فى عالم الغيب على ما هو عليه الا أن تعلقه بالبدن يمنعه من ذلك فاذا ارتفع الحجاب بين العقل وعالم الغيب أمكنه تحقيق هذا الادراك فلهذا عندما تسكن حركة الحواس بالنوم يتجرد العقل عن بعض شواغل الحس ويتهيأ لقبول ما يقدمه عالم الغيب من حركات .

ويرى أن عملية الإدراك الحسي يلعب فيها الخيال دوراً كبيراً فهو من ناحية يقوم بانتزاع صوراً خيالية من الصور المحسوسة ويحتفظ بها في الذاكرة لوقت الحاجة إليها في النظر والاستدلال ومن ناحية أخرى تجرد النفس من الصور الحسية صوراً أخرى عقلية فيحدث التجريد من المحسوس إلى الميقول والخيال واسطة في هذا • هذا بجانب أن الروح الانسانية عندما تدرك ما تدركه من عالمها يقوم الخيال بتصويره بالصورة الحسية الملائمة له وبإصاله إلى الحس فإزاء النائم كأنه محسوس فمثلاً يصور الخيال السلطان العظيم بصوره البحر ، والعداوة بصورة الحية ، وغير ذلك • وهذه الصور بالطبع في حاجة إلى تأويل وهذا هو ما يقدمه علم التعبير أو تفسير الاحلام ويرى أن تفسير الاحلام لا يتم اعتباطاً وإنما هو علم ذو قوانين محددة ومعروفة يتم على أساسها تفسير الرؤيا •

والرؤيا التي يراها النائم تنقسم حسب رأيه إلى ثلاث :

- ١ - رؤيا من الله وهي صريحة وفي غير حاجة إلى تأويل •
- ٢ - رؤيا من الملك وهي رؤيا صادقة لكنها في حاجة إلى التفسير •
- ٣ - رؤيا من الشيطان وهي لا تكون إلا أضغاثاً •

وأشهر من كتب في هذا الفن فهو محمد بن سيرين الذي ألف كتابه القوائين وتداوله الناس لهذا العهد ثم ألف الكرماني من بعده وكذا المتكلمون المتأخرون وأن المتداول بين أهل المغرب لهذا العهد فهي كتب ابن أبي طالب القيرواني من علماء القيروان مثل المجتمع وغيره وكتاب الإشارة للسلمى •

وأما أشهر من قام بدور في تفسير الاحلام فهو يوسف عليه السلام وأبو بكر الصديق رضي الله عنه كما هو ثابت عنهم بنص القرآن •

ثانياً : العلوم العقلية

١ - العلوم العددية

يعرض لها ويذكر أنها تنقسم إلى فروع أولها ماسمها بالارتماطيقى ويعرض بأنه العلم الباحث في معرفة خواص الاعداد من حيث التاليف أما على التوالي أو بالتضعيف ويفسر هذا التعريف بالتمثيل له • فيقول مثل أن الاعداد إذا توات متفاضلة (المتواليات العددية) • فإن جمع الطرفين منها

حسابو لجمع كل عددین بعدهما من الطرفين بعد واحد • ومثل ضعف الواسطة ان كانت عدد تلك الأعداد فردا مثل الأفراد على تواليها • ومثل ان الاعتقاد اذا توالى على نسبة واحدة بأن يكون أولها نصف ثانیها نصف ثالثها ... الخ • فان ضرب الطرفين أحدهما فى الآخر كضرب كل غزدين بعدهما من الطرفين بعد أحدهما فى الآخر •

ويقرر ان هذا الفن أول أجزاء التعاليم ليس هذا فحسب وانما هو إتيها أيضا ويدخل فى براهين الحساب •

وبعد أن عرف هذا العلم عرض لأشهر التأليف فيه عند المتقربين والمتأخرين وذكر أن أكثرهم كانوا يذكرونه ضمن التعاليم ولا يختصونه بالأفراد فى التأليف كابن سينا فى كتاب الشفاء والنجاة وغيره من المتقدمين • أما بالنسبة لموقف القدماء عن هذا العلم فقد هجروه لأن منفعتة تظهر فى البراهين وليست فى الحساب فأخذوا ذوبوته فى البراهين الحسابية وتركوه كما فعل ابن البناء فى كتاب رفع الحجاب • ويتفرع هذا الفن الى أربعة أفرع هى : الحساب - الجبر والمقابلة - المعاملات - القرائض •

وهو يجعل صناعة الحساب فرع من علم العدد ويرى أنها صناعة عملية فى حساب الأعداد تشمل الجمع والقسمة والطرح والضرب واستخراج الجذر التربيعي للأعداد ... الخ • وان هذه الصناعة مستحدثة نشأت عند حاجة الناس للحساب فى المعاملات وبدأت تدرس للولاد بل أصبح يبدأ بها فى التعليم لأنها فى رأيه معارف متضمنة وبراهينها منتظمة مما يضيف على الطالب فى الغالب عقل نير متمرن على الصواب وهذا الرأى هو نفس ما قرره كونت من بعده تقريبا • عندما اعتبر العلوم الرياضية هى منبع المنهج الوصفى لما يربط قضاياها من روابط محددة وقوانين ثابتة وانها هى التى أنارت الطريق لبقية العلوم لتقدم نموذجا كاملا لطريقة الاستنباط والاستدلال •

اذ أنه يعلمه الصديق لما فى الحساب من صحة المباني ومناقشة النفس فيصبح هذا الأمر خلقى للمتعلم ويلزمه الصديق •

ثم يقتصر على ذكر أحسن المؤلفات فى عهده فيذكر بالمغرب كتاب الحصار الصغير وشرح ابن البناء المراكشى عليه • وهو يعتبر هذا الكتاب من الكتب القيمة المفيدة الا انه يرى أنه جاء على نحو استغلق على افهام المبتدئين فى هذا الفن ويرجع سبب صعوبته الى أن مسائل علوم التعاليم وأعمالها واضحة أما شرحها فيقتضى إبراز العلل فى تلك الأعمال ومن هنا تداخلها الصعوبة •

ثم يذكر الجبر والمقابلة فرعا آخر من فروع علم العدد ويعرفه .بأنسه الصناعة التي يستخرج بها العدد المجهول من العدد المعلوم اذا كان بينهما نسبة تقتضى ذلك ثم قدم شرحا لكيفية هذه العملية . وذكر أن أول من كتبه فى هذا الفن هو أبو عبد الله الخوارزمي . ومن بعده أبو كامل شجاع بن اسلم ويعتبر أن كتابة هذا من أحسن الكتب الموضوعة فى هذا العلم وإن أهل الأندلس قاموا بشرح هذا المؤلف ومن أفضل هذه الشروح كتاب الفرسى . ثم يقول بناء على الاخبار المتواترة عنده عن حال هذا العلم فى المشرق ان هناك من أئمة هذا العلم من توصل الى أكثر من الأحادىس الستة ووصل الى فئوس العشرين . واستخرج لها براهين هندسية والله يزيد فى الخلق ما يشاء .

ومن فروع علم العدد أيضا يذكر المعاملات . وهو يقتصر فى هذا على تعريفه وذكر أشهر المؤلفات فيقول يعرف أياه بأنه تصريف الحساب فى معاملات المدن فى البياعات والمساحات والذكورات .

وأما أشهر المؤلفات التي يذكرها فىي : معاملات الزهراوى وابن السمع وابن مسلم وابن خلدون من تلاميذ مسلمة الجريطى وأمثالهم من أهل الأندلس .

ومن فروعها أيضا الفرائض : ودون هذا العلم هو تصحيح السهام لنزوى الفروض فى الوراثات فعملية التقسيم هذه فى حاجة الى شئ من المعرفة بعلم الحساب لتحديد أنصبة الورثة فىي تضم جزء من الفقه وجزء من الحساب وقد سبق له وإن تعرض لعلم الفرائض عند حديثه عن العلوم النقلية . ويعتبر علم الفرائض من أجمل العلوم وأحسن التأليف فى هذا الفن على مذهب مالك كتاب ابن ثابت ومختصر القاضى أبى القاسم الحوفى وكتاب ابن المنمر والمعدى والصردى وغيرهم . ويعتبر ان أفضل هذه المؤلفات كتاب الحوفى (فكتابه مقدم على جميعها) « المقدمة ١٠٩٦ » . ولامام الحرمين فى هذا العلم تأليف على مذهب الشافعى تشهد باتساع علمه وبرسوخ قدمه وكذا للحنفية والحنابلة .

العلوم الهندسية (١)

يعرفها بذكر مباحثها بأنها النظر فى المقادير أما المتصلة كالخط والسطح والجسم وأما المنفصلة كالأعداد فيما يعرض لها من العوارض الذاتية . ويمثل

لهذا ببعض المصادرات الهندسية من أن كل مثلث مجموع زواياه تساوى قائمتين وإن كل خطين متوازيين لا يلتقيان فى نقطة ولو امتدا الى غير نهاية ... الخ .

وبتتبع المؤلفات فى هذا الميدان منذ البداية فيذكر أن اول ما نقل عن اليونانيين فى هذه الصناعة كتاب أوقيلدس ويسمى كتاب الأصول وكتاب الأركان وهو فى رأيه من أبسط ما وضع للمتعلمين . وقد تم ترجمة هذا الكتاب فى أيام أبى جعفر المنصور من مترجمين عدة منهم حنين بن اسحق وثابت بن قرة ويوسف بن الحجاج . ثم لخصه ابن سينا فى الشفاء هذا المؤلف وأفرد له جزء خاص به وكذلك فعل ابن الصلت فى كتاب الاختصار وشرحه آخرون شروحا كثيرة وهو مبدأ العلوم الهندسية باطلاق .

ويبدى تقديره لهذا العلم ويعتبر ان الهندسة تضفى على صاحبها اضاءة عقل واستقامة فكر لما لها من البراهين المنتظمة التى لا يكاد يداخلها الغلط فكثرة ممارسة الانسان لها يساعده على اكتساب عقل نير بعيد عن الخطأ ويستشهد على أهمية علم الهندسة بما قاله افلاطون لا يدخل منزلنا من لم يكن مهندسا . وبأقوال شيخته من أن ممارسة علم الهندسة للفكر بمثابة الصابون للثوب الذى يفضل منه الاقدار وينقيه من الأوضار والأدران وهذا بسبب الترتيب والانتظام الذى يشتمل عليه هذا العلم .

ويتفرع هذا العلم فى رأيه الى الهندسة المخصوصة بالأشكال الكرية والمخروطات والمساحة والمناظر . وأهم المؤلفات التى دونت فى الهندسة الخاصة كتابان من وضع علماء اليونان وهما ثاود سيبوس* وميلاوش* وهما يبحثان فى سطوح الأشكال الكرية وقطوعها .

ويذكر أن كتاب ثاودوسيوس مقدم فى التعسليم على كتاب ميلاوش لتوقف كثير من براهين عليه . وهذان الكتابان لا به منهما لمن يريد الحوض فى علم الهيئة لأن براهينها متوقفة عليها لأن هذا العلم يبحث فى الكرات السماوية وما يعرض فيها من القطوع والدوائر بأسباب الحركات .

* من أشهر علماء الهندسة اليونان ومن رجال القرن الاول الميلادى . هامش الصفحة ١٥٥٣

* هو ايضا أشهر علماء الهندسة اليونان ومن رجال القرن الاول الميلادى - هامش ١٥٥٤

وأما المخروطات فيعرفه مشيرا الى مباحثه فيقول أنه علم يبحث في
الأجسام المخروطة من الأشكال والقطوع ويبرهن على ما يعرض لذلك من
العوارض ببراهن هندسية متوقفة على التعليم الأول . وأهمية هذا العلم
تظهر في العلوم التطبيقية مثل التجارة والبناء وصناعة التماثيل . الخ .

ويذكر أن هناك مؤلفا في الحيل العملية ينسب الى بنى شاكر . الا أنه
في رأيه مؤلف مستغلق في فهمه لصعوبة براهينه الهندسية .

وبالنسبة للمساحة فيقتصر على تعريفها ويقول انها الفن الذى يحتاج
اليه فى تقدير مساحة الأرض والغرض من معرفة مساحة الأرض هو تقدير
الحراج وتقدير أنصبة الشركاء فى الأرض والورثة .

المناظر : عندما ذكره تحدث عن الفائدة التى نحصل عليها منه وهو
معرفة أسباب الغلط فى الإدراك البصرى لأن الغلط يقع كثيرا فى رؤية القريب
كبيرا والبعيد صغيرا . وكذا رؤية الأشباح الصغيرة تحت الماء ووراء الأجسام
الشفافة كبيرة . الخ . قدر من هذا العلم هو تبين أسباب هذا الغلط .
وكيفياته بالبراهين الهندسية ثم ذكر ان كثير من اليونانيين ألفوا فى هذا
العلم الا انه لم يذكر احدا منهم وبالنسبة للمسلمين ذكر ابن الهيثم واعتبره
اشهر من ألف فى هذا الفن .

علم الهيئة (١)

يعرفه ويتبعه منذ نشأته حتى عصره مع ذكر لأهم المؤلفات التى تناولت
هذا العلم وهو يعرفه بأن العلم الذى ينظر فى حركات الكواكب الثابتة
والمتحركة والمتحيزة ويستدل بكيفيات تلك الحركات على أشكال وأوضاع
نلافلاك لرمت عنها هذه الحركات المحسوبة بطرق هندسية .

ثم يتتبع تاريخ هذا العلم عند اليونانيين الذين كانت لهم عناية خاصة
بالرصد كما كان لهم فى هذا أجهزة معينة تعينهم على ذلك وتسمى بذات

الحلق • اما بالنسبة للعالم الاسلامي فلم تقع به عناية وان كان فى أيام المأمون شيء منه وصنع الآلة المعروفة للرصد المسماة ذات الحلق وبدأ فى هذا ولم يتم ولما مات اعتل الأمر واعتمد على الأرصاد القديمة ويقدر ابن خلدون هذا النوع من العلم ويعتبره صناعة شريفة ويرفض الرأى القائل بأنها تعطى صورة السماوات وترتيب الأفلاك والكواكب بالحقيقة • ويقول انما هى تشير الى أن هذه الصور والهيئات للأفلاك لزمت عن هذه الحركات ويدل على هذا بالقضية العقلية التالية • بأنه لا يبعد أن يكون الشيء الواحد لازماً لمختلفين وان قلنا ان الحركات لازمة فهو استدلال باللازم على وجود الملزوم ولا يعطى الحقيقة بوجه وهو يعتبره على أى حال علم جليل •

ثم أشار الى أحسن المؤلفات فى هذا العلم فذكر كتاب المحسطن لبطليموس الذى اختصره الأئمة من حكماء الاسلام مثل ابن سينا فى كتاب الشفاء وقد قام ابن رشد من حكماء الأندلس بتلخيصه وابن السمع وابن الصلت فى كتاب الاقتصاد وابن الفرغاني هيئة ملخصة قريباً وحذف براهينها الهندسية •

ومن فروع علم الأزياج (١) •

ويعرفه بأنه صناعة حسابية معتمدة على قوانين عديدة يعرف به مواضع الكواكب فى أفلاكها لآى وقت فرض من قبل حسابان حركاتها على تلك القوانين المستخدمة من كتب الهيئة ولهذه الصناعة قوانين فى معرفة الشهور والتواريخ الماضية •

واعتبر أن أشهر المؤلفات فى هذا العلم كتاب البتاني وابن الكماد • ثم ذكر مؤلف ابن اسحق من منجمى تونس فى عهده وقال ان المتأخرون لهذا العهد بالمغرب قد عولوا عليه • ويذكر ما تواتر من أخبار بشأن هذا المؤلف من أن ابن اسحق اعتمد على أحد اليهود الماهرين فى الرصد وقد كان يمد به معلومات عن أحوال الكواكب وحركاتها (١) • وان ابن البناء لحص فى كتاب آخر سماه المنهاج فوّلح الناس به لما سهل من الأعمال فيه •

الطبيعات^(١)

عرف هذا العلم بذكر مباحثه فقال انه علم يبحث عن الجسم من جهة ما يلحق به من الحركة والسكون فينظر فى الأجسام السماوية والعنصرية وما يتولد عنها من حيوان وانسان ونبات ومعادن وما يتكون فى الأرض من العيون والزلازل وفى الجو من السحاب والبخار والرعد والبرق والصواعق وغير ذلك وفى مبدأ الحركة للأجسام وهى النفس على تنوعها فى الانسان والحيوان والنبات •

ثم ذكر ان كتب أرسطو قد ترجمت فى أيام المأمون وحذا الناس حذوها فى التأليف وأحسن من ألف فى هذا ابن سينا فى كتاب الشفاء ثم لخصه فى كتاب النجاة وفى كتاب الاشارات يذلف أرسطو فى كثير من المسائل • أما ابن رشد فليخص كتب أرسطو وشرحها متتبعا له غير مخالف • وهذه التأليف هى أشهر ما وضعه الناس فى هذا العلم •

ثم ذكر أن لأهل المشرق عناية بكتاب الارشادات لابن سينا واللامام ابن الحطيب عليه شرح حسن وكذا الآمدى وشرحه أيضا نصر الدين الطوسى من أهل المشرق •

علم الطب^(١)

هو عنده من فروع الطبيعيات ويقول عنه أنه صناعة تنظر فى بدن الانسان من حيث المرض والصحة وتحاول أن تبعد عنه المرض بأدوية معينة • ويسمى القواعد الجامعة لهذه الصناعة بعلم الطب •

ثم عرض لأهم الباحثين الذين أسهموا فى هذا المجال الا أن ما قدمه من معلومات عن الاسهلات الأولى كانت خاطئة فقد ذكر أن أمام هذه الصناعة من الأقدمين هو جالينوس وأنه كان معاصرا لعيسى عليه السلام ومات بصقلية * •

(١) المقدمة : ١١٠٧

(١) المقدمة : ١١٠٨

* ان حقيقة جالينوس هذا فهى انه من أشهر علماء اليونان ولد ببلدة بروجام من بلاد آسيا الصغرى عام ١٣١ بعد الميلاد وتوفى فى روما على الأرجح حوالى عام ٢١٠ وقد درس الطب فى بروجام ورومته وبالأخص فى الإسكندرية ومارس الطب فى بروجام وروما وقد رحل من روما =

أما بالنسبة لعلماء الاسلام فذكر في هذا المجال الرازى والمجوسى ،
وابن سينا ومن أهل الاندلس أيضا كثيرون أشهرهم ابن زهر .

وابن خلدون يربط بين صناعة الطب وتقدم الحضارة والترف . ويذكر
أن للبداية أيضا طب لكنه لا يرقى الى هذه الصناعة لأنه قائم على خبرة قاصرة
لبعض الأشخاص وإن هذه الخبرة متوارثة وغير مستندة الى قوانين صحيحة .
وهنا يتبدى تأكيد أهمية العلم القائم على البحث المنظم . ويذكر أن هذا
النوع الأخير من الطلب قد وجد عند العرب وكان فيهم أطباء معروفون كالحارث
ابن كلدة وغيره والطب المنقول فى الشرعيات أيضا من هذا القبيل لأنه ليس
له قواعد موضوعة على أساس من الدراسة العلمية (وهنا تظهر نزعة
المرضوعية فهو لم يتميز لشيء منتمى اليه مهما كان شأنه) . ويفسر ذلك
بأن الطب المذكور فى القرآن ليس من الوحي وإنما هو ذكر لبعض أقوال
النبي . والنبي لم يأت الا ليعلمنا الشرائع لا لتعريفنا بالطب ولا غيره .
فلا ينبغي أن يحمل شيء من الطب الذى وقع فى الأحاديث الصحيحة المنقولة
على أنه مشروع فليس هناك ما يدل عليهم اللهم الا اذا استعمل على وجهة
التبرك وصدق العقد الايماني فيكون له أثر عظيم فى النفع .

الفلاحة (١)

أطلق على هذا النوع لفظ صناعة لأنها - فى رأيه - تحتوى على نوع
من الممارسة العملية التى تتمثل فى انبات الزرع والعناية به بالسقى وغير
ذلك وهى - حسب عرضه لترتيب العلوم - فرع من فروع الطبيعيات .

وقد ذكر أن الأوائل استعملوا بهذه الصناعة وبحثوا فى وسائل غرس
النباتات وتنميتها كما بحثوا فى بعض المسائل التى تدخل ضمن أسباب
السحر مثل البحث عن خواص النبات وروحانيته وإن له روحا تشابه أرواح
الكواكب وغير ذلك .

حوالى ١٦٨ على أثر وباء انتشر فيها الى مدينة اكويلى حيث التقى بقبصرى روما حينئذ مرقس
أورليوس ولويسوس فوروس حيث كانا يستعدان لقتال الجرمان ولما رجعا الى روما تيمهما
جالينوس وأقام بقية حياته فى روما تحت حكم القياصرة - كرمود وبرتيناكس وسبتيم القاسى .
وعلى ذلك يكون ما ذكره ابن خلدون بشأنه غير صحيح (المقتمة هامش ١٥٦٨) .

وأما المؤلفات في هذا الميدان فقد ذكر ان اليونانيون قد تناولوا هذا الموضوع وقد ترجم عنهم كتاب الفلاحة النبطية - نسبة لعلماء النبط - إلا أن علماء الملة الإسلامية عندما نظروا في هذا الكتاب ووجدوا اختلاط مسئلة بالسحر كفوا النظر عن هذا الجانب لما جاء في شريعتنا من تحريم البحث في السحر واقتصروا فيه على النظر في الكلام المتعلق فقط بفلاحة النبات وأهملوا الجزء المتعلق بالسحر . وقد اختصر ابن العوام كتاب - الفلاحنة النبطية على هذا الأساس وظل الجانب الآخر منه مهجلا . وذكر ان للمتأخرين كتب كثيرة الا أنه لم يذكر شيئا عن هذه الكتب .

علم النطق

يتفق ابن خلدون مع الفارابي في تقديرهما لهذا العلم فقوانينه - في رأيهما - هي التي تعين على معرفة الصحيح من الفاسد سواء كان هذا بالنسبة للتصورات أو التصديقات * .

ويرى أن العلم الذي يسمى الانسان لاكتسابه في رأيه - أما تصورا أو تصديقا . والتصور ادراك ساذج للماهيات بدون حكم . أما التصديق فهو الحكم بثبوت أمر الأمر . والفائدة التي يجنيها العقل من الحكم على شيء ما هو ادراك حقيقة هذا الشيء . والانسان في سعيه لتحقيق هذه الغاية قد يسلك طريق الصواب أو طريق الخطأ فاستلزم هذا وجود قانون يعين الانسان في سعيه لتحصيل المعرفة . وكانت هناك بدايات لكنها لم تكن منظمة الى أن جاء أرسطو فوضع أول كتاب منظم لبحث هذه القواعد في مؤلفه (النص) الاورجانون - وإن هذا الكتاب اشتمل على عدة كتب هي المقولات - العبارة - القياس - البرهان - الجدل - السفسطة - الشعر . ثم تحدث بعد ذلك عن التصورات التي تلت بهاية أرسطو فقال :

ان حكماء اليونان بعد أرسطو اضافوا مبحثا في التحليلات الخمس الجنس - الفصل - النوع - الخاصة - العرض (رأوا ضرورته لمبحث

(١) المقدمة : ١١٠٢

* إحصاء العلوم ص ٥٣

* التصورات هي ادراك مذكول المفردات ومهايا الاشياء . والتصديقات هي ادراك النسبة أي الحكم أو استناد المجهول الى الموضوع . فادراك الحكم على الانسان بأنه من جنس الحيوان يسمى تصديقا .

التصورات وأن كل هذا الرصيد قد ترجم الى الثقافة الاسلامية • وتناوله فلاسفة الاسلام بالشرح والتلخيص كما فعل الفارابى وابن رشد وابن سينا وابن سينا ضمن كتابه الشفاء علوم الفلسفة السبعة (المنطق - الطبيعيات - الاهيات - الرياضة - الارتماطيقى - الهندسة - الفلك الموسيقى) •

ثم جاء المتأخرون فأضافوا الى الكليات الخمس الكلام فى الحدود والرسوم وقد نقلوها من كتاب البرهان ثم حذفوا من كتاب العبارة الكلام من العكس فنحوا بالقياس منحاً سوريا واهتموا فيه بالشكل ولم يهتموا فيه بالمادة مع أن النظر فى مادة القياس من حيث صدقها ومطابقتها للواقع أهم وأفيد • ثم اتسع نطاق البحث فى المنطق ونظر اليه على أنه علم بذاته لا مجرد آله للعلوم • وأول من فعل ذلك الإمام فخر الدين بن الخطيب ثم جاء بعده أفضل الدين الحونجى وقد اعتمد المشاركة على كتبه اعتماداً كبيراً وقد كتب فى المنطق كتاب كشف الاسرار واهتم به المتعلمون فى هذا العصر وانصرفوا عن كتب المتقدمين •

الاهيات (١)

يبدأ عرضه بتعريف لمباحث هذا العلم فيقول أنه العلم الذى ينظر فى الوجود المطلق ومبادئ الوجودات وكيفية صدور الموجودات عنها ومراتبها وأحوال النفس بعد مفارقة الأجسام وعودها الى مبدأها •

ويذكر أن هذا العلم - حسب ترتيب اليونان - على الطبيعيات ويطلقون عليه علم ما وراء الطبيعة • وأن ابن سينا قد لحص مباحث هذا العلم فى كتاب الشفاء والنجاة وكذلك فعل ابن رشد ثم تولى الفزائى الزد على آراء الفلاسفة فى هذه المسائل •

ثم ذكر أن المتأخرون من المتكلمين خلطوا مسائل علم الكلام بمسائل الفلسفة لتشابه موضوع الكلام بموضوع الاهيات وهو يرفض هذا الخلط رفضاً باتاً لأن مسائل علم الكلام ما هى الا عقائد متلقاة من الشريعة وهى موضع تسليم وليس للعقل أن يناقشها - كما سبق وأن ذكر - وما بحث فيه المتكلمون من إقامة الحجج ليس هو قبيل البحث عن الحق فى هذه الادلة

وانما هو ايراد حجة عقلية تعضيدا - للعقائد الايمانية المتلقاة من السلف والمسلم بصحتها - للرد على الملحدين وعلى هذا فالبون شاسعا بين المجالين.

علوم السحر والطلسمات^(١)

عرض لهذه العلوم لأنها كانت ضمن العلوم السائفة في عصره وقال ان هذه العلوم قائمة على تأثيرات النفوس البشرية في عالم العناصر أما بغير معين كما هو في حالة السحر وأما بمعين كما هو بالنسبة للطلسمات وهو ينسر ذلك بأن « النفوس البشرية وإن كانت واحدة بالنوع فهي مختلفة بالخواص » وهي أصناف كل صنف مختص بخاصية لا توجد في الصنف الآخر . وصارت تلك الخواص فطرة وجبلة فنفس الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لها خاصية تستمد بها للمعرفة الربانية ونفوس السحرة لها خاصية التأثير في الاكوان واستجلاب روحانية الكواكب للتصرف فيها والتأثير بقوة نفسانية أو شيطانية وإيمانه بالسحر لا يقدم في اتجاهه العلمي في البحث لأنه ليس من قبيل إيمان العامة بالغيبيات التي لا يقوم دليل على صحتها . فعندما أكد إيمانه بالسحر قدم لنا مبررات هذا الايمان كانت مبرراته مستندة الى الشرع والى الواقع الذى شاهده والى الاخبار التى تواترت اليه . فدليله الشرعى على وجود السحر مستمد من قوله تعالى : « ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين ببابل هاروت وماروت وما يعلمان من أحد حتى يقولوا انما نحن فتنه فلا تكفر فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه وما هم بضارين به من أحد الا باذن الله »^(٢) .

ويستدل كذلك بواقعه سحر الرسول ونزول الموءذتين . ثم يقوم لنا خبرته الواقعية بهذا فيقول « وراينا بالعيان من يصور صورة الشخص ... وشاهدنا من المنتحلين للسحر من يشير الى كساء أو جلد ويتكلم عليه في سره فإذا هو مقطوع متمزق »^(١) .

ونفى موزم آخر يقول « وبالمغرب صنف من هؤلاء المنتحلين لهذه الأعمال السحرية .. لقيت منهم جماعة وشاهدت من أفعالهم . وأخبروني

(١) المقدمة : ١١١٣

(٢) المقدمة : ١١١٦

(١) المقدمة : ١١١١

ن لهم وجه ورياضة خاصة بدعوات كفرية واشراك الروحانيات الجن والكواكب (٢) .

ويشير أيضا الى بعض الواقعات التي تواتر اليه خبرها فيقول :
سمعنا أن بأرض الهند لهذا العهد من يشير الى الانسان فيخفت قلبه ويقع
يتنا . وكذلك سمعنا أن بأرض السودان وأرض الترك من يسحر السحاب
نيمطر الأرض المخصوصة (٣) .

ويذكر أن هذه القدرة على التأثير في النفوس موجودة أيضا لدى بعض
المتصوفة وأصحاب الكرامات . ولكن هذا التأثير ليس من نوع السحر وإنما
هو امداد الهى . وهو يعتبر المعجزة من هذا النوع . ويرى أن السحر
؟ يستطيع أن يصل اليها . ويمثل بواقعه موسى عليه السلام مع سحرة
فراعون كذلك يقرر أن السحر يبطل أثره مع ذكر الله . وهو مع اعترافه
وجود السحر لا يقره ويذكر أنه مذموم من الشرع لما فيه من الاضرار بجانب
ته يتضمن التوجه الى غير الله من كوكب وغيره مما يقصد العقائد الايمانية
رد الأمور الى غير الله .

وسائل جامعية :

١ - الطفل في أجهزة الاعلام

دراسة نفسية استطلاعية *

الأستاذة : مها الكردى **

* موضوع الدراسة :

يعتبر الاعلام امتدادا للتنشئة الاجتماعية • فهو درب من دروب الضبط الاجتماعي الذي يهدف الى توجيه أفراد المجتمع من جانب والتعبير والتنقيص عنهم من جانب آخر • لذا فان المواد الاعلامية أشبه بمראה تمكس ما هو قائم في المجتمع وتعمل على دعم ايجابياته ونبذ واستبعاد سلبياته • ويمكن القول بان الدور الرئيسى للاعلام يتمثل فى صياغة اتجاهات وقيم الشرائع الاجتماعية المختلفة بهدف رسم معالم « الشخصية القومية » بما يتفق والايديولوجية القائم عليها نظام المجتمع ككل •

كما وان الطفولة صانعة المستقبل لذا فمن الواجب بل ومن الضروري ان توفر الأجيال العاملة بدءا بالأسرة باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع • وانتهاءا بأجهزة الدولة الرسمية كل السبل والوسائل التى من شأنها تهيئة وتمهيد السبيل لاعداد جيل جديد من أطفال اليوم يمكنهم تحمل المسئولية الحضارية بوصفهم رجال الغد •

وفى الجملة فان الأساس الأول لبناء شخصية الفرد ديناميا ووظيفيا وأساس تعلم قواعد السلوك الانسانى الذى يميزه عن غيره من الكائنات الأخرى يبدأ فى مرحلة الطفولة حيث يلعب جهاز الرموز أو اللغة الدور الرئيسى فى هذا الصدد •

الهدف من الدراسة :

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على التكوين الفيزيى للطفل والكشف عن دور وسائل الاعلام باعتبارها أحد أدوات الضبط الاجتماعى

* ملخص رسالة الماجستير التى حصلت عليها الباحثة سنة ١٩٨٤ •

** باحث بوحدة الرأى العام والاعلام •

فى التعامل مع هذا التكوين فنطرح من خلال هذه الدراسة عدة تساؤلات.
تتلخص فى : ماذا يقدم للطفل فى برامج الأطفال الاذاعية ذات الشكل
القصصى كما وكيفا ؟ وما هى القيم والأهداف التى تتضمنها هذه القصص.
وتسعى الى غرسها فى نفس الطفل ؟ ما هى الجوانب الغريزية التى تتناولها
هذه القصص وتركز عليها وتلك التى تتجاهلها على الرغم من الدور الهام
الذى تلعبه فى تشكيل شخصية الطفل ؟ ما هى الكيفية التى تتعامل بها
المادة القصصية مع كل من الجنسين وكيفية معالجتها لمشكلات الطفولة بصفة
عامة ؟

المنهج :

لتحقيق هدف الدراسة استخدم منهج تحليل المحتوى لأحد برامج
الأطفال الاذاعية ذات الشكل القصصى وذلك للتعرف على ملامح صورة العالم
المرجى التى تسعى هذه المواد القصصية الى غرسها فى نفس الطفل .
ويستمد أسلوب تحليل المحتوى المستخدم فى الدراسة بصفة أساسية من
منهج التحليل النفسى الذى ينفى معانى واضحة على الرموز بحيث تعالج
المادة الاعلامية مثلما يتم تحليل ومعالجة رموز الاحلام والمستدعيات فى
الاختبارات الإسقاطية وما شابه ذلك من الموضوعات الشائكة والصراعات
المتكررة وكيفية حلها والعمليات الدفاعية المستخدمة . ومن خلال تحليل
الرموز بأشكالها المختلفة يمكن الوصول الى اللا شعور بما ينطوى عليه من
معان خفية قد تكون مغايرة تماما للصورة الخارجية التى يظهر عليها التعبير
ابتداءً .

العينة :

تتمثل فى المواد القصصية للورة اذاعية كاملة لبرنامج الأطفال اليومى
الذى يقدم من البرنامج العام فى الاذاعة المصرية بعنوان « غنوة وحدوة »
فى الفترة من أول أكتوبر الى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٠ وكان عدد القصص
المختارة ٧٢ قصة .

وقد قسمت الدراسة الى قسمين ، يتضمن الأول الاطار النظرى حيث
تناول بحث ديناميات نمو الشخصية ومراحل النمو النفسى فى مرحلة الطفولة
المبكرة - ما قبل المدرسة من وجهتى نظر كلا من « فرويد وايريكسون »
وتعرض لمفهوم النمو الاجتماعى للأطفال من حيث علاقة الطفل بأبيه وأخوته
وأقرانه ، وتطور الشعور الدينى لديه وأثره فى تكوين المثل

الأخلاقية والاجتماعية ثم مراحل النمو العقلي للأطفال الأخاييل باعتبارها نشاطا عقليا فعالا .

والقسم الثانى للدراسة تناول التحليل الكيفى للمواد القصصية المذاعة والموجهة للأطفال والنتائج المستخلصة .

النتائج :

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج :

أولا - نتائج التحليل الكمي للفرائز والقيم التى تضمهتها المواد القصصية :

تم استخراج النسبة المئوية تنازليا لكل قيمة وشكل غريزى على حدة بالنسبة للمجموع الكلى للقصص . فجاءت هذه النسبة فيما يتعلق بالفرائز تتراوح ما بين ٣٠.٢٤٪ و ٢١.٦٪ - وفيما يتعلق بالقيم تراوحت ما بين ٢٣.٧٦٪ و ٢١.٦٪ .

بالنسبة للفرائز كانت النسبة الأولى للفرائز المعرفية والآخرى لغرائز الخوف من الموت .

وبالنسبة للقيم كانت النسبة الأولى للقيم التعليمية المدرسية والآخرى لقيم النظام والنظافة .

ثانيا - الحيل الدفاعية التى تضمهتها المواد القصصية :

كانت أهم الحيل التى أبرزها التحليل الكيفى « الاعلاء » بالدفعات الغريزية باعتباره الميكانيزم الذى يدفع الفرد الى التكيف والتلاؤم مع البيئة حيث يعمل على تحويل الطاقات الغريزية المرفوضة اجتماعيا الى شكل مقبول ومعتترف به ويعمل فى نفس الوقت على دفع الفرد الى الانتاج والتخلص من التوتر . وكان ترتيب الحيل الدفاعية الأخرى من حيث وضعها فى كل قصة كالتالى : التوحد أو التعتين الذاتى - الكبت - الانسحاب السلوكى - التكوين العكسى - التكويس - الاسقاط - الادماج - التبرير - القلب للضد الانتصار فى الخيال وانكار الواقع - التعويض .

ثالثا - تم جدولة الفرائز كما وردت فى المواد القصصية وربطها بالصورة المقبولة اجتماعيا المقابلة لها والتى تسعى هذه المواد الى غرسها فى

نفس الطفل . فجات كالتالى : **الفرائض المعرفية** : يقابلها القيم التعليمية المدرسية وأعمال العقل فى اختبار الواقع - **الترجسية** : ويقابلها المشاركة الاجتماعية والتعاون والولاء والوطنية والعطاء واحترام الغير وعدم الاستخفاف بالأصغر . **العنوانية** : يقابلها المشاركة الاجتماعية والتعاون والطاعة والأمانة والصدق والاعتراف بالخطأ والتمسك بالقيم الدينية الاخلاقية **الجنسية** : يقابلها التمسك بالقيم الدينية الاخلاقية واتخاذ مثل أعلى يحتذى به وطمأنة الفتاة واحترام الغير والأقل شأنا والاعتراف بالخطأ والتفروق الدراسى - **الغمية** : تقابلها القناعة والعطاء . **العلاقة الكلية** : تقابلها المشاركة الاجتماعية والتكافل الاجتماعى وطمأنة الفتاة واحترام الغير والأقل شأنا . **غرائز الخوف من الموت** : يقابلها التمسك بالقيم الدينية الاخلاقية واتخاذ مثل عليا يحتذى بها والصدق والأمانة والطاعة تجنباً للعقاب .

خلاصة :

نخلص مما سبق الى أن صورة الطفل فى المواد القصصية تستبعد منها الحفريات الفريزية الجنسية والعنوانية بحيث يتم كبتها واستبدالها وتحويل طاقاتها الى أشكال اجتماعية معترف بها . وقد ميزت هذه المواد القصصية بين ملامح شخصية « الولد » و « البنت » وبين الملامح المشتركة - ففيما يتعلق بالذكر من الملاحظ ابرازه بصورة أكثر عدوانية وجموحا وعنفاً الأمر الذى يجب معه الحد من هذا الجموح وتطويعه .

وبالنسبة للانثى فقد أظهرتها فى صورة أكثر استسلاما وخضوعا وللتخفيف من الشعور بالدونية لديها ابرزتها فى صورة أكثر حكمة ودهاء وإن فى مقدرتها السيطرة على الذكر رغم قوته وسلطته المستمدة من سلطة المجتمع الذى تتباين نظراته لكل من الجنسين تباينا واضحا ، وفيما يتعلق بالنظرة الى الجنسين معا اتجهت المواد القصصية الى رسم صورة الصغير بصفة عامة وكأنه الأقوى رغم ضآلة حجمه وذلك للتخفيف من حدة الشعور بالنقص الذى غالبا ما يستشمره ويظهر هذا بوجه خاص فى القصص ذات الطابع الاسطورى .

رسائل جامعية :

٢ - القضايا السياسية الأفريقية كما تناولتها صحيفة الأهرام بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ *

الدكتورة : نجوى أمين الغوال**

تحاول هذه الدراسة الاقتراب من أحد الموضوعات التي تعد من أصعب نقاط البحث بالنسبة للباحثين المهتمين بالدراسات السياسية الأفريقية ، وهو موضوع العلاقات المصرية الأفريقية في عقد السبعينيات .

وترجع صعوبة دراسة هذا الموضوع الى ندرة ما هو متاح عنه من معلومات ، وقلة الدراسات التي اقتربت من تحليل عناصر تلك العلاقة . . هذا بالإضافة الى اعتبارات صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية التي قد تفيد الباحث في تقويمه لسياسة مصر الأفريقية .

لذلك تحاول الدراسة الاقتراب من هذا الموضوع من خلال تناول أحد المؤشرات القوية الدالة على أبعاد السياسة المصرية الأفريقية وهو موقف الاعلام المصرى من القضايا السياسية للقارة في عقد السبعينيات . . حيث تهدف الى التعرف على موقف الصحافة المصرية من تلك القضايا وتحديد ملامح الصورة التي سعت الى نقلها للرأى العام المصرى .

وتتحدد أهم القضايا السياسية الأفريقية فى ذلك العقد فيما يلى :
- قضية الثورة الاثيوبية وتطوراتها (٧٤ - ١٩٧٨) باعتبار ان أحداثها تمثل ظاهرة العنف وعدم الاستقرار السياسى فى القارة . . كما أن النظام العسكرى الذى استولى على السلطة فى أعقابها ، يمثل ظاهرة سياسية متكررة فى القارة .

- قضية الحرب الأهلية فى انجولا (٧٥ - ١٩٧٧) . . وتمثل هذه القضية إحدى قضايا التحرر الوطنى ، الى جانب كونها مرحلة فاصلة بين

* رسالة دكتوراه فى الدراسات الأفريقية - نظم سياسية ، تقدمت بها الباحثة نجوى أمين الغوال الى معهد البحوث والدراسات الأفريقية - جامعة القاهرة - نوفمبر ١٩٨٣ بإشراف الأستاذ الدكتور مختار النهامى ، ومماونة د. اجلال رافت .

** خبيرة ورئيسة وحدة بحوث التصنيع بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنانة -

** خبيرة بوحدة الرأى العام والاعلام بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنانة: .

فصلين من فصول التطور السياسى للقارة ، استمرت نتائجها فى التأثير على مقدراتها لفترة طويلة ، خاصة فيما يتعلق بمتغير التدخل الأجنبى فى افريقيا .

- قضية أزمتى شابا فى زائير (٧٧ - ١٩٧٨) التى مثلت نموذجا آخر من نماذج عدم الاستقرار السياسى فى القارة ، كما عبرت فى الوقت نفسه عن ظاهرة الاستقطاب الدولى على الأرض الإفريقية .

وقد قدمت الدراسة عرضا تحليليا سياسيا لأحداث القضايا التى تم اختيارها ، كمقدمات للجزء الخاص بتحليل مضمون موقف جريدة الأهرام منها ، وكحكم موضوعى يتم على أساسه قياس مدى حيثتها تجاه تلك الأحداث .

وقد اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب تحليل المضمون فى اطار تطبيق المنهج المقارن - بمستوييه الوصفى والتحليلى - حيث لا تكتفى الدراسة بمجرد رصد موقف جريدة الأهرام من كل قضية ، بل تهدف الى التوصل للخطوط العامة التى تربط تحليلها للقضايا الأفريقية من خلال المقارنة بين تناولها لكل منها ، والمقارنة بين معالجتها خلال فترات زمنية مختلفة .

واستعانت الدراسة فى ذلك بتطبيق التحليل الكيفى للمضمون لاضفا الحيوية والثراء على النتائج التى يتوصل اليها التحليل الكمي

وقد وضعت الدراسة الفروض التالية لاختبار مدى صحتها بطريقة علمية :

الفرض الأول :

ان اهتمام جريدة الأهرام بالقضايا السياسية الافريقية التى برزت فى السبعينيات لم يواكب التصاعد فى الاهتمام الأفريقى بالمنطقة العربية - ومركزها مصر - منذ حرب أكتوبر . كما لم يتناسب مع حجم التوجه الأفريقى نحو العالم العربى فى ذلك العقد .

الفرض الثانى :

تأثرت جريدة الأهرام فى تناولها للقضايا الأفريقية فى السبعينيات بوجهة النظر الغربية : نحو هذه القضايا .

الفرض الثالث :

تأثرت جريدة الأهرام بالاستراتيجية المصرية نحو القارة الأفريقية وبالموقف الرسمي لحكومة مصر نحو القضايا الأفريقية محل الدراسة .

وقد وقع الاختيار على جريدة الأهرام نظرا لاعتبارها من أعزق الصحف المصرية وأكثرها انتشارا ، واعتمادا على الفرض النظري القائل بعدم وجود فروق جوهرية فى معالجة الصحف المصرية لقضايا السياسة الخارجية فى تلك الفترة .

وقد حرصت الدراسة على اتباع أسلوب الحصر الشامل لكل ما جاء فى جريدة الأهرام خلال خمس سنوات تمتد من أكتوبر ١٩٧٣ حتى نهاية ١٩٧٨ .

وعند تناول قضية الثورة الاثيوبية ، تبحث الدراسة فى ماهية أحداث فبراير / سبتمبر ١٩٧٤ ، وهل كانت ثورة شعبية ، أم انقلابا عسكريا وتخلص الى اعتبار تلك الأحداث ثورة شعبية تلقائية ، أحدثت تغييرات بنيانية جذرية فى المجتمع الاثيوبى . الا أن الجيش قد سعى منذ يونيو من ذلك العام الى الانفراد بالسلطة على حساب القوى الشعبية ، حتى تسنى له الاستيلاء على الحكم .

ثم تتناول لدراسة العوامل المحركة لأحداث الثورة وتتلخص فى العامل السياسى المتمثل فى الحكم الاوتوقراطى الامبراطورى ، وما ارتبط به من عجز المؤسسات السياسية واختفاء الحياة الحزبية ، بالإضافة الى العامل الاجتماعى المتمثل فى حجم التركيب العرقى للامبراطورية الى جانب البناء الطبقي للمجتمع الاثيوبى . أما العامل الاقتصادى فقد تمثل فى حالة التخلف والتبعية ، وتأثير ظاهرة الجفاف وما أعقبها من مجاعة على تفجير اسخط الجماهيرى ضد النظام الحاكم الذى تجاهل وجود تلك الكارثة .

ثم تتناول الدراسة النظام العسكرى الحاكم منذ ١٩٧٤ ، وتشرح استنزاف قوى اللجنة العسكرية الحاكمة فى صراع بين اجنحتها ، وانخفاض درجة الفعالية السياسية للنظام العسكرى ، بالإضافة الى عدم قدرته على تحقيق التكامل السياسى للمجتمع الاثيوبى . هذا الى جانب فشله فى قيادة عملية التنمية الاقتصادية .

ثم تتناول الدراسة موقف جريدة الاهرام من هذه القضية ، من حيث مدى اهتمام الجريدة بها ، والاتجاهات التى طرحتها حولها . وتخلص الى أن الجريدة لم تهتم بقضية الثورة الاثيوبية بدرجة تتفق والاهمية الحيوية التى تمثلها اثيوبيا بالنسبة لمصر حيث لم تشغل مساحة كبيرة على صفحات الجريدة ، وتركزت للمادة المنشورة حولها فى الشكل الجبرى . بالإضافة الى قلة حجم المادة التى غطاها المراسلون ، واعتماد الجريدة على برقيات وكالات الأنباء فى تغطية القضية ، اعتمادا شبه تام .

وبخصوص اتجاهات الجريدة نحو قضية الثورة الاثيوبية فقد استخلصت الدراسة الاتجاهات التالية :

— ان الجريدة قد ركزت على الدور الذى لعبه الجيش فى الثورة مما أثر على تكييفها للأحداث كحركة عسكرية .

— عرضت الجريدة تحليلا متكاملا لأسباب قيام الثورة الاثيوبية وعلى الأخص فى مادة الرأى .

— تآثر موقف الجريدة من النظام العسكرى الحاكم فى اثيوبيا بعدد الثورة بأولويات الاستراتيجية المصرية الرسمية نحو قارة أفريقيا . من حيث ضمان عدم سيطرة القوى المعادية لمصر على منابع النيل . ويتضح ذلك من تجاهل الجريدة تناول أحداث الازمة السياسية والاقتصادية التى أحاطت بالنظام العسكرى الحاكم حتى تحولت اثيوبيا فى علاقاتها الخارجية الى المعسكر الشرقى ، وعودة العلاقات بينها وبين اسرائيل

ثم تنتقل الدراسة الى تناول قضية الحرب الاهلية فى انجولا من ٧٥ حتى ١٩٧٧ فتبدأ بتمهيد حول الآثار التاريخية لتلك الحرب على المستوى الاقليمى والعالمى . . . بعده تتناول الظروف المحيطة بالحركة الوطنية فى أنجولا ونشأتها فى ظل القهر السياسى والتخلف الحضارى والاقتصادى الذى فرضه الاستعمار البرتغالى ، واستنادها الى الأساس القبلى واتسامها بالسمه الانقسامية منذ البداية وتطور الصراع فيما بينها الى حد الحرب الاهلية .

ثم تعرض الدراسة لمواقف اطراف التدخل الأجنبى فى أنجولا الذى أعقب تفجر الحرب الاهلية لتحديد ابعاد الدور الذى لعبه كل منهم ، ودوافعه فى التدخل .

بعد ذلك تناول الدراسة موقف جريدة الأهرام من هذه القضية وتخرج من هذا بضالة حجم اهتمام الجريدة بهذه القضية سواء من حيث عندد الموضوعات الصحفية ، أو الموقع أو المساحة التي احتلتها على صفحات الجريدة . مما يدل على عدم تقدير القارئ بالاتصال لأهمية وقائع الحرب الأهلية بإبعادها الدولية في أنجولا .

ويمكن ان نجمل اتجاهات الجريدة نحو هذه القضية فيما يلي :

- تناولت الجريدة أحداث انجولا في إطار البعد الدولى لها حيث طغى اهتمامها بالأبعاد العالمية والإقليمية للقضية على تناولها للبعد الداخلى اللازمة .

- بالرغم من حياد الجريدة النسبى فى تناولها لسير معارك الحرب الأهلية ، الا أن الجريدة فى تحليلها للأبعاد الدولية اللازمة قد خضعت لاتجاهات الغربية من حيث ادانة التدخل السوفيتى الكوبى ، وتبريرها النسبى لمواقف الاطراف الغربية من تلك القضية .

- ان الجريدة قد تبنت الموقف المصرى الرسمى من أحداث أنجولا والمتمثل فى رفض كافة أشكال التدخل الأجنبى ، والمطالبة بتكوين حكومة مصالحة وطنية للجبهات المتصارعة .

ثم تناول الدراسة قضية أزمتى شابا فى زائير من حيث أبعادها الداخلية والدولية ، فتمعرض للآزمآت التى اعتصرت النظام الحاكم والتى شكلت الخلفية الواقعية لأحداث شابا الأولى والثانية .

وتوضح الدراسة فى هذا الجزء الأبعاد المختلفة لازمة النظام الحاكم فى زائير سياسيا واقتصاديا - والتى أدت الى تبخر شرعيته وانهاره اقتصاديا الى حد اشهار افلاسه عالميا .

بعد ذلك تعرض الدراسة لأحداث شابا الأولى والثانية ؛ وكيفية تفجرها وتطور معاركها ، وأسباب فشلها فى اسقاط حكم مويوتو ، ثم نتائجها التى تمثلت فى تدويل النزاع المحلى بتدخل الغرب تدخلا عسكرياً مباشراً .

وتعرض الدراسة للموقف المصرى من الإزمتين كمقدمة لدراسة موقف جريدة الأهرام من القضية . وقد أكدت الدراسة فى هذا الجزء عدم اهتمام الجريدة بقضية شابا الذى أوضحته مؤشرات عديدة . ويمكن استخلاص الاتجاهات العامة للجريدة نحو هذه القضية فيما يلي :

- ان اهتمام الجريدة قد انصب على البعد الدولى اللازمة بينما تجاهلت ابعاد ازمة النظام الحاكم والتي مثلت الخلفية لتلك الأحداث •

- ان تناول الجريدة لأحداث شابا قد خضع لرؤيتها للصراع الدولى الدائر على الأرض الأفريقية من حيث القائما تبعه هذا الصراع على عاتق المسكر الشرقى وحله •

- تأثرت الجريدة الى حد كبير بالرؤية المصرية والموقف الرسمى المعلن للدولة تجاه أحداث شابا •

وأخيرا تناول الدراسة فى فصلها الختامى مقارنة لتناول جريدة الاهرام للقضايا الثلاثة ، محاولة التوصل الى بيان الأهمية النسبية التى حازتها كل قضية • واستكشاف السياسة العامة للجريدة تجاه القضايا السياسية الأفريقية فى السبعينيات •

فقد أظهرت نتائج المؤشرات التى وضعتها الدراسة لقياس مدى اهتمام الجريدة بكل من قضايا العينة ، ضعف اهتمامها بالقضايا الأفريقية بصفة عامة • وبذلك تتأكد صحة الفرض الأول من فروض الدراسة •

أما فيما يختص باتجاهات جريدة الاهرام نحو القضايا السياسية الأفريقية ، فقد خلصت الدراسة من خلال نتائجها الكمية والكيفية الى المؤشرات التالية :

١ - ان بؤرة اهتمام الجريدة لم تتركز حول الأحداث الأفريقية فى حد ذاتها ، بقدر ما نظرت الى البعد الدولى لها •

٢ - ان تقييم الجريدة للأحداث السياسية فى القارة قد تحدد بناء على علاقة تلك الأحداث بالقوى الكبرى ومن منظور مواقف القوتين الأعظم من هذه الأحداث ، ومن خلال رؤية الجريدة لدور كل منهما فى النظام العالمى •

٣ - وفى إطار ذلك المنطلق ، تركز اهتمام الجريدة حول البعد الخاص بالموقف السوفيتى الكوبى من أحداث كل قضية ، حيث خضع تكييف الجريدة للأحداث وتقويمها للمواقف الدولية الأخرى لرؤيتها الخاصة للدور السوفيتى الكوبى وادانتها له •

والى حد كبير فإن اقتصار الجريدة على اداة التحركات السوفيتية
الكوبية فى القارة فى تلك الفترة - دون التحركات الغربية - يعتبر نتيجة
لاعتقاد الجريدة على وكالات الانباء فى تغطية الأحداث السياسية الأفريقية ،
وانمكاسا لتحيزات تلك الوكالات التى دافعت عن المصالح الغربية فى القارة ،
مما يؤكد صحة الفرض الثانى من فروض الدراسة •

٤ - أثبتت الدراسة ان تناول الجريدة للمواقف الدولية من القضايا
الأفريقية محل البحث قد تأثر أيضا بعلاقات مصر الدولية فى تلك الفترة ،
كذلك عبرت الجريدة فى تناولها لكل من القضايا الثلاث عن الخطوط العامة
السياسة المصرية الرسمية تجاه أفريقيا فى النصف الثانى من العقد الماضى ،
والتي تمثلت عودة اهتمام مصر بالقارة الى بؤرته التقليدية وهى تأمين منابع
النيل بالإضافة الى تبنى الجريدة للموقف المصرى الرسمى من كل من القضايا
الثلاث وبذلك تتأكد صحة الفرض الثالث والأخير من فروض الدراسة •

وسائل جامعية :

٣ - « دراسة تحليلية لميزانية الأسرة لعينة من العاملين في القطاع الصناعي في مصر »(*)

الدكتورة : نادية التلاوى**

تعد هذه الدراسة دراسة تحليلية نظرية وتطبيقية تهدف أساسا الى التعرف على نمط الانفاق الاستهلاكي بميزانية أسر عينة من العاملين بالقطاع الصناعي في مصر وتأثير متغيري الدخل والتعليم عليه .

تقوم دعائم اختيار موضوع الدراسة على أسس ما تحتله ظاهرة الاستهلاك من أهمية كبيرة في الفكر الاقتصادي حيث تناولتها المدارس الاقتصادية المختلفة بالتحليل والتفسير على كل من المستويين الوحدى

Micro والكلى Macro . فالاستهلاك يمثل وزنا كبيرا في اجمالي ميزانية الفرد وفي اجمالي الانفاق القومي كما أن للاستهلاك تأثيره على كافة المتغيرات الاقتصادية مثل الانتاج والدخل والادخار والاستثمار وميزان المدفوعات وخاصة الصادرات والواردات السلعية ومستوى الأسعار وغيرها الكثير من المتغيرات الاقتصادية الهامة .

ومع ازدياد أهمية ظاهرة الاستهلاك كان من الطبيعي أن تزداد الحاجة الى العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية بهدف التوصل الى وضع دعائم نظرية متكاملة لتفسير هذه الظاهرة على أسس علمية وواقعية في نفس الوقت ، آخذين في الاعتبار كافة المتغيرات ذات الأهمية والصلة بهذا الموضوع سواء في ذلك المتغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية .

وتعد هذه الدراسة استجابة للحقائق السابق الإشارة اليها . انها دراسة تحليلية نظرية وتطبيقية تهدف أساسا الى التعرف على نمط الانفاق الاستهلاكي بميزانية أسر عينة من العاملين بالقطاع الصناعي في مصر مع

*** ملخص لرسالة الدكتوراة نادية التلاوى بعنوان « دراسة تحليلية لميزانية الأسرة لعينة من العاملين في القطاع الصناعي في مصر » .

المجلة الاجتماعية القومية الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٣ المجلد (٢٠)

تحديد أهم المتغيرات التي تؤثر على هذا النمط وإيجاد طبيعة العلاقة بين استهلاك هذه العينة لمختلف السلع والخدمات الداخلة في تكوين ميزانية الأسرة وبين متغيري الدخل والتعليم باعتبارهما في مقدمة المتغيرات التي تؤثر على نمط الاستهلاك .

وتشتمل الدراسة على بابين رئيسيين :

الباب الأول : ويتضمن عرض وتحليل بعض الجوانب النظرية لظاهرة الاستهلاك وينقسم بدوره الى ثلاث فصول :

الفصل الأول : ويتضمن شرحا لتطور الفكر الاقتصادي في معالجه لظاهرة الاستهلاك بعرض آراء مختلف المدارس والمفكرين تجاه القضايا الرئيسية التي تثيرها هذه الظاهرة وفي مقدمتها بيان أهم المتغيرات المؤثرة على مستوى الاستهلاك وتغيره سواء على المستوى الوجدى أو على المستوى الكلى ، فضلا عن دراسة العلاقة بين ظاهرة الاستهلاك وغيرها من مختلف أوجه النشاط الاقتصادي مع بيان أهم مناهج وأساليب التحليل التي تستخدم في تحليل ودراسة ظاهرة الاستهلاك .

الفصل الثاني : ويتضمن التركيز على دراسة العلاقة بين ظاهرة الاستهلاك وما يتم وضعه من استراتيجيات للتنمية الاقتصادية . وفى سبيل ذلك يحتوى هذا الفصل على عرض لأهم استراتيجيات التنمية الاقتصادية مع بيان الأهمية التي تعطيها كل استراتيجية لظاهرة الاستهلاك وما الدور الذي تلعبه ظاهرة الاستهلاك فى التأثير على أهداف هذه الاستراتيجية وكيفية تطبيقها .

الفصل الثالث : ويضم عرضا تاريخيا لأهم ملامح التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالاستهلاك فى مصر مع التركيز على تحليل استراتيجية التنمية الصناعية فى المراحل المختلفة .

أما الباب الثانى : فانه يتضمن عرضا لخطوات الدراسة الميدانية التطبيقية التي تم القيام بها لدراسة نمط استهلاك العينة موضوع البحث مع عرض نتائج هذه الدراسة وتحليلها . ويحتوى هذا الباب بدوره على أربعة فصول :

الفصل الرابع : ويتضمن عرضا لخطوات الدراسة الميدانية التطبيقية .

.. **الفصل الخامس :** ويضم شرح وتحليل أهم المتغيرات المستقلة التي استخدمت لالقاء الضوء على نمط الاستهلاك للعينة موضوع الدراسة وكيفية تغيره .

الفصل السادس : ويتناول عرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية الخاصة بالتعرف على نمط الانفاق الاستهلاكي الكلي وعلاقته بمتغيري الدخل الكلي للأسرة والتعليم .

الفصل السابع : ويتناول دراسة وتحليل أنماط الانفاق على البنود التفصيلية بميزانية أسر كل فئة من الفئات التعليمية الثلاث مع إبراز أهم خصائص ومميزات هذه الأنماط والأهمية النسبية للانفاق على كل بند من هذه البنود وعلاقتها بمتغير الدخل الكلي للأسرة ، كما يتضمن هذا الفصل أيضا محاولة للتعرف على تصرف أسر العينة حيال عدد من المتغيرات التي تتعلق بأنماط الانفاق الاستهلاكي لأسر الفئات الثلاث وتلقى مزيد من الضوء عليه .

خاتمة : هذا ونختتم الدراسة بالتركيز على أهم النتائج التي أمكن استخلاصها والخروج بعدد من التوصيات التي تساهم في اتباع سياسات رشيدة وموضوعية إزاء ظاهرة الاستهلاك في مصر .

وبتناولنا لشرح وتحليل الفكر الإقتصادي فيما يتعلق بدراسة ظاهرة الاستهلاك على المستوى الوحدى في الفصل الأول بالباب الأول ، والذي تضمن تفسير سلوك المستهلك من حيث كيفية اتخاذه لقرارات الاستهلاك ، والعوامل التي تؤثر على اتخاذه لقرارات الانفاق الاستهلاكي وشرط توازن المستهلك تبين لنا أن هذا الفكر قد استخدم أساسا الأدوات التحليلية الخاصة بالمنفعة ومنحنيات السواء والتفضيل المفصّل عنه .

كما تناولنا عرض الفكر الإقتصادي فيما يتعلق بدراسة ظاهرة الاستهلاك على المستوى الكلي ، وتأثير المتغيرات الكلية وخاصة متغير الدخل على الاستهلاك الكلي ، وذلك باستخدام دالة الاستهلاك الكلي كما قدمها كينز .
وتستترك الدراسات والنظريات السابقة في أنها قد استخدمت مناهج تحليلية نظرية تعتمد على أسلوب أو طريقة الاستنباط واستخلاص نتائج معينة قائمة على فروض نظرية .

ورغم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الفكر الإقتصادي واستخدامه للأدوات التحليلية الخاصة به ، سواء على المستوى الوحدى أو

الكل ، فقد تبين من خلال الدراسات والبحوث التي تلت عدم كفاءة هذه الأدوات التحليلية وعدم كفاية المتغيرات السابقة في تفسير وتحليل ظاهرة الاستهلاك على كل من المستويين .

وقد أتى تطور الفكر الاقتصادى فيما يتعلق بدراسة ظاهرة الاستهلاك باتجاهات جديدة يمكن حصرها فى النقاط الثلاث التالية :

أولاً : استخدام أساليب ومناهج جديدة فى دراسة ظاهرة الاستهلاك تعتمد على استخدام أساليب وأدوات تحليلية تقوم على التحليل الإحصائى والرياضى للظواهر موضع الدراسة ، كما تعتمد على اتباع مناهج البحوث والدراسات التطبيقية القطعية والسلاسل الزمنية ، ثم استخلاص النتائج بالطريقة الاستقرائية .

ثانياً : ادخال عوامل ومتغيرات جديدة يلزم دراستها للتوصل لتفسير السلوك الفعلى للمستهلك .

ومنها المتغيرات الاقتصادية المختلفة والاجتماعية والنفسية باعتبارها متغيرات مستقلة تؤثر فى قرارات الانفاق الاستهلاكى للوحدة الاستهلاكية .

ثالثاً : الربط بين التحليل الوحى لسلوك المستهلك والتحليل الكلى لظاهرة الاستهلاك .

فقد أسفرت نتائج التحليل النظرى لتطور الفكر الاقتصادى فى معالجته لظاهرة الاستهلاك عن وجود تشابك بين متغير الاستهلاك وبين المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد القومى .

زمن هذا المنطلق كان من الضرورى عرض ومناقشة العلاقة المتبادلة بين ظاهرة الاستهلاك وعملية التنمية والتى تم تناولها بالدراسة فى الفصل الثانى بالباب الأول وقد وضع خلالها الأهمية الخاصة التى يمثلها الاستهلاك فى تحريك ودفع عجلة التنمية الاقتصادية .

وغنى عن البيان أن هذه العلاقة بين الاستهلاك والتنمية تسير فى اتجاهين حيث نجد أن الاستهلاك يلعب دوراً هاماً فى اختيار وتحديد استراتيجىة التنمية . كما تختلف أهمية هذا الدور من استراتيجىة الى

غيرها •. وتجب من ناحية ثانية أن عملية اختيار استراتيجية دون أخرى تؤدي بدورها إلى التأثير على نمط الاستهلاك وعلى مستواه •. وهو الأمر الذي اتضح من خلال استعراض أهم الاستراتيجيات المطروحة للتنمية والأهمية التي تعطيها كل استراتيجية لظاهرة الاستهلاك وهي :

أولاً : استراتيجية النمو المتوازن •

ثانياً : استراتيجية النمو غير المتوازن •

ثالثاً : استراتيجية الاحلال محل الواردات •

رابعاً : استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية للأفراد •

وقد كان من الأهداف الرئيسية للدراسة التطبيقية موضوع هذه الرسالة محاولة إبراز الأهمية النسبية للاتفاق على البنود المختلفة بميزانية أسر عينة الدراسة بفئاتها الدخلية والتعليمية الثلاث •

فقد حاولت الدراسة أن تحدد ما يعد من قبيل الحاجات الأساسية عن طريق الاستعانة بتحليل نمط الانفاق الاستهلاكي على البنود التفصيلية بميزانية الأسرة وذلك وفقاً لبعض المقاييس العلمية الإحصائية • فعلى سبيل المثال إذا ما تبين وجود اتفاق على بعض الحاجات المشتركة بالنسبة لمختلف الأسر - يمثل أهمية نسبية ثابتة • فإن هذا قد يعد مؤشراً بأن هذه الحاجة تعد من قبيل الحاجات الأساسية • لدى هذه الأسر •

ونقطة البداية في وضع استراتيجية لتلبية الحاجات الأساسية تكمن في تحديد هذه الحاجات ويتعين القيام بالدراسات اللازمة لتحديد ما يعد من قبيل الحاجات الأساسية • ثم يكون التخطيط للانتاج على النحو الذي يحقق هذه الأهداف على أفضل وجه • وبما يضمن استخدام الموارد المتاحة على أكفاً وجه ممكن • وإذا عرفنا أن العلاقة بين متغير الدخل الفردي ومتغير الاستهلاك وخاصة الغذاء بالدول الساعية للنمو مثل مصر تتميز بوضع خاص • من حيث الانخفاض الشديد في مستوى الدخل الفردي • الأمر الذي ينعكس في شكل ارتفاع نسبة الانفاق الاستهلاكي بصفة عامة • وارتفاع نسبة الانفاق على الغذاء بصفة خاصة • كما أنه عند زيادة دخل الفرد أو الأسرة ترتفع نسبة الانفاق على الغذاء أيضاً في هذه المرحلة • لوضحت أهمية دراسة أنماط

الاتفاق الاستهلاكي وعلاقتها بالمتغيرات الكلية في الاقتصاد القومي تفاديسا
للمشاكل والاختناقات التي قد تحدث نتيجة نقص البيانات والدراسات وسوء
التخطيط .

اهتمت الدراسة أيضا باستعراض أهم ملامح التنمية الاقتصادية
وعلاقتها بالاستهلاك في مصر وتم ذلك في الفصل الثالث من الباب الأول .

فقد احتلت ظاهرة الاستهلاك أهمية خاصة بالنسبة لتطور الاقتصاد
المصري خلال المرحلة التالية للحرب العالمية الثانية . حيث شاهدت مصر خلال
هذه الفترة ضغوطا استهلاكية كان لها تأثيرها السلبي في كثير من الأحوال
على معدلات الادخار والاستثمار ونمط توزيع الدخل القومي .

وتمثلت هذه الضغوط الاستهلاكية بصفة خاصة خلال الفترة التالية
لحرب سنة ١٩٦٧ حيث انخفضت معدلات التنمية الاقتصادية دون بذل الجهد
الكفيل بتقليل حجم الاستهلاك مما أدى الى زيادة نسبة الاستهلاك الى الدخل
القومي لتصل الى ٩٨٪ سنة ١٩٧٥ بالمقارنة بنسبة ٦٤٫٩٪ سنة ١٩٦٥ هذا
كما حدث العديد من المتغيرات في أنماط الاستهلاك وحجمه في الفترة التالية
لحرب أكتوبر سنة ١٩٧٣ نتيجة اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي والتوسع
في الاستيراد من الخارج .

وباستعراضنا لتطور الفكر الاقتصادي ازاء دراسة ظاهرة الاستهلاك
والمدارس الاقتصادية المختلفة لشرح ظاهرة الاستهلاك على المستوى الوحدى
والمستوى الكلى كل منهما بأدواتها التحليلية وفكرها المتميز ،
وباستعراضنا لاستراتيجيات التنمية المختلفة وعلاقتها بالاستهلاك
تبين لنا حقيقة أساسية مؤداها أن المجتمع ككل ينقسم الى مجموعات استهلاكية
متباينة لكل منها نمط استهلاكها الذى يختلف عن المجموعات الأخرى . فلا
يخفى ما للمجتمع الرفي مثالا من خصائص وسمات وعادات واجتياجات تباين
١٠ للمجموعات الحضرية الصناعية من خصائص وسمات وغيرها من المتغيرات ،
الأمر الذى يحتم دراسة كل منهما دراسة تفصيلية ، مما يؤكد ضرورة مواصلة
إجراء المزيد والعديد من البحوث النظرية والتطبيقية فى موضوع الاستهلاك
وسلوك المستهلك فيما يتعلق بكيفية اتخاذ قرارات الانفاق على بنود ميزانية
الأسرة . والتعرف على تأثير المتغيرات المختلفة ، والأهمية النسبية الخاصة بكل
متغير من حيث تأثيره على نمط الانفاق الاستهلاكي لأسر الفئات المتباينة فى

المجتمع • وهو الأمر الذى يعكس نفسه على ذالة الاستهلاك الخاصة بكل مجموعة ويفيد التعرف على هذه المتغيرات الاقتصادية في التخطيط الاقتصادي للنتاج والاستثمار وميزان المدفوعات وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية •

ونظرا لأن الوحدة الانفاقية الاستهلاكية في المجتمع هي الأسرة فإن البحوث الميدانية الخاصة بدراسة اقتصاديات الاستهلاك تبدأ بدراسة نمط الانفاق بميزانية الأسرة والأهمية التي يحتلها الانفاق على كل بند من بنود الانفاق الاستهلاكي المختلفة •

وقد تناولت الرسالة في الباب الثاني منها الدراسة الميدانية التطبيقية التي تم القيام بها لدراسة نمط استهلاك أسر العينة موضوع البحث مع عرض نتائج هذه الدراسة وتحليلها وقد احتوى هذا الباب على أربعة فصول :

حيث تناول الفصل الرابع بالباب الثاني عرضا لخطوات الدراسة التطبيقية :

أولا : شرح لعينة الدراسة التي تم اختيارها وتصنيفها الى ثلاث فئات تعليمية ودخلية •

ثانيا : شرح لاستمارة الاستبيان التي تم استخدامها مع بيان الأهداف التي أريد تحقيقها من وراء بيانات ومواد هذه الاستمارة •

ثالثا : شرح للأهداف التي أريد الوصول إليها من خلال هذا التصميم

رابعا : شرح لخطوات تحليل البيانات التي تم جمعها ميدانيا باتباع مختلف الأساليب الإحصائية •

وتضمن الفصل الخامس شرح وتحليل المتغيرات المستقلة التي استخدمت لالقاء الضوء على نمط الاستهلاك للعينة موضوع الدراسة وكيفية تغيره

أما الفصل السادس فقد تناول عرض نتائج تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بالتعرف على نمط الانفاق الاستهلاكي الكلي وعلاقته بمتغيري الدخل الكلي والتعليم •

أما الفصل السابع فقد تناول دراسة وتحليل أنماط الانفاق على البنود التفصيلية بميزانية أسر كل فئة من الفئات التعليمية الثلاث مع إبراز أهم خصائص ومميزات هذه الأنماط والأهمية النسبية للانفاق على كل بند من هذه البنود وارتباطها بمتغير الدخل الكلي للأسرة ، كما تضمن هذا الفصل أيضا محاولة للتعرف على تصرف الأسر حيال عدد من المتغيرات التي تتعلق بأنماط الانفاق الاستهلاكي لأسر الفئات الثلاث وتلقى مزيدا من الضوء عليه .

وفيما يلي نعرض أهم الأهداف والنتائج التي شملتها الدراسة التطبيقية :

أولا : التعرف على دالة الاستهلاك الخاصة بعينة الدراسة بفئاتها الثلاث وهي تلك الدالة التي تمثل نمط الاستهلاك الكلي لمجتمع الدراسة . وذلك بحساب الميل المتوسط للانفاق الاستهلاكي الكلي لأسر كل فئة من الفئات الثلاث وقد أسفرت نتائج دراسة هذه الانماط عن المؤشرات التالية :

١ - ارتفاع وتقارب الميل المتوسط للانفاق الاستهلاكي الكلي ما بين أسر الفئات التعليمية الثلاث حيث تراوح ما بين ٩١٨٦٪ و ٩٠٧١٪ مما يشير الى وجود نمط واحد تقريبا للانفاق الاستهلاكي على المتغيرات الكلية بمعنى آخر أن هيكل توزيع الدخل الكلي على المتغيرات الكلية ، وهي الانفاق على البنود المختلفة بميزانية الأسرة ككل ، والانفاق على المصروف الشخصي ككل ، والادخار متماثل تقريبا .

٢ - الاختلاف البسيط في النسب السابقة الخاصة بالميل المتوسط للانفاق الاستهلاكي يشير الى وجود اتجاه الى الانخفاض مع استمرار ارتفاع مستوى الدخل من ٩١٨٦٪ بالفئة الأولى الى ٩٠٧١٪ بالفئة الثالثة .

كما نتج نسبة الانفاق على البنود المختلفة بميزانية الأسرة ككل الى الارتفاع بانتقالنا من الفئة الأولى الى الثانية من ٨٠٧٦٪ الى ٨١٥٨٪ ثم تعود النسبة الى الانخفاض الى ٨٠٪ عند استمرار ارتفاع الدخل الكلي ارتفاعا كبيرا .

ثانيا : التعرف على أنماط الادخار وتحليلها وذلك بحساب نسب الادخار الى الدخل الكلي بكل فئة من الفئات التعليمية الثلاث . وقد تميزت نسب الادخار الى الدخل الكلي بالانخفاض حيث بلغت ٨١٣٪ بالفئة الأولى

وارتفعت قليلا الى ٩٠.٦٪ بالفئة الثالثة وهي نتائج تشير الى ضرورة العمل على ايجاد اساليب ووسائل لجذب المدخرات القليلة ورفع نسبتها .

ثالثا : التعرف على تأثير متغير الدخل والتعليم على متغيرات الانفاق الاستهلاكي وذلك :

١ - بحساب معاملات الانحدار البسيط للاستهلاك على الدخل والتي تمثل الميل الحدى للاستهلاك لأسر الفئات التعليمية الثلاث . وحساب معاملات الانحدار المتعدد للاستهلاك على الدخل والتعليم معا بالنسبة لمفردات العينة ككل . وهو ما يثقل مقدار الزيادة في الاستهلاك بزيادة الدخل بوحدة واحدة والتعليم بمستوى واحد وهو من المقاييس التي تستخدم في التنبؤات الاقتصادية بمستويات الاستهلاك عند زيادة الدخل .

وبالنسبة لاختيار تأثير متغير الدخل الكلي على متغير الاستهلاك الكلي فقد استخدمت خطوط الانحدار البسيط للتعرف عليه وأسفرت النتائج عن ارتفاع الميل الحدى للاستهلاك ما بين أسر الفئات الثلاث حيث يبلغ بالفئة الأولى ٩٥ر وبالفئة الثانية ٨٨ر وبالفئة الثالثة ٩١ر مما يشير الى ارتفاع مقدار الاستهلاك الكلي من الزيادة في الدخل الكلي للأسرة بوحدة واحدة وذلك بانقائنا من الفئة الأولى الى الفئة الثالثة .

٢ - حساب معاملات الارتباط بين متغير الدخل ومتغيرات الانفاق الاستهلاكي والادخار والتي تمثل درجة احتمال وجود ارتباط بين متغير الدخل باعتباره المتغير المستقل ومتغيرات الانفاق باعتبارها المتغيرات التابعة .

أسفرت نتائج التحليل الاحصائي عن وجود ارتباط طردى كامل بين متغير الدخل الكلي ومتغير الانفاق الاستهلاكي الكلي والانفاق على بنود ميزانية الأسرة . مما يعنى أن ارتفاع مستوى الدخل يصاحبه ارتفاع مستوى الاستهلاك وذلك بدرجة احتمال مرتفعة جدا . وهو الفرض الأساسى الذى تختبره الدراسة التطبيقية .

وإبعا : التعرف على أنماط الانفاق الاستهلاكي على البنود التفصيلية بميزانية الأسرة بالنسبة لكل فئة من الفئات التعليمية الثلاث . مع إبراز الخصائص والمميزات الأساسية لنمط الانفاق الخاص بكل منها . وقد أمكن تحقيق ذلك بحساب نسب الانفاق على كل بند من بنود الانفاق بميزانية الأسرة الى الدخل الكلي بهدف التعرف على الأهمية النسبية لكل بند من هذه

البنود بالنسبة لأسر كل فئة من الفئات التعليمية والدخلية الثلاث مع عقارنتها بمعاملات الارتباط الخاصة بالانفاق على كل بند من بنود الانفاق ومتغير الدخل الكلي لتحديد اتجاهات تغير الاستهلاك مع تغير الدخل .

ومن أهم المؤشرات التي تم استخلاصها من نتائج دراسة هذه الأنماط ما أشارت اليه نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية من ثبات نسب الانفاق على البنود الضرورية بميزانة الأسرة مثل الانفاق على الغذاء ، والملبس والسكن والتعلم وأدوات النظافة والصحة والخدمات الأخرى مع وجود اتجاه نحو انخفاض تلك النسبة أحيانا مع استمرار ارتفاع الدخل . أما بالنسبة لبنود الانفاق التي تتضمن استهلاك السلع وخدمات تتعدى المستوى الضروري للمعيشة ومنها الانفاق على المواصلات والانفاق على الترفيه والانفاق على الخدمات المنزلية فترتفع نسبة الانفاق عليها مع ارتفاع مستوى الدخل .

ومما سبق يمكن القول ان ارتباط وتأثير متغير الدخل الكلي على أنماط الانفاق على البنود التفصيلية بميزانية الأسرة يشير الى التفاوت ما بين أسر الفئات الثلاث حسب الأهمية النسبية لهذه البنود حيث يظهر تزايد تأثير الدخل الكلي على الانفاق على البنود التي تتضمن استهلاك يفوق المستوى الضروري لتحتجها بأهمية نسبية واحدة تقريبا رغم تفاوت مستويات الدخل .

وقد جاءت النتائج السابقة متفقة مع نتائج الدراسات النظرية التي تعرضت لها الدراسة في الفصل الأول منها . والتي تناولت شرح وتفسير تأثير متغير الدخل على مستوى الانفاق وخاصة على الغذاء ونمطه ومنها قانون انجل الخاص بالانفاق على الغذاء ونظرية كينز ودراسات العديد من المفكرين الذين أشاروا الى وجود علاقة ورتباط بين متغير الدخل ومتغير الانفاق الاستهلاكي . وان نسبة الانفاق على البنود الاستهلاكية وأهمها الغذاء خاصة بالبلاد ذات الدخل الفردي المنخفض ترتفع مع ارتفاع مستوى الدخل الفردي ، الى أن يصل الى مستوى يحقق للفرد أو الأسرة اشباع الحاجات الضرورية والمطلوبة من السلع الغذائية . ومع استمرار ارتفاع مستوى الدخل واستيفاء الأفراد لحاجاتهم ورغباتهم من هذه السلع الغذائية تبدأ نسبة الانفاق على هذا البند في الانخفاض .

وقد جاءت نتائج الدراسة الميدانية متفقة مع ما أشار اليه الاقتصادي صمويلسن أيضا من أن الدخل من المتغيرات الأساسية التي تؤثر على الكمية المطلوبة الا أن تأثيره يكاد ينعدم فيما يختص بالطلب على السلع الضرورية أو الأساسية في حين تبدى السلع الكمالية استجابة كبيرة لتغيرات الدخل .

خامسا : ورغم أن الهدف الرئيسى من اجراء الدراسة الميدانية هو التعرف على نمط الانفاق الاستهلاكى بميزانية أسر عينة الدراسة مع التركيز على ابراز تأثير متغير الدخل والتعليم ، الا أن ذلك لم يمنع من محاولة التعرف على سلوك الأسرة حيال عدد من المتغيرات التى تتعلق بأنماط الانفاق الاستهلاكى لأسر الفئات الثلاث وتلقى مزيدا من الضوء عليه وهى :

أولا : تصرف الأسر فى ميزانيتها حيال زيادة دخل الأسرة .

اتضح من خلال التحليل الإحصائى للبيانات أن الأسر عند المستويات المنخفضة من الدخل ترغب عند زيادة دخلها فى تلبية حاجاتها الأساسية أولا بينما عند المستويات المرتفعة من الدخل تظهر للأسرة اهتمامات أخرى تبدأ فى الاستزادة منها فى حالة زيادة الدخل .

ثانيا : قياس تصرف الأسر فى ميزانية الأسرة فى حالة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية .

أسفرت نتائج التحليل الإحصائى للبيانات أن غالبية الأسر بالعينة تعمل على خفض انفاقها على بنود الانفاق غير الأساسية فى حالة زيادة الأسعار ، وتليها نسبة الأسر التى تعمل على خفض الانفاق على البنود الأساسية وأهمها الغذاء وذلك لما لاحظناه من ارتفاع نسبة الانفاق على هذا البند .

ومن المجدير بالذكر أن نسبة تصل الى ثلث أسر العينة تعمل على الأقلال من الهالك فى حالة ارتفاع الأسعار . ويلاحظ زيادة نسبة الأسر التى تعاني من وجود هالك كلما ارتفع مستوى الدخل . مما يستدعى العمل على توجيه وارشاد هذه الأسر الى التخلص من هذه الانماط السيئة من الاستهلاك دون المساس بمستوى رفاهيتها وتمتعها باستهلاك السلع والخدمات . حيث يمكن تلبية الحاجات بكميات أقل واستخدامات أفضل وأكفا للسلع والخدمات .

ثالثا : انماط تصرف الأسر فى فائض الدخل (الادخار) :

اهتمت الدراسة بمتابعة الأسر المدخرة لمعرفة أوعية الادخار المستخدمة وأوجه الاستثمار التى توظف وتستثمر فيها ومدى ارتباط متغير الدخل بأنماط التصرف فى الادخار .

ونوصى هذه الدراسة فى هذا المجال بضرورة اجراء المزيد من البحوث والدراسة لموضوع انماط الانفاق الاستهلاكى مع التركيز على ابراز الجوانب

السلبية منها والتي يلزم العمل على تعديلها • والتي تنتج أساسا عن الأسراف
فى استهلاك السلع وسوء استخدامها واستهلاكها ، وسوء توزيع الدخل على
البندود الانفاقية المختلفة •

وقد لوحظ أنه رغم وعى ربة الأسرة ، غالبا بوجود هذا الهالك والفاقد
فى عملية استهلاك أسرته إلا أن ذلك يقابل بسلوك وتصرف غير ايجابى بل
سلبى والنتائج السابقة تشير الى وجود تصرفات غسير رشيدة فى عملية
استهلاك حوالى ثلث نسبة أسر العينة بفئاتها الثلاث وأن الأسرة تعى هذه
الأنماط السيئة إلا أنها لا تعمل على تجنبها •

ومن الجدير بالذكر أن نتائج التحليل الإحصائى للبيانات قد اشارت الى
أن متغير الدخل لا يؤثر على نمط الادخار وأوعيته تأثيرا فعالا بالنسبة للأسر
داخل الفئات التعليمية وكيفية توظيفه وهى ظاهرة تستحق مزيدا من
الاهتمام والدراسة ، وذلك للعمل على تقديم أساليب وأدوات وأوعية ادخارية
تجذب المدخرات وتجلب مزيدا من المدخرين حيث أشارت نتائج تحليل
البيانات الإحصائية لنمط الادخار أن حوالى ثلث أسر العينة لا تدخر إطلاقا •

وأبعا : ومن المقاييس التى وضعت بالدراسة لقياس مستوى المعيشة
من زاوية أخرى وهى قياس مدى اقتناء الأسر للأجهزة الكهربائية وعلاقتها
بمتغيرى الدخل والتعليم •

أشارت النتائج الى أن كلا من الثلاجة والبوتاجاز والراديو والريكورد
والتليفزيون والغسالة من الأجهزة المتوافرة لدى غالبية أسر العينة • مما
يشير الى أنها تعد من الأجهزة الأساسية بالنسبة لأسر عينة الدراسة •

أما بالنسبة لأجهزة المروحة والدفاية والمكنسة والسيارة فقد تفاوتت
نسب اقتنائها بتفاوت مستوى الدخل بين أسر الفئات الثلاث حيث ترتفع
نسبة الأسر التى تكتونها مع ارتفاع مستوى الدخل والتعليم •

بعد استعراضنا لأهم مؤشرات نتائج الدراسة والتوصيات التى أمكن
الخروج بها من خلالها نشير الى أن الدراسة التطبيقية قد هدفت من خلال
التعرف على نمط الانفاق الاستهلاكى الى خدمة المجتمع والباحثين فى مجالات
الاستهلاك الفردى وميزانية الأسرة وترشيد الاستهلاك • ونأمل أن تقدم نتائج
الدراسة مؤشرات للعاملين والباحثين فى مجالات تخطيط الانتاج وتوزيعه
وتسويقه •

ولعل بهذه النتائج أكون قد أقيت ولو بصيصا من الضوء على بعض
المشاكل التى تتعلق بأنماط الاستهلاك فى مجتمعنا •

رسائل جامعية :

- ٤ - نظام السياسة الخارجية لمصر بين قراري :
طرد التجراء السوفييت عام ١٩٧٢ ،
وزيارة الرئيس السادات للقدس عام ١٩٧٧
الأستاذ : جمال علي زهران ❊

الواقع ان السياسة الخارجية المصرية تعتبر أحد المجالات التي تندر فيها الدراسات العلمية ، وهذا قد يرجع الى أن كثيرا من الباحثين يتجنبون الخوض في هذا المجال بحجة ندرة المعلومات والتي يقع كثير منها في نطاق السرية مما يصعب معه التوصل الى تحليل متكامل لها . ومن ثم فان البعض يرى أن هذا الاقتراب من هذا المجال يعد مغامرة محكوما عليها بالفشل .

ومع التسليم بصحة جزء من هذه الحجة . الا أن الاستسلام لهذه المقولة قد يجعل علم السياسة الخارجية استاتيكا أى ثابتا ومن ثم لا يمكن تطوير هذا العلم هذا من جانب ، ومن جانب آخر فان الاستسلام لهذا قد يصيب المتخصصين في هذا المجال بالايجاب الشديدي حيث يصعب عليهم استثمار هذا العلم من أجل خدمة وطنهم .

لذلك فان هذه الدراسة هي محاولة من جانب الباحث لمجابهة هذا التحدي ورفض هذه المقولة الشائعة ، ولعل ما يزيد من تشجيع الباحث على هذا اشارة الرئيس الامريكي (كيندي) بأن المواطن العادي يستطيع فهم السياسة الخارجية بسهولة بل ويستطيع تخمين وتوقع قرارات القذ وذلك استنادا الى أن أكثر من ٩٣٪ من المعلومات التي استند عليها في صنع قراراته الخارجية كان منشورا ومعلنا ومتاحا للمواطن العادي . ومن ثم يثار

❊ رسالة ماجستير في العلوم الساسية - مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، يونيو ١٩٨٣ . اعداد الباحث جمال علي زهران - المدرس المساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (وحدة بحوث الرأي العام والاعلام) وتحت اشراف الأستاذ الدكتور محمود اسماعيل محمد ، أستاذ العلوم السياسية ، والدكتور محمد السيد سليم (مدرس العلوم السياسية) . وقد كانت لجنة المناقشة تتكون من : أ . د . محمود اسماعيل محمد (مشرفا) ، أ . د . فاروق يوسف أحمد (عضوا) ، د . نادية حسن سالم (عضوا) .

المجلة الاجتماعية القومية الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٣ المجلد (٢٠)

التساؤل : اذا كان المواطن العادى يستطيع الالام وفهم جوانب السياسة الخارجية بل والتنبؤ بقرارات الغد .. ألا يستطيع الباحث العلمى المتخصص أن يقوم بأكثر من هذا ؟ ان الأمر فى النهاية يتوقف على القدرة على استخدام أدوات التحليل .. حيث أن المتابعة الجادة والدقيقة لكل ما ينشر ويعلن .. وبالاحتكام الى المنطق .. تقود الباحث الى تخطى القيود التى تحاول السلطات فى العالم الثالث أن تفرضها بأضغاء السرية على بعض المعلومات بل وتسئ القوانين بشأن ما يقال عنه انه أسرار الدولة ، أو وثائق سرية أو غير ذلك ، بما يحول دون الخوض فى هذا المجال .

وأكثر من هذا فان الباحث يمكن أن يصل بالأدوات العلمية الملائمة الى التعرف على مضمون الوثائق السرية جدا ، دون الاطلاع عليها .. ويمكن التوصل الى نتائج جادة وصحيحة بدرجة كبيرة ، ويؤكد هذا أن أكثر ما تم نشره من وثائق بعد انقضاء المدة القانونية .. لم يضيف جديدا .. حيث تكاد نتائج علمية توصلت اليها دراسات عديدة فى ضوء المعلومات المتاحة .

وفي ضوء ما سبق فان ما يقال انه وثائق سرية وإن عدم نشرها يحول دون الخوض فى مجال تحليل السياسة الخارجية .. ادعاء لا محل له من الصحة .. وما هذا الا وهم كبير ليس المقصود به سوى احباط مهمة البحث العلمى فى مجال العلوم الاجتماعية عامة ، ومجال العلوم السياسية بصفة خاصة .

وهذه الدراسة استهدفت محاولة الكشف عن مدى تأثير متغيرات نظام السياسة الخارجية المصرية على قرارات السياسة الخارجية فى عهد الرئيس السادات ، وذلك بدراسة البيئة النفسية لصانع القرار الرئيسى فى السياسة الخارجية ، وهو الرئيس السادات وأيضا بدراسة عملية صسنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية ثم التطبيق على قرارين هما : طرد الخبراء السوفيت من مصر - يوليو ١٩٧٢ ، وقرار زيارة السادات للقديس فى نوفمبر ١٩٧٧) ، ومن ثم فإن تقييم قرارات السياسة الخارجية المصرية يمكن استخلاصه من معرفة العلاقة بين متغيرات نظام السياسة الخارجية وذلك بالوقوف على مدى تطابق البيئة النفسية للرئيس السادات مع قراراته الخارجية خاصة - قرارى الدراسة - بل أن فهم طبيعة هذه العلاقة قد يساعد الى حد كبير على اعطاء المحلل القدرة على التنبؤ بقرارات السياسة الخارجية المصرية .

★ فيما يتعلق بالاطار المنهجي : فان هذه الدراسة وقد استهدفت محاولة الوصول الى الحقيقة . فان الباحث تجنب التقييد أو الالتزام التام بمنهج معين كاطار نظرى للتحليل ، وهذا ما قد يحاوله البعض لاثبات صحة هذا المنهج أو ذاك . ولذلك فقد تخطى الباحث هذا الاتجاه بأن حاول توظيف عدد من المناهج المتاحة والتي تتلاءم مع الموضوع . فقد وضع الباحث نصب عينيه . اطارا منهجيا عاما للمعالجة ، وفى اطاره تم تقسيم الدراسة الى عدة أقسام . واستخدمنا لمعالجة كل قسم عددا من المناهج الملائمة للتحليل . فعلى حين أخذنا منهج التحليل النظمي « لبريتشر لتحليل نظام السياسة الخارجية ، مع تعديله بما يتلاءم وموضوع الدراسة وخصوصية الظاهرة ، الا انه فى نفس الوقت فاننا قد استعنا بالمنهج الادراكي ، ومنهج النظام العقيدى . عند المضمون أسلوبا للتحليل ، أما تحليل قرارى الدراسة استلزم الاستعانة بمنهج صنع القرار ورواده (ستايدر ، روبنسون ، لوفيل) . وهكذا حاولنا استخدام هذه المناهج فى اطار « تكاملي » بحيث تعاون الباحث من أجل محاولة السيطرة على الظاهرة - محل الدراسة - سعيا للوصول الى الحقيقة ، أى انطلاقا من ضرورة أن يخدم المنهج الموضوع وليس العكس .

★ أما فيما يتعلق بأقسام الدراسة : فان هذه الدراسة تنقسم الى بابين رئيسيين ، يسبقها باب تمهيدى ، والذي قد تناولنا فيه عددا من النقاط وهى : (مقدمة عامة ، ومشكلة البحث ، ثم عرض للأدب النظرى فى الموضوع) .

ثم تناولنا أيضاً فى الباب التمهيدى الاطار النظرى للدراسة تفصيلا ، وأيضا مجال البحث من حيث فترة الدراسة ، وقرارات الدراسة ، ثم تناولنا أدوات البحث المستخدمة ، ثم عرض لأقسام الدراسة .

اما الباب الأول : فقد تناولناه فى أربعة فصول وخاتمة عامة

★ فى الفصل الأول : تناولنا « الاطار العام للبيئة النفسية لصانع القرار » من حيث تعريفها وأهمية دراستها ، وأبعادها ، والمنهج المستخدم لتحليلها وأسلوب التحليل المستخدم أيضا ثم تحديد للمفاهيم المستخدمة . وعموما : فاننا قد قمنا بتحليل جميع خطب الرئيس السادات خلال الفترة : من بداية توليه الحكم بعد وفاة عبد الناصر فى ١٩٧٠/٩/٢٨ . وحتى تاريخ اعلانه لقرار الزيارة فى ٩ نوفمبر ١٩٧٧ . وقد بلغ مجموع الخطب (٦٢٣)

خطابا بواقع (٩٠) تسعين خطابا كل عام تقريبا . كذلك فقد قمنا بالجمع بين التحليل الكمي والكيفي لخطب الرئيس السادات . ولكن التحليل أساسا هو تحليل كمي ولكن ما صعب تحليله كميّا قمنا بتحليله كيفيّا . وقد بلغت وحدات التحليل الكمي ٧٣ وحدة .

★ وفي الفصل الثاني : تناولنا «رؤية الرئيس السادات للنظام الدولي العالمي» وذلك في ثلاثة مباحث وهي :

المبحث الأول : رؤية السادات لطبيعة النظام العالمي . من حيث طبيعته وهل يتسم بالطبيعة الصراعية أم التعاونية أم خليطا بينهما ، ومن حيث هيكل النظام العالمي وهل هو متعدد الاقطاب أم قطبية ثنائية جامدة أم ثنائية مرنة أم واحدة ، ومن حيث حالة النظام العالمي وهل هو نظام مستقر أم غير مستقر ، ومن حيث العملية السياسية في النظام العالمي وهل هي عبارة عن مباراة صفرية أم لا صفرية .

واتضح ان الرئيس السادات كان أكثر ميلا لاعتبار النظام العالمي نظاما تغلب عليه الطبيعة الصراعية وانه يتسم بالثنائية الجامدة بين الدولتين الأعظم وانه نظام غير مستقر ، وان نتيجة العملية السياسية في النظام العالمي كانت مباراة صفرية . حيث أن انتصار طرف لا يؤدي الى هزيمة الطرف الآخر بشكل نهائي .

المبحث الثاني : « رؤية السادات للأعداء السياسيين ومدى امكانية التفاهم مع اسرائيل » ، واتضح أن للرئيس السادات ١٣ عدوا سياسيا على قمتهم اسرائيل بنسبة ٤٥٪ ، تليها الولايات المتحدة بنسبة ٢٤٪ تقريبا ، تليها الصهيونية بنسبة ١١٫٢٥٪ ، أما الاتحاد السوفيتي فكان العدو السياسي رقم ٤ بنسبة ٩٪ .

أما حول مدى امكانية التفاهم مع اسرائيل فقد كان السادات يرى أن التفاهم غير ممكن على مدار فترة الدراسة حتى عام ١٩٧٧ والذي فيه اتخذ قراره بزيارة القدس ، وبلغت نسبة هذا المؤشر ٩٣٫٧٥٪ مقابل ٦٫٢٥٪ بامكانية التفاهم فقط .

المبحث الثالث : « رؤية السادات لدور اسرائيل في النظام العالمي والاقليمي » ، واتضح أن اسرائيل تعتبر ركيزة أمريكية ثم تضطلع بدور

التفتت الاقليمي العربي ، ثم محاولة السيطرة الاقليمية ، وايضا تلعب دور ركيزة استعمارية وايضا ركيزة صهيونية .

★ **الفصل الثالث :** فقد تناولنا رؤية السادات للنظام الدولي الاقليمي « وذلك في ثلاثة مباحث وهي :

المبحث الأول : « رؤية السادات لطبيعة النظام الاقليمي من حيث طبيعته ، وهيكله ، وحالته ، والعملية السياسية للصراع الاقليمي . واتضح أن الرئيس السادات كان يرى النظام الاقليمي وقد غلبت عليه الطبيعة الصراعية ، وأنه متعدد الاقطاب وأنه نظام غير مستقر ، وأن حاصل نتيجة الصراع الاقليمي مباراة لا صفرية بما يؤكد تشدده وعدم مرونته وبما يتسق مع رؤيته بعدم امكانية التفاهم مع اسرائيل .

المبحث الثاني : « رؤية السادات لنمط العلاقات المصرية / العربية في مجال الصراع العربي / الاسرائيلي ٥٠ وقد تحدت هذه الرؤية بثلاثة مؤشرات رئيسية : **الأول :** الاتصالات الثنائية بين مصر والدول العربية ، **والثاني :** حرب أكتوبر ومفهوم الوحدة العربية ، **أما الثالث :** فيتمثل بطبيعة القرار العربي في الصراع العربي الاسرائيلي والذي كان الرئيس السادات يراه خلاصة للتشاور بين جميع العرب .

المبحث الثالث : « رؤية السادات لدور مصر في النظام العالمي والاقليمي ٥٠ « وقد اتضح ان رؤيته لدور مصر توزعت بين ١٣ ثلاثة عشر دورا من ١٧ سبعة عشر مؤشرا قد حددناها للتحليل ٥٠ وكان أعلى مؤشر لدور مصر هو صانع سلام ، بنسبة ١٣ر٥٪ يليها دور مصر كداعية لعدم الانحياز بنسبة ١٣٪ ثم دورها في تحقيق التكامل الاقليمي بنسبة ١٢ر٣٪ . ثم دورها في الدفاع عن العقيدة بنسبة ١٢ر١٪ وهكذا .

★ **الفصل الرابع :** تناولنا فيه رؤية الرئيس السادات للبيئة الداخلية ٥٠ « وذلك في خمسة مباحث وهي :

المبحث الأول : ويتعلق برؤيته للاستراتيجية السياسية من خلال ستة مؤشرات (استراتيجية هجومية ، وتوازنية ، وردعية ، واستراتيجية التعبئة الشاملة ، واستراتيجية توفيقية ، واستراتيجية الاعتماد على دعم خارجي) . وقد اتضح أن نسبة حديثه حول الاستراتيجية الهجومية كانت مرتفعة بالمقارنة بالأنواع الأخرى ٥٠ حيث بلغت نسبة الهجومية ٣٧ر٦٪ .

المبحث الثماني : رؤية السادات للعلاقة بين الأوضاع الداخلية والسياسة الخارجية .
• وانضح أن السادات كان يدرك وجود علاقة بتأثير وتأثر بينهما .

المبحث الثالث : رؤية السادات للقدرة الاقتصادية المصرية .
• من خلال عدة مؤشرات وهي (طبيعة البناء الاقتصادي ، وطبيعة الوضع الاقتصادي ، وطبيعة العلاقة بين الاقتصاد المصري وقضية الحرب والسلام ، والاعتماد على الدعم الخارجي كمخرج للآزمة الاقتصادية) .

المبحث الرابع : رؤية السادات للنظام السياسي المصري .
• من خلال عدة مؤشرات وهي : طبيعة البناء السياسي ، وطبيعة العملية السياسية ، ودور المعارضة وأسلوب التعامل معها ، ودور رئيس الدولة في النظام السياسي .

المبحث الخامس : رؤية السادات للقدرة العسكرية المصرية ودور القوات المسلحة .

وفي نهاية هذا الباب الأول أفردنا جزءاً كخاتمة له استعرضنا فيها النتائج التي وصلت إليها هذه الدراسة بعد تحليل البيئة النفسية للرئيس السادات .

★★ **أما الباب الثاني :** فقد تناولناه في مقدمة عامة حول عملية صنع القرار ، وفي أربعة فصول وهي :

★ **الفصل الأول :** يتعلق بـ « هيكل صنع القرار السياسي الخارجي » - وتناولناه في مبحثين وهما :

المبحث الأول : ويتعلق بالدور الوظيفي لسلطات الدولة في صنع القرار الخارجي .

المبحث الثاني : ويتعلق بالدور الوظيفي لأجهزة الدولة التنفيذية في صنع القرار الخارجي وهي : مجلس الوزراء ، ووزارة الخارجية ، ومجلس الأمن القومي ، ورئاسة الجمهورية ، ووزارة الحربية ، والمخابرات العامة ، والتنظيم السياسي (اللجنة المركزية قبل تعدد الأحزاب ، والمكتب السياسي لحزب مصر بعد تعدد الأحزاب) .

★ **الفصل الثاني :** وتناولنا فيه (رؤية الرئيس السادات لعملية صنع القرار الخارجى) وخلصتها تركيز السادات على دوره بصفة أساسية فى هذه العملية .

★ **الفصل الثالث :** وتناولنا فيه (تحليل قرار انهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفييت فى مصر ، يوليو ١٩٧٢) . وذلك فى أربعة مباحث علاوة على خلاصة لهذا الفصل وتوضيح بدائل القرار .

وقد تناولنا فى **المبحث الأول :** الاطار العام لوجود الخبراء السوفييت فى مصر .

والمبحث الثانى : عملية صنع قرار انهاء مهمة الخبراء السوفييت .

والمبحث الثالث : دوافع القرار ومحاولتنا لتحديد الدوافع الحقيقية التى تنحصر فى أربعة دوافع : **الأول :** ويتعلق بالناحية النفسية للسادات تجاه السوفييت ، **والثانى :** بالناحية الايدولوجية للسادات ، **والثالث :** يتعلق بالضغوط الداخلية ، **والرابع :** يتعلق بالضغوط الخارجية .

والمبحث الرابع : تقييم القرار : من حيث ردود الأفعال عقب القرار وتوقيت القرار ، وتأثير القرار على العلاقات المصرية السوفيتية ، وتأثير القرار على القدرة العسكرية المصرية ، وتأثيره على امكانية الاختيار المصرى للحرب ، وتقييم القرار من حيث العلاقة بين الدول الصغرى والدول الكبرى .

ثم استعرضنا فى ضوء تقييم القرار البدائل المطروحة والمتصورة انذاك القرار وخلصتها : بأنه فى ضوء الاتفاق المسبق على اخراج السوفييت من مصر قبل بدء الحرب . وفى ضوء رغبة السادات فى التعبير عن موقف تجاه السوفييت . الأمر كان يتطلب أن يكون السادات مساوما عنيدا بهؤلاء فى مواجهة العملاء مما بما يحقق أقصى استفادة ممكنة من وجود هذه الورقة فى يده ، وإن ثمة اتفاق بين الدولتين أى بين الاتحاد السوفيتى ومصر على انهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفييت فى مصر دون الاعلان من جانب واحد كما حدث . كان يضمن استمرار العلاقة المصرية السوفيتية من أجل استمرار توازن القوى فى المنطقة وبما لا يصل بمصر الى ضعف موقفها التفاوضى بعدم مساندة احدى الدولتين الأعظم لها نتيجة مثل هذا القرار .

★ **الفصل الرابع :** وتناولنا فيه تحليل قرار زيارة السادات للقدس في نوفمبر ١٩٧٧ • وذلك في أربعة مباحث وخاتمة •

المبحث الأول : تناولنا فيه سياسة الرئيس السادات والاتجاه نحو السلام •

المبحث الثاني : عملية صنع قرار زيارة القدس •

المبحث الثالث : دوافع القرار ومحاولتنا لتحديد الدوافع الحقيقية التي تنحصر في أربعة دوافع (الناحية النفسية ، والايدولوجية ، والاضغوط الداخلية ، والاضغوط الخارجية) •

المبحث الرابع : تقييم القرار •• فقد تناولناه من حيث : (ردود الفعل والآراء المتباينة ازاء القرار ، وتوقيت القرار ، وتأثير القرار على طبيعة الصراع العربي الاسرائيلي ، وتأثيره على النظام الاقليمي العربي ، وعلاقة القرار بالحل المنفرد والحل الشامل ، وتأثير القرار على القدرة العسكرية المصرية ، واحتمالات حرب جديدة بالمنطقة نتيجة للقرار ، ثم تقييم القرار من حيث علاقة السول الصغرى بالكبرى •

★ أما خلاصة التقييم فقد قادت الباحث الى امكانية تجنب مثل هذا القرار بما يحقق الهدف المرجو ، حيث أن مجرد (اعلان التفافؤض المباشر) من جانب مصر كان كفيلا بتخطي كافة الحواجز تجاه عقد مؤتمر جنيف والحل الشامل ولم يكن الأمر اذن يستدعي مثل هذا القرار الذي تمخض عنه من السلبيات ما فاق على الايجابيات بكثير •

ثم شملت الدراسة خاتمة : تحت عنوان :
» **نظام السياسة الخارجية المصرية ١٩٧٧/٧٠** « •
وفيها استعرضنا أبرز نتائج الدراسة ومنها :

١ - أن البيئة النفسية للرئيس السادات كصانع قرار رئيس في مجال السياسة الخارجية •• لعبت دورا كبيرا في عملية صنع القرار الخارجي. بشكل عام ، وقرارى الدراسة خاصة نعم ثم فان نظام السياسة الخارجية المصرية يتحدد من خلال مدركات شخص رئيس الدولة وتوجهاته الايدولوجية. يل ومن كافة الأبعاد •

٢ - أن الدور الفعلي للأجهزة المختصة بصنع القرار الخارجى محدود للغاية - أن لم يكن منعما . وتحولت هذه الأجهزة الى أدوات أما لتبرير واضفاء الشرعية والتأييد السياسى على قرارات رئيس الدولة ، أو لتنفيذ هذه القرارات . واتضح من خلال الدراسة ان القرارات الخارجية كانت تصدر بعيدا عن هذه الأجهزة خاصة جهاز « وزارة الخارجية » الذى يعتبر الجهاز الرئيسى والمختص مباشرة بإدارة السياسة الخارجية للدولة .

٣ - ان العلاقة بين البيئة النفسية والقرارات السياسية المتخذة لم تصل الى حد التطابق بينهما . . ولهذا حاولنا التعرف على بعض من قيم السادات وأفكاره خارج الخطاب السياسى الذى حملناه لتحديد البيئة النفسية له . وعموما فقد اتضح ان قرارات الدراسة كانت مناقضة لتصوراته مما قادنا الى نتيجة هامة وهى التناقض بين القول المعلن ، وبين القرارات المتخذة بالفعل . فى نفس الوقت كان هناك تطابقا غسير معلن بين البيئة النفسية للسادات وقراراته السياسية . ولكن هذا التناقض قد يؤكد عدم رشادة القرارات المتخذة ومن ثم فان الحكم عليها بالاخفاق أو الفشل أكثر من النجاح كان واضحا وقد تبين هذا عند تحليل قرارى الدراسة من حيث الدوافع الحقيقية لهما ، ومن حيث تقييم كل منهما .

★ ثم استعرضنا سمات نظام صنع القرار فى السياسة الخارجية المصرية ، وامكانية التنبؤ بالسلوك المصرى فى المجال الخارجى فى ضوء هذه الدراسة . . حيث تبين أن هذا امر قابل للاحتمال بدرجة كبيرة - رغم ما يكتنف هذه الامكانية من صعوبات جمة .

ثم أوصينا فى النهاية بضرورة توسيع دائرة صنع القرار الخارجى بالاقبال من تركيزه فى يد رئيس الدولة . . سعيا نحو تقليل احتمالات تعرض القرار للفشل . . خاصة وأن عصرنا هذا ليس عصر الزعامات ولكنه عصر « خبراء السلطة » .

والى أن يتم ذلك فإن الأمر الطبيعى هو ما أكدته هذه الدراسة بأن التدخل الرئيسى - أن لم يكن الوحيد فى مصر كاحدى دول العالم الثالث - لدراسة السياسة الخارجية المصرية هو دراسة البيئة النفسية لرئيس الدولة من كافة الجوانب للتعرف على قيمه ومدركااته ومعتقداته الى الحد الذى لسو أمكن التعرف على نمط السلوك الشخصى له والتنشئة الخاصة به . . حيث أن رئيس الدولة هو محور عملية صنع القرار الخارجى .

والواقع أن هذه الدراسة تعتبر مجهودا متواضعا من جانب الباحث -
الذى يعتقد أنها لم تصل بعد إلى حد الكمال العلمى الذى كان يتمناه - ولكنها
خطوة على هذا الطريق .

وسائل جامعية :

٥ - الصحف اليومية في مصر وقضايا تنمية الريف(*)

« دراسة تحليلية لمضمون جريدة الأهرام

في الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٨٠ »

الأستاذ / عبد الفتاح عبد النبي(*)

لم تعد هناك حاجة كبيرة لتأكيد الدور الفعال الذي يمكن لأجهزة الاعلام أن تلعبه في مجال التغيير الثقافي ، ونشر القيم الجديدة المستحدثة ، وتسهيل الاتصال بين أبناء المجتمع الواحد ، وتقريب وجهات نظرهم حول القضايا الهامة ، ومساندة برامج ومشروعات التنمية بالمجتمع والمساعدة في اتخاذ قراراتها . فهذه الأدوار وغيرها أصبحت جلية تؤكد الأداة والشواهد ، وتقرها الدراسات والبحوث الامبيريقية العديدة التي أجراها الباحثون من مختلف الفروع والتخصصات في هذا الميدان .

بيد أن الحاجة تظل ملحة باستمرار للتأكد من قيام أجهزة الاعلام بأدوارها وفحص ما تثيره من مضامين بغية الوقوف على كفاءة هذه المضامين ، والتحقق من ملائمتها لظروف المجتمع الذي تعمل فيه . فكما يمكن لأجهزة الاعلام أن تساهم في بناء المجتمع وتطويره وتنمية قدراته ، يمكنها بنفس القدر أن تساهم في تخريبه وتكريس تخلفه . وهنا تصبح دراسة مضمون أجهزة الاعلام وتقويم أدائها بين الحين والآخر ، أمراً لا غنى عنه لضمان الاستفادة الكاملة من امكانيات هذه الوسائل والحيلولة دون انحرافها . وقد نبه علماء الاجتماع والانثروبولوجيا الاجتماعية المهتمون بقضايا التنمية الى أهمية دراسة المحتوى الثقافي للمواد الاعلامية التي تثيرها أجهزة الاعلام للتحقق باستمرار من مدى ملائمة مضامين هذه المواد للواقع الاجتماعي والمضاري السائد في المجتمع وحتى لا تحدث قلائق أو هزات تعوق عملية التنمية .

* رسالة ماجستير قدمت الى قسم الصحافة بكلية الاعلام - جامعة القاهرة في اردل ١٩٨٣ .

* باحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

المجلة الاجتماعية اليومية الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٣ المجلد (٢٠)

موضوع الدراسة :

وتنهض هذه الدراسة لتتبع الدور الذى لعبته جريدة الأهرام - باعتبارها إحدى الجرائد القومية الكبرى - فى مجال تنمية القطاع الريفى . والكشف عن اتجاهاتها نحو الريف ، وتحديد موقفها أزاء القضايا الجوهريّة التى تعاني منها القرية المصريّة بما تتضمنه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وذلك منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى ديسمبر ١٩٨٠ ، ومحاولة التعرف على أسلوب تناول هذه الجريدة ورؤيتها لهذه القضايا بصفة خاصة وشئون القرية المصريّة بصفة عامة . وذلك على ضوء الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة خلال فترة الدراسة .

ويطرح موضوع الدراسة عدة تساؤلات ، سعت الدراسة الى تقديم اجابات محددة عليها ، ويمكن بلورة هذه التساؤلات فيما يلى :

١ - ما هو حجم الاهتمام النسبى لجريدة الأهرام بقضايا القطاع الريفى من المجتمع المصرى خلال فترة الدراسة ؟ :

٢ - ما هى نوعية الموضوعات والقضايا المثارة على صفحات جريدة الأهرام وتعلق بالقطاع الريفى ؟

٣ - ما هى الأهمية النسبية التى توليها الأهرام للقضايا والموضوعات الريفيه المختلفة ؟

وبعبارة أخرى ما هى الجوانب التى تحظى بالرعاية والأهمية والجوانب التى لا تلقى العناية الكافية ؟

٤ - ما هى أساليب وأشكال المعالجة الصحفية للمواد الريفيه المثارة على صفحات الجريدة ؟

٥ - ما هى وظيفة المادة الريفيه المقدمة على صفحات جريدة الأهرام ؟

٦ - ما هو موقف جريدة الأهرام من القضايا التالية :

- ١ - الملكية الزراعية والأرض المستصلحة .
- ٢ - العلاقة بين ملاك ومستأجرى الأرض الزراعية .
- ٣ - الجمعيات التعاونية الزراعية والتسويق التعاونى .
- ٤ - عمال الزراعة .

٧ - هل ثمة تغيرات طرأت على موقف الجريدة آزاء هذه القضايا على امتداد فترة الدراسة ؟

٨ - إذا كان ثمة تغير قد طرأ على موقف الجريدة ، فما علاقة ذلك بالتغيرات التي طرأت على المجتمع المصرى خلال هذه الفترة ؟

أهداف الدراسة :

وبصورة أكثر تحديدا يمكن بلورة أهداف هذه الدراسة فيما يلى :

١ - تحديد رؤية جريدة الاهرام لابرز قضايا المجتمع الريفى المصرى خلال الفترة من يوليو ١٩٥٢ حتى ديسمبر ١٩٨٠ ، والوقوف على حجم اهتمام الجريدة بقضايا ومشاكل القطاعات العريضة من سكان المجتمع المصرى .

٢ - الكشف عن نوعية المادة المثارة على صفحات جريدة الأهرام وتتعلق بالقطاع الريفى ، ومدى ارتباط ذلك بالقضايا الهامة التى تشغل اهتمام مختلف الفئات الاجتماعية فى الريف المصرى .

٣ - التعرف على مدى اسهام جريدة الأهرام - إحدى الجرائد القومية - فى تحديد ومناقشة قضايا ومشاكل القطاع الريفى والدور الذى لعبته فى معالجة هذه القضايا .

المعالجة المنهجية للدراسة :

وفى سعينا للبحث عن أفضل السبل لانجاز الدراسة وتحقيق أهدافها تبين لنا أن أنسب المداخل للتعرف على قضايا الريف المصرى ، وتحديد ما طرأ عليها من تغيرات فى المجتمع هو التتبع التاريخى الدينامى . الذى يتيح لنا فهم القضايا المختلفة من خلال الرجوع لوقائعها التاريخية التى توضح منشأها فى المجتمع وديناميات حركتها ويكشف لنا عما طرأ عليها من تغيرات عبر المراحل التاريخية المتتابة . كما يتيح لنا فى الوقت ذاته القدرة على ربط التغيرات التى طرأت على موقف جريدة الاهرام بالتغيرات التى طرأت فى المجتمع المصرى .

أما عن الاتجاهات العامة لجريدة الاهرام نحو الريف ، فقد وجدنا أن

طريقة تحليل المضمون ، كافية لقياس حجم اهتمام جريدة الأهرام بشئون القرية المصرية ، والتعرف على نوعية المادة المثارة والأهمية النسبية لكل مادة ، وأساليب المعالجة الصحفية ، وظروف نشر المواد الريفية والوظيفة التي تؤديها هذه المواد على صفحات الجريدة .

وتلافيا لما يرتبط باستخدام هذه الطريقة من نقائص أو أوجه نقد فيما يتعلق بتحديد المواقف ، فقد اتبعنا في تحديد موقف جريدة الأهرام من قضايا الملكية الزراعية والعلاقة بين المالك والمستأجر والجمعيات التعاونية الزراعية ، وعمال الزراعة . أسلوب العرض الوصفي لما يثار من مواد على صفحات الجريدة حول هذه القضايا ، محاولين إبراز الآراء والأفكار التي تسعى الجريدة الى طرحها أو تأكيدها ، والمواقف المختلفة التي تتخذها أزاء كل قضية من هذه القضايا على امتداد فترة الدراسة .

وللتعرف على المواقف المختلفة للجريدة ، وعلاقة هذه المواقف بالتغيرات التي طرأت في الواقع الاجتماعي ، استعنا بالمسجل المقارن وقد أفدنا هذا المسجل كثيرا في الوقوف على الفروق والاختلافات بين مواقف واتجاهات الجريدة خلال الفترات المختلفة من جهة ، وبين مواقف الجريدة ومواقف السلطة المركزية من قضايا الريف من جهة أخرى .

تحديد عينة الدراسة :

وكان من الطبيعي أزاء طول الفترة الزمنية ، وضخامة اعداد الجريدة (١٠١٧٠ عددا) أن نلجأ الى اتباع أسلوب العينات . وقد فرضت طبيعة الدراسة وأهدافها إجراءات اختيار عينة اعداد الجريدة على مرحلتين .

المرحلة الأولى :

وتم خلالها تحديد اعداد الجريدة التي سنكشف من خلالها عن الاتجاهات العامة لجريدة الأهرام نحو الريف من خلال تطبيق استمارة تحليل المضمون . وقد سارت إجراءات تحديد عينة هذه المرحلة على خطوتين : الخطوة الأولى ، وتم خلالها تقسيم فترة الدراسة بأكملها الى ثلاث فترات وهي فترة الخمسينات ، والستينيات ثم فترة السبعينات . ودخل نطاق كل فترة حيز اختيار أكثر السنوات أهمية وتمثيلا لكل فترة بالنسبة للريف . ففي فترة الخمسينات جرى اختيار أعوام ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ ، ١٩٥٨ . وفي فترة الستينات أعوام : ١٩٦١ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٩ . أما في فترة السبعينات فقد

تم اختيار أعوام ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٨٠ . أما الخطوة الثانية ، فقد تم فيها سحب ثلاثة أشهر من كل عام من الأعوام السابق تحديدها في كل فترة . ثم قمنا بتوزيع الأشهر الثلاثة على مدار العام بطريقة بنائية منتظمة . وبلغ بذلك حجم العينة التي جرى تطبيق استمارة تحليل المضمون عليها (٨١٠ أعداد) من أعداد الجريدة .

إما في المرحلة الثانية :

فقد كان علينا توسيع نطاق العينة ، وذلك للكشف عن مواقف الجريدة من قضايا الريف ، حيث وصلت أعداد الجريدة التي جرى استعراضها لتحقيق هذا الهدف (٥٢٢٠ عدداً) وهو ما يزيد عن (٥٠ ٪) من الإجمالي الكلي لأعداد الجريدة . وقد جرى سحب هذه العينة بطريقة بنائية منتظمة موزعة على امتداد فترة الدراسة على أساس الشهور الأول ، ثم الثالث ، والخامس فالسابع . . . وهكذا ابتداءً من يناير ١٩٥٣ وحتى ديسمبر ١٩٨٠ . مع إضافة الفترة من يوليو ١٩٥٢ وحتى آخر ديسمبر ١٩٥٢ بأكملها إلى العينة نظراً لأهميتها .

إشارة لبعض نتائج الدراسة :

١ - كانت اهتمامات جريدة الأهرام بشئون القرية المصرية اهتمامات وقتية ومفعلة تتوقف أساساً على نشاطات المسئولين والمناسبات الهامة . ولم تتجاوز نسبة المساحة المخصصة لتغطية شئون القرية المصرية على صفحات الجريدة في أفضل الفترات توجهها وحساساً نحو الريف عن (١٠٢ ٪) من إجمالي المساحة الكلية للجريدة . وفي هذا النطاق كان يندر ظهور المواد الريفية في الصفحة الأولى من الجريدة أو ظهورها وهي تحصل عناوين رئيسية ، وظهرت معظم المواد على الصفحات الداخلية تحت عناوين « ممتدة » و « عادية » في غالبتها .

٢ - كانت أبرز المواد الريفية المثارة على صفحات جريدة الأهرام في فترة الخمسينات بالترتيب هي الحوادث والجرائم ، المحاصيل الزراعية ، الانتاج الزراعي ، الإصلاح الزراعي ، الاستيلاء على الأراضي ، العلاقة بين المالك والمستأجر ، الجمعيات التعاونية الزراعية ، الملكية الزراعية ، توزيع الأراضي . وفي فترة الستينات اثرت موضوعات مكافحة الآفات الزراعية ، والمحاصيل الزراعية ، والجمعيات التعاونية الزراعية ، والتسويق التعاوني واستصلاح الأراضي ، وعمال الترحيل ، والثروة الحيوانية : وفي فترة

السبعينات ، ظهرت موضوعات استصلاح الاراضى ، والمحاصيل الزراعية ، والأرض المستصلحة ، ومشروعات الري والصرف ، وبنوك القرى ، والعلاقة بين المالك والمسأجر . ولم تحظ قضايا مثل الأمية ، وتفتيت الملكية الزراعية وتجريف الأرض الزراعية ، والعمالة الزراعية ، وهجرة الفلاحين على أية أهمية تذكر على الإطلاق . كما لم تعكس الجريدة أية شكاوى أو متاعب من جانب الفلاحين على صفحاتها فى فترتي الخمسينات والستينات ، ولم تتعد نسبة ظهور هذه المادة فى فترة السبعينات (٠.٧٠٪) من اجمالى المواد المثارة فى تلك الفترة . وقد لاحظت الدراسة أن هناك ارتباطا وثيقا بين ما توليه جريدة الأهرام من أهمية للموضوعات الريفية المختلفة على صفحاتها من حيث تكرار ظهورها ودرجة إبرازها وبين الموضوعات التى كانت تحظى بأولوية واهتمام من جانب الدولة فى كل فترة من فترات الدراسة .

٣ - كان الخبر الصحفى هو أكثر أنماط التحرير استخداما على الإطلاق فى معالجة الموضوعات الريفية ، حيث لم تقل نسبة استخدامه على امتداد فترة الدراسة عن ٧٧.٤٦٪ من اجمالى أنماط التحرير المستخدمة . وتلا ذلك ظهور المقال والتحقيق الصحفى بنسب تتراوح بين (١٢.٤٣ - ٧.٧٥٪) ونادر ظهور الحديث والتعليق الصحفى على صفحات الجريدة .

وفىما يتعلق بمنتج المواد الريفية ، تبين ورود غالبية المواد الريفية على لسان مسئولين حكوميين ، وكان محررو الجريدة وكتّابها هم المصدر الثانى فى انتاج هذه المواد . بينما أخذت نسبة ورود المواد الريفية على لسان القرويين فى الانخفاض على امتداد فترة الدراسة ، حتى وصلت فى السبعينات الى (٧.٤٪) من اجمالى مصادر انتاج المواد الريفية . ولم تتعد نسبة اسهام الكتاب من خارج الجريدة فى تشكيل هذه المسود عن (٥.٦٣٪) فى أغلب الأحوال .

٤ - اقتصر صرف وظيفة غالبية المواد الريفية المثارة فى فترتي الخمسينات والستينات على صفحات الأهرام على مجرد نقل ما يقع من أحداث وقائع تتعلق بالريف دون اضافة أو تفسير من جانب الجريدة . وتلا ذلك مجموعة المواد التى تستهدف مساندة السياسات والاجراءات التى يتخذها المسئولون نحو الريف . وقل ظهور المواد التى تعمل للتغيير أو التى تتضمن أفكارا أو تصورات جديدة حول القضايا المثارة وفى فترة السبعينات لوحظ أن تغيرا قد طرأ على الوظائف المستهدفة من اثارة المواد الريفية على صفحات الجريدة ، حيث اتجهت غالبية المواد المثارة الى توفير الدعم والمساندة لما يراه ويتخذه

المستولون من مواقف وإجراءات نحو الريف وبلغت نسبتها فى هذه الفترة (٥٧,٧٥ ٪) وتلا ذلك مجموعة المواد التى تكتفى بمجرد نقل وتقرير الواقع (٣١,٥٩ ٪) وظلت نسبة المواد التى تعمل للتغيير ونقل الأفكار الجديدة ونقد الواقع على حالها . حيث لم تتجاوز نسبتها ١٠,٦٠ ٪ من اجمالى المواد الريفية المثارة . ومن المتوقع أن يؤدى ارتفاع نسبة المواد التى تعمل على تقرير الواقع ومساندة السياسات القائمة والتى تحصل فى جريدة الأهرام الى ما يقرب من (٩٠ ٪) من اجمالى المواد الريفية المثارة - من المتوقع أن تحدث هذه المواد اثارا تفضى الى تأكيد الواقع وترسيخه - على ما به من سلبيات أكثر مما تعمل على تغييره وتطويره .

٥ - كشفت الدراسة عن مواقف متناقضة لجريدة الأهرام فى معالجتها لقضايا الملكية الزراعية ، والعلاقة بين المالك والمستاجر ، والجمعيات التعاونية الزراعية وعمال الزراعة على امتداد فترة لدراسة . وذلك تبعا لرؤية لمستولين ومواقفهم أزاء هذه القضايا فى كل فترة ، والظروف السياسية والاجتماعية التى مر بها المجتمع المصرى خلالها .

وقد خصص الباحث الفصل الأخير فى دراسته لتقديم تفسير لما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج على ضوء العلاقة التى تربط الصحف اليومية فى مصر بالسلطة التنفيذية ، وتأثير الفروق الريفية الحضرية فى المجتمع المصرى على اتجاهات هذه الصحف نحو الريف .

كتاب جديد :

المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري

تأليف : الأستاذ الدكتور : السيد محمد الحسيني*

عرض وتحليل الأستاذ : علي عبد النعم محمد مراد**

يأتي الكتاب الراهن ليتناول بالتحليل والتركيز موضوع على قدر وافر من الأهمية وهو دراسة (المدينة) • والمؤلف يتناول هذا الموضوع ليس بالدراسة والتحليل فقط بل والتقويم أيضا • ويتضح ذلك من خلال صفحات الكتاب ال ٣٣٥ من الحجم الكوارتز وهذه الدراسة تقع ضمن دراسات علم الاجتماع الحضري ، ومع تطور هذا العلم خلال العقود الأخيرة ، أخذ الاهتمام بدراسة (المدينة) يأخذ نمطا جديدا يختلف عن النمط القديم ويتفق مع متطلبات الحياة الحضرية الجديدة •

وعلى الرغم من تعدد الكتب العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع إلا أننا نلاحظ رغم ذلك التعدد أن هناك ندرة بالنسبة للدراسات الواقعية في هذا المجال بالذات •

ومما دفعني أن أعرض بالتحليل لهذا الكتاب انه يعتبر واحد من أهم أمهات الكتب التي تناولت ذلك الموضوع ، ذلك لأن الكتاب يشتمل على التحليل التاريخي البنائي السيميولوجي للمدينة ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، وهو في ذلك يختلف عن غيره من الكتب التي تناولت ذلك الموضوع ، ويتضح ذلك جليا للقارئ من خلال ترتيبه لمادته العلمية ومن خلال التحليل العلمي لتلك المادة •

فمع نظرة الكتاب وتركيزه على نشأة المدن والعوامل التاريخية التي صاحبت تلك النشأة نانه يتناول أيضا وبمنظرة بنائية شاملة الواقع الحضري

* أستاذ علم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة عين شمس

** الباحث المساعد - بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية بوحدة التحضر

المجلة الاجتماعية القومية الأعداد ١ ، ٢ ، ٣ - يناير - مايو - سبتمبر ١٩٨٣ المجلد (٢٠)

المعاصر ، وذلك لكون هذا الواقع يمثل في حد ذاته احدى وحدات البناء العالمى الشامل .

ويوضح المؤلف انه نتيجة لأهمية ذلك الموضوع (المدينة) ، فقد جذب اهتمام السياسيين والاقتصاديين والمعاصريين فى القرن التاسع عشر ومن ثم فقد اهتموا بمشكلات المدينة الغربية ، كما شهد القرن العشرين أيضا اهتماما ملحوظا بهذا الموضوع نتجه لكون (المدينة) تشكل موضوعا أساسيا للعلوم الاجتماعية جميعا فنلاحظ أنها جذبت اهتمام الانثروبولوجيون والاقتصاديون والسياسيون وعلماء السكان والتاريخ أيضا ، ذلك لأنها وإن كانت قد انجزت الكثير من اتقدم التكنولوجيا والتطور الثقافى لكنها أوجدت مع ذلك العديد من المشكلات والتي بدأ الانسان يهتم بها فى الفترة الأخيرة وبأثيراتها السلبية على الانسان والبيئة والمجتمع ، ورغم تلك التأثيرات السلبية الا أن تلك المسدنة المعاصرة وعلى اختلاف أشكالها وأحجامها تجاهد وتسمى من أجل الاستمرار فى الحياة الانسانية برغم ما تواجهه من مشكلات وصعاب .

وبما أن المشكلات الحضرية تفرض نفسها على عالمنا المعاصر ، فإن الكاتب نتيجة لذلك يميل لوصف القرن العشرين (بقرن التحضر) ، ومع هذا التحضر وضحت أهم المشكلات والتي جذبت اهتمام الدارسين وهى مشكلة (التضمخ الحضرى) الذى يشير الى « ضخامة عدد سكان المدن فى دولة معينة بالنظر الى امكانياتها وقدراتها الحضرية » ، كما يوضح الكتاب أيضا أن الاختلاف بين الدول المتقدمة والنامية فيها يتعلق (بالاختلاف الحضرى) هو اختلاف فى الدرجة وليس فى النوع .

وانه على الرغم من اختلاف علماء الاجتماع حول معايير (التضمخ الحضرى) الا أنهم متفقون حول المعنى العام وهو (ضخامة عدد السكان الحضرين بالنسبة لمتطلبات الاقتصاد الحضرى من ناحية والهياكل الأساسية للمدن من ناحية أخرى ، ويوضح أيضا الاختلاف بين مضمون (التضمخ الحضرى) فى الدول النامية عن المتقدمة وإن (التضمخ الحضرى) فى الدول النامية ما هو الا تعبير عن (التضمخ الريفي) وانه من خلال عمليات النهوض الاقتصادية والتنمية الشاملة (الحضرية والريفية) سوف تزول وتختفى مظاهر التضمخ بأشكاله الحضرية والريفية ، والنزى يرتبط بدوره بالاطار السياسى والثقافى والاقتصادى داخل المجتمع ، ويبرز الكتاب من الأمثلة ما يوضح انه عن طريق التنمية الاقتصادية الشاملة للنهوض بالمجتمع يمكن التغلب على التضمخ السكانى . فبرغم الزيادة السكانية الحضرية التى تفوق فى (الصين) قارات عديدة مثل

أمريكا الشمالية وأستراليا ، إلا أنه عن طريق التنمية الشاملة أمكن التغلب على مفاهيم التضخم الحضري بالصين) .

كذلك من القضايا الهامة التي تناولها الكاتب هي مدى قدرة الدول المتقدمة على حل واستيعاب المشكلات النامية عن طريق مشروعات التنمية فيها والتي تأخذ أطارا إيجابيا سريعا ومتقدما إلا أن الدول النامية لا تستطيع التغلب على تلك المشكلات بنفس الطريقة وبالسعة والكيفية التي تستطيع الدول المتقدمة ان تتخذها للتغلب على تلك المشكلات .

وأوضح الكتاب أيضا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة هي الحل الحقيقي والمدخل الملائم لتفهم المشكلات الحضرية المعاصرة ويجب أن تعمل هذه التنمية على جنوب الفوارق الطبيعية وإعادة توزيع الدخل القومي على نحو يسمح بالحد من تأثير كل من عوامل « الطرد » و « الجذب » بين المدينة والقرية على السواء .

ويذكر المؤلف بالتحليل موضوع على جوانب كبير من الأهمية وهو « الضمور الاقليمي » لكونه أحد السمات المميزة للدول النامية ، فالمدينة ليست قادرة على رفع مستوى الاقليم خاصة اذا ما كانت امكانياتها المادية تحول دون ذلك ، ومن ثم ليس من الضروري أن تعمل الدولة على انشاء مراكز حضرية جديدة ، إذ يبدو أن تدعيم المدن الاقليمية القائمة هو الحل المقبول نحو تصفية مشاكل العواصم والمدن الكبرى ، ولا يمكن تحقيق ذلك الا من خلال النهوض بالمناطق الريفية وان تنمية هذه المناطق هو المدخل الحقيقي لتنمية المناطق الحضرية .

ومن ثم فان تجاهل بعض علماء الاجتماع لهذه الحقيقة البنائية كان سببا في التشخيص الخاطئ لمشكلات المدينة والقرية على السواء .

ولعل من أبرز ما تناوله هذا الكتاب تركيزه على مشكلة التحضر في مدن العالم الثالث والتي لم تحظى من الدراسات مثلما حظيت به المدن الغربية ومن ثم الوقوف على أهم المشكلات التي تتعرض لها تلك المدن ، كما أفرد الكتاب أيضا معالجة لمدن الشرق الأوسط وذلك من أجل الكشف عن « الصوميات الحضرية من الجانب الآخر » .

وهذا الكتاب أفرد من القضايا والمناقشة ما ساهم في الوقوف على أهم ما تمر به الدراسات الحضرية من ثغرات نظرية ومنهجية بل وساهم أيضا في

العمل على ملء تلك الثغرات وذلك عن طريق التحليل العلمى والنزاسسة الشاملة لأهم المشكلات الحضرية ، فهو لم يعتبر محاولة نظرية للعرض لأهم المشكلات التى يمر بها عالمنا المعاصر بل هو من أهم المراجع التى تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتحليل والتقويم أيضا فهو لم يتناول المدينة بين التطور التاريخى والنظرية الاجتماعية بل تناولها أيضا فى الدول النامية ثم فى الشرق الأوسط ولم يقف عند هذا الحد من العرض النظرى بل تناول بالتقويم مستقبل المدينة وهو فى هذا ينفرد عن غيره من الكتب التى تناولت هذا الموضوع عن طريق هذا الجانب التقويمى .

وفى ضوء تلك الاعتبارات فإن الكتاب ينقسم الى ثلاثة أبواب تنقسم الى عشرة فصول بالإضافة الى خاتمة وقائمة ببلوجرافية .

ففى الباب الأول الذى يحمل عنوان « المدينة بين التطور التاريخى والنظرية الاجتماعية » يتناول الفصل الأول من هذا الباب المدينة عبر التاريخ فيعرض للمدن فى مختلف مناطق العالم ابتداء من الحضارات القديمة حتى عصرنا الحديث . والفصل الثانى يتناول العلاقة بين المدينة والحضارة وذلك للوقوف على أهم الادوار التى لعبتها المدينة من أجل ازدهار الحضارة الانسانية وذلك من خلال المناقشة لتحليل بعض القضايا الايدولوجية المتصلة بالتحضر تحليلًا تاريخيًا ، فعرض للعلاقة بين الدين والمدينة فى صفحات ٤٢ ، ٤٣ ، ولأثر السلطة السياسية والقوة العسكرية فى نشأة المدن فى ص ٤٦ ، ٤٧ ، ولأثر المدينة فى نقل الثقافة الحضرية الى المناطق الريفية فى صفحات ٤٨ ، ٤٩ وعرض للعلاقة بين التضييع والتحضر فى صفحات ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ .

والفصل الثالث يعرض للمدينة والبناء الاجتماعى لتوضيح العلاقة بينهما فى نمطين من المجتمعات المعاصرة : المتقدمة والنامية ، ولقد قصد المؤلف بهذا الفصل أن يكون بمثابة لمزيد من الاهتمام بالدراسات الحضرية المقارنة بهدف الوصول الى نظريات أكثر واقعية ، فعرض فى هذا الفصل للمدينة والبناء الاجتماعى فى الدول المتقدمة من ص ٦٣ - ٨٤ وعرض للمدينة ولبناء الاجتماعى فى الدول النامية من ص ٨٥ - ١١٢ ، وفى الفصل الرابع والآخر من الباب الأول يناقش المؤلف المدينة بين المكان والسكان فيعرض للايكولوجيا والديموجرافيا وهم من أهم وجهات النظر فى دراسة التحضر ، وذلك من أجل التعرف على الأهمية التى تحتلها الاتجاهات النظرية المعنية بدراسة المدينة فيعرض للايكولوجيا الحضرية وتطور هذا المصطلح وعرض للتمييز بين التفاعل الايكولوجى والتفاعل الاجتماعى من خلال صفحات ١٢٥ -

١٢ وعرض لاهتمام علماء الايكولوجيا الحضرية بدراسة الضواحي للمدينة في صفحات ١٣٦ - ١٣٧ وتناول بالعرض السكان الحضريون وكيفية اطلاق العلماء والباحثين مصطلح « الثورة السكانية » على الظاهرة الديموجرافية للنمو السكاني الملحوظ منذ القرن التاسع عشر واتضح ذلك العرض من خلال الصفحات من ١٤٣ - ١٥٣ .

والباب الثانى من هذا الكتاب قد اهتم بمناقشة المدينة فى الدول النامية وتناول فى ثلاثة فصول نشأة المدن وتشكيلاتها فى أمريكا اللاتينية وآسيا وإفريقيا وذلك من أجل الوقوف على تشخيص أفضل لها وتحليل أدق لنتائجها ، فتناول فى الفصل الخامس والنزى يتناول فيه أمريكا اللاتينية يشير المؤلف لمدن القرن السادس عشر التى أنشأها الأسبان والهدف من انشائها كمراكز إدارية هامة ونقاط عسكرية حصينة ووسائل للتحكم فى المناطق الريفية المحيطة بها - وأوضح فى صفحة ١٥٩ ان الاستعمار الأسباني لمعظم أجزاء أمريكا الجنوبية قد أدى الى تقلص المدن الهندية قبل الكشف الجغرافية وأوضح فى ص ١٦٤ ان السياسة الاستعمارية الأسبانية والبرتغالية من بين الأسباب الهامة التى أدت الى أهور اختلالات إيكولوجية واضحة بين المدن فى كل من أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية . وظهر التغير واضحا فى المدن فى القرن التاسع عشر وذلك راجع لعدة عوامل منها السياسية نتيجة خروج الاستعمار الأسباني والبرتغالى ومن الناحية الاقتصادية والتكنولوجية نتيجة دخول التكنولوجيا المجالات الصناعية والزراعية ، وخلال القرن العشرين شهدت أمريكا اللاتينية نموا حضريا كبيرا كانت معدلاته أعلى من قرينه فى أفريقيا أو آسيا .

وفى عرضه لآسيا فى الفصل السادس اقتصر الكاتب فى مناقشته على آسيا الاستوائية التى تمتد من الباكستان غربا الى أندونيسيا واليابان شرقا باستثناء المناطق الآسيوية من الاتحاد السوفيتى ، أما الدول العربية الآسيوية فقد عالجها الكاتب فى مناقشته لمدن الشرق الأوسط .

وعرض الكاتب أن التحضر أقل ارتباطا بالتضيق فى آسيا منه فى أوروبا أو أمريكا الشمالية ، وأن دراسة المدن الآسيوية لا تخلو من مشكلات منهجية مصدرها صعوبة تحديد أطاراتها أو مجالاتها المكانية .

كما أوضح هذا الفصل أن التحليلات التاريخية أوضحت أن « المكانة الحضرية » التى احتلتها آسيا تعود الى بدايات القرن الثانى عشر الميلادى وأنه

(كييفينج) كانت عاصمة الصين وبذلك شهدت الصين أكبر مدينة فى العالم .
وإنه نظرا للتنوعات الحضرية التى تنطوى عليها هذه القارة الضخمة فإن
مناقشة انماط التحضر فى المناطق الأساسية فيها تبدو أمرا ضروريا . ومن
ثم فقد تناول الكاتب الظواهر الحضرية فى كل من الهند واليابان والصين
وجنوب شرق آسيا ، ويستند هذا التصنيف الى بعض الاعتبارات التى من
أهمها تباين خبرات التصنيع والتحضر .

وفى الفصل السابع الذى يعرض (لأفريقيا) اقتصرت معالجة المؤلف على
المدن فى أفريقيا جنوب الصحراء وشمال الصحراء وقد تناول المدن المصرية
والليبية فى باب المدن فى منطقة الشرق الأوسط ولكنه فى هذا الفصل
(السابع) يعرض للدور الذى لعبته حضارة وادى النيل فى نشأة المدن فى
أفريقيا وذلك بهدف إبراز الملامح التاريخية للتحضر فى القارة فعرض للمدن
المصرية فى دلتا النيل منذ خمسة آلاف عام ومدن غرب السودان ، وعرض
للمستعمرات الأوربية على السواحل الأفريقية والتى كانت بمثابة قلاع تجارية
حصينة ، وعرض للمدن الأفريقية ذات النشأة الأوربية الاستعمارية وكيف أنها
تختلف عن المدن الأفريقية ذات النشأة الوطنية وذلك فى صفحات ٢١٩ ، ٢٢٠ ،
ثم عرض للمدن الأفريقية خلال عقد الستينات وبعد الاستقلال السياسى وكيف
أن هذه المدن الأفريقية تمثل بالنسبة للقادة الأفريقيين خير معبر عن الكيانات
السياسية الجديدة ، وكذلك تناول العلاقة بين التحضر والنمو الاقتصادى فى
أفريقيا ، وفى عرضه للمكانة التى تحتلها المدن الأفريقية تناول من خلال
الظروف التاريخية البنائية لتى مكنتها من ذلك من خلال تحولها من إدارات
استعمارية الى عواصم سياسية ونافورات ثقافية .

أما الباب الثالث : فتناول المدينة فى دول الشرق الأوسط من خلال
ثلاثة فصول الأول منها يهتم بالعرض للمدن فى الشرق الأوسط من خلال
التتبع التاريخى ، والثانى يهتم بمشكلى الهجرة الريفية - الحضرية والنمو
الحضرى فى الشرق الأوسط ذلك فى ضوء التنوعات الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية لهذه المنطقة ، واهتم الفصل الأخير بالتعرف على ملامح البناء
الطبقي الحضرى فى منطقة الشرق الأوسط كما عبرت عن ذلك الدراسات
العديدة فى هذا المجال .

ولقد تناول المؤلف تذييل الكتاب بخاتمة عن مستقبل المدينة بناء على
المناقشات المختلفة وهو فى هذا يختلف كثيرا عن الكتب الأخرى من حيث

النظرة التقييمية الشاملة التي تعقب التحليل السيولوجي المستفيض للوقوف على أبعاد الظاهرة موضوع الدراسة •

وبرغم ان المؤلف أسهم بمؤلفات عديدة وبتراجم وفيرة في مجال علم الاجتماع الحضري الا انه بمؤلفه هذا (المدينة • دراسة في علم الاجتماع الحضري) قد برهن على قدرته الخلاقة في العطاء العلمى الجاد وتوج بهـذا الانتاج اعماله ومؤلفاته العديدة •

ترجو هيئة تحرير المجلة أن يراعى فيما يرسل إليها من مقالات
الاعتبارات الآتية :

١ - أن يذكر عنوان المقال موجزا ، ويتبع باسم كاتبه ومؤلفاته العلمية
وحجراته ومؤلفاته في ميدان المقال أو ما يتصل به .

٢ - أن يورد في صدر المقال عرض لرؤوس الموضوعات الكبيرة التي
عولجت فيه .

٣ - أن يكون الشكل العام للمقال :

- مقدمة للتعريف بالمشكلة وعرض موجز للدراسات السابقة .
- خطة البحث أو الدراسة .
- عرض البيانات التي توافرت من البحث .

٤ - أن يكون اثبات المصادر على النحو التالي :

للكتيب : اسم المؤلف ، اسم الكتاب ، بلد النشر ، الناشر ، الطبعة ،
مكتبة النشر ، الصفحات .

للمقالات من المجلات : اسم المؤلف ، عنوان المقال ، اسم المجلة
(مختصرا) ، السنة ، المجلد ، الصفحة .

للمقالات من الموضوعات : اسم المؤلف ، عنوان المقال (اسم الموسوعة) ،
تاريخ النشر .

وتثبت المصادر في نهاية المقال مرتبة حسب الترتيب الهجائي لأسماء
المؤلفين وتورد الاحالات الى المصادر في المتن في صورة (اسم المؤلف ،
الرقم المسلسل للمصدر الوارد في نهاية المقال ، الصفحات) .

٥ - أن يقدم كاتب المقال ملخصا باللغة الانجليزية اذا كان المقال باللغة
العربية أو ملخصا باللغة الانجليزية اذا كان المقال باللغة العربية
فيما لا يتجاوز صفحة واحدة .

٦ - أن يرسل المقال الى سكرتارية تحرير المجلة منسوخا على الآلة الكاتبة
من أصل وصورتين على ورق فولسكاب ، مسح مراعاة ترك هامشين
جانبيين عريضين ومسافة مزدوجة بين السطور .

٧ - المجلة غير مسئولة عن رد أصول المقالات الى أصحابها في حالة عدم
قبولها من اللجنة الاستشارية للتحرير .

11. Labib, Subhi : "Egyptian commercial policy in the Middle-Ages", in, Cook, M.A. (ed.), "Studies in the Economic history of the Middle East from the rise of Islam to the present day", Oxford University Press, New York, Toronto, London — 1970, pp. 63...77.
12. Lewis, Bernard : "Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of Constantinople" — Vol. I : Politics and War — Walker and Company — New York — 1979.
13. Lewis, Bernard : "Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of Constantinople" — Vol. II — Religion and Society — Harper & Row Publishers — New York, Evanston, San Francisco, London — 1974.
14. Rosenthal, Erwin I.J. : "Political Thought in Medieval Islam : an Introduction Outline" — Cambridge — The University Press — 1958.
15. Sahillioglu, Halil : "Sixty Year Crises in the Ottoman Empire", in, Cook, M.A. (ed.) : "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — New York, Toronto, London — 1970. pp. 230...252.
16. Watt, W. Montgomery : "Islamic Political Thought : The Basic Concepts". The University Press — Edinburgh — 1968.
17. Watt, W. Montgomery : "Muhammad at Mecca" — Oxford at the Clarendon Press — London — 1960.

5. Cahen, Claude : "Quelques mots sur le déclin commercial du monde Musulman à la fin du Moyen Age", in, Cook, M.A. (ed.) : "Studies in the economic history of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970, pp. 31...36.
6. Ehrenkreutz, Andrew S. : "Monetary Aspects of Medieval Near Eastern Economic History", in, Cook, M.A. : "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day", Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. pp. 37...50.
7. Goitein, S.D. : "Mediterranean Trade in the Eleventh Century : Some Facts and Problems", in, Cook, M.A. (ed.) "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — New York, Toronto, London — 1970. pp. 51...62.
8. Inalcik, Halil : "Capital formation in the Ottoman Empire", in, *The Journal of Economic History*, Vol. 29 — March 1969 — n. 1 — The Graduate school of Business-administration of New York University — pp. 97...140.
9. Inalcik, Halil : "The Ottoman Economic Mind and aspects of the Ottoman Economy", in, Cook, M.A. : "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. pp. 207...218.
10. Lahib, Suhbi : "Capitalism in Medieval Islam", in, *The Journal of Economic History*, March 1969 — Vol. 29 — n. 1 — The Graduate school of business-administration of New York University — pp. 79...96.

- (32) Inalcik, Halil : "The Ottoman Economic mind and aspects of the Ottoman Economy". in Cook, M.A. : "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. p. 216.
- (33) Inalcik, Halil : "Capital formation in the Ottoman Empire", op. cit. pp. 97...140.
- (34) Inalcik, Halil : "The Ottoman Economic mind and aspects of the Ottoman Economy", op. cit. pp. 209...215.
- (35) Sahillioglu, Halil : "Sivis Year crises in the Ottoman Empire", in Cook, M.A. (ed.) : "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — New York, Toronto, London — 1970. pp. 230...252.

BIBLIOGRAPHY

1. QURAN.
2. Ahmed, Ziauddin : "Socio-Economic values of Islam, and their significance and relevance to the present day world", in, *Islamic Studies*, Vol. X — Dec. 71 — n. 4 — Islamic Research Institute — Pakistan — pp. 344...355.
3. Ashtor, El. : "A social and economic history of the Near East in the Middle-Ages", University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London — 1976.
4. Baer, Gabriel : "Guilds in Middle Eastern History", in, Cook, M.A. (ed.) "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. pp. 11...30.

- (21) Ehrenkreutz, Andrew S. : "Monetary Aspects of Medieval Near Eastern Economic History", in Cook M.A. "Studies in the economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day", Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. pp. 37...40.
- (22) Ehrenkreutz, Andrew S. : *ibid.* p. 39.
- (23) Lewis, Bernard : *Op. cit.* Vol. II, pp. 170...172.
- (24) Labib, Subhi : "Egyptian Commercial Policy in the Middle-Ages", *op. cit.* p. 74.
- (25) Labib, Subhi : "Capitalism in medieval Islam", *op. cit.* pp. 79...96 (pp. 88...96).
- (26) Lewis, Bernard : *op. cit.* Vol. II, pp. 168...170.
- (27) Rosenthal, Erwin I.J. : "Political thought in Medieval Islam : an introduction outline" — Cambridge — The University Press — 1958. pp. 80-81.
- (28) Cahen, Claude : "Quelques Mots sur le Déclin Commercial du Monde Musulman à la fin du Moyen Age", in Cook, M.A. (ed.) : "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. pp. 31...36.
- (29) Labib, Subhi : "Egyptian Commercial Policy in the Middle-Ages", *op. cit.* p. 77.
- (30) Inalcik, Halil : *op. cit.* pp. 97...140.
- (31) Baer, Gabriel : "Guilds in Middle Eastern History", in Cook, M.A. (ed.) "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — London, New York, Toronto — 1970. pp. 11...30.

- (11) Lewis, Bernard : "Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of Constantinople" — Vol. II — Religion and Society — Harper & Row publishers — New York, Evanston, San Francisco, London — 1974. pp. 135-136.
- (12) Lewis, Bernard : Op. cit. Vol. II — p. 148.
- (13) Labib, Subhi : "Egyptian Commercial Policy in the Middle-Ages", in Cook, M.A. (ed.), "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day", Oxford University Press, New York, Toronto, 1970. pp. 63...71.
- (14) Labib, Subhi : "Egyptian Commercial Policy in the Middle-Ages", op. cit. pp. 66-67.
- (15) Labib, Subhi : "Capitalism in Medieval Islam", in *The Journal of Economic History*, March 1969 — Vol. 29 — n. 1 — The Graduate school of business administration of New York University — pp. 79...96. (pp. 81...86).
- (16) Goitein, S.D. : "Mediterranean Trade in the Eleventh Century : Some Facts and Problems", in Cook, M.A. (ed.) "Studies in the Economic History of the Middle East from the rise of Islam to the present day" — Oxford University Press — New York, Toronto — 1970. pp. 53-54-55.
- (17) Labib, Subhi : "Egyptian Commercial Policy in the Middle-Ages", op. cit. p. 72.
- (18) Labib, Subhi : "Capitalism in Medieval Islam", op. cit. p. 79...96.
- (19) Ashtor, E. : "A social and economic history of the Near East in the Middle-Ages", University of California Press, Berkeley, Los Angeles, London, 1976. pp. 36...76.
- (20) Ashtor, E. : *ibid.* pp. 95...100, & 242...248.

NOTES :

- (1) Ahmed, Ziauddin : "Socio-economic values of Islam, and their significance and relevance to the present day world", in *Islamic Studies*, vol. 10 — Dec. 71 — n. 4 — Islamic Research Institute — Pakistan — pp. 344.
- (2) Watt, W. Montgomery : "Islamic Political Thought : The Basic Concepts". The University Press — Edinburgh — 1968, p. 3.
- (3) Watt, W. Montgomery : "Muhammad at Mecca" — Oxford at the Clarendon press — London — 1960. pp. 1...4.
- (4) Quran : 106/1...4.
- (5) Watt, W. Montgomery : "Islamic Political Thought : the Basic Concepts". op. cit. p. 46.
- (6) Watt, W. Montgomery : "Islamic Political Thought : the basic concepts". *ibid.* p. 46.
- (7) Watt, W. Montgomery : *ibid.* pp. 46-47.
- (8) Watt, W. Montgomery : "Islamic Political Thought ; the basic concepts". *ibid.* p. 79.
- (9) Inalcik, Halil : "Capital formation in the Ottoman Empire", in, *The Journal of Economic History*, vol. 29 — March 1969 — n. 1 — The Graduate school of business-administration of New York University. pp. 97...140.
- (10) Lewis, Bernard : "Islam from the Prophet Muhammad to the Capture of Constantinople" — Vol. I : politics and war — Walker and Company — New York — 1979 — pp. 173-177-178.

Also, the Ottoman Empire carried out frequent censuses according to well-advanced methods, for administrative and financial reasons.

Istanbul, which population was about half a million, was the center for large-scale financial speculations, connected with the state's borrowing and tax farming, and the great demands of the palace and army.

Since the fifteenth century, Jews, together with Greeks and Turkish, had a large share in the farming of all kinds of taxes at Bursa and Istanbul. From the middle of the sixteenth century, Jewish influence and control of the money market increased considerably. At the same period, the members of the military class developed into being really businessmen (merchants, landowners, money lending bankers, and running real estate).

rous and active in contacts with the West. Later, non-Muslims gained the first position in the Ottoman economy. This could be related to the fact that the Empire's trade with the East declined and the importance of trade with West increased.

C. Financial aspects : (35)

The budgets of Ottoman Empire were characterized by cyclical crisis due, in part, to their dual system of evaluation (lunar and solar years). If the budget had a deficit, the government choose between many alternatives to be able to cover the expenditures. From these alternatives there were : the use of taxation (doubling or new taxes), to borrow, to devalue the currency, to find new sources of revenue through conquests of Istanbul in 1448, conquest of Syria and Egypt in 1513). Some of these solutions, such as the devaluation of the currency, spread the crisis to all the economy sectors. The burden of doubled taxes had the result of internal migrations : the farmers evacuated the villages and moved to the towns participating in popular rebellions. Others went to the mountains and practised banditry.

The Ottoman Empire had two treasuries : the outer treasury controlled by the Grand Vizier and which revenue and expenditures correspond to those of the budget. The Inner treasury controlled by the Sultan himself depended on the Outer treasury which surpluses were recorded as revenue for it. Originally, the Inner treasury was established to meet the cyclical crisis of the sivil year (skip year), but it became gradually the private treasury of the Sultan. The budgetary surplus of Egypt was turned over in it, as well as the revenue from the Baghdad customs, and from the confiscated possessions of high officials. But the holdings of the Inner treasury were considered as positive savings : they enabled the Empire to encounter many crisis till the eighteenth century.

The principal currencies of the Ottoman Empire were the gold coins (serifis), and the silver coins (akces, pares). The akces was the oldest Ottoman coin.

teenth centuries, Bursa was one of the most important commercial and industrial centers of the Near East. Goods coming from the East (central Asia-Persia-Arabia-India) were there distributed to the countries of the Balkans and northern Europe.

Bursa was mainly an important center of the silk industry. Also, many other products were traded in this city such as musk, rhubarb, Chinese porcelain; European woollens, precious brocades, velvets, gold and silver specie. Trade's caravans tended to deal in goods light in weight but expensive in value (spices, textiles...). Aleppo and Istanbul were also flourishing trade center. The political situation affected the trade between Bursa and Iran. For example, after 1512, a sudden decline in silk trade resulted from the wars with Iran. From 1578 to 1639, silk became an important political weapon for each side.

5. ~~REDACTED~~

In the late sixteenth and the early seventeenth centuries, the deterioration of the Ottoman finances and increase of taxes on imports were among the reasons of the rising prices of Indian goods and Persian silk in the Ottoman markets. So, the English and Dutch governments tried to deal directly with India and Persia. But on the other side, the English had interest to keep good relations with the Ottoman Empire which market consumed a large amount of clothes. These exports revenue was used to pay for oriental goods.

Also, the Ottoman government used sometimes, the trade privileges as a political asset. It influenced the venetian diplomacy by regulating grain export which was vitally important for Venice(34).

Certain goods were forbidden to be export in any time. The Ottoman government aimed by this policy to protect the domestic market and prevent scarcity and higher prices. Cotton, wax, leather, hides, grain were included in these products.

Until the seventeenth century, the Muslim were predominant among the merchants. In commercial dealing in Europe, though, in fact, non-Muslim (Jews, Armenians) were more nume-

the principal city of the Balkans, various industries were established : leather work particularly the making of boots and shoes, and of all types of harness for that the city was a military base.

B. Trade :

Ottoman documents related to commerce distinguish two types of merchants : the traveling (*tajar al safar*) who trades by overland caravan or by sea, and "*tajer mutamaken*" who ran his affairs from a center in which he resided.

The merchants, in the Ottoman Empire, enjoyed conditions allowing them to accumulate capital. Many of them were big businessmen who engaged in international and interregional trade, or in the sale of goods imported from far countries. They were free to increase their fortune by any means. They engaged in various activities and became indispensable element in the state which accorded them a privileged position. They served the state by different means with their accumulated fortunes of ready money. They acted as intermediaries between the state and the population in matters of taxation. They were also a source of steady revenue from customs charges. They supplied the administrative class with goods produced in other countries. They, sometimes, acted as agents and ambassadors. Their privileged position was not only due to their common interests and their cooperation with the state. They had also a very important economic function : they provided the large cities with the essential foods and raw materials (silk, wool, cotton, dyes, alum...) in addition to the luxury goods. They also distributed products to distant markets(33).

The wealth of the merchants and their accumulation of fortunes, led to a strong current of popular hostility against them. This hostility was expressed in the religious confraternities (the *Malamitiyya*, the *Bayramiyya* and the order of Sheikh Badr El Djin). Their fortunes consisted of coins, real estate, male and female slaves, rich stuffs, silk.

During the Ottoman reign, the commercial centre of gravity shifted to western Anatolia in Bursa. In the fifteenth and six-

definite area. It fulfills various purposes such as economically restrictive practices, fiscal, administrative, or social functions (organizing processions in public festivals and ceremonies, arbitrating of disputes among the guild's members, mutual help among their members). They were sometimes required to supply non-combatant manpower for military campaigns. A framework of officers or functionaries from the guild's members, headed by a headman (the shaykh) who controlled the unit. The main function of the guilds was "the effective control of the urban population by the government for purposes of security, taxation and manpower supply". In the seventeenth century, there were in Istanbul 1001 guilds divided into 57 groups, while Cairo had almost 300 guilds, and Damascus two hundred guilds. The guild system was established to prevent competition and to stop any member of them from over producing and making too much profit. The representative of the guilds bought the raw materials in bulk or stocks, and distributed them among the members openly. The products of each guild were sold in one specific place. The guild's workers were divided into three groups: the slaves, the apprentices and the wage-earners. The regulations of the guild were stipulated in an "Itisab law" (32), or the "Hisba". They were confirmed by the Sultan, and their application was the responsibility of the Cadi. It was a religious law for protecting the interests of the society by preventing profiteering, fraud and speculation which were punished as crimes. The Imam was obliged to fix the "just price" and to see it observed. The recognized profit (after all expenses had been met) was 10%, and 15% or more for some commodities. We should notice here, that merchants were not subject to the hisba.

During the peaceful period between 1699 and 1711, the Ottoman Empire attempted to create wealth and increase the state income by industrialization. A modern mint was constructed. Also many attempts to establish a broadcloth factory were made but without success; Western countries would not allow Turkish industrial development while they were competing among themselves for the Turkish market, so they worked to restrain it.

Bursa was the principal city for silk industry. In Edirne,

quisitive character more than a productive one. Muslim merchants became middlemen for exchanging wares between Far East and the Occident.

Egypt, by the fifteenth century during the Mamluk reign, lost its economic commercial dominance. Business conditions deteriorated continuously for merchants due to many factors such as the world plague in the middle of the fourteenth century (more than one-third of Egypt population was exterminated). Manufacture and agriculture declined rapidly and consequently trade. In 1517, Egypt became a province of the Ottoman Empire(29).

III. The Ottoman Islamic Economy :

In the economic system of the Ottoman Empire(30), all classes of society and all sources of wealth were considered to be used for the preservation and the power promotion of the ruler. The economic structure of the system was typically traditional. Through the use of economic laws pressure, and the dominant traditional cultural attitude, even a modest development in the direction taken by western Europe was forbidden.

A. Agriculture and handicrafts :

Within the sectors of production, peasants or farmers and craftsmen were subject to a code of regulations different from that of merchants. The methods of production and the margin profits of the agricultural and industrial sectors were strictly controlled by the state. These were the sectors which produced the essential necessities of the society. Their labors were closely connected with the preservation of social and political order. The craftsmen were strictly controlled in their buying of raw materials and in the production and sale of their products, through the guilds system.

The professional organizations or guilds(31) were a dominant characteristic of the structure of the Ottoman economic system. The guild was an organization consisted of all the people working in the same branch of the urban economy within a

and the impact of the size of the cities and their population on prices. He previously gave an explanation of the decline of the Islamic economy of the Middle-Ages : (27) he based his exposition of the power-state development and decline, on the relationship between authority, army, finance and prosperity. According to him, an economy, confined to agriculture as well as trade, crafts and arts, expands with the growth of urban civilization which leads to luxury, ease and increasing difficulty of satisfying the "demands of the ruler's mercenaries". Increased taxation restrains enterprise and reduces profits which leads to a decline in production and consequently trade and commerce. The ruler lacks the means to pay his army, and insecurity prevails due to inadequate defence against external enemies. "The inevitable result is the fall of the dynasty from power".

The decline of the Islamic Economy of the Middle-Ages :

As we said in the precedent paragraph, Ibn Khaldun' Mu-kaddima explained, partly, the reason of the decline of the Islamic economy of the Middle-Ages. Many factors contributed to this decline (28). The great discoveries, especially the discovery of "Cape of Good Hope" route by the Portuguese, aggravated the situation for the maritime Islamic trade. Also, the relative exhaustion of the mines in the Islamic countries, the world plague, and the internal invasions (the Hilali in North Africa) as well as the external Mongol invasions in Asia worsen its efficiency. But no technological innovations were introduced such a time where the Occident began to develop which increased the gap between the oriental countries and made the concurrence more difficult for them.

Some social factors also contributed in this decline, such as the domination of the military aristocratic class on the state.

Also the structure of the trade economy in the Muslim countries had its impact in weakening the economy as a whole. The Italian merchants gradually, monopolized the Mediterranean trade transports. On the other hand, one can say that the Islamic trade economy of the Middle-Ages was of a speculative and ac-

C. Banking aspects : (25)

About the year 1000, the banker was indispensable in Basra (Iraq). Every merchant had his banking account and paid only in checks on his Khattsaraf or bank in the bazaar. This is considered the most important refinement of monetary operations in the Islamic Empire.

Credit transactions as well as the organization of trading companies made accurate accounting imperative. Bankers and money changers were necessary for recording the transactions of their clients in ledgers. There were not required to specify their own profit. The double entry method was used by skilful merchants to watch the flow of single values as well as the circulation of capital, in order to control the business success and development.

The free loan was known in the Muslim countries, but the creditors used to calculate their interest and include it in the sum owed without stating it separately in the credit agreement. So, although usury was legally prohibited by the 'Quran, it was carried out.

The deposit and loan business conducted under the state supervision was not unheard. The Maudi' al Hukm might be a preliminary step to found a national bank. It was a depository where the state placed certain funds for a definite purpose. Also, the Qadi al Hukm had a vault in which he kept under his protection the properties of orphans, or of persons temporarily out of the city. Another institution, was the "maona" (support system), a kind of private bank which loaned out state money for limited scale help, and not for financing wars or mining.

Ibn Khaldun : (1332—1406) (26)

We must mention Ibn Khaldun before ending the historical review of the Islamic economy during the Middle-Ages. His "Introduction" or Mukaddima contained important economic notions which made him one of economy's precursors. He cited accurately the society's needs. He analyzed the price system

duced coinage according to their local standard ; this was a characteristic of Islamic coinage, which is lack of uniformity of its standards of weight and fineness. So, different types of Muslim currency circulated in the markets on the same basic denominational and metallic categories, but of unequal purchasing value.

On the other hand, Islamic monetary system was of great importance concerning analytical purposes such as : evaluation of social stratification pattern, annual budgetary evaluation of Caliphate fiscal activities, evaluation of real estate, of land and of housing, production and rent, of the costs of labour, and of prices on internal and external markets.

In 1294 (693 H.), in Tabriz, they tried to put into circulation paper money or *chao*, which was current in all China in place of minted coins. This attempt failed and they returned to the use of gold and silver coinage in transactions(23).

B. Taxation : (24)

The privilege of collecting taxes was the surest way of income in the Orient in the Middle-Ages. This privilege was acquired in term of lease which was given mostly by the state to a private or official finance contractor active in trade and manufacturing.

In Egypt, the government determined the level of taxation according to many factors : its interests, the potentialities of the market, and its commercial policy. According to the Holy Law, the customs duty payable by frankish merchants was 20%. But in fact, the customs dues were higher. Also, specific fiscal stipulations were due on internal trade (on entry into a town, each merchant had to pay a *zakat* of five dirhams for every 200 dirhams of his capital which is the 2,5% annual *zakat* due on capital in Islam). There were also a whole series of monthly taxes on urban trading and markets called "*al-mal al-halal*". But sometimes, the Egyptian government exempted merchants, even foreign merchants, from taxation for political or commercial-political reasons.

thirteenth century, while the west and south European industries could not compete with the near eastern industries until this time, many factories began to close in the Islamic countries. This technological decline was due to the rule of the feudal military. Private industry was oppressed, and royal industry was no longer urged to look forward technological innovation. The same situation continued during Mamluk reign. And so, the flourishing economic of the Near East had been ruined by the military class which destroyed it through inability to adopt new methods of production and new ways of life.

Financial and Fiscal aspects of the Islamic Economy of the Middle-Ages :

A. Monetary aspects : (21)

At the rise of Islam, gold Byzantine and silver Sasanid money were in circulation. Major changes concerning the circulation of money occurred by the access of the Muslims to power : detheasaurization of considerable quantities of precious metals, coins, jewels — the access to the rich oriferous and argentiferous areas of the Near East and the stoppage of their drainage — the increase of production and distribution of coinage to pay the stipends of the Muslim community members. The tremendous circulation of cash money stimulated agricultural production, manufacturing and commercial activities, and urban developments.

In the 690's, the production of new Islamic coinage began consisting of the silver dirham and the gold dinar. This is called the monetary reform of Abdel Malik who aimed to accomplish Arabization of its Umayyad administration. It was a decision of the Caliphate to assume complete responsibility of the monetary system. This decision "could not have been undertaken without strong economic foundations and confidence in commercial competitive potentials of Near Eastern society under the new political and religious regime"(22). After the Umayyads reign, a decentralized network of regional mints replaced the highly centralized former system of coinage production. Thus, in the Abbasid period, different mints at different times pro-

cultivated area was very accelerated in the later Middle Ages(19).

On the contrary, the industrial(20) efficiency affected considerably the flourishing economy of Near Eastern countries in the early period of Abbasids reign and contributed to the growth of many towns. The Muslims improved production methods inherited from the Persians and the Byzantines. They developed new branches of old industries and even established new ones. The main industry was textile industries: linen industry and woollen products in Egypt, silk in Syria and Iraq, cotton garments in Aleppo. The factories were either royal factories in the great industrial centres which supplied the government, or private factories in the towns and the villages. Most workers were free men and the labour force did not consist of slaves. The development of the textile industries was the result of the unification of many countries into a great empire which consisted an enormous economic unit. Thereof, the supply of the raw materials was easier, even from distant regions. Also the active trade between Islamic countries induced an exchange of knowledge and an imitation of productive techniques.

The glass industry was also flourishing in the Abbasids period in Near Eastern countries, especially Iraq and Upper Mesopotamia. The introduction of the paper industry was a great achievement of the Muslims. It was introduced by Chinese prisoners of war brought to Samarkand in 751. This new industry had a great impact on the economic situation by providing employment to many people. It contributed to the development of towns and also promoted all branches of trade and banking because it made bookkeeping much easier.

In the twelfth century, new styles of pottery and metal work spread imitated from Chinese porcelain. The sugar industry was quite famous in Khuzistan and some provinces of Persia.

But a great change in the industrial sector occurred in the age of the Seldjukids, and the Ayyubids. In the middle of the

tant goods were the staples (flax from Egypt — silk from Spain and Sicily — leather from Sicily and Tunisia). The fabric trade was of great importance. The production of fabric were carried on in private homes as well as in the state factories. Products of the Orient, re-exported from Egypt, occupied the first position in economic rank (oriental spices, aromatic, perfumes and gums; dyeing, tanning and varnishing materials ; materials for jewellery and semi-precious stones). Then came metals chemical and pharmaceutical products. The fourth group of goods was constituted by olive oil exported from Tunisia, soap and wax, sugar, wheat, rice and other grains.

Agricultural and industrial aspects of the medieval Islamic economy :

During the Middle-Ages, a great part of the population of the Islamic Empire produced itself the goods needed. But the growth of towns gave rise to a lively trade in agricultural products. The main crops cultivated in Near Eastern countries were wheat in Upper Mesopotamia, Syria, and Egypt, rice in Iraq specially from the second half of the ninth century. Dates were the main fruit grown. Also apples, figs, grapes and plums were produced in Syria, Lebanon and Palestine. A certain decrease of the olive plantations occurred in some regions particularly in Syria due to the loss of markets in southern Europe. Concerning industrial plants, flax was cultivated in Egypt, cotton in Syria and Palestine. Artificial irrigation was the main irrigation system, and cereal cultures depended very much on its efficiency. But no technological innovations were introduced within this system which the Muslim government had simply taken over from their predecessors.

Although the activities of the earlier caliphs and their governors concerning Near Eastern agriculture were more intense than those of the Abbasids, the ever-increasing tax burden discouraged even wealthy peasants from any project which might ameliorate soils. Also, the migration of peasants to the towns affected considerably the cultivated area. In general, the decline of agriculture in the Near East, and the decrease of the

The suppliers of capital were not only merchants, but also wealthy people who wanted to invest their surplus in trade. So, it was a capital investment wherein the profits were distributed between the partners according to agreement. This form of association was widely utilized especially after the introduction of numerals at the beginning of the ninth century by Al Khwarizmi.

For overseas business, a representative of the merchants (*Wakil al tujar*), a wealthy merchant settled in a foreign country, served there as legal representative and business agent for the people back home and for any person who relied on him. He received a commission in return for his services. A warehouse or *dar wakala* was his office where he stored goods and conducted his work. These offices were found even in provincial towns. Most of the representatives were as many-sized as the wholesale merchants in general, but some of them specialized in certain commodities. Besides Muslim representatives, there were some Jewish in the large cities. Also some *wakils* were at the same time a Muslim judge, a superintendant of a port, or a powerful tax farmer.

Another aspects of the trade organization of the Middle-Ages were the *funduqs*. They were institutions specialized in large-scale trade which developed into virtual stock exchanges. They dominated the townscape of the great Islamic cities. In Cairo, in the time of the Crusades, there were four *funduqs* for the commercial exchange between Egypt and Syria (one *funduq* was for the import of oil from Syria, one for fruits and one for amber...) (17). An economist (18) says that the *funduqs* were, in some aspects, precursors of the modern bourse; the trading in goods not present at the market-place but to be delivered later was carried on beyond the normal business. This is similar to the business activity of the commodity exchange. For example, dates were legally sold at auction before getting ripe and harvested. According to some jurists, this was legal.

Main products in the Islamic trade of the Middle-Ages :

Muslim merchants handled various goods. Every overseas trader was both an exporter and an importer. The most impor-

2. The resident merchant (Al Tajer al mukim) or sedentary merchant, such as Ibn 'Awkal in the eleventh century. They appointed a reliable agent in the place to which the goods were to be sent in the care of trustworthy man.

In Kitab al Ishara, the author mentioned a third kind of merchants of the eleventh and twelfth centuries, the holders of stocks. These merchants acted by buying goods at times when supply exceeds demand, the prices being consequently low, and selling when the contrary situation maintains and prices rise. So, they profited from the change in price occurring by the lapse of time.

The general aspect of the trade in the Middle-Ages is the prevalence of informal cooperation (friendship or sadaqa, companionship or subba) among merchants in different countries. The informal relationship was based essentially on mutual service and not on any monetary compensation. It was due to the impossibility or difficulty to translate the efforts accomplished on each side into ready cash. Employment with a fixed salary and investment of capital against fixed interest were of little scope and importance. Income from partnerships replaced wages and interest. Family companies, formed by the members of one family and their relatives were very effective and important in this period. Two main types of partnerships prevailed :

1. The members of the contract offered the various services in equal or unequal shares and participated in sharing profit or loss in proportion to their investments.
2. One or many members of the contract contributed with capital or goods or both, while the others did the work. The later partners received a smaller share in the profits (about one-third) but did not participate in the losses. This type of partnership is called commenda and was used from the time of the Prophet between him and his wife Khadija.

came along with the Franks to dominate the trade between East and West instead of Christian and Jewish merchants. Their funds were found on the main trade routes from the Indian Ocean to the Mediterranean. Karimi trade routes by sea went through the Red Sea and the Indian Ocean, and reached China. The wealth of many Karimi merchants was evaluated to the amount of at least 100.000 dinars. A few of them had one million dinars or more while the average capital of a merchant before the Karimi period in Egypt was estimated at approximately 30.000 dinars. In the Karimi families, assets, experience, and customers were inherited from one generation to another. They had agents, free and slaves, who represented their houses, imported and exported products. They also played an important role in the Islamic business activities due to their important potential ; they financed great projects and conducted a type of banking institutions for loans and deposits. But unlike other entrepreneurs of their time and the wholesale merchants before the twelfth century, they were neither landlords nor tax collectors. Their activities rested on trade and financial transactions.

Concerning the non-Muslims role in this period(16), we find that Europe had some impact on Islamic trade. In the tenth century, a market of the Greeks (Rum) took place in Fustat but disappeared at the beginning of Fatimid rule over Egypt. Some commercial terms, derived from Italian, were used by the Muslim merchants. The products of the Rum textile industry was very popular in the Mediterranean Muslim countries. But there was no Jewish merchants between Europe and the Islamic South.

In the history of Islamic trade there are two kinds of merchant :

1. The itinerant or traveling merchant (Al Tajir as safar) which associated adventure and learning with business. Some clever and ambitious merchants were the ambassadors of their countries. This kind of merchants profited from the variations in prices in different regions.

In the early ages, Baghdad was the commercial metropolis for the Islamic countries. It exerted a market influence on the whole of Islamic big business. But with the tenth century, its decay began, and the weight of Islamic trade gradually moved from Iraq and the Persian Gulf to Egypt, the Red Sea and the harbours of the Arabian Peninsula (Aden) and the Indian Ocean (Oman) (13). Between the thirteenth and fifteenth centuries, Hurmuz harbor became of great importance ; economic activity went hand in hand with political independence. But Egypt became, in the tenth century, the centre of the trade of the time by all means. Although a province of Abbasid caliphate till 969, it had its own independent commercial relations since 868. Under the Fatimids (969-1171), its trade volume increased considerably. At the eleventh century, while disorders and insecurity affected southern Mesopotamia and the Persian Gulf, Egypt ports and commerce was secured by the Fatimid power. They carried an intensified shipbuilding programme, and their influence increased in the Red Sea area as well as in Europe thus Egypt became the "leading emporium" of international maritime trade ; Alexandria became the Egyptian centre for the Mediterranean trade and Cairo for Oriental trade. Travel within Egypt was safe and comfortable. Lately, Ayyubid commercial policy in the Red Sea area, and the Yemen was more intensive than that of the Fatimids. Then, the Rasulids ruled in the Yemen and disputes became to occur continually between Egypt and the Yemen especially concerning interests in the area of the Indian Ocean. In the late Middle-Ages, the western Sudan region with its gold mines was opened to Egypt for trade.

An important Islamic mercantile community, the Karimi (14) merchants, acquired a special place in Egypt from the eleventh century (15). The success of Saladin in excluding the Crusads from the Red Sea which insured the important trade route between the West and Far East, supported considerably the rise of the Karimi merchants. They constituted a unique group of large-scale merchants, distinguished by their enterprise and competence. They attained wealth and influence in all important eastern markets and also in the field of politics through considerable financing activities. From the twelfth century, they

mother, the children, the slaves and food supply were its basic elements. The moral system or ethics is essential for the individual whether he is the statesman or the head of the house. There was a very strong "urge for gain" which created a phase of activity specially in the trading sector, so that some authors called it "commercial capitalism". But this capitalism was far from the factory production and the calculations of modern capitalism.

While the Occident was affected by the barbarian invasions, so that trade played in Europe a subordinate role, we found in the Orient a growing trade economy which was able to reach its peak. But the meaning of Islamic commerce is to be found in the concept of the "whole house". We must not forget also, that the prosperity of the Islamic world in the Middle-Ages depended mainly on agriculture and handicraft industry. But we are going in this paper to concentrate our attention on trade for its considerable effect on the economy in this period, its impact on the accumulation of capital and the development of production.

We also mention here, that Muslim jurists agreed on the three principal ways of making capital which are commerce, handicrafts, and agriculture. Commerce was always considered as the best way of making a "capital" (mal). The Prophet was himself a merchant. The Caliph Abu-Bakr was a textile merchant.

Organization of Commerce :

Between the fifth and eighth centuries, Greek and Syrian merchants dominated Mediterranean trade, supplying Western Europe with oriental goods. Marseilles was the most important trade city in this period. Jews took the place of Greek and Syrian merchants after they lost their dominant position in long distance trade between Western Europe, Byzantium and the Far East. The Islamic commercial activity lay in the regions of the Black Sea, in Byzantium and Transboud, on the shores of the Caspians, and through Asia. Thus, the land routes were of great importance for Islamic trade.

country (strangers in transit), and those who became Muslims or who have died. All the changes which had occurred were dictated to the secretaries of the Diwan.

Concerning the rate of taxes (11), we find some informations in the book (*Kawanin al Dawawin*) of Ibn Mammati, an ayyubid official who died in 1209. He said that in his time, the poll-tax was collected at three rates : four and six dinars per head per year, two dinars and two qirats (1 dinar = 24 qirats), and a dinar, a third of a dinar, a quarter of a dinar and two habbas or grains (1 habba = quarter of a qirat = one ninety sixth of a dinar). To the poll-tax collected from every person were added two and a quarter dirhams for the officials in charge of collection. It was the custom to collect the tax at the beginning of Muharram every year, but later it was collected during Zul Higga. In *Al-qualqashandi* book (Subh, III, pp. 462-463), he said that the rate of the tax in his time was between 25 dirhams and 10 dirhams, collected in Ramadan.

A fixed amount from the taxes collected went to the treasury, while the rest was distributed among the judges and men of religion. Outside the Egyptian capital, the poll-tax collected was considered as a part of the income of the fief (iqta), and went to whoever has been assigned that place (the Amir or any other). If any region was under one of the Sultan's Diwans, the poll-tax went to the Diwan.

The early ninth century was called the Golden Age in the Islamic Economic history, especially during the reign of Harun Al Rashid (809). Also in the same century, a book attributed to Al Jahiz, "*Al Tabassur bil Tijara*", mentioned in many details important economic notions : "whatever article is present is cheap because of its presence ; it becomes dear because of its absence, when a need for it is felt". He also gave a detailed description of precious metals, valuable stones, clothes, scarce goods, and each country specialization concerning trade (12).

II. The Middle-Ages Islamic Economy :

The Middle-Ages economics in the Islamic countries was mainly a home economy not a national economy. The father, the

religious sanction and could not be seized by a rapacious ruler. In spite that the beneficiaries of it could not use the properties in any creative way, the wakf system helped to maintain something of a hereditary upper class(8). So, the wakf, as an Islamic pious endowment, occupied a special place in capital formation in Muslim countries. It is set up by means of a wakfiya, a charter stipulating the aim of the wakf, its income sources, the ways of using this income, protecting and increasing it. It is an institution closely related to an impersonal and perpetual fund of capital. Its legal validity begins as soon as it is registered by the Cadi. The wakf may be one of two groups of institutions ; either establishments set aside for pious objects (mosques, schools, hospices, fountains...) or foundations established to supply the expenses of the former (agricultural land, rented property...). A mutawalli, or nazir (supervisor of large wakf) is appointed to administrate the endowments(9).

After the khalifate period, the Imam whose office was to replace the Prophet in the defense of the faith and the government of the Muslim community, had to fulfil many conditions of eligibility for being able to accomplish his duties. Three of the ten duties of the Imam were concerned with some aspects of the economic life such as collecting the booty and the alms, determining the salaries and sums due from the treasury, and employing the right men for tasks related to financial operations(10).

The taxes collected from "people of the security" (dhimmis) were as an equivalent for protection from external enemies, and their conservation of their internal autonomy while they retained their internal structure of government. The poll-tax or iawali collected from the dhimmis every year was of two kinds : the first kind was collected in Fustat the capital of Egypt and the other one was collected elsewhere. In Fustat, the supervisor (nazir) appointed by the Sultan, was assisted by other officials (shahed, amil). Two collectors (one for the Jews and for the Christians) helped him : they knew the names of people listed in the Diwan, the names added to them (boys who reached the age of puberty), the immigrants to the capital from the

During the reign of the Caliph Omar, about the year 640, a major military and financial reform was undertaken : Diwan of Omar. The Diwan was a register of all the men in the armies arranged according to their tribes. The Diwan also fixed the stipends they were to receive out of the taxes from the conquered lands. These stipends were graded on the basis that those who had become Muslims at an earlier date should receive more. The following list represents the amounts of stipends due to categories (which changed from time to time) : (7)

Categories	Dirhams
Those who fought at Badr	5000
Those who were Muslims before el Hudaybiya (628)	4000
Muslims by the reign of Abu Bakr (634)	3000
Fighters at Qadisiyya and in Syria	2000
Muslims after Qadisiyya and Yarmuk	1000
Various minor groups	500, 300, 250, 200
Muhamad's widows	10000
Wives of men of Badr	500
Wives of next three classes	400, 300, 200
Wives of others and children	100

This system made it easier for the Arabs to spend more time in campaigning for the spread of the new religion. Stipends were mentioned until 850 but they were given only to those who actually participated in campaigns and constituted a small part of their income.

The pre-Islamic Arab aristocracy, the men of Badr and other early Muslims who constituted the notables, lost their status as a class after the accession of the Abbasids in 750. They were replaced by a new kind of aristocracy created by the caliph and dependent on his favour. These courtiers were mostly men gifted for administration whom the caliph found useful in the running of the empire. They might be rapidly promoted to the highest offices and to great wealth, but might also lose everything rapidly. These uncertain positions, made it common for wealthy men to make some of their property a *wakf* or trust on behalf of their descendants. This system was protected by a

Muslims along the roads to conquest and taking booty to serve their hunger. On the contrary, the Islamic empire which extended from Western Turkestan to the Atlantic Ocean, favored more than ever the political and economic interrelationships between the Mediterranean and the Ocean, spreading knowledge from China and India, activating the exchange of goods and the development of credit, and controlling mining and other enterprises along the various regions.

The Quran, while organizing all aspects of Muslim life, contains clear and stated commandments concerning the economic system (see first part : "The Principles of the Islamic Economic System"). During the Prophet lifetime, booty consisted an important economic factor. It was divided between the participants in the expeditions, and certain men who did not participate because of duties assigned to them by the Prophet. Watt mentioned (5) that "in the case of the larger expeditions, the division of the booty was carried out in the efficient way one might have expected from merchants skilled in large commercial undertakings. Most of the actual handling of the goods — whether camels, cattle, sheep, slaves or material objects — was done by dealers, and each man probably got his share in money or in goods bought from the dealer". Fifth of the booty was paid to the public treasury (Bayt al Mal) which was under the control of the Prophet then of the Caliph. The public treasury also received the rents of most of the lands in the conquered provinces, the poll-tax (jizya) and other dues from the "protected groups". These taxes were a new principle which was applied with the expedition against Khaybar in 628, which was an important agricultural Jewish colony. The Jewish farmers were not drove out their land but were allowed to cultivate it on condition to pay a proportion of their products to the Muslims. The same principle was followed under the Caliphs Abu Bakr, then Omar : as lands were conquered, the original farmers had to pay a land-tax (kharaj) in addition to a poll-tax (jezja). The precise amount of taxes varied according to whether "a community submitted when first summoned to do so, or surrendered only after being defeated in fighting. Even in the later case, however, the terms were not unduly onerous" (6).

"Yasrib (Medina) was a large and flourishing oasis", while Mecca had no agricultural activity at all. They were, also, some Jewish agricultural colonies such as Khaybar. On the other hand, some small local industries or crafts were carried on to serve the needs of bedouin and towns men, mostly leather work (in At Taif) and textiles.

But the major economic activity of this region was trade. Mecca was a commercial city because of many elements such as the existence of al haram (Kaaba) to which people used to go to pilgrimage before the rise of Islam. Also the geographical conditions of Mecca favoured it as the crossroads for nomads caravans between Yemen and Syria on one hand, and Iraq and Abyssinia on the other hand. First, the Meccans were only middle-men and retailers. But by the end of the sixth century, they became importers and entrepreneurs, organizing caravans and controlling most of the trade from Yemen and Syria ; and accordingly the route between India and the West. At-Taif came in the second position after Mecca as a trading center. So, the region were not only the cradle of Islam but also the cradle of its culture, its business and its government ; the Arabian Peninsula was, ever since antiquity, the theatre of large scale trading between the Indian ocean and the Mediterranean sea. The Prophet himself had engaged in trade. The two main annual caravans, one in the summer to the North, and one in winter to the South, were mentioned in the Holy Qoran as a prevention of starvation for the tribe of Kuraish(4).

Mecca was also a financial center where complicated financial operations were carried on. Financiers, skilful in manipulating credit, speculating and investing successfully from Aden to Gaza and Damascus, consisted a financial net formed of Mecca leading men and many notables of the surrounding tribes. Although barter was the main aspect for trade in Mecca, we found that Byzantine and Persian coins also circulated.

So, when Islam appeared in the Arabian Peninsula, the region was already an economic flourishing one comparing with other regions surrounding it. This clearly rejects the opinion setting that the Arabs expansion after the rise of Islam "was due to dessication of the Arabian steppe", which drove the

SOME ASPECTS OF THE ECONOMIC ISLAMIC SYSTEM FROM THE BEGINNING OF ISLAM TO THE 18th CENTURY

Amira Machhour*

Fourteen centuries ago, Islam succeeded to infuse and spread "a spirit of universal brotherhood and equality of mankind in a pagan society(1) shredded by mutual hate and all aspects of barbarism. We are going to try, in this paper, to review the most significant aspects of the Economic Islamic System during the period beginning with the appearance of Islam in 610, till the eighteenth century. Thus, we shall go through the historical development of the system from the epoch of formation, to the epoch of maturity, ending with the epoch of stagnation.

I. The Epoch of Formation

In the year 610, Mecca had a population of more than 5000 persons, the fifth of it capable of bearing arms(2). Its economy was essentially an economy of desert life, based upon stock-breeding and trade. Two types of land were distinguished in the Arabian steps explaining the need to migrate from one to another all over the year. The nomads seeking for pasture for their camels and cattles, had to move from lands covered with green vegetation due to rains during winter, to regions of perennial trees and shrubs in summer. Bedouin principal food consisted of milk, dates, and occasionally meat. Cereals were considered as a luxury for the privileged rich(3).

Agriculture was practised in the oases where the main crop was dates, and at certain high regions in the mountains such as At-Taïf where the cultivation of cereals was considerable.

* Researcher at the National Center for Social and Criminological Research-Urbanization Unit.

** The National Review of Social Sciences, Egypt, No. 1,2,3 January-May-September, 1983, Vol. 20.

- Lapidus, G.W., 1980 : *Women in Soviet Society : Equality, Development and Social Change*. Berkeley : University of California Press.
- Long, J.E. and Jones, E.B., 1980 : "Part-week work by married women". *Southern Economic Journal*, 46 (January) : 716-725.
- Presser, H.B. and Baldwin, W., 1980 : "Child care constraints, prevalence, correlates and bearing on the work". *American Journal of Sociology*, 85 (5) : 1202-1214.
- Robb, A., 1980 : "Women must share in rural development planning". *Your world*, 2 (2), Halifax : International Education Centre Newsletter, Saint Mary's University.
- Saunders, C., 1980 : "Double career, double burden". *Development Forum* (July-August).
- Schwartz, F.N., 1980 : "'Invisible' resource : women for boards". *Harvard Business Review*, 58 (March-April) : 6-7.
- Semyonov, M., 1980 : "The Social context of women's labour force participation : a comparative analysis". *American Journal of Sociology*, 86 (November) : 534-550.
- The Invisible Woman. *The New Internationalist* 89 (July), 1980.
- Waite, L.J., 1980 : "Working wives and the family life cycle". *American Journal of Sociology*, 86 (July) : 272-294.
- Women of the World : The Facts. *New Internationalist*, 56 (October), 1977.
- Youssef, N.H., 1974 : *Women and Work in Developing Societies*. Population Monograph Series No. 15. Berkeley : University of California Press.
- Zerdjoui, N., 1980 : "In the beginning is the girl". *Development Forum Supplement* (June).

lowest grades of white-collar and blue-collar work. This pattern was identified in the U.S. and Britain. Data from Britain from the turn of the century till the early 70's, shows a decline in horizontal occupational segregation and an increase in vertical occupational segregation (Halcrim, 1979). Only 1.8% of the directors of the top 1300 boards are women in the U.S. (Schwartz, 1980).

- 8) Western societies should be thankful for volunteer women workers. The absence of monetary reward is an evidence for work psychological values for many women. Voluntary part-time work (i.e., 34 hours a week or less), attracts about one forth of American women, 18 years of age and over (Long and Jones, 1980).
- 9) Promoting the merits of men's participation in housework and childcare. These activities are advantageous for family bonds as well as national development.

REFERENCES

- Boserup, E. and Liljencratz, C., 1975 : *Integration of Women in Development*. United Nations Development Programme (May).
- Ducommun, R., 1980 : The old barriers remain : *Development Forum Supplement* (June).
- Hakim, C., 1979 : "Occupational segregation : a comparative study of the degree and pattern of the differentiation between men and women's work in Britain, the United States and other countries". London : Department of Employment (December) : D E Research Paper No. 9.
- Jones, E.B. and Long, J.E., 1979 : "Part-week work and human capital investment by married woman". *Journal of Human Resources*, 14 (November) : 563-578.

facing great difficulties in attempting to curbe down this error. It is interesting to know that in the USSR pervasive asymmetry exists between male and female roles. Despite the expansion of female economic and political participation (Lapidus, 1980). Practical subjects such as, fundamentals of hygiene and nutrition, basic accounting and simple organization methods, should be incorporated into primary school education for boys and girls (Boserup and Liljencrantz, 1975).

- 3) Encouraging part-time employment and advovating better financial rewards than the existing norms. It seems that women's shorter employment duration compared to men, is a basic issue in discrimination. In a recent study (Jones and Long, 1979) this was significantly related to wage differential to sex differences. The empirical evidence was consistent with the hypothesis that part-time workers and their employers will have relatively lower incentive to invest in on-the-job training, since part-time work means fewer hours in the labour market than full-time employment.
- 4) Supporting leaves of absence for child-care, for either parent. This privilege was granted in Quebec in recent years.
- 5) Sustaining child-care centres as *options* not substitutes for parental care. Child-care constraints seemed to be most prevalent among mothers who are young, black, single, with low education and with little income, according to a national survey in the U.S. (Presser and Baldwin, 1980).
- 6) Financial security in cases of separation and divorce. If the husband shares the comfort provided by the wife's house-work, why can't she share his salary ?
- 7) Unequality between women and men still exists. Women increasingly form the majority of the labour force in the

to function against her will. From a national perspective, however, the choice between work or recline exists. To acknowledge such a gain and to preserve it is worth consideration. When a Western woman chooses to work when she has a babe in arms, she still is more advantageous than her Eastern European counterpart. The decision was not made for her.

Two Pitfalls

In this discussion, it was argued that women must guard against two pitfalls. Both assume that the national material product is the only evidence of productivity.

One mistaken approach is investing education in males rather than females, which conflicts with human rights and undermines house-work and child-rearing. A woman's house-work, though vital to the task of meeting the daily needs of the family, goes unregarded, unsupported and unrewarded. A man's work in laying a water pipe in a city is part of the statistics of development. A woman carrying a day's supply of water from a well to a village is not (New Internationalist, 1980).

The second pitfall is that of locking women into full-time paid jobs. This pattern makes the woman perpetually an indentured servant, forever indebted to her society for her education.

Fostering the Right to Choose

Women's psychosocial right to be educated and to choose how to use it, could be fostered by several guards, such as :

- 1) In counselling with developing countries, this perspective might help in their national planning. They can avoid the constricting situation of forced women employment at all times.
- 2) Developing countries could also guard against stereotyping in male and female education and employment (Boserup and Liljencrantz, 1975). Western countries are

Education = Forced Employment

The second pattern of national expectation of women's education is observed in Eastern European countries. The Social systems in Eastern European countries seems to impose obligatory employment on educated and trained women. Such expectation strips a woman from the right to use her education when and where she chooses. It is also de facto negation of family maintenance as an activity valuable to the community or individual.

In Eastern Europe, women make up close to half the total labour force (Saunders, 1980). That is, women have to keep their jobs in child-bearing ages.

Education = Choice

The third pattern of national exchange for women's education is noticed in Western countries. Women in Western countries form only 35 to 40 percent of the labour force (Saunders, 1980). The social systems seem to allow women the "choice" between paid employment and temporary or permanent recline. A pregnant woman or a mother of pre-school children can "afford" to quit her employment if she so, "chooses". Several national reports, in the U.S. for example (i.e., Waite, 1980), demonstrate a drop in women's participation in the labour force during the second stage of the family life-cycle (the period between the birth of the first and last child) and the early part of the third stage (having pre-school children).

Women in U.K., the FRG and Scandinavia also enjoy the privilege of part-time employment. Almost half the women's labour force is made up of part-time workers (Saunders, 1980). A part-time job is another commodity provided by the Social System to enable women to function in their double careers. Furthermore, in these Western societies, men are progressively participating in house-work and child-rearing roles.

Needless to say, that this precious choice is not granted to "all" Western women. Several variables may compell a women

country has reached. The percentage of women working in this sector in developed countries is double that of developing countries (30% versus 15% : New Internationalist, 1977).

However, women's education can mean much more than a key to paid employment. It can also lead to improving the quality of life of any community. Issues such as : family planning, community planning, hygiene, nutrition and openness to change, may well be related to educational levels. Education could also weaken the resistance to improving the quality of life, often encountered in dealing with third world women, and often closely associated with illiteracy.

Considering that women in developing countries are two thirds of the world's women and furthermore that only one third of the world's women have access to family planning (New Internationalist, 1980), it seems that by and large women in developing countries are deprived of this vital right. Frequent pregnancies are a problem for women pursuing either education or paid employment. At any point in time, every 6th woman aged 15 to 49 years is pregnant, in developing countries, compared to one in 17 such women in developed countries. The total fertility per woman in developing countries is twice as much as that in developed countries (Zerdoumi, 1980). More than half of the world's women have no trained help during pregnancy and child-birth. Only 15% of the population in rural areas have access to modern health care (New Internationalist, 1977).

Participation in community decision making is of vital importance to both men and women. The integrated approach to rural development puts the basic needs of men and women as the central concern (Robb, 1980). Women's integration in rural development demands their education and training in improved methods of farming. The full needs of men and women may differ and may rarely be discussed. In a survey covering 3 villages in India, the men voted for a new road and the women for a primary health care centre (New Internationalist, 1980). The road must be there !

one that is confined to the home. In the second, the nation allows women to have secondary and higher education or training, with the compelling expectation that they will *always* make part of the labour force. In the third, the nation offers education and grants the woman the freedom of choice.

Restricted Education = Restricted Employment

The first pattern is readily identified in developing countries, especially in rural areas. Fifty percent of male adults versus eighty percent of female adults are illiterates. Since illiteracy in developed countries is only 2% for both sexes, the fact that 2 out of 3 world illiterates are females (New Internationalist, 1980) is attributed to the imbalance in developing countries.

The share of girls of primary school age attending school is still under 10% in many such countries. It is always below boys share. High female drop-out rates occur in African and Asian countries, after the few compulsory years are completed. Boys' attendance at secondary schools is double girls' attendance. They also have more chance of receiving technical training which would equip them for paid jobs, while girls are restricted to domestic courses or traditional training as nurses and primary school teachers (New Internationalist, 1977).

In developed countries, there is a substantial relationship between female education and employment. The higher the level of her education the greater the chance of a woman's employability. That is also applicable to some developing countries such as Columbia and the Middle East.

Only 15% to 30% of the women in developing countries are paid. Most of the paid employments are in the agricultural sector, especially in Africa and Asia (Ducommun, 1980). Village industries and services absorb varied percentages of working women in developing countries. It ranges from 5% in Arab countries to 40% in Latin American and South East Asia (Youssef, 1974). The proportion of women in the modern sector is correlated with the degree of development and literacy a

A WOMAN'S CHOICE OF WORK OR RECLINE : A PSYCHO-SOCIAL GAIN*

Antoinette D. Thomas, Ph.D.**

Women's right to education and paid employment have been two major issues of concern for women and human rights advocates.

Whereas both are valuable gains, yet offering one as a condition for the other constitutes a threat to the psychological privilege of choice between options. This psycho-social gain is not internationally granted. Women's participation in the labour force is often considered as : a consequence of industrialization (Collwar and Langlois 1962 : see Semyonov, 1980), the social organization of the family, mediated by the dominant religion (Youssef, 1974) or economic development mediated by income in equality (Semyonov, 1980). Yet other psychosocial variables, such as the freedom of choices between work or recline, could be considered.

Three patterns could be identified in which national policy handles the issues of women's education, opportunity for paid employment and home-making.

In the first pattern, the nation does not facilitate education beyond the primary level and defines women's role as primarily

* Mount Saint Vincent University, Halifax, Nova Scotia, Canada.

** This paper is based in part on a presentation given at the Canadian Society for the Study of Education Conference, Halifax, N.S., June 1981.

*** The National Review of Social Sciences, Egypt. No. 1,2,3... January-May-September, 1983. Vol. 20.

- The Daily Egyptian Press and Rural Development Issues.
(An Analytical-Study of the Contents of Al-Ahram Press
in the period of 1952 - 1980).

Mr. Abdel-Fatah Abdel-Nabi 209

Books :

- The City (A Study in Urban Social Science)

Presented by Mr. Ali A. Mourad 217

Articles in English

- A Woman's Choice of Work or Recline: (A Psycho-Social
Gain)

Dr. Antoinette D. Thomas 3

- Some Aspects of the Economic Islamic System From the
Beginning of Islam to the 18th Century.

by Mrs. Amira Machhour 11

In Arabic :

● Researches and Articles :	Page
— Flow of Foreign Information in Egyptian Press Dr. Nadia Hassan Salem	3
— Methodologies of Social Science and the Study of the future (a critical view). Dr. Samia M. El Khashab	17
— Popular Participation and its Relationship to Planning and Development Dr. Wafaa A. Abdullah	33
— The Effects of Political, Social and Cultural to Modern Means of Communication (The Video-Cassette) Dr. Farouk Abu-Zeid	61
— The Egyptian Mass Media and the Egyptian-Sudanese Integration Dr. Farouk Y Ahmed	83
— Economic Effects of Provisional Foreign Immigration of Egyptian Labour Dr. Mohamed K. Soliman	97
— Classification of Science in Ibn Khaldoun Dr. Zeinab Radwan	131

Studies

— The Child as Presented in Mass Media (A Pilot Psychological Study). Ms Maha El-Kourdi	175
— African Political Issues as Presented by Al-Ahram Press After the October War, 1973. Dr. Nagwa A. El-Fawal	179
— An Analytical-Study of a Family Budget Applied on a Sample of Workers in the Industrial Sector in Egypt Dr. Nadia El-Tatawi	187
— The Egyptian Foreign Political System as Shown in the Decree on «The Dismissal of Soviet Experts, in 1972» and the Decree on «President Sadat's Visit to Jerusalem, in 1977». Mr. Gamal A. Zahran	177

The National Review of Social Sciences

Issued by :

**The National Center for Social and
Criminological Research, Egypt.**

Editor-in-Chief :

Prof. Dr. Ahmad M. Khalifa

Assistant Editor :

Dr. Nadia Salem

Dr. Zeinab Radwan

Editorial Secretary

Mr. Mansour Maghawry Hassan

Publications Committee :

Prof. Dr. Salah Kansu

Prof. Dr. Ahmad El Magdoub

Dr. Nadia Salem

Mr. Mansour Moghawry

Price Per Issue	Issued Three Times Yearly	Annual Subscription
U.S. \$ 8.00	January — May — September	U.S. \$ 24.00

Price for this vol. \$24.00

THE NATIONAL REVIEW OF SOCIAL SCIENCES

No. 1, 2, 3

January - May - September
1983

Vol 20



ISSUED BY THE NATIONAL CENTER FOR SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH, EGYPT



Universitäts- und
Landesbibliothek Bonn



0535525